



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية / كلية الآداب  
قسم علم الاجتماع / الدراسات العليا

## العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع

### الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣

دراسة ميدانية في سجنى بابل وبغداد

اطروحة تقدمت بها الطالبة

بشرى جلاوي محمد النائي

إلى مجلس كلية الآداب، جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات  
نيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

إشراف

الأستاذ الدكتور

صلاح كاظم جابر

٢٠٢٤م

١٤٤٥هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

قُرْآنُكَ الْعَظِيمُ

(سورة طه الآية ١١٤)

## إقرار المشرف

اشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة (العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ دراسة ميدانية في سجنى بابل وبغداد)، والمقدمة من الطالبة (بشرى جلاوي محمد)، قد جرت تحت إشرافي في قسم علم الاجتماع - كلية الآداب في جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة في علم الاجتماع، وأبجسي بمناقشتها.

### التوقيع:

التاريخ: / / ٢٠٢٤

## إقرار رئيس القسم

**بناءً على التوصيات المتوافرة لدي أُرشد هذه الرسالة للمناقشة**

## التوقع:

أ. م. د مؤيد فاهم حارس

رئيس قسم علم الاجتماع

التاريخ: / / ٢٠٢٤

[ب]

## إقرار الخبير اللغوي

أشهد بأن الأطروحة الموسومة بـ (العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ دراسة ميدانية في سجن بابل وبغداد)، والمقدمة من الطالبة (بشرى جلاوي محمد)، في جامعة القادسية كلية الآداب قسم علم الاجتماع، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في علم الاجتماع، قد جرى تقويمها لغوياً بإشرافي، فأصبحت سليمة وصالحة للمناقشة بعد الأخذ بالملاحظات اللغوية والاسلوبية.

  
التوقيع:

أ. د. حسن زكي عطية

التاريخ: / / ٢٠٢٤

## إقرار المقوم العلمي

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة بـ (العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ دراسة ميدانية في سجن بابل وبغداد)، والمقدمة من الطالبة (بشرى جلاوي محمد) جامعة القادسية كلية الآداب قسم علم الاجتماع قد تم تقييمها علمياً مني وقد أصبحت سليمة من الناحية العلمية بعد الأخذ بالملاحظات العلمية.

التوقيع:

أ. د

التاريخ: / / ٢٠٢٤

## **إقرار المقوم العلمي**

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة بـ (العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ دراسة ميدانية في سجن بابل وبغداد)، والمقدمة من الطالبة (بشرى جلاوي محمد) في قسم علم الاجتماع قد تم تقويمها علمياً من قبلي وقد أصبحت سليمة من الناحية العلمية.

**التوقيع:**

**أ.د.**

**التاريخ: / / ٢٠٢٤**



جامعة القادسية /كلية:

نقر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالبة الدكتوراه سمر جلاوي محمد  
قسم الاصحاح اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها  
من قبل الطالبة والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة مجدد عالي  
في علم الاصحاح الحديث وعليه وقعنا.  
اعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم           | اللقب العلمي      | التوقيع | الصفة         | ت |
|-----------------|-------------------|---------|---------------|---|
| نبيل عمران موسى | استاذ دكتور       |         | رئيساً        | ١ |
| ظاهر حسن هاني   | استاذ دكتور       |         | عضواً         | ٢ |
| عدي بجاي شبيب   | استاذ مساعد دكتور |         | عضواً         | ٣ |
| شذى نجاح بلارش  | استاذ مساعد دكتور |         | عضواً         | ٤ |
| حاتم راشد علي   | استاذ مساعد دكتور |         | عضواً         | ٥ |
| صلاح كاظم جابر  | استاذ دكتور       |         | عضواً ومشرفاً | ٦ |

أ.د. نبيل عمران موسى

۲۰۲۴/۹/۱۷

# إِهْدَاء

إلى ...

- والدتي أمد الله بعمرها .

إلى رفيق دربي زوجي حباً ووفاءً . . . . عرفانا وامتناناً

إلى فلذات كبدي مرتضى ونبأ وتبارك وسارة ونور الزهراء

## شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "صدق الله العظيم .هود (٨٨)  
الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم،  
المبعوث رحمة للأمم، محمد وآله وصحبه وسلم... وبعد.

يشرفني أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان، وخالص الود والامتنان إلى الأستاذ الدكتور/  
صلاح كاظم جابر ، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القادسية، لتفضله بالإشراف على  
هذه الأطروحة، رغم ضيق وقته وكثرة مشاغله وأعبائه، ولما أسداه إلي من نصح وإرشاد وتوجيه،  
منذ الخطوة الأولى للأطروحة وحتى الانتهاء منها، فلقد عهدته على الدوام معلماً مرشداً  
ومخلصاً، أفاض علي الكثير من غزير علمه، وفيض معرفته، ونصائحه العلمية، وآرائه السديدة،  
فكان في تعامله مثالاً لأستاذ الجامعة يحتذى به، وأدين له بالفضل الكبير في إتمام هذه  
الأطروحة، فشكراً لأستاذي الكريم وأدعو الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى اساتذتي في قسم علم الاجتماع كلية الاداب-  
جامعة القادسية، لما وجدته من تعاون ودعم وتمكين وتعزيز للباحثين وطلبة العلم.  
وامتناني وشكري العميق لوالدتي وأسرتي العزيزة افخر واعتز بانتمائي إليهم ولدعمهم،  
وسؤالهم الدائم ودعائهم لي بإتمام هذا العمل.

وأخيراً، أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجزي عني خير الجزاء، كلَّ مَنْ مدَّ لي يد العون والمساعدة  
من أجل إنجاز هذا العمل، وأن يشملهم بفيض جوده ورحمته، إنه سميع مجيب.

الباحثة

## ثبت المحتويات

### أولاً: ثبت الموضوعات

| الصفحة | الموضوع                                                                 |
|--------|-------------------------------------------------------------------------|
| ٣-١    | مقدمة الدراسة                                                           |
| ٢٨-٤   | الباب الأول: الجانب النظري للدراسة                                      |
| ٢٨-٤   | الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة                                      |
| ٤      | تمهيد                                                                   |
| ١٧-٥   | المبحث الأول: العناصر الرئيسية للدراسة                                  |
| ٥      | أولاً: مشكلة الدراسة                                                    |
| ٥      | ثانياً: أهمية الدراسة                                                   |
| ٧      | ثالثاً: أهداف الدراسة                                                   |
| ٧      | رابعاً: تساؤلات الدراسة                                                 |
| ٨      | خامساً: مفاهيم الدراسة                                                  |
| ٢٦-١٧  | المبحث الثاني: التوجه النظري للدراسة                                    |
| ٥٢-٣٠  | الفصل الثاني: بعض النماذج من البحوث والدراسات السابقة                   |
| ٢٩     | تمهيد                                                                   |
| ٤٨-٣٠  | المبحث الأول (الدراسات العراقية - الدراسات العربية - الدراسات الأجنبية) |
| ٥٤-٤٩  | المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة                                  |
| ٨١-٥٥  | الفصل الثالث: العنف الاجتماعي اسبابه ودوافعه واثاره                     |
| ٥٥     | تمهيد                                                                   |
| ٦٣-٥٦  | المبحث الأول                                                            |
| ٥٦     | أولاً: نبذة عن الجذور التاريخية للعنف الاجتماعي كظاهرة اجتماعية         |
| ٥٧     | ثانياً: العنف الاجتماعي في المجتمع العراقي                              |
| ٥٩     | ثالثاً: أسباب العنف الاجتماعي ودوافعه                                   |
| ٦٣     | رابعاً أنواع العنف الاجتماعي                                            |
| ٨١-٦٧  | المبحث الثاني                                                           |
| ٦٧     | أولاً: علاقة العنف الاجتماعي بالأعلام                                   |
| ٦٨     | ثانياً: العوامل الاجتماعية المؤثرة في تشكيل العنف الاجتماعي             |

|         |                                                                                 |
|---------|---------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠٨-٨٢  | الفصل الرابع: المحددات السوسيو اقتصادية لواقع مرتكبي الجريمة في المجتمع العراقي |
| ٨٢      | تمهيد                                                                           |
| ٩٩-٨٣   | المبحث الأول                                                                    |
| ٨٣      | اولاً: الاهتمام بدراسة الجريمة والسلوك الاجرامي                                 |
| ٨٥      | ثانياً: التنشئة الاجتماعية والسلوك الاجرامي                                     |
| ١٠٨-١٠٠ | المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية المؤدية الى السلوك الاجرامي والجريمة          |
| ١٢٨-١٠٩ | الفصل الخامس: جرائم النساء بعد عام ٢٠٠٣ رؤية سوسيولوجية                         |
| ١٠٩     | تمهيد                                                                           |
| ١٢١-١١٠ | المبحث الأول                                                                    |
| ١١٠     | اولاً: خطورة ظاهرة اجرام النساء في المجتمع العراقي                              |
| ١١١     | ثانياً: السمات القانونية لجرائم النساء                                          |
| ١١٢     | ثالثاً: صور جرائم النساء في المجتمعات الغربية                                   |
| ١١٤     | رابعاً: التمييز بين جرائم النساء وغيرها من الظواهر الاجرامية                    |
| ١١٧     | خامساً: دوافع ارتكاب جرائم النساء وتداعياتها السلبية                            |
| ١٢٩-١٢٢ | المبحث الثاني                                                                   |
| ١٢٢     | اولاً: جرائم النساء في ظل مستجدات الوضع المجتمعي العراقي الحالي                 |
| ١٢٢     | ثانياً: جرائم النساء وحقوق الانسان                                              |
| ١٢٣     | ثالثاً: الضبط الاجتماعي والسلوك الاجرامي                                        |
| ١٢٥     | رابعاً: الفضائيات وعلاقتها بالسلوك الاجرامي                                     |
| ١٥٠-١٣٠ | الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة                                           |
| ١٣٦-١٣٠ | الفصل السادس: إجراءات الدراسة الميدانية                                         |
| ١٣٠     | تمهيد                                                                           |
| ١٣١     | المبحث الأول: اجراءات الدراسة المنهجية                                          |
| ١٣١     | اولاً: نوع الدراسة                                                              |
| ١٣٢     | ثانياً: المنهج المستخدم في الدراسة                                              |
| ١٣٢     | ثالثاً: أدوات الدراسة                                                           |
| ١٣٣     | رابعاً: مجالات الدراسة                                                          |
| ١٣٥     | خامساً: أساليب عرض وتحليل البيانات                                              |

|         |                                                                                                                                                                                                               |
|---------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٣٦     | سادساً صعوبات الدراسة                                                                                                                                                                                         |
| ١٥٠-١٣٨ | المبحث الثاني: توصيف عينة الدراسة                                                                                                                                                                             |
| ١٧٢-١٥١ | الفصل السابع: تحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمحور الثاني-العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ارتكاب الجرائم لدى النساء                                                                         |
| ١٨٨-١٧٣ | الفصل الثامن: تحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمحور الثالث - نوع الجريمة وأهم العوامل المؤدية لارتكابها                                                                                                |
| ٢٠٩-١٨٩ | الفصل التاسع: تحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بـ<br>المحور الرابع: العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء<br>المحور الخامس: الكشف عن اهم الآثار المترتبة عن ظاهرة العنف والجريمة للنساء على المجتمع |
| ٢٣٨-٢٠٦ | الفصل العاشر                                                                                                                                                                                                  |
| ٢٠٧     | تمهيد                                                                                                                                                                                                         |
| ٢١٨-٢٠٨ | المبحث الأول: مناقشة فرضيات الدراسة                                                                                                                                                                           |
| ٢٢٧-٢١٩ | المبحث الثاني: الاستنتاجات والتوصيات                                                                                                                                                                          |
| ٢٣٨-٢٢٨ | مراجع الدراسة                                                                                                                                                                                                 |
| ٢٤٥-٢٣٩ | ملاحق الدراسة                                                                                                                                                                                                 |

ثانياً: ثبت الجداول

| رقم الصفحة | عنوان الجدول                                                                                                       | رقم الجدول |
|------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| ١٣٤        | يوضح مدى صدق أداة البحث (الاستبيان)                                                                                | جدول (١)   |
| ١٣٥        | يوضح توزيع الاستثمارات على فئات الدراسة                                                                            | جدول (٢)   |
| ١٣٨        | يوضح الفئات العمرية للمبحوثات                                                                                      | جدول (٣)   |
| ١٣٩        | يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثات                                                                                   | جدول (٤)   |
| ١٤٠        | يوضح الحالة الحياتية لآباء المبحوثات                                                                               | جدول (٥)   |
| ١٤١        | يوضح الحالة الزوجية لآباء المبحوثات                                                                                | جدول (٦)   |
| ١٤٢        | يوضح متوسط الدخل الشهري للأسرة المبحوثات                                                                           | جدول (٧)   |
| ١٤٣        | يوضح أهم مصادر دخل أسرة المبحوثات                                                                                  | جدول (٨)   |
| ١٤٤        | يوضح محل إقامة المبحوثات                                                                                           | جدول (٩)   |
| ١٤٥        | يوضح نوع مسكن المبحوثات                                                                                            | جدول (١٠)  |
| ١٤٦        | يوضح ملكية السكن للمبحوثات                                                                                         | جدول (١١)  |
| ١٤٧        | يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثات                                                                                     | جدول (١٢)  |
| ١٤٨        | يوضح مهنة المبحوثات                                                                                                | جدول (١٣)  |
| ١٥١        | يوضح بأن هناك خصائص اجتماعية واقتصادية محددة لمرتكبي بعض الجرائم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة                    | جدول (١٤)  |
| ١٥١        | يوضح تعرض أفراد العينة للعنف                                                                                       | جدول (١٥)  |
| ١٥٣        | يوضح أشكال العنف الذي تعرضت له للمبحوثات (متعدد الاستجابات)                                                        | جدول (١٦)  |
| ١٥٤        | يوضح في حالة تعرضت لعنف جسدي، ماهي أنواع العنف الجسدي التي تعرضت لها (متعدد الاستجابات)                            | جدول (١٧)  |
| ١٥٥        | يوضح في حال تعرضت المرأة للعنف النفسي والمعنوي، ماهي أنواع العنف النفسي والمعنوي التي تعرضت لها (متعدد الاستجابات) | جدول (١٨)  |
| ١٥٦        | يوضح أنواع العنف اللفظي التي تعرضت له المبحوثات (متعدد الاستجابات)                                                 | جدول (١٩)  |
| ١٥٧        | يوضح أنواع العنف الاقتصادي التي تعرضت له المبحوثات                                                                 | جدول (٢٠)  |
| ١٥٨        | يوضح أنواع العنف الجنسي التي تعرضت له المبحوثات (متعدد الاستجابات)                                                 | جدول (٢١)  |
| ١٥٩        | يوضح ضعف الحالة الاقتصادية وعدم توفر سيولة في المصارف الأساسية لأفراد عينة الدراسة                                 | جدول (٢٢)  |
| ١٦٠        | يوضح هل انشغال الزوجة بالابناء وسد حاجاتهم دافعاً للعنف وارتكاب الجريمة                                            | جدول (٢٣)  |

|     |                                                                                                                       |           |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| ١٦١ | يوضح انشغال المرأة بعملها يؤدي الى زيادة عنف الزوج معها من وجهة نظر عينة الدراسة                                      | جدول (٢٤) |
| ١٦٢ | يوضح تعاظم الزوج او احد افراد الاسرة للمواد المسكرة او المخدرات دافعاً لارتكاب العنف او الجريمة من وجهة نظر المبحوثات | جدول (٢٥) |
| ١٦٤ | يوضح تميز المرأة في عملها قد يكون سبباً في ممارسة العنف ضدها من وجهة نظر المبحوثات                                    | جدول (٢٦) |
| ١٦٥ | يوضح الموروث الاجتماعي او العادات والتقاليد دور في اتجاه الرجل نحو العنف ضد المرأة من وجهة نظر المبحوثات              | جدول (٢٧) |
| ١٦٦ | يوضح الفهم الخاطئ للدين سبباً من اسباب العنف وارتكاب الجريمة عند المرأة من وجهة نظر عينة البحث                        | جدول (٢٨) |
| ١٧٣ | يوضح نوع الجريمة الحالية التي دخلت بسببها المبحوثات السجن                                                             | جدول (٢٩) |
| ١٧٤ | يوضح عدد مرات دخول المبحوثات السجن                                                                                    | جدول (٣٠) |
| ١٧٥ | يوضح احد افراد الاسرة للمبحوثات سبق وان حصلت له قضية ادخل بسببها السجن                                                | جدول (٣١) |
| ١٧٦ | يوضح ممن اكسبت السلوك العنيف والمنحرف من احد افراد الاسرة                                                             | جدول (٣٢) |
| ١٧٧ | يوضح رد فعل افراد الاسرة معك عندما ارتكبت اول سلوك عنيف تجاه افراد عينة الدراسة                                       | جدول (٣٣) |
| ١٧٨ | يوضح اكثر الاشخاص الذي تلجأ اليه عينة الدراسة في حال تعرضها لمشكلة ما قبل دخولها السجن (متعدد الاستجابات)             | جدول (٣٤) |
| ١٧٩ | يوضح هل للأسرة دور مهم في سلوك مرتكبي جرائم العنف من النساء من وجهة نظر عينة الدراسة                                  | جدول (٣٥) |
| ١٨٠ | يوضح دور الفك في العلاقات الاسرية وفي ارتكاب الجريمة من وجهة نظر المبحوثات                                            | جدول (٣٦) |
| ١٨٢ | يوضح اسهام المدرسة كعامل ضبط من اجل الحد من جرائم العنف من وجهة نظر المبحوثات                                         | جدول (٣٧) |
| ١٨٣ | يوضح اسهام تدني المستوى التعليمي للفرد في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر المبحوثات                                        | جدول (٣٨) |
| ١٨٤ | يوضح تأثير جماعة الاصدقاء في اتخاذ الجريمة كأسلوب حياة من وجهة نظر المبحوثات                                          | جدول (٣٩) |

|     |                                                                                                    |           |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| ١٨٥ | يوضح مدى اسهام الحي السكني بتدعيم الاستمرار في الجريمة من وجهة نظر<br>المبحوثات                    | جدول (٤٠) |
| ١٨٩ | يوضح موقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء                                 | جدول (٤١) |
| ١٩٧ | يوضح تأثير العنف والجريمة على الناحية الجسمية والصحية للمرأة من وجهة<br>نظر المبحوثات              | جدول (٤٢) |
| ١٩٩ | يوضح تأثير العنف والجريمة على الحياة الاجتماعية للنساء من وجهة نظر<br>المبحوثات (متعدد الاستجابات) | جدول (٤٣) |
| ٢٠٠ | يوضح اهم مؤثرات العنف والجريمة على الجانب النفسي للمرأة (متعدد<br>الاستجابات)                      | جدول (٤٤) |
| ٢٠٢ | يوضح اهم اثار العنف والجريمة على الحياة الاسرية للمرأة (متعدد الاستجابات)                          | جدول (٤٥) |
| ٢٠٣ | يوضح اهم مؤثرات العنف على سلوكيات الابناء من الناحية الاخلاقية                                     | جدول (٤٦) |
| ٢٠٨ | يوضح الفرضية الاولى                                                                                | جدول (٤٧) |
| ٢١٠ | يوضح الفرضية الثانية                                                                               | جدول (٤٨) |
| ٢١٢ | يوضح الفرضية الثالثة                                                                               | جدول (٤٩) |
| ٢١٤ | يوضح الفرضية الرابعة                                                                               | جدول (٥٠) |
| ٢١٦ | يوضح الفرضية الخامسة                                                                               | جدول (٥١) |

## ملخص الدراسة

تهتم الدراسة بموضوع العنف الاجتماعي في المجتمع العراقي المعاصر وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ دراسة ميدانية في سجن بابل وبغداد تأتي أهمية الدراسة في خطورة وتنامي هذه الظاهرة (العنف الاجتماعي) في المجتمع العراقي كمؤشر خطير يدل على وجود مجموعة من التوترات والعقبات التي تؤثر على انسجام المجتمع العراقي، وتستمد الدراسة أهميتها كون العنف زاد انتشاره بشكل واسع وملحوظ جداً وتعددت اشكاله واثاره التي يسببها على الفرد واسرته والمجتمع الذي يعيش فيه، بالإضافة الى تعدد المؤسسات التي تنتجها وتمارسه وزاده معه نسبة اجرام النساء ،وتكمن أهمية الموضوع في لقاء الضوء ولفت الانظار إلى تلك الظاهرة الخطيرة (العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣) التي تهدد مستقبل اطفالنا وإذ سلمنا بالحقيقة التي تقول بأن خطر الانحراف يشبه خطر الامراض الوبائية وهذا يدفع المهتمين والباحثين في دراسة الانحراف والجريمة الى تكثيف الجهود المبذولة للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة ،وكذلك تأتي أهمية الدراسة الراهنة إلى أن النتائج التي تم التوصل اليها سوف تسهم في توعية الاسر بخطورة ممارسة العنف الاجتماعي كأسلوب عقاب عبر عملية التنشئة الاجتماعية حيث يؤدي إلى اضطرابات سلوكية والتي تصل الى انحرافات انتقامية كردة فعل على العنف الذي يواجههم في حياتهم اليومية.

تهدف الدراسة إلى التعرف على تحديد حجم ظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء في المجتمع العراقي في ظل المستجدات والظروف التي مر بها المجتمع العراقي المعاصر والتعرف على أهم اشكال العنف الاجتماعي ومعرفة الاسباب المؤدية إلى العنف الاجتماعي الموجه ضد المرأة والاثار التي يسببها على المرأة واسرتها وابنائها ومجتمعها، ومعرفة دور المؤسسات الاجتماعية لمواجهة ظاهرة العنف والحد منه ،الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على التعرف على الواقع وجمع الحقائق والمعلومات وتحليلها ويحتاج موضوع داستنا الى وصف وتحليل لطبيعة مشكلة العنف الاجتماعي ووصف وتحليل انعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء وكذلك استعملت الباحثة منهج المسح الاجتماعي، والمنهج الوصفي واما الادوات هي اداة الملاحظة والمقابلة واستمارة الاستبيان التي اعتمد في جمع المعلومات والبيانات لازمة الدراسة الظاهرة، كان مجتمع الدراسة هو نزليات

سجني بابل وبغداد للنساء وكانت عينة البحث تتكون من ٦٥٠ نزيلة، توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي كان من أهمها :

١- أن تعرض النساء إلى العنف من قبل الاب أو الزوج أو الاخ المجتمع عند خروجها من البيت وبكل انواعه كان من أبرز العوامل التي تؤدي بأن تكون المرأة عنيفة ومنقمة من اسرتها والمجتمع الذي تعيش فيه بسلوكيات انحرافيه واجرامية كردة فعل انتقامية على العنف الذي تتعرض له.

٢- تدني المستوى التعليمي لعينة الدراسة كان من أهم العوامل التي تؤدي بأن تكون المرأة واقعة تحت العنف والضحية من قبل اسرتها ومجتمعها، ومن ناحية اخرى فإن تدني المستوى التعليمي يلعب دوراً كبيراً في نفس الوقت في وقوع المرأة في هاوية الجريمة والسلوك المنحرف من حيث لا تعلم كونها تجهل الكثير من عواقب الامور والافعال التي تقوم بها، فالعلم ينير اذهان الفرد ويجعله يدرك عواقب الافعال التي يقوم بها.

٣- التنشئة الاجتماعية الخاطئة المتمثلة باستخدام القسوة والعنف والاهمال والاكراه والتسلط الابوي الذي يعطي الحق للرجل في استخدام القوة والاجبار وسوء المعاملة مع الزوجة والاولاد وخاصة البنات والنظرة الدونية لهن والتقليل من شأنهن وعدم اعطائهن حقوقهن في اختيار الشريك أو الحقوق الاخرى المتعلقة بالميراث أو الاملاك كل هذا يعد من العوامل التي تزيد العنف والاجرام لدى النساء.

٤- القانون وضعف اليات تنفيذه لعب دوراً كبيراً في زيادة العنف على المرأة وفي الوقت نفسه فإن ضعف اليات تنفيذ القانون ادت الى زيادة نسبة اجرام النساء في المجتمع.

# المقدمة

## المقدمة

يعد العنف من الظواهر الاجتماعية الخطيرة والعالمية التي لا يكاد يخلو منها أي مجتمع انساني فهي من القضايا التي اخذت تنتشر وتزداد بشكل ملحوظ وسريع وهذا لا يعني ان العنف ظاهرة حديثة بل انه ظاهرة قديمة وجدت مع اول تكوين اجتماعي اسري حيث كانت اول جريمة قتل ارتكبت في تاريخ البشرية هي جريمة عنف اسري حيث قتل قابيل اخاه هابيل ، كما وتعرض نبينا يوسف عليه السلام لعنف اسري من قبل اخوته وقوله تعالى ((إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب الى ابينا منا ونحن عصبة ان إيانا لفي ضلال مبين اقتلوا يوسف أو اطرحوه ارضاً يخل لكم وجه أبيكم وتكونوا من بعده قوماً صالحين))<sup>(١)</sup>. فالعنف ظاهرة تتنوع من حيث طبيعتها واشكالها وانواعها ومن حيث الاساليب وطرق المستخدمة عند ممارسته على الآخرين لتنوع الظروف والامور الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدى كل مجتمع.

وقد انتشر العنف الاجتماعي بكل انواعه ومنه العنف الاسري نتيجة لعدة اسباب سوف نذكرها لاحقاً في فصول دراستنا الراهن ، وقد مر المجتمع العراقي بعدة تغيرات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية كان لها الاثر الكبير على واقع الحياة الاجتماعية لأفرادها وخاصة فئة الشباب سواء ذكوراً أو اناثاً في المجتمع ، واثرت هذه التحولات والتغيرات على العلاقات الاجتماعية والاسرية وعلى القيم والمعايير والادوار التي يؤديها الافراد ، ورغم التطورات التي طرأت على وضع المرأة العراقية من حيث تواجدها في كافة ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية فما زال المجال العام المسيطر هم الذكور كون المجتمع العراقي مجتمع ذكوري وتعد المرأة اكثر تعرضاً للعنف من الرجل فيه.

سنحاول في دراستنا الحالية دراسة العنف الاجتماعي بكل انواعه والتعرف على اهم الاسباب التي تؤدي إلى العنف الاجتماعي واثاره وانعكاسات العنف على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ وقد تضمنت الدراسة الراهنة على مقدمة وبابين ((نظري وميداني)) توزعت على عشرة فصول كل فصل تكون من عدة مباحث مرتبة ترتيباً يتفق مع مضمون الدراسة واهدافها العلمية.

(١) القرآن الكريم: سورة يوسف، الايتان ٨-٩، ص ٢٣٦.

تضمن الباب الاول للدراسة الجانب النظري وتضمن خمسة فصول، الفصل الاول هو الإطار العام للدراسة وتضمن مبحثين الاول اهتم بدراسة عناصر البحث الرئيسية "مشكلة الدراسة وأهمية واهداف الدراسة وتحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة العلمية"، اما المبحث الثاني اهتم بدراسة التوجه النظري للدراسة.

الفصل الثاني فتضمن بعض النماذج من البحوث والدراسات السابقة فتضمن المبحث الاول الدراسات العراقية والعربية والاجنبية اما المبحث الثاني فتضمن مدى استفادة الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة.

في حين تضمن الفصل الثالث والذي كان بعنوان (العنف الاجتماعي اسبابه ودوافعه واثاره) مبحثين المبحث الاول كان يضم " اولاً: نبذة عن الجذور التاريخية للعنف الاجتماعي كظاهرة اجتماعية وثانياً: العنف الاجتماعي في المجتمع العراقي وثالثاً: اسباب العنف الاجتماعي ودوافعه ورابعاً: انواع العنف الاجتماعي، اما المبحث الثاني فتضمن اولاً: علاقة العنف بالأعلام وثانياً: العوامل المؤثرة في تشكيل العنف الاجتماعي "

اما الفصل الرابع الذي كان بعنوان (المحددات السوسيو اقتصادية لواقع مرتكبي الجريمة في المجتمع العراقي) وتضمن مبحثين الاول كان يضم " اولاً: الاهتمام بدراسة الجريمة والسلوك الاجرامي، ثانياً: التنشئة الاجتماعية والسلوك الاجرامي"، اما المبحث الثاني فكان يضم اولاً العوامل الاقتصادية المؤدية الى السلوك الاجرامي والجريمة".

الفصل الخامس وكان بعنوان (جرائم النساء بعد عام ٢٠٠٣ رؤية سوسيولوجية) وتضمن الفصل مبحثين الاول كان يضم اولاً: خطورة ظاهرة اجرام النساء في المجتمع العراقي، وثانياً: السمات القانونية لجرائم النساء، وثالثاً: صور جرائم النساء في المجتمعات الغربية، ورابعاً: التمييز بين جرائم النساء وغيرها من الظواهر الاجرامية وخامساً: دوافع ارتكاب جرائم النساء وتداعياتها السلبية، اما المبحث الثاني فكان يضم اولاً: جرائم النساء في ظل مستجدات الوضع المجتمعي العراقي الحالي، وثانياً: جرائم النساء وحقوق الانسان وثالثاً: الضبط الاجتماعي والسلوك الاجرامي".

اما الباب الثاني فتضمن الجانب الميداني من الدراسة خمسة فصول، هي الفصل السادس فقد كان بعنوان (اجراءات الدراسة الميدانية) وتضمن مبحثين الاول ضم نوع الدراسة - المنهج المستخدم فيها - ادوات الدراسة - مجالات الدراسة - اساليب عرض وتحليل البيانات - صعوبات الدراسة، اما المبحث الثاني فضم توصيف عينة الدراسة.

الفصل السابع كان يتضمن (تحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمحور الثاني العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ارتكاب الجرائم لدى النساء)، وتضمن الفصل الثامن (تحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمحور الثالث نوع الجريمة واهم العوامل المؤدية لارتكابها)

اما الفصل التاسع تضمن (المبحث الاول - تحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمحور الرابع العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف، اما المبحث الثاني تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالكشف عن اهم الاثار المترتبة عن ظاهرة العنف والجريمة للنساء في المجتمع).

اما الفصل العاشر فتكون من (المبحث الاول مناقشة فرضيات الدراسة والمبحث الثاني الاستنتاجات والتوصيات، ومن ثم المراجع والمصادر).

**وتأمل الباحثة ان تكون قد وفقت في عرضها لمحاور الدراسة**

**والله ولي التوفيق**

**الباب الأول**

**الجانِب النظري للدراسة**

# **الفصل الأول**

## **الإطار النظري للدراسة**

**تمهيد**

**المبحث الأول-العناصر الرئيسية للدراسة**

**أولاً: مشكلة الدراسة**

**ثانياً: أهمية الدراسة**

**ثالثاً: أهداف الدراسة**

**رابعاً: مفاهيم الدراسة**

**المبحث الثاني-التوجه النظري للدراسة**

## تمهيد:

يُعَدُّ الإطار النظري بمثابة المُكوِّن الرئيسي للأبحاث والرسائل العلمية، فهو بمثابة الهيكل العظمي بالنسبة للإنسان، ودونه لن يكون هناك بحثاً علمياً من الأساس، وسوف يُصبح عبارة عن رسالة عادية، أو مقال مُطوَّل خالٍ من أي لمحات أو أطر بحثية.

في ظل الظروف العصرية ازدادت ضغوط العمل واختلعت مسبباتها من حيث الكم والكيف عن الضغوط التي كانت تواجه المنظمات في الماضي، مما أدى إلى تنوع آثارها، وتفاوتت درجة تأثيرها من فرد لآخر، ومن طبيعة عمل لآخر، ومن منظمة لأخرى، ويعد العديد من الباحثين والمفكرين أن ظهور العنف الاجتماعي مرتبط أساساً بالعديد من الآثار السلبية فعندما يواجه الفرد ضغوطاً عالية لا يستطيع تحملها، فمن المؤكد أن تنعكس هذه الضغوطات سلباً وعلى حياة أسرته، وظاهرة العنف الاجتماعي من ضمن هذه الآثار السلبية حيث أنها تهدد الأمن والسلامة للأسرة وتؤثر سلباً على الزوجة من خلال معاملة الزوج السيئة لها، وظاهرة العنف الاجتماعي ظاهرة عالمية موجودة في معظم المجتمعات، بحيث لا يقتصر على مجتمع معين أو طبقة معينة أو مستوى تعليمي معين فهي ت طال كل الطبقات والشرائح الاجتماعية، ولكن هذه الظاهرة لم تكن تناقش في الماضي بشكل علني لنظرة الكثير من أفراد المجتمع لها بوصفها أمور خاصة لا يصح أن تناقش بشكل علني.

إن ظاهرة العنف الاجتماعي تعد ظاهرة مجتمعية بالغة الأهمية بعد أن أصبحت ظاهرة عالمية لا ترتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي للأفراد والزوجة تقع ضحية للعنف في مختلف المجتمعات بل في كافة الطبقات والشرائح المجتمعية وليست في طبقة دون الأخرى أو شريحة دون غيرها كما أن العنف ضد الزوجة لا يقتصر على الإيذاء الجسدي والضرب فقط ولكنه يتسع ليشمل الإيذاء النفسي والمعنوي والجنسي.

حيث أصبحت الحياة اليومية مليئة بالتوترات نتيجة الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. مما زاد في انتشار ظاهرة من أخطر الظواهر وهي العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء، ويندرج هذا النوع من العنف ضمن ما يعرف بالعنف الاسري وهي ظاهرة معقدة الدوافع والابعاد، وتبدو تجلياتها في مظاهر عديدة وخفية، وهي ليست إلا تعبيراً عن أنماط من السلوك الصدام وهي الظاهرة موجودة منذ قديم الزمان فهي لا تعتبر ظاهرة مدنية.

سيتناول الفصل الراهن مشكلة الدراسة وتساؤلاتها واهدافها وكذلك فإن لأي دراسة تتعلق بظاهرة أو مشكلة اجتماعية لابد بداية من إيضاح المفاهيم المرتبطة بها لذا قبل البحث والتطرق لظاهرة العنف الاجتماعي فالأمر يلزم تحديد مفاهيمها المرتبطة بها.

## المبحث الاول

### أولاً: مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في أن العنف الاجتماعي يعد ظاهرة اجتماعية تعاني منها الكثير من المجتمعات والذي يشكل خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع ككل فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية والأساسية، ومن جهة أخرى يؤدي إلى أنماط من السلوك والعلاقات غير السوية بين أفراد الأسرة الواحدة ومن ثم التأثير على المجتمع ككل، ومن ضمن هذه التأثيرات السلبية تشرذم الأبناء وانحرافهم، مما يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة للحد منها والوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات بالإضافة إلى تعدد أشكال العنف الاجتماعي بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الاجتماعية وبما أن الأفراد داخل المجتمع الذي يتسم بالعنف هم أكثر المتضررين من هذه السلوكيات التي يتضمنها العنف الاجتماعي لما للعنف من انعكاسات سلبية على نفسيات الأطفال وسلوكياتهم الأمر الذي قد يساعد على تهينتهم ليصبحوا أفراداً منحرفين في المجتمع نظراً لفقدانهم الجو الأسري الملائم الذي يشبع حاجاتهم النفسية والعاطفية والاجتماعية ومن ثم ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع وما يتبع ذلك من تبعات خطيرة من الناحية الأمنية.

وفي ضوء ذلك تكمن مشكلة الدراسة الراهنة في معرفة أثر العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ في محاولة فهم أبعاد هذه المشكلة والتعرف على أشكال العنف ومظاهره وآثاره وهي قضية مهمة وخاصة في ظل الظروف الراهنة، وما يمر به المجتمع العراقي من تحولات في السنوات الأخيرة وتصادد حدة العنف الاجتماعي.

وتحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١-ما حجم ظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء في المجتمع العراقي؟

٢-ما أشكال العنف الاجتماعي الذي تعاني منه النساء وعلاقته بالجريمة في المجتمع العراقي؟

٣-ما أسباب العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء في المجتمع العراقي؟

٤-ما آثار ظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء وعلى الأبناء في المجتمع العراقي؟

٥-ما دور مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية لمواجهة والحد من ظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء ؟

## ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في عدة أمور هي إلقاء الضوء على تلك الظاهرة الخطيرة (العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣) التي تهدد مستقبل الافراد، وإذا سلمنا بالحقيقة التي تقول إن خطر الانحراف يشبه تماماً خطر الأمراض الوبائية، فإن ذلك يدفع كل المهتمين والمعنيين بدراسة الانحراف والجريمة إلى تكثيف جهودهم للحد من انتشار هذا الخطر، ووقاية المجتمع منه، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تسهم نتائج الدراسة الراهنة في توعية الأسر بخطورة ممارسة العنف الاجتماعي وخاصة كأسلوب للعقاب عبر عملية التنشئة الاجتماعية والذي يؤدي إلى اضطرابات سلوكية عند الأبناء والتي قد تصل في كثير من الأحيان إلى الانحراف.

لهذا تكمن أهمية الدراسة بصدد دراستها عن مدى أثر العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ الذي ينطوي تحت جانبين من الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية ، وهي كالتالي :

### أ- الأهمية النظرية

١- ان التفسير العلمي لظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء من خلال واقع حدوثها في المجتمع العراقي ومعرفة أسبابها ومظاهر وأنواعها يقلل كثيراً من الاعتماد على البحوث والدراسات التي أجريت على مثل هذه المشكلة في مجتمعات أخرى تختلف في ظروفها عن الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع العراقي.

٢- ان هذه الدراسة ستحاول تعميق فهمنا لظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء عبر التعرف على ابعاده ومظاهره وأسبابه.

٣- تزداد أهمية هذه الدراسة في بعدها التعليمي، من خلال التأكد من مصداقية النظريات والتفسيرات التي تم تطويرها ضمن دراسة أخرى في مجتمعات مختلفة .

### ب . الأهمية التطبيقية:

١ - تتيح للمهتمين بالمجال الاجتماعي والعلوم الانسانية قدراً من المعلومات والبيانات الواقعية (الميدانية) حول العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء .

٢- ان تحديد ظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء ومعرفة أسبابه وأنواعه ستساعد كثيراً في التنبؤ والتشخيص للظاهرة موضوع الدراسة في مرحلة مبكرة، مما يؤدي

إلى امكانية وضع الحلول المناسبة للمشكلات الناجمة عن العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء في المجتمع.

٣- الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة في لقاء الضوء على العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء في المجتمع، وكشف أبعاده مع التركيز على أسلوب مواجهتها وإيجاد الحلول والاقتراحات المناسبة لها .

#### ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الراهنة طرح مجموعة من الأهداف التي تعالج ظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء في المجتمع العراقي، من أبرز هذه الأهداف:

- ١- التعرف على تحديد حجم ظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء في المجتمع العراقي.
- ٢- التعرف على أشكال العنف الاجتماعي الذي تعاني منه النساء وعلاقته بالجريمة في المجتمع العراقي.
- ٣- التعرف على أسباب العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء في المجتمع العراقي.
- ٤- التعرف على آثار ظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء وعلى الأبناء في المجتمع العراقي.
- ٥- التعرف على دور مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية لمواجهة والحد من ظاهرة العنف الاجتماعي وانعكاسه على واقع الجريمة لدى النساء في المجتمع العراقي.

#### رابعاً: مفاهيم الدراسة

إن القيام بتعريف المفاهيم الأساسية في شكل تعريفات علمية وتعريف المتغيرات إجرائياً يساعد القارئ علي فهم متغيرات الدراسة وذلك لأن كل تعريف منها يؤدي دوراً مهماً وضرورياً في البحث العلمي، فالتعريف المجرد للمفهوم هو همزة الوصل بين البحث الذي يجريه الباحث وبين النظرية الاجتماعية فهو يستمد المفهوم وتعريفه من نظرية ما من جهة وأن النتائج التي سيتوصل إليها من دراسته لهذا المفهوم في بحثه سوف تصب في هذه النظرية من جهة أخرى، أما التعريف الإجرائي فهو الذي سيحدد للباحث نوع المادة التي سيجمعها في بحثه وكيفية جمعها

ومصادرها<sup>(١)</sup> كما أن تحديد المصطلحات والمفاهيم تحددًا دقيقًا يعد جزءًا من تحديد مشكلة البحث ذاتها ومن ثم يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أحد الطرق المنهجية في أي بحث علمي وبخاصة في أي دراسة اجتماعية<sup>(٢)</sup>.

وتسعى الدراسة الراهنة إلى عرض المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث، فالمفهوم يعد ركيزة أساسية في أي دراسة علمية، ويعد أمرًا ضروريًا في البحث العلمي، حيث يحتاج إلى درجة كبيرة من الدقة والتحديد<sup>(٣)</sup>، والمفهوم هو "مصطلح أو رمز يمثل أوجه الشبه بين عدد متباين من الظواهر والمعرفة، والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التعبير عن مشكلة البحث وفهمها لابد من الوقوف على تعريفاتها وتطبيقاتها أو مؤشرات<sup>(٤)</sup>".

وتعني عملية وضع تعريف أو مفاهيم البحث ترجمة الكلمات التي تتردد في المجتمع إلى متغيرات واضحة ولا يعني ذلك مجرد وضع مسميات أو مصطلحات أكاديمية يمكن تطبيقها في حدث أو عملية محددة. بل لابد أن يحدد الباحث السمات والاحداث او ما يمكن ان تطلق عليه تناظر المصطلح اي الشروط العامة التي تميز المصطلح في مجموعة متميزة من الأحداث او العمليات والتي يمكن معالجتها وتنسيقها في نسق قيمي<sup>(٥)</sup>.

#### ١ - مفهوم العنف:

العنف: "الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق"<sup>(٦)</sup>، والعنيف من لا رفق له بركوب الخيل، والشديد في القول والسير، واعتنف الأمر: أخذه بعنف أو أتاه ولم يكن له به علم، وعنفه: لأمه بعنف وشدة<sup>(٧)</sup>.

وقيل: هو "التشديد في التوصل إلى المطلوب"<sup>(٨)</sup>، "والتعنيف التعبير واللوم والتوبيخ والتفريع"<sup>(٩)</sup>.

(١) محمد علي محمد، البحث الاجتماعي دراسة في طرائق البحث وأساليبه- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٦٤.

(٢) محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط٢، ١٩٨٧، ص ١٦٥.

(٣) مصطفى عمر التير، مقدمة في أسس ومبادئ البحث الاجتماعي، الجديد للطباعة والنشر، طرابلس، ط٣، ١٩٩٩، ص ٤٨.

(٤) علي عبد الرازق حليبي، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦، ص ٦٩.

(٥) مهدي محمد القصاص، تصميم البحث الاجتماعي، مكتبة مشالي، المنصورة، ٢٠١٠، ص ١٤٥.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٣، ص ٢٣٢.

(٧) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٦، ص ١٠٨٥.

(٨) أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الفروق اللغوية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٤٦.

(٩) أبو الحسن أحمد بن زكريا ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة علف، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٩٧١، ص ٢٤٣.

ويرى توماس بلات بأن تعبير العنف يمثل " شكل من أشكال العدوان الإنساني الذي يتضمن الخسارة أو الأذى للأشخاص أو الممتلكات، والسلوك العنيف يكون له النية في التكرار، ولا يمكن التحكم فيه زائداً أو متطرفاً، صاخباً، مفاجئاً، وقتياً"<sup>(١)</sup>.

وعرف الدكتور مصطفى العوجي جرائم العنف بأنها جرائم تقع على الإنسان بواسطة أفعال تتصف بالشدة والقسوة بغية إلحاق الأذى بنفسه أو بماله أو بذويه، ويمكن تقسيمها إلى قسمين: قسم يرتكب بواسطة العنف، مثل السرقة بواسطة السلاح، وقسم يتصف بالعنف في حد ذاته، مثل القتل والاغتصاب والإيذاء الجسدي<sup>(٢)</sup>.

والعنف ممارسة للقوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، كما أنه الفعل أو المعاملة التي تحدث ضرراً جسدياً، أو التدخل في الحرية الشخصية، وهو مستويات مختلفة تبدأ بالعنف اللفظي الذي يتمثل في السب والتوبيخ، والعنف البدني الذي يتمثل في الضرب والمشاجرة والتعدي على الآخرين، وأخيراً العنف التنفيذي وهو التفكير بالقتل والتعدي على الآخرين أو ممتلكاتهم<sup>(٣)</sup>.

أما أحمد زايد فعرفه بأنه فعل مبالغ فيه في السلوك العدائي أو العدوانية ويترتب عليه مؤثرات فعلية أو مدمرة لإحداث أذى نفسي أو فيزيقي أو مادي في الموضوع بشراً كان أو حيواناً أو موضوعاً مادياً<sup>(٤)</sup>.

وتعرفه موسوعة الجريمة والعدالة على أنه يشير إلى كل صور السلوك سواء أكانت فعلية أم تهديدية والتي ينتج عنها أو ربما ينتج عنها تدمير وتحطيم الممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت للأفراد<sup>(٥)</sup>.

والعنف في الاصطلاح هو كل فعل ظاهر أو مستتر مباشر أو غير مباشر، مادي أو معنوي موجه لإيذاء النفس أو الآخر أو جماعة، أو ملكية واحد منهم<sup>(٦)</sup>.

---

(١) توماس بلات، مفهوم العنف- وصفه وتقنيده، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص ١٧.

(٢) مصطفى العوجي، استراتيجية أمنية لمواجهة جرائم العنف، سلسلة المحاضرات العلمية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٣، ص ١٧.

(٣) Spenciner, R. and Wilson, W. Impact of exposure to community violence and psychological symptoms on college performance among students of color. Adolescence, ٢٠٠٣, p.٣٨.

(٤) أحمد زايد، العنف، المفهوم والأنماط والعوامل ضمن سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ٢، ٢٠٠٥م، ص ٥٥.

(٥) سميرة نصر، وصفية عبد العزيز، أحمد زايد، العنف في المجتمع العربي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٨.

(٦) عبد القادر إسماعيل، العنف ضد الأطفال، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣.

ويعرف العنف بأنه كل تصرف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين وقد يكون الأذى نفسياً فالسخرية والاستهزاء من الفرد وفرض الآراء بالقوة وإسماع الكلمات البذيئة جميعها أشكال مختلفة لنفس الظاهرة.

ويعرف العنف أيضاً بأنه سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو سلوك بعيد عن التحضر والمدنية، وتحركه الدوافع العدوانية والطاقات الجسمية، وينصب على الأشخاص أو ممتلكاتهم لقهرهم<sup>(١)</sup>.

والعنف هو طاقة من أصل إنساني تستعمل أساساً بطريقة غير مشروعة، تتجه إلى إحداث أضراراً للأشخاص والأموال، والعنف قد يكون حالاً عندما ينتج أثراً مباشراً على الضحية، وقد يكون آجلاً عندما ينصب أثره على فكر وذهن المخاطب حيث يكون العنف هنا مانعاً أو كابتاً أو دافعاً أو محرضاً، ويقع العنف في الغالب بفعل إيجابي، كما يمكن أن يقع أحياناً بفعل سلبي كما في حالة الإهمال<sup>(٢)</sup>.

وعرف أحمد حلال عز الدين العنف بأنه الاستخدام الإنساني للقوة بغرض إرغام الغير وإخافته وإرهابه أو الموجه إلى الأشياء بتدميرها أو إفسادها أو الاستيلاء عليها، ذلك الاستخدام الذي يكون دائماً غير مشروع ويشكل في الأصل جريمة وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة<sup>(٣)</sup>.

ويعرف العنف بأنه أي تهديد واضح باستخدام القوة الجسدية أو الاستخدام الفعلي لهذه القوة بهدف إحداث أذى بدني لشخص أو مجموعة من الأشخاص<sup>(٤)</sup>.

ويمكن تعرف العنف بأنه: سلوك يهدف إلى إيقاع الأذى بالآخرين أو ما يرمز له وقد يكون هذا العنف فردياً أو جماعياً<sup>(٥)</sup>.

يعرف العنف بأنه سلوك موجه نحو إحداث أذى بالآخرين أو إلحاق الضرر بهم سواء كان هذا الضرر معنوي أو ضرر بدني ، ويشمل السب والتهديد والضرب والتعذيب وغير ذلك<sup>(٦)</sup>.

---

(١) فرج عبد القادر طه، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣، ص ٥٥١.  
(٢) محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٠٧-١١١.  
(٣) محمود سعيد الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية، مرجع سابق، ص ٦٨.  
(٤) المرجع السابق، ص ٦٩.  
(٥) محمد عثمان منيب، عزة محمد سليمان، العنف لدى السباب الجامعي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص ١٢.  
(٦) بشري حسين الحمداني، تجليات العنف الاخباري في الاعلام العربي، دار دجلة للنشر، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٧.

في ضوء ما سبق يمكن صياغة تعريف إجرائي للعنف في هذه الدراسة وهو: استعمال القوة أو الإيذاء الجسدي أو اللفظي اتجاه الآخرين (النساء) ،ويحدث هذا اضراراً نفسية واجتماعية واقتصادية على المرأة وابنائها واسرتها ومجتمعها.

٢ - مفهوم العنف الاجتماعي: يعني مصطلح العنف الاجتماعي كل عنف يقع في إطار المجتمع ومن قبل أحد أفراد العائلة بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليه.

وقد عرفت فادية أبو شهية العنف الاجتماعي بأنه كل استخدام غير مشروع للطاقة أو القوى المادية الجسمانية لشخص ينتج عنه ضرر مادي أو جسماني لمن يقع عليه العنف ويدخل تحت التعريف كل فعل مشروع ينتج عن جريمة من الجرائم الماسة بحق الإنسان في الحياة أو سلامة جسمه أو عرضه، أما في حالة القتل العمد أو الشروع فيه والضرب المفضي إلى الموت والضرب المحدث عاهة والضرب البسيط أو الاغتصاب وهتك العرض والحرق العمد إذا ما تم ارتكاب هذا الفعل من أحد أفراد الأسرة الآخرين<sup>(١)</sup>.

ويقصد بالعنف الاجتماعي العنف الذي يحدث في مجال الأسرة والمجتمع ولطالما اعتبر العنف الاجتماعي من الأمور الخاصة أو الشخصية أما الآن فإن العنف الاجتماعي ينظر إليه على أنه سلوك إجرامي وخطر يهدد سلامة المجتمع وأمنه وأنه للأسف ينشأ الأطفال والصغار على مقولة أن العنف طريقة مقبولة لحل المشاكل<sup>(٢)</sup>.

وعرف البعض العنف الاجتماعي بأنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية بفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى<sup>(٣)</sup>.

ويعرف مايكل ماكنزي العنف الاجتماعي بقوله: العنف الاجتماعي مصطلح ينصرف إلى العنف البدني داخل محيط الأسرة، والعقاب الجسدي، ضرب الزوجة، تعدي أحد الزوجين على الآخر، سب أحد الزوجين أو الإساءة إليه، كما يتضمن التعسف العاطفي، والتهمج الفيزيقي الذي

---

(١) محمود سعيد الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية، مرجع سابق، ص ٧٣.  
(٢) عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٤، ص ١٩.  
(٣) محمود سعيد الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية، مرجع سابق، ص ٧٥.

يحدث في الإطار الأسري، وهكذا فالعنف الأسري ويشمل جميع أفراد الأسرة بما فيهم الأطفال والآباء والأجداد ويمتد إلى أقارب من جميع الأعمار<sup>(١)</sup>.

هو سلوك عدواني ناتج عن الإحباط يستخدم معه القوة مع الإنسان أو تدمير ممتلكاته، فالعنف الأسري ظاهرة اجتماعية نفسية تعاني منها كل المجتمعات سواء المتقدمة أو المجتمعات النامية ويعدّها الباحثون المختصون أنها فشل في عملية التنشئة الاجتماعية.

العنف الاجتماعي في منظمة الصحة العالمية هو الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة سواءً بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي (الفعل) ضد الذات أو شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع<sup>(٢)</sup>.

ولقد تعددت تعريفات العنف الاجتماعي من قبل الباحثين والمختصين والدارسين نظراً لتعدد أشكاله ودوافعه، لذا ارتأت الباحثة ذكر بعض التعريفات ومن ثم استخلاص تعريف جامع شامل لمفهوم العنف الاجتماعي.

- **العنف الاجتماعي هو:** "سوء معاملة شخص لشخص آخر تربطه به علاقة وثيقة مثل العلاقة بين الزوج وزوجته وبين الآباء والأبناء وبين الأخوة وبين الأقرباء بوجه عام"<sup>(٣)</sup>.
- **وتوسع بعضهم في تحديد مفهوم العنف عموماً والعنف الاجتماعي على وجه الخصوص والذي هو:** "اعتداء على شخص الإنسان إما في جسمه أو نفسيته أو سلب حريته وذلك في إطار مؤسسة المجتمع ويضيف بأن العنف الاجتماعي يتضمن مصادرة أو إلغاء قدرة الشخص وحقه في اتخاذ القرار الذي يخص جسمه وحياته"<sup>(٤)</sup>.

يعرف مفهوم العنف الاجتماعي بأنه الإيذاء باليد أو اللسان أو بالفعل أو بكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون فعل العنف والإيذاء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، فلا يخرج في كلا الحالتين عن ممارسة الإيذاء، سواء باللسان أو باليد<sup>(٥)</sup>.

---

(١) Michael McKenzie, Domestic Violence in American Brunwick Publishing Corporation, Virginia, ١٩٩٩, p:١١.

(٢) خالد الدوس، العنف البشري وأثاره، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٦.

(٣) عبد العاطي السيد، وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٤٤٥.

(٤) هادي، محمود، العنف ضد النساء، مصدر سابق، ص ٧.

(٥) مدحت مطر، تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها، دار اليازوري العلمية، عمان- الاردن، ٢٠١٤، ص ٢١.

في ضوء ما سبق يمكن صياغة تعريف إجرائي للعنف الاجتماعي في هذه الدراسة وهو: يقصد به أي فعل أو سلوك عنيف يصدر من فرداً أو جماعة ضد فرد امرأة أو جماعة من النسوة مادياً، أو معنوياً، شرعياً أو غير شرعياً و ينتج عنه أضراراً معنوية أو مادية أو كليهما .

### ٣- مفهوم الجريمة :

تعرف الجريمة بأنها ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء<sup>(١)</sup>.

فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس<sup>(٢)</sup>.

ومن وجهة النظر النفسية فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة. أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى ان الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جميع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب .<sup>(٣)</sup>

أما من وجهة نظر السوسيولوجيين فلهم تعاريف أخرى فعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دور كهاريم) يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها.

ويعتقد (سذرلاند) أن الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن أن ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى أن الجريمة هي فعل يقترب داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة اشد قسوة من مجرد رفضها القانوني<sup>(٤)</sup>. أما العالم (تارد) فيقول عن الجريمة أنها تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) فلهذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث

(١) إحسان محمد الحسن، علم الإجرام، مطبعة الحضارة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٦٦.

(٢) مازن بشير محمد ، مبادئ علم الاجرام ،دار الكتب والوثائق ،بغداد ،٢٠٠٩، ص ٣٠.

(٣) السيد علي الشتا ، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٢٢- ٢٣.

(٤) السيد رمضان ، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ١٥٢.

ممارسة العادات والتقاليد عن طريق عاملين (التقليد والمحاكاة). عرف العالم (كارفو) الجريمة على أنها: عمل ضار وبذات الوقت يجرح المشاعر التي اتفق على تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس<sup>(١)</sup>.

ولكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلا بد هنا أن تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى ومن هذه الخصائص انه يجب أن يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرر للصالح العام وبصورة فعلية لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً. أما الخاصية الثانية فهي يجب أن يكون هذا الضرر محرماً قانونياً ومعرفاً في قانون العقوبات ووجوب توافر القصد الجنائي أي الشخص الذي يرتكب الفعل الضار حرمة القانون وهو ممتلك حرية الإرادة. فيجب هنا أن يتوافق القصد الجنائي والتصرف الإجرامي، ومن خواصها أيضاً أن تتوفر العلاقة السببية في الضرر المحرم قانوناً وسوء التصرف ويجب أن يحدد العقاب في الجريمة وينص عليها قانوناً وتفصل، هذه الخصائص المختلفة للجريمة ترتبط جميعاً بطبيعة السلوك الذي يمكن أن يطلق عليه اسم (الجريمة) أما العقوبات المفروضة فالقاضي هو الذي يحددها بموجب القانون اخذ بنظر الاعتبار ظروف الجريمة وطريقة ارتكابها<sup>(٢)</sup>.

وتعرف الجريمة بأنها أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي تحدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، وان " أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم التي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات"<sup>(٣)</sup>، وهناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة كلا حالته حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي : المدرسة الاجتماعية، النفسية، الأيكولوجية، الإكنيكية، الجغرافية وغيرها من المدارس التي تناولت هذا الموضوع وسوف نتطرق هنا إلى واحدة من هذه المدارس هي (المدرسة الاجتماعية) التي تعتبر من أهم المدارس التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية ونادت بان المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع، وأصحاب هذه المدرسة اعتقدوا إن الجريمة والجنوح ما هما إلا نتاج للعوامل الاجتماعية فالفكرة الكلاسيكية نادت بمبدأ الإرادة الحرة واكتساب اللذة ناقشها أصحاب الفكرة الوضعية فقد كانت نقطة النقاش

(١) عبد الجبار عريم، نظريات علم الإجرام، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣، ص ٨٤.  
(٢) فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومركب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٩.  
(٣) فهيمة كريم رزيق المشهداني، التصنيع والجريمة، علم الاجتماع الجنائي، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، ط ١، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٤٤.

هي اكتساب اللذة مشترك مع كل أفراد الهيئة الاجتماعية، إذن فلماذا يكتسب بعض الأفراد ملذاتهم بالطرق المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والمخالفة للقوانين؟

فالجواب هنا إن جماعة الفكرة الوضعية تقول إن الظروف المحيطة بالفرد التي لا يمكن إن يتحملها بعضهم يلجئون إلى سلك الطرق التي حرّمها القانون، ومن أفكار العلامة (فرويد) إن الإنسان يولد وعنده استعداد بأن يزيد حالة اللذة ويقلل من حالة الألم، فالمجرمون الذين تحيط بهم الظروف السيئة وتسبب لهم بعض الانحرافات النفسية لا يمكنهم إن يتأخروا في اكتساب ذاتهم لذلك يلجئون إلى الجريمة<sup>(١)</sup>.

فالجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التي حددها المجتمع لأعضائه، وهي مسألة اعتبارية محضة يرجع في تقديرها إلى المجتمع الذي له السلطة العليا في التمييز بين أنواع السلوك، وفي الحث على الالتزام ببعض أنواعها، وفي تحريم أنواع أخرى فيها خروج عن النظم التي وضعها وانحرف عن الطرق التي شرعها إذ هو يرى فيها تهديداً لكيانه<sup>(٢)</sup>.

إما الإسلام في تفسيره لظاهرة الجريمة ينبثق من نظريته الشاملة إلى الإنسان والحياة والكون وهو نظرة الفطرة ، لذا فإن الإسلام يعتبر السلوك الإجرامي خروجاً على الفطرة التي فطر الله الناس عليها ويرجعه إلى أسباب قد تكون من داخل النفس الإنسانية أو من خارجها ، تساهم تكوين السلوك المنحرف ، فالإسلام قد حدد طريق الخير والشر للإنسان وله الخيار في أن يفعل ما يشاء طالما وهبه الله ملكة العقل والتفكير وبعد ذلك يحاسب يوم القيامة<sup>(٣)</sup>

**التعريف الإجرائي للجريمة:** توصلت الباحثة من خلال ما سبق إلى تعريف إجرائي للجريمة بأنها أي فعل أو امتناع عن فعل يتعارض مع قواعد الجماعة وقيمتها الاجتماعية ، ويحدث اضراً بالصالح العام وهذا الضرر يجرمه القانون ويحاسب عليه المخالفون.

#### ٤ - مفهوم السلوك الإجرامي:

السلوك الإنحرافي هو ذلك السلوك الذي لا يتمثل للتوقعات الاجتماعية وعند ما يصف علم الاجتماع نوعاً من السلوك على إنه انحرافي فهو لا يدين هذا السلوك أو يرى أنه سيء أو مؤذ ، ويمكن أن يكون الإنحراف من وجهه نظر معينة أكثر نماذج السلوك دفاعية من الناحية الأخلاقية فقد يكون إنحراف شخصي معين بمثابة إنتهاك لتوقعات اجتماعية تعتبر في الواقع

(١) فتحية عبد الغني ،، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، مصدر سابق ، ص ٨٩.

(٢) السيد عوض ، الجريمة في مجتمع متغير، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٤، ص ١٨-٢٥.

(٣) محمد الجوهري، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، العدد الأول ، ص ١٩٣-١٩٤.

غير عادلة أو غير ملائمة من هناك كثير من التعقيد ومظاهر الغموض في طريقة توصل الناس إلى الحكم على سلوك شخص معين بوصفه انحرافيا مثل التسامح وتوقعات الانحراف وصراع المعايير "نسبية الجريمة" والتغاضي عن الانحراف وتبريرات الانحراف<sup>(١)</sup>.

ويعرف الانحراف لغوياً بأنه "العدول عن أو الميل عن أو تغير المسار عن الإتجاه المطلوب أو المتوقع أي الابتعاد عن القواعد التي يحددها المجتمع للسلوك السليم أو تجاوز درجات السماح التي يقرها المجتمع ، والأصل في الانحراف هو الابتعاد عن الطريق الصحيح ومنه الخروج عن الحالة السوية أو الخط المستقيم " ، والسلوك الانحرافي هو المظهر المادي الذي يكشف عن النفس المنحرفة ، ويرى البعض أنه " الفعل أو السلوك الذي تعتقد الجماعة سواء عن حقيقة أو وهم أنه ضار بمصلحتها الاجتماعية مهدداً لكيانها باعتباره سلوكاً يعبر عن انحراف الشخص عن المعايير والضوابط الجمعية للسلوك المتفق عليه " <sup>(٢)</sup>.

والسلوك هو سيرة الإنسان ومذهبه واتجاهه يقال : فلان حسن السلوك أو سيء السلوك <sup>(٣)</sup>. وقد عرف " كوهين " الانحراف بأنه سلوك يخالف التوقعات النظامية أي التوقعات المشتركة والمعتزف بها باعتبارها شرعية في نسق اجتماعي معين ، وهو خروج عن المعايير الاجتماعية أو الأهداف العليا للمجتمع سواء من جانب الأشخاص أو النظم الاجتماعية أو التنظيمات المجتمعية<sup>(٤)</sup>،

ويتجه " دوركايم " وأنصار المدرسة الوظيفية إلى تحليل الانحراف وردود الأفعال تجاهه على إنها عناصر ضرورية ووظيفية في تعريف الحدود الاجتماعية ، ويتجه علماء نظرية الصراع إلى البحث عن الكيفية التي يتم بها وصم بعض الأفعال بالانحراف والتعامل معها في المجتمع باعتبارها آلية للضبط الاجتماعي والسيطرة تستغله الطبقة المسيطرة لدعم مصالحها ، والمحافظة على مكانتها وقد تطرق الأنثروبولوجون أيضاً إلى دراسة الأبعاد الرمزية للانحراف وعلاقتها بأنساق المعرفة والتصنيف ، وغالباً ما يعرف الانحراف بأنه " انحراف عن المعايير الاجتماعية"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ماهر أبوالمعاطي علي، الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، مرجع سابق ، ص ١٧

(٢)ميثم عبد الكاظم هاشم،محاضرة بعنوان السواء واللاسواء، الجامعة المستنصرية ،قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي، على الموقع الالكتروني <https://uomustansiriyah.edu.iq>

(٣) على محمود إسلام الفار، معجم علم الاجتماع، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ١٦ .  
(٤) سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي ، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م ، ص ص ٢٨٥ ، ٢٨٧ .

(٥) شارلوت سيمور سميث : " موسوعة علم الإنسان " ، ترجمة مجموعة من اساتذة علم الاجتماع بأشراف محمد الجواهري، المركز القومي للترجمة ،القاهرة، ٢٠١٢ ، ص ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

## المبحث الثاني: التوجه النظري للدراسة

### ١- نظرية الصراع

تمتد نظرية الصراع الاجتماعي على فكرة محورية مؤداها أن الصراع هو عنصر أساسي في كافة التنظيمات الاجتماعية وعلى طول تاريخ علم الاجتماع كان هناك من العلماء من يدافعون عن هذه النظرية لعل أبرزهم في الولايات المتحدة "رابت ملز"، أما أبرز الممثلين المعاصرين لهذه النظرية فهما "رالف دارندروف ولويس كوزر"، حيث ركز هذان العالمان على الوظائف التكاملية للصراع<sup>(١)</sup>.

تنطوي نظرية الصراع على فكر صراعي يفسر واقع الحياة الاجتماعية وما يدور فيها من تغيرات جذرية تؤثر في مسيرة المجتمعات ذلك أن واقع الحياة الاجتماعية هو نتيجة ضمنية للصراع بين الأفراد والجماعات والمجتمعات وأن تغير المجتمع من نمط إلى نمط لم يحدث بطريقة عشوائية وعفوية وإنما كان حصيلة الصراعات التي حدثت في داخله كالصراع بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والمؤسسات، والصراعات تنشأ بسبب الرغبة في السيطرة على المال والثروة والجاه والمراكز الاجتماعية والسياسية الحساسة والأراضي والممتلكات حيث يتجسد الفكر الصراعي في صورة مختلفة تبدأ بالصراعات الجزئية (الصراع بين الأفراد) وتنتهي بالصراعات الكونية والعالمية (الصراعات بين الدول والشعوب)<sup>(٢)</sup>.

وقد ركزت نظرية الصراع في دراستها للانحراف والجريمة على الطابع السياسي لتلك الظواهر والمسلمة الأساسية لتلك النظرية تتمثل في اعتبار أن المجتمعات تتميز بالصراع أكثر من الإجماع القيمي، ويمكننا تلخيص أهم مقولات تلك النظرية فيما يلي:

١- أحد أبرز خصائص المجتمع - حسب هذه النظرية - الصراع.

٢- أهم عناصر الصراع تتمثل في قلة الموارد المادية والاجتماعية.

٣- يعبر القانون عن قيم المجموعات المسيطرة<sup>(٣)</sup>.

وحسب هذه النظرية فإن أهم مميزات المجتمع تتمثل في الصراع بين الطبقات والفئات والطبقة المسيطرة هي التي تصنع القانون وبالتالي تعتبر قيم الطبقة الأخرى التي لا تتلاءم مع قيم الطبقة الأولى منحرفة<sup>(٤)</sup>.

(١) محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، دون تاريخ، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(٢) احسان محمد الحسن، علم الإجرام، مرجع سابق، ص ٥٧٩-٥٨٠.

(٣) ريلز وفرانك ويليامز، السلوك الإجرامي للنظريات، ترجمة: عدلي السمري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٢١.

(٤) فوزي أحمد بن دريدي، العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٣٥.

وفي ضوء هذه النظرية تعد الاسرة الخلية الاساسية والرئيسية لتكوين البناء الاجتماعي للمجتمع وهي بمثابة التنظيم الاجتماعي الذي يحقق الفائدة للكثير من الناس حيث نظر كل من (كارل ماركس وانجلز ) إلى الاسرة بوصفها مجتمع طبقي مصغر تقوم فيه طبقة الرجال بقمع واضطهاد طبقة اخرى هي طبقة النساء ،إذ أن الزواج هو اشكال الصدام الطبقي حيث يتم تأسيس سعادة طبقة على بؤس وقمع الطبقة الاخرى ،وهنا يتم تفسير العنف في ضوء النظرية الصراعية في اطار مصطلحات ومفاهيم الضبط والسيطرة حيث أن الرجال اكثر قوة ونفوذ من النساء ومن هنا يفرضون سيطرتهم على النساء ، وكما أن العلاقات الحميمة في العائلة بين الزوج والزوجة تتطلب بالضرورة نوع من العداوة بمثل ما تشمل الحب والمودة ،وفي هذا الصدد يرى عالم الاجتماع (سبراي Sprey ) ان الصراع يعد جانباً مهماً وجزءاً مكوناً في كل الانساق والتفاعلات الاجتماعية بما في ذلك الاسرة باعتبارهم يواجهون نوعاً من المتطلبات المتعارضة وفي الوقت نفسه المشاركة مع بعضهم البعض من اجل البقاء ،ولهذا تعد الاسرة نظاماً اجتماعياً يعمل على تقنين العلاقات الشخصية المتبادلة من خلال عمليات مستمرة من التعارض وحل المشكلات وادارة الصراع.<sup>(١)</sup>

وكما يركز اصحاب هذه النظرية على العمليات الداخلية للأسرة فوحدة الدراسة في هذه النظرية هي العلاقات الديناميكية بين الزوج والزوجة أي العلاقات الثنائية أي العلاقة بين شخصين او علاقات ثلاثية وهنا تدرس الاسرة بوصفها وحدة من الشخصيات المتفاعلة " ويركز اصحاب هذه النظرية على دراسة العنف الاسرى على العلاقات السلبية ومظاهر العنف بين الزوج والزوجة وبين الاخ والاخت <sup>(٢)</sup>.

## ٢- نظرية التفكك الاجتماعي

عرف التفكك الاجتماعي بأنه مجموعة من الاضطرابات التي تصيب النظام الاجتماعي ،وهذه الاضطرابات مصاحبة لعملية التغير الاجتماعي ولها انعكاساتها السلبية على عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع، يتضح محور هذه النظرية في أن الاضطراب في البناء الاجتماعي والقصور في الأداء الوظيفي هو ما يؤدي إلى الجريمة والسلوك الإجرامي، ويمثل هذه النظرية كل من (إدوين سذرلاند) و (سيللين) و (برجس) و (شو) <sup>(٣)</sup>.

(١) مليكة الحاج يوسف ،النظريات المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة ،بحث منشورة ،مجلة تطور العلوم الاجتماعية ،المجلد العاشر ،العدد الاول، ٢٠١٧. ص ١٥.

(٢) مليكة الحاج يوسف، المصدر السابق، ص ١٥.

(٣) بسام محمد ابو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة، محاضرات في علم الاجتماع جامعة الأقصى، ط ٣، ٢٠١٦، ص ٥٧.

ويعد عالم الاجتماع الأمريكي (ثورستن سيلين) من رواد هذه النظرية ويرى أن التفكك الاجتماعي يساعد ويساهم في زيادة نسبة الجريمة في المجتمع سواء من قبل الرجال أو من قبل النساء، وهو يرى أن التكافل الاجتماعي هو أقوى حاجز للتحصين والحد من الجريمة، يرى (سيلين) أن السلوك الإجرامي يفتقر في المجتمع الحديث إلى الانسجام والرتابة التي كان يتمتع بهما في الماضي، ويعني ذلك أن التفكك الاجتماعي الذي يتخذ صورة تصارع القيم في الجماعات المختلفة وذلك حين يستجيب الفرد لتعاليم مجموعة لا ترى خطأ في انتهاج السلوك الإجرامي<sup>(١)</sup>.

يرى (سذرلاند) أن معظم الجماعات الأولية تحمل بين طيات تنظيمها ما يدفع إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وتباين المعايير والقيم بين الجماعات في المجتمع الحديث يعد نوعاً من التفكك الاجتماعي باعتبار أن الحالة الاجتماعية السابقة في المجتمع المحلي كانت منسجمة ويدعمها الاكتفاء الذاتي واتساق الأنماط السلوكية والعزلة، ومن ثم وقوع عدد من الجرائم<sup>(٢)</sup>.

تفرعت عن نظرية التفكك الاجتماعي نظرية أخرى تفسر الجريمة بما يشوب المجتمع من صراع ثقافي حيث يتضح سبب الجريمة على الجانب الثقافي دون غيره، فالصراع الثقافي من وجهة نظره يأخذ صوراً متعددة وهي الصراع الثقافي الذي ينشأ عندما تتصادم معايير وقيم وثقافات مختلفة، والصراع الثقافي الذي ينشأ نتيجة لعملية التفاوت الاجتماعي، أما الصورة الثالثة هي الصراع الثقافي الذي يؤدي إلى الجناح الناتج نتيجة لتعرض الفرد لنسقين متصارعي القيم في وقت واحد بحيث يؤدي ذلك إلى الإحساس بالقلق وعد الاطمئنان مما يؤدي إلى السلوك الجانح<sup>(٣)</sup>.

يعتبر (برجس) أن التفكك الاجتماعي يحدث نتيجة تغيرات سكانية وبطالة وظروف سكانية سيئة أدت إلى الجريمة وارتفاع معدلات السلوك الإجرامي<sup>(٤)</sup>.

يرى (شو) أن المناطق المتخلفة أو الموبوءة بالمدن تعد مراكز لتفشئ الجريمة لأنها مناطق تفكك اجتماعي حيث لا يخضع المجتمع المحلي للضغوط الملزمة له اجتماعياً وتضعف رقابته على أعضائه<sup>(٥)</sup>.

ينظر (شو) إلى الجريمة والجناح على أنها نتيجة لا مفر منها لما يترتب عليها من خلال توسع المدينة وامتدادها من آثار، كما ينظر إلى بعض العوامل مثل الظروف السكنية السيئة والازدحام

(١) جلال عبد الخالق، الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية (الجريمة والانحراف)، المكتب العلمي

للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٦.

(٢) محمد عارف عثمان، الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٧٢٩.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٨٧-٨٨.

(٤) محمد عارف عثمان، الجريمة في المجتمع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣١.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ٤٣١-٤٣٢.

وانخفاض مستويات المعيشة على أنها أعراض تعكس نمط الحياة في الجماعة المحلية، كما يرى في الأسر المفككة والعصابة الجانحة أنها من العوامل الأساسية المؤدية إلى الجريمة وتعكس صورة لما عليه الأوضاع في المجتمع المحلي<sup>(١)</sup>.

ومن العلماء الذين حددوا أسباب التفكك الاجتماعي هم (روبرت سامبسون وبايرون جروفر) وهي كالآتي:

- تدني المستوى الاقتصادي
- اختلاف الجماعات العرقية
- الحراك الاجتماعي
- التفكك الاسري

### اما اشكال التفكك الاجتماعي

- فشل المؤسسات الاجتماعية في تقوية العلاقات فيما بينها، يعيق تحقيق اهدافها.
- ضعف العلاقات الاجتماعية التي تربط الافراد ببعضهم البعض، مما يعمق الفردية على حساب التماسك الاجتماعي.
- فشل المجتمع في التكيف مع التغيرات الاجتماعية السريعة، وسيطرة النزعة المحافظة.
- فشل المعايير الاجتماعية في توفير طرق مشروعة للأفراد لتحقيق أهدافهم بطريقة مشروعة<sup>(٢)</sup>.

### ٣- نظرية الدور الاجتماعي

تعد نظرية الدور الاجتماعي من النظريات الحديثة في علم الاجتماع التي قد ظهرت في مطلع القرن العشرين<sup>(٣)</sup>، ونالت اهتماماً مبكراً من رواد الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع، كـ"زيمل" الذي اهتم في سياقات تحليله لانبثاق الذات بتعدد الأدوار، و"ميد" الذي اهتم بمفهوم شغل الدور، و"روبر بارك" الذي سعى لربط الأدوار بالأوضاع البنائية، أما "مورينو" فقد عالج مفهوم لعب الدور، ونال شرف الأدوار والتوقعات داخل التنظيم الاجتماعي اهتماماً كبيراً من "رالف لنتون"<sup>(٤)</sup>.

إن الدور كلمة أساسية في النظرية الاجتماعية، وهي تلقي بالضوء على توقعات وآمال اجتماعية مرتبطة بمواقع اجتماعية محددة ومثل ذلك: الطموحات، وقد شاعت نظرية الدور

(١) جلال عبد الخالق، الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦-٨٧.

(٢) بسام محمد ابو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة، دار آي كتيب، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦.

(٣) هشام عطيه السيد دهيم، نظرية الدور الاجتماعي وتطبيقاتها في المدرسة الثانوية العامة في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٠، ص ٢٦-٢٩.

(٤) منال محمد أحمد شعبان، الدور الاجتماعي لمحكمة الأسرة (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١١.

خلال منتصف القرن العشرين، وفهم مفهوم الدور بدقة يبقى أداة أساسية للتفاهم الاجتماعي<sup>(١)</sup>، والدور هو السلوك المتوقع من شخص يتبوأ مكانة معينة، كل شخص يمكن أن يتولى عدداً من الأوضاع (المكانات) والمتوقع منه أن يحقق الأدوار المناسبة له، والمكانة والدور جانبان لنفس الظاهرة، فالمكانة مجموعة من الامتيازات والواجبات والدور هو تفعيل هذه المجموعات من الواجبات والامتيازات<sup>(٢)</sup>، والتفاعل الاجتماعي يتكون من المكانة والدور الاجتماعي، وتشكل المكانة أو الوضع الاجتماعي الذي يحدد الدور الاجتماعي داخل النظام، كأستاذ الجامعة الذي يعد رئيس اللجنة لإحدى الأنشطة الطلابية، أما الدور الاجتماعي هو أن كل فرد يقوم بدور داخل النشاط يتفاعل مع الآخرين بطرق تمثل أنماطاً وكل فرد يشارك في بعض التوقعات الخاصة بالتفاعل بينهما داخل النشاط وفي النهاية يمثل الدور الاجتماعي الفعل المتوقع<sup>(٣)</sup>.

ويستعمل علماء الاجتماع الأدوار على أنها وحدات تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية كالأسرة أو المدرسة أو المصنع... الخ، كمؤسسات اجتماعية يتم تحليلها على أنها تضم مجموعة أدوار خاصة بالأفراد المنتظمين في هذه المؤسسات كأفراد الأسرة أو التلاميذ أو المعلمين أو المهندسين أو العمال... الخ، لتحقيق هذه المؤسسات أهدافها من خلال تفاعل هذه الأدوار بين أفراد المجتمع<sup>(٤)</sup>.

كما يرى أنصار هذه النظرية أن الجماعات والأفراد تشكل عملية تعليم الفرد لأنها تتيح له مادة خصبة تساعد على تكيفه مع البناء الاجتماعي السائد، وعلى هذا فإن جماعات اجتماعية معينة وعوامل اجتماعية هامة أخرى تدخل وتساعد في بناء وتكوين الفرد سياسياً، حيث هناك مجموعة من المبادئ الخاصة التي توضح طبيعة وقوة وتأثير هذه الجماعات على الفرد<sup>(٥)</sup>.

### وتستند نظرية الدور على عدة فرضيات من أهمها:

– ينقسم البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية وتنقسم المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الأدوار الاجتماعية، ينطوي الدور الاجتماعي الواحد على مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناءً على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته

---

(١) John Scott & Garden Marshal, Dictionary of Sociology, Oxford University Press, 3rd Edition, ٢٠٠٥, P.٥٦٩.

(٢) Paul Horton & Chester L. Hunt, Sociology, McGraw – Hill Book Company, Fifth Edition, Von Hoffman press, ١٩٨٠, P.١٠٥-١٠٦.

(٣) James B. McKee, Introduction to Sociology, Second Edition, printed in the United States of America by Holt, Rinehart and Winston, Inc., ١٩٧٤, p ٤٨-٤٩.

(٤) معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ٣٦٣.  
(٥) محمد عاطف غيث، إسماعيل علي سعد، المشكلات الاجتماعية (بحوث نظرية وميدانية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٦٥.

وشخصيته، وبعد أداء الفرد لواجباته يحصل على مجموعة حقوق مادية واعتبارية علماً بأن الواجبات ينبغي أن تكون متساوية مع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها.

– أن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه اليومي وهو الذي يحدد علاقاته مع الآخرين على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، تكون الأدوار الاجتماعية متصارعة أو متناقضة عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة وفعالة كما أن تناقض الأدوار الوظيفية التي يشغلها الفرد يشير إلى قلة قدرة المؤسسات التي يشغل فيها الفرد أدواره على إدارة مهامها بصورة إيجابية.

– تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة بحيث لا يكون هناك تناقض بين الأدوار.

– سلوك الفرد يمكن التنبؤ به من خلال معرفة دوره الاجتماعي، ولا يمكن إشغال الفرد للدور الاجتماعي وأداؤه بصورة جيدة وفعالة دون التدريب عليه علماً بأن التدريب على القيام بالأدوار الاجتماعية يكون من خلال التنشئة الاجتماعية وبعض مؤسسات المجتمع.

– يشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية في آن واحد وهذه الأدوار هي التي تحدد منزلته أو مكانته الاجتماعية ومنزلته هي التي تحدد قوته الاجتماعية وطبقته<sup>(١)</sup>.

– قد أسهم "تالكوت بارسونز" في نظرية الدور الاجتماعي إسهاماً واضحاً عبر كتابه "النسق الاجتماعي" من خلال عدة إسهامات قدمها وتجلت في النقاط التالية:

١. إن الفرد لا يشغل في المجتمع دوراً واحداً وإنما يشغل عدة أدوار وهذه الأدوار تكون عادة موجودة في نظم ومؤسسات المجتمع المختلفة وأن الدور الواحد الذي يشغله الفرد ينطوي على جملة واجبات وحقوق.

٢. يمكن تحليل النسق الاجتماعي إلى مجموعة مؤسسات ويمكن تحليل المؤسسة الواحدة إلى أدوار اجتماعية ويمكن تحليل الدور الواحد في المؤسسة إلى واجبات وحقوق اجتماعية.

أن صراع الأدوار Role Conflict يحدث عندما تطلب المؤسسات من الفرد الواحد الذي يشغل فيها أدواراً مختلفة القيام بمهام وواجبات في نفس الوقت والفرد لا يستطيع القيام بذلك للتضارب بين الأوقات أو محدودية قدرات الفرد وقابليته، وهنا يقوم الفرد بتنفيذ ما تريده منه مؤسسة واحدة كالأسرة مثلاً ويخفق في تنفيذ ما تريده منه المؤسسات الأخرى كالمدرسة أو جماعة الأصدقاء أو النادي أو الحزب مثلاً وهذا لا بد أن يعرض الفرد للوم والعتاب مما قد يسبب تصدع شخصية الفرد وانفصالها وبالتالي عدم التكيف مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

(١) هشام عطيه السيد دهيم، نظرية الدور الاجتماعي وتطبيقاتها في المدرسة الثانوية العامة في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة، رسالة ماجستير، مصدر سابق، ص ٢٦-٢٩.

وقد أشار عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز" إلى أن الدور الاجتماعي هو نماذج سلوكية متبادلة يكتسبها الفرد من خلال الاحتكاك بجماعات أخرى غير جماعته، حيث أن دور جماعات معينة ينظم طبقاً للأدوار الموجودة عند الجماعات الأخرى التي يحتك حكماً بها خلال الحياة اليومية والعملية<sup>(١)</sup>.

**تقوم نظرية الدور على مجموعة من الأسس والركائز المهمة التي تطرق إليها بعض الباحثين، حيث يرون أن الدور الاجتماعي له أربعة جوانب رئيسية وهي:**

**توقعات الدور:** وتكمن في مجموعة الإجراءات التي يتوقعها أفراد المجتمع من شخص يشغل مركزاً معيناً، والتي قد تتفق في مضمونها مع ما يرمي إليه مدلول الدور بالنسبة لهذا المركز أو لا تتفق معه، وإذا كان الدور توقعات من الآخرين لما ينبغي أن يقوم به من يشغل مركزاً ما، لذا فإن ما يقوم به الفرد بالفعل يمثل سلوك الدور، أو ما يمكن أن يسمى بالدور الفعلي في مقابل المتوقع<sup>(٢)</sup>، فمثلاً في النشاط الفني التوقعات لا تحدث بدقة كما لو كانت سطور في مسرحية يحفظها الممثل الذي يمثل دوره بعد ذلك كما كتب المؤلف وهي لا تحدد أو تخصص سلوك معين في جميع المواقف بدلاً من ذلك يتبرعون بالتوجيه والإرشاد لغيرهم من الممثلين<sup>(٣)</sup>، وفي الجامعة تحدد الأدوار لمشرفي الأنشطة من خلال أسماء وظائفهم، أو توصيفها، وترتبط الأدوار أيضاً بتوقعات الرؤساء والمرؤوس، وغيرهم، وهذه التوقعات يمكن أن تكون جزءاً من الوسط، أو البيئة المحيطة بجو العمل، الذي يعمل فيها مشرف النشاط، قد يترتب على تعدد هذه التوقعات تضارب بعضها مع بعض، ومن يتجه مشرف لنشاط، للتوفيق بينها في ممارسته لوظيفته<sup>(٤)</sup>.

**محددات الدور:** وهي عبارة عن مجموعة الخطوات الإجرائية التنظيمية التي تنص عليها القوانين واللوائح والمعايير المرتبطة بمركز معين.

**إدراكات الدور:** وهي مجموعة الإجراءات التي يدركها الشخص حول ما سيفعله وكيف سيفعله، وتتكون هذه المدركات من مصدرين أولهما: معارف الفرد عن هذا الدور الذي سيقوم به، والثاني: معارفه عما لدى الناس من أفكار نحو هذا الدور.

**ممارسات الدور:** وهو مجموعة الإجراءات الفعلية التي يقوم بها الشخص في مركز معين، وليس من الضروري تطابق هذه الإجراءات مع مضمون الركائز السابقة وإن كانت تتأثر بها<sup>(٥)</sup>.

(١) فريدريك معنوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديمية انترناشيونال، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٨٦.  
(٢) إبراهيم الحسيني عبد المنعم هلال، عصام توفيق قمر، تطوير الأداء المهني لمشرفي الأنشطة المدرسية في ضوء معايير الجودة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٤٧-٤٨.

(٣) James B. McKee, Introduction to Sociology, op.cit., p ٤٨-٤٩.

(٤) إبراهيم الحسيني عبد المنعم هلال، عصام توفيق قمر، تطوير الأداء المهني لمشرفي الأنشطة المدرسية في ضوء معايير الجودة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٤٧-٤٨.

(٥) عبد الفتاح عثمان، المدارس المعاصرة في خدمة الفرد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص: ٦٩-٧٠.

تعتبر نظرية الدور الاجتماعي واحدة من أهم النظريات التي توضح تفاعل الفرد مع الجماعة، وكذلك تفاعل الجماعة مع المجتمع، والعلاقات المتبادلة بينهم جميعاً، حيث أن كثيراً من المشكلات تنبع من عدم قدرة الفرد أو الجماعة على أداء الأدوار المنوطة بكل منهما بنجاح، ولكن نظرية الدور بمفردها غير قادرة على تفسير كثير من الظواهر الاجتماعية، لذا فقد استخدمت في إطار نظريات أخرى مثل نظرية النسق الاجتماعي، والتي تنظر إلى النسق الاجتماعي على أنه يتكون من مجموعة من العناصر والأجزاء المتكاملة التي يتكون منها النسق، كذلك لكي يؤدي هذا النسق وظائفه ويستمر في أداء هذه الوظائف فعلى جميع أجزائه وعناصره أن تؤدي أدوارها المنوطة بها بنجاح وبتوازن حيث أن خلل أي عضو أو جزء في النسق في أداء دوره سيؤثر في النسق ككل وفي أداء وظائفه<sup>(١)</sup>.

**لقد تم عرض نظريات الدراسة الحالية والمتمثلة بنظرية الصراع ونظرية التفكك الاجتماعي ونظرية الدور، وقد استفادت الباحثة من الآراء المطروحة في النظريات حول موضوع دراستها "العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣" حيث مكنتها هذه النظريات في توجيه دراستها الوجهة العلمية الصحيحة والاهتداء إلى المنهج العلمي الذي يتناسب وطبيعة الدراسة ومجالاتها وزادت من المعلومات العلمية التي مكنت الباحثة في اختيار الفروض العلمية المناسبة والمراجع العلمية المناسبة للدراسة، وإيضاً مكنتها في تنظيم النتائج وملاحظتها في صورة متناسقة تتيح لها إضافات علمية جديدة في مجال عملها تعم فائدتها للمجتمع .**

**وتلخيصاً لما سبق عرضه في النظريات ترى الباحثة ان النظرية الصراعية اوضحت لنا أن الصراعات الطبقيّة حيث تنظر الى الاسرة باعتبارها مجتمع طبقي مصغر (يتكون من عنصرين عنصر الرجال وعنصر النساء) فالصراعات والخلافات التي تعاني منها الاسرة العراقية كانت نتيجة التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي والفهم الخاطئ للدين الذي يفرض التسلط الابوي الذي يعني اعطاء الحق للرجل في استخدام القوة والعنف والسيطرة على زمام الامور في البيت وفرض الطاعة والخضوع على النساء لهذا الرجل وعدم المناقشة والاعتراض على اراءه وافكاره وبهذا التسلط والقسوة وسوء المعاملة من قبل الرجال اتجاه النساء يفسر لنا لعنف الذي تتعرض له المرأة نتيجة تسلط الرجل عليها وعدم احترامها وما لهذا التسلط من اثار سلبية نفسية واجتماعية واقتصادية على المرأة تنمي في داخلها الكراهية والحقد اتجاه اسرتها ومجتمعها حيث يدفعها هذا لردة فعل انتقامية اتجاه الاسرة والمجتمع تكون على شكل انحرافات سلوكية واخلاقية ووقوعها بالجرم من حيث لاتدرك ولا تعلم بالامور .**

---

(١) عبد الفتاح عثمان، المدارس المعاصرة في خدمة الفرد، المصدر السابق.

وفيما يتعلق بنظرية التفكك الاجتماعي وكما ذكرنا اعلاه ان التفكك الاجتماعي هو مجموعة من الاضطرابات التي تصيب النظام الاجتماعي بكامله ابتداءً من النظام السياسي الى اصغر نظام هو النظام الاسري وهذه الاضطرابات مصاحبة لعملية التغير السريع ولها انعكاسات على عملية الضبط الاجتماعي للأفراد داخل المجتمع .

وإن التحول الكبير الذي حدث بعد عام (٢٠٠٣ عام الاحتلال الامريكي) على العراق وما خلفه هذا الاحتلال من انهيار وتفكك اجتماعي حيث انهارت مؤسسات الدولة المدنية والامنية والعسكرية بكاملها وتدمير البنى التحتية للبناء الاجتماعي للمجتمع العراقي حيث تعطلت اغلب قطاعات المجتمع وحدثت الفوضى مع غياب أو ضعف سلطة القانون و المعايير والقيم الاجتماعية وشاعت الفتن بين الطوائف والاديان من ما ادت إلى حروب اهلية وطائفية وحالات الانفجارات والارهاب التي زادت مشاهد القتل والدماء في الشوارع والاحياء المدنية وهتك الاعراض وسلب للحريات وغيرها من حالات العنف التي تعرض لها الفرد العراقي نتيجة الصراعات السياسية التي عانى ومازال يعاني منها الشعب العراقي لحد يومنا هذا ،لها اثارها السلبية في ترسيخ وزيادة العنف في الشخصية العراقية، فأصبح الفرد العراقي والمرأة العراقية بشكل خاص ونتيجة ضغوطات الحياة وصعوبة العيش في بلدهم نتيجة الاحتلال وفشل النظام السياسي في ادارة الدولة بشكل صحيح ادى ذلك إلى أن يتحمل الفرد العراقي فوق طاقته مسؤوليات لا يستطيع الايفاء بها لعدم حصوله على عمل يحصل من خلاله على المال الذي يمكنه من توفير حاجات اسرته الاساسية هذا ما يشعره بالاحباط والفشل وأيضاً يدفعه الى التعامل القاسي والعنيف مع اسرته ونقصه بها زوجته أو ابنته أو اخته وبالتالي استمرار الخلافات والمشاكل الاسرية والخيانات الزوجية التي تؤدي الى التفكك الاسري ومن ثم انحراف المرأة وكثرت جرائم البغاء والسرقه والتعاطي والادمان على المخدرات وغيرها من الجرائم.

بالإضافة الى ذلك انه بعد الاحتلال ودخول القوات العسكرية الى العراق ادخلت معها قيماً وافكاراً جديدة وكانت من أهم التحولات الثقافية التي حصلت بالعراق هو دخول الانترنت حيث بدأت الصراعات الثقافية من جهة صراع ثقافة وافدة جاءت بقيم وافكار معارضة لثقافتنا وافكارنا ومبادئنا ، ومن جهة اخرى اوجدت صراعات بين الاجيال بين قيم الاباء وبين قيم وافكار الابناء الذين بدوا يتأثرون بالثقافة الجديدة ولحد الان نعاني من هذا النوع من الصراعات والعراق احد الدول المستهدف من قبل الدول الاستعمارية التي احتلت العراق حيث سعت هذه الدول للقضاء على قيمنا وديننا الاسلامي، وفي كلا الحالتين سببت هذه الصراعات الثقافية حالات من العنف وسوء المعاملة من قبل الاباء او الأزواج اتجاه النساء سواء كانت (بنت او اخت او زوجة) وبالتالي انعكاس هذا العنف وسوء المعاملة على النساء هذا ادى الى زرع الكراهية والحقد

بداخلهم حيث يدفعهم الى ردة فعل انتقامية على اسرهم ومجتمعهم بانحرافات سلوكية واخلاقية ودخولهم عالم الجريمة والانحراف.

اما بالنسبة الى نظرية الدور في المجتمع العراقي ونتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (فلا شك في انه سببت هذه التغيرات تناقضات في اداء الادوار المكلف بها الافراد، وهذه التناقضات كانت بين ما يستطيع الدور ان يحققه فعلاً وبين مايطمح الى تحقيقه وانجازه وهذا التناقض يقود الى فشل الدور واخفاقه في مهامه الوظيفية والاجتماعية، فطموح الدور قد يكون كبيراً جداً بينما انجاز الدور يكون قليل جداً، وهذا مايقود الفرد الى الفشل والاحباط وهذا الفشل والاحباط ينمي بداخله العدوان والعنف اتجاه الآخرين والتكيل بهم وسلب حقوقهم لان الاخفاق في الدور وفشله يؤدي الى عدم تحقيق الفرد اهدافه<sup>(١)</sup> .

ومن هنا نستخلص ان الكثير من النساء كنَّ يعانن من وجود تناقضات في ادوارهن سبب اخفاق في اداء ادوارهن الاجتماعية والوظيفية في الاسرة وتحملهن مسؤوليات فوق طاقاتهم، فالكثير من النساء فقدن ازواجهن بسبب الحروب او الوفاة فأصبحت المرأة هي المسؤولة عن الاسرة وبذلك اصبحت تمارس اكثر من دور هذه الادوار والمسؤوليات التي لقيت على عاتق المرأة اجبرتها على الخروج من البيت الى سوق العمل والاحتكاك والتواصل مع الآخرين فقد يكون هؤلاء الآخرين من الرجال المحترفين في الاجرام وهنا سوف تدخل المرأة عالم الجريمة من حيث لا تعلم ووقعها بالجرم، ومع اخفاق الدولة في توفير فرص عمل للعاطلين ومنهم النساء وتسهيل القروض لهن ومساعدتهم على فتح مشاريع صغيره يتكيفون معها والوضع الاجتماعي والاقتصادي وحالة الحروب التي مر بها العراق، ولحد الان مازالت الكثير من النساء يعانن من البطالة والفقر وعدم اداء ادوارهن الاجتماعية والوظيفية بشكل صحيح (فهن لديهن الطاقة والطموح للوصول في تحقيق اهدافهن لكن لا توجد فرص عمل او وظيفة تمكنهم من اداء دورهم الوظيفي والاجتماعي) وهذا مايقودهن الى الفشل والاحباط ومن ثم ينمي بداخلهن الكراهية والعدوان والعنف اتجاه الآخرين واسرهن والمجتمع .

(١) أحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ط٣، دار وائل النشر، عمان، ٢٠١٥، ص ١٦٦.

### خلاصة:

لقد تناول هذا الفصل لأهم المفاهيم التي تتضمنها الدراسة وهي مفهوم العنف ومفهوم العنف الاجتماعي ، ثم عرض الفصل النظريات التي انطلقت منها الدراسة وهم عدة نظريات يتمثلون في (نظرية الصراع ونظرية التفكك الاجتماعي ونظرية الدور الاجتماعي) موضحاً نشأة وفروض كل منهم والافتراضات الأساسية للنظرية، وكيف استخدمت الدراسة كل منهم بما يتلاءم مع طبيعتها.

## **الفصل الثاني**

### **بعض النماذج من البحوث والدراسات السابقة**

**تمهيد**

**المبحث الاول**

**أولاً: الدراسات العراقية**

**ثانياً: الدراسات العربية**

**ثالثاً: الدراسات الأجنبية**

**المبحث الثاني \_ مناقشة الدراسات السابقة ومدى استفادة**

**الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة**

## تمهيد

لا يبدأ العلم من الصفر فكل ما يحققه العلم من إنجازات يمثل تراث يتراكم، والباحث الحقيقي يبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون يستكمل الجهد العلمي الذي بذله هؤلاء بهدف التوصل إلى نتائج أكثر إيجابياً وفعالية.

والعلم لا ينتهي فهو مشوار متواصل الشكل يسهم بجزء من الإنجاز الذي يحققه البشرية ولا بد أن يستفيد الباحث مما تم تحقيقه ويحاول تقاضى أوجه القصور والسلبيات ومن هنا كان مكن الضروري تناول الدراسات السابقة بالعرض والتحليل.

وتُعد الاستفادة من الدراسات السابقة خطوة أساسية ولازمة من خطوات البحث العلمي الاجتماعي على أساس أن العلم معرفة تتسم بالتراكم *Accumulation* ، ومن ثم فإن الباحث حتى في الدراسات الكشفية والاستطلاعية لا يبدأ من فراغ كامل، بل لابد من وجود بعض البحوث والدراسات السابقة عليه في تناول موضوع بحثه مهما كانت درجة دقتها وعمق مستوياتها، ومن الطبيعي أن يرجع الباحث إلى هذه البحوث والدراسات ، وما هي الموضوعات والقضايا التي تناولتها الدراسات والبحوث السابقة، وما هي الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وما مدى توفيقها من تحديد هذه الأهداف، وما هي الإجراءات المنهجية التي سلكتها وحاولت من خلالها تقصى خطوات العلم والمنهج العلمي وصولاً إلى تحقيق أهدافها وحسم فروضها.

إن هذا الاستعراض المرجعي للبحوث والدراسات السابقة كفيلاً بأن يجعل الباحث قادراً على تحديد موضوع بحثه بدقة وعمق أكبر بحيث لا يكرر جهود غيره من الباحثين بل يحدد نقطة بحثية جديدة ومبتكرة، ثم ينطلق منها محدداً أهداف بحثه تضيف لأهداف البحوث السابقة، ولا تكرر أغراض الدراسات التي سبقته، كما يطور مناهجه وأساليبه البحثية بما يتفق مع طبيعة موضوعه وأهدافه وطبيعة المجتمع الذي سيجري فيه دراسته وبحثه، ثم هو يناقش نتائج دراسته الحالية مع نتائج البحوث والدراسات السابقة محدداً أوجه التشابه بينها ومبررات ذلك، وأوجه الاختلاف معها ومحددات ذلك أيضاً، وهكذا تصبح الرسالة البحثية الراهنة هي لبنة في صرح العلم تستكمل البناء العلمي النظري والمنهجي لعلوم الاجتماع من خلال بحوث ودراسات ميدانية وتطبيقية .

وهكذا فقد تناولت العديد من الدراسات العنف والجريمة في المجتمع، وقد راعت الباحثة ترتيب هذه الدراسات ترتيباً زمنياً يبدأ من الدراسات القديمة فال حديثة. وقد قسمت الباحثة هذه الدراسات على النحو التالي:

## المبحث الاول

أولاً: الدراسات العراقية

١ - دراسة مضر خليل عمر بعنوان (جرائم النساء في محافظتي صلاح الدين وديالى -دراسة مقارنة)، (١٩٩٥)<sup>(١)</sup>.

سلطت هذه الدراسة الضوء على ظاهرة خطيرة وغير مقبولة اجتماعياً في المجتمع العراقي لغرض من هذه الدراسة فهم وتوضيح الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها للحد منها او التقليل من تأثيرها على الاسرة والمجتمع بشكل عام، حيث وجهت الدراسة عدة تساؤلات منها ما الاتهامات التي سجلتها وحدات التحقيق في المراكز الامنية والمؤسسات العقابية التي كانت بالضد من النساء، وكم حجم هذه التهم، وهل تباينت هذه المحافظات من خلال التهم ومسارها، وماهي طبيعة الحياة الاجتماعية للنساء المتهمات من حيث المهن والعمر والحالة الزوجية.

هدفت الدراسة الى ما يلي التعرف على اهم الوسائل التي تعالج هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة والناشئة في المجتمع العراقي والتي اخذت بارتفاع معدلاتها، والمقارنة بين مجتمعات محافظات مختلفة من حيث حجم ونوع الجرائم المرتكبة من قبل النساء وتأثيراتها على المجتمع، وإحصاء جرائم النساء.

أما منهج الدراسة فقد اعتمد الباحث في دراسته على منهجين هما المنهج المقارن والمنهج الاحصائي حيث قام بإجراء كشوف احصائية من خلال التعاون مع الجهاز المركزي الاحصائي ومديريات الشرطة الموجودة في تلك المحافظات ومن ثم قام الباحث بإجراء مقارنة بين النتائج الاحصائية التي توصل اليها من مجتمع الدراسة المختلفة، وكانت نتائج الدراسة منها:

- اكدت الدراسة على ان الاسرة هي المسؤولة بشكل كبير في الانحراف الاجرامي الذي ترتكبه النساء .

- المسؤولية ملقاة على عاتق المؤسسات التعليمية والتربوية ايضاً في تعلم السلوك الانحرافي، وتختلف المجتمعات فيما بينها من حيث اعداد الجرائم التي ترتكب من قبل النساء ومدى تأثير هذه الجرائم على افراد المجتمع .

---

(١) مضر خليل عمر ، جرائم النساء في محافظتي ديالى وصلاح الدين ،بحث مقدم الى ندوة تحليل الجريمة وسبل الحد منها جامعة تكريت ،١٩٩٥ .

ومن التوصيات التي توصلت لها الدراسة كانت تتعلق بالجانب الوقائي أكثر من الجانب العلاجي حيث ترى انه من الضروري الاهتمام بالكيان الاسري والبيئة المدرسية للحد من انتشار السلوك الانحرافي وبالتالي الحد من ارتكاب الجرائم من قبل النساء .

- كما أوصت الدراسة على ضرورة تكاتف جميع مؤسسات المجتمع بكاملها في تحمل مسؤولياتها للحد من الانتكاسات والازمات والظلم الذي يقع على كاهل النساء في المجتمع

- ضرورة قيام هذه المؤسسات بتظافر الجهود واداء الواجبات لخدمة ابناء المجتمع ومنها فئة النساء بشكل خاص.

## ٢- دراسة ويس نصر الله بعنوان (جرائم النساء انواعها -اسبابها - دراسة ميدانية لنزلاء اصلاحية الرجال والنساء في معسكر السلام في مدينة السليمانية) (٢٠١٦)<sup>(١)</sup>

اهمية الدراسة تتمحور في مشكلة جرائم النساء والتي كانت تحاول ايجاد المعالجات السريعة لها لان جرائم النساء لها تأثير واضح على الكيان الاجتماعي لذا فأن دراستها في غاية الاهمية وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الفريدة بوصفها تناولت اخطر انماط الجرائم التي ترتكبها النساء وان تفاقم ظاهرة اجرام النساء يعد تهديداً للأسرة واستقرارها وللمجتمع ، وقد طرحت الدراسة عدة تساؤلات منها ماهي اشكال الجرائم التي ترتكبها المرأة؟، وما هي الدوافع الداعية الى قيام النساء بارتكاب الجرائم؟، وماهي الفئة العمرية من النساء الاكثر اجراماً؟

هدفت الدراسة الى التعرف على اهم انواع جرائم النساء والوقوف على اهم الدوافع الكامنة خلف ارتكاب النساء الفعل الاجرامي لا سيما ارتكاب الجريمة من قبل المرأة، وتعد الدراسة محاولة لتنمية ثقافة النساء وتوعيتهن كي يكونن قادرات على حماية انفسهن من التأثيرات

استخدمت في هذه الدراسة عدة مناهج منها " منهج المسح الاجتماعي، والمنهج المقارن" ،واستخدمت اداة الاستبيان في الحصول على البيانات الضرورية ،وضم مجتمع الدراسة النزليات في اصلاحية الكبار/النساء، اما عينة الدراسة فهي قصدية شملت النزليات البالغ عددهن "٣٤" نزيلة. اما النتائج التي توصلت اليها الدراسة فكانت اهمها ان الاكثرية من النزليات في السجن الاصلاحية هن من الفئة العمرية (٢٠-٤٤) سنة، وان الغالبية العظمى من النزليات هن من سكنة المناطق الحضرية وينتمين إلى عائلات صغيرة، وان الغالبية أو الاكثرية من النزليات هن متزوجات بصورة اكرائية يعني مجبرات على الرجال لا يرغبن في الزواج منهم، واثبتت الدراسة

(١) ويس نصر الله ، جرائم النساء انواعها اسبابها، قسم علم الاجتماع، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

ان من الدوافع التي تدفع النساء إلى ارتكاب الجريمة هي اصدقاء السوء والفقر والحرمان والظروف القاهرة.

**وخرجت الدراسة بتوصيات وهي** تكثيف الدراسات العلمية والاكاديمية لدراسة ظاهرة اجرام النساء لمعرفة النسب الحقيقية لهذه الظاهرة والعمل على انصاف النساء واعطائهن حقوقهن، وقيام نوات توعية للآباء والامهات لا سيما فيما يخص الزواج المبكر والزواج بالإكراه لما تتركه من اثار خطيرة على المجتمع والاسرة.

**٣- دراسة زهراء علاء ساجت بعنوان (المخاطر الاجتماعية لجرائم النساء واثرها على الاستقرار الاسري) (٢٠٢١).<sup>(١)</sup>**

**هدفت الدراسة الى التعرف على أهم المخاطر الاجتماعية التي تسببها ارتكاب المرأة للجريمة في المجتمع، والتعرف على حجم ونوع الاثار التي تتركها جرائم النساء على الاستقرار الاسري، ومعرفة العوامل التي دفعت المرأة الى ارتكاب السلوك الاجرامي، ومعرفة الآليات التي يمكن من خلالها الحد من جرائم النساء، ودعم وتعزيز الآليات والبرامج التي تعمل على الحد من هذه الظاهرة الخطيرة.**

**الادوات والمنهج المعتمد في الدراسة:** استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الذي يعد من أكثر المناهج الاجتماعية انتشاراً وشيوعاً لتمييزه بالدقة وملائمته لكثير من المواضيع الاجتماعية، استخدمت الباحثة اسلوب المنهج الوصفي والمنهج التاريخي استعملت ادوات جمع البيانات التي منها الاستبيان والمقابلة وكانت عينة الدراسة نزيلات السجن الاصلاحى في محافظة الناصرية الخاص بالنساء والتي تضمنت (٦٨) نزيلة محكومات وفق القانون العراقي، استعملت الوسائل الاحصائية منها النسبة المئوية وقانون "كا٢" وغيرها من الوسائل. اما اهم **النتائج التي توصلت لها الدراسة:**

-أكدت الدراسة على ان اكثر انواع الجرائم انتشاراً بين النساء هي جرائم القتل بحسب الاجابات حيث اكدت النزيلات ذلك (٣٠ مبحوثة) وبنسبة ٤٤ %، وان من اهم الاسباب التي تؤدي بالنساء إلى ارتكاب السلوك الاجرامي (جريمة القتل) هو بسبب الاهانة والاذلال الكبير الذي تتعرض له المرأة لذا تحاول الانتقام.

<sup>(١)</sup> زهراء علاء ساجت، المخاطر الاجتماعية لجرائم النساء واثرها على الاستقرار الاسري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٢١.

- أكدت الدراسة على جهل هؤلاء النساء النزيلات بالقوانين العقابية حيث أكدت ذلك (٥٦ مبحوثة) وبنسبة ٨٢%، ومن الأسباب الأخرى هي المشاكل الأسرية وتعرض المرأة إلى العنف بحسب تأكيد (٢٢ مبحوثة) وبنسبة ٣٢% من وحدات مجتمع الدراسة.

- أكدت الدراسة بأن النساء الأقل تديناً والتزاماً بالتعاليم الدينية هن أكثر النساء ارتكاباً للجريمة وبحسب تأكيد ٥٣ مبحوثة وبنسبة ٧٨% من وحدات مجتمع الدراسة.

### ثانياً: الدراسات العربية

#### ١ - دراسة محمد محروس الشناوي بعنوان (جريمة القتل داخل العائلة)، (١٩٨٨) (١):

تهدف الدراسة إلى التعرف على بعض الجوانب النفسية الاجتماعية لجريمة القتل التي تحدث بين أفراد الأسرة الواحدة في مصر وذلك للتعرف على الخصائص الديموجرافية للقتلة، والخصائص الديموجرافية للضحايا، والدوافع الكامنة وراء ارتكاب هذه الجرائم. وتشمل عينة البحث مائة جريمة من جرائم العنف الأسري مما نشر في صحيفة الأهرام وأخبار الحوادث في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧.

وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون والتحليل الإحصائي الذي يعتمد على استخدام الإحصاءات الوصفية وعلى استخدام مربع (كا) لاختبار توزيع الأبعاد. وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج منها:

- أن الجناة الذكور يتفوقون في نسبتهم على الجناة الإناث بشكل ملحوظ.
- من ناحية التوزيع العمري تركزت (بالنسبة للذكور والإناث) في فترتي العمر من (٢٠ إلى أقل من ٣٠) ومن (٣٠ إلى أقل من ٤٠).
- ومن ناحية درجة القرابة كانت أعلى النسب بين الأزواج سواء كان الزوج قاتلاً (٣٣,٧%) أم كانت الزوجة قاتلة (٧٠,٣%).
- أداة القتل كانت السكين في مقدمة الأدوات التي استخدمها الذكور، بينما كانت استخدام التخدير عن القتل لدى الإناث، وتساوت مع استخدامهن للسم.
- وفيما يتعلق بالدافع على القتل، فقد أوضحت الدراسة أن الرجل يقتل لأسباب عديدة -فيما عدا المرضى المصابين بمرض عقلي ومدمني الخمر والمخدرات- يرتبط معظمها بدوره الاجتماعي مثل الشك في السلوك، والخلافات المالية، والخلافات العائلية، أما المرأة في تقتل للتخلص أو الانتقام، وينحصر ضحاياها في الزوج والأولاد.

(١) محمد محروس الشناوي، جريمة القتل داخل العائلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.

## ٢- دراسة إيمان محمد محمود بعنوان (دراسة نفسية اجتماعية مقارنة بقتل الأزواج الزوجات)، (١٩٨٩) (١):

وتهدف الدراسة إلى تقديم تفسير نفسي اجتماعي لظاهرة القتل بين الزوجين وذلك من خلال مقارنة بين حالات قتل الرجل لزوجته، والمرأة لزوجها، وذلك ناتج من افتراض مؤداه أن اختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة واختلاف الأدوار الاجتماعية التي يلعبها كل منهما داخل الأسرة وسيطرة وخضوع معظم النساء لأزواجهن خضوعاً يصل حد السلبية التامة، هي الأسباب التي أدت إلى انتقال المرأة من الخضوع للرجل إلى قتله.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

ما طبيعة العلاقة الزوجية التي تنتهي بالقتل؟

كيف يؤدي الإحباط والصراع إلى القتل في الحياة الزوجية؟

ما الطريقة التي تتم بها جريمة القتل؟

ما الخصائص النفسية المميزة للزوج والزوجة مرتكبي جريمة القتل؟

تكونت عينة البحث من (١٠) حالات (٥رجال+٥نساء) من مرتكبي الجرائم قتل الأزواج من المودعين بسجن القناطر (رجال-نساء) وقد تراوحت أعمارهم ما بين ٣٥-٤٠ للنساء و ٤٠-٤٨ للرجال.

وقد تم اختيار جميع أفراد العينة ممن يدينون بالديانة الإسلامية والذين كان بإمكانهم التخلص من الطرف الآخر عن طريق الطلاق، كما تم اختيارهم ممن لم يسبق ارتكابهم أفي فعل مخالف للقانون، ولم يسبق إيداعهم بالسجون.

واستخدمت الباحثة المنهج الإكلينيكي في الدراسة.

وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج أهمها:

أن العلاقة الزوجية التي تنتهي بالقتل تتسم بالعدوان والعنف الشديد، كذلك إساءة معاملة المجني عيه للجاني، فبالنسبة للنساء القاتلات تبين أنهن كن يضربن ويساء إليهن من قبل الزوج القاتل، ولم يجدن من يقوم حمايتهن من الزوج المسيء، وفي بعض الحالات كان الزوج يأخذ مال زوجته الخاص بها بالقوة والتهديد بضربها.

أما بالنسبة للرجال القتلة، فكانت علاقاتهم بزوجاتهم تتسم بالعدوان والعنف، إذ كان جميع الرجال في هذه الدراسة يضربون زوجاتهم، إما بسبب الغيرة والشك، أو من جراء تحطيم الزوج للسياق الحميم للعلاقة الزوجية، كذلك كان للعوامل الاقتصادية دور هام في ضرب الزوجة

(١) إيمان محمد محمود، سيكولوجية فعل القتل، دراسة نفسية اجتماعية مقارنة بقتل الأزواج الزوجات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩.

وإساءة معاملتها، وأيضاً تبين من الدراسة أن الرجال قاتلي زوجاتهم تتسم علاقاتهم بأمهاتهم بالسلبية والعدوان.

كذلك تبين أن للإحباط دوراً حاسماً في عملية القتل بين الزوجين، فقد كان للإحباط الاقتصادي دور مهم في حدة الصراعات الزوجية إذ يزيد من العنف البدني، كما أن الحرمان من الطرف الآخر يزيد من الشعور بالإحباط حيث لم تتحقق العلاقات الحميمة التي كان يريدها من قرينه ولم يفلح تحويل الصراعات أوو التفاوضي عنها، كذلك افتقاد التحكم في الذات من جراء شدة الإحباط وقت ارتكاب جريمة القتل، فكان لدور المرأة وشعورها بالعدوانية أثر فعال في حدة الإحباط لديهما لذا يقبل المجتمع والمرأة أيضاً إساء الزوج البدنية في بعض الطبقات الاجتماعية (الدنيا-المتوسطة).

وقد تبين أيضاً أن جريمة قتل الأزواج لم تقع بعد مشاجرة عابرة ولكن بعد تفكير وإعداد للجريمة، فبالنسبة للزوجات القاتلات، فكر معظمهن في قتل الزوج بعد رفض الزوج الطلاق، فالمرأة لا تقتل إلا بعد تاريخ طويل من الإساءة وعندما تفشل في حل صراعاتها الزوجية، بشتى الطرق تلجأ إلى العدوان للتخلص من الشريك السيء، والأزواج أيضاً فكر معظمهم الخلاص من زوجاتهم بقتلهن، ويشير ذلك إلى حدة العدوان، فالقتل لم يقع نتيجة للغضب والانفعال اللفتي وإنما تم بعد تفكير وترو.

كما تبين أن للمجني عليه في جريمة قتل الأزواج دوراً كبيراً في التعجيل بالقتل، إذ بلغت الإساءة ذروتها وفشل الآخر في التغلب على الصراعات والمشكلات فلم يعد يحتمل المشاعر العدوانية والشعور بالعجز، فكان القتل هو السبيل الوحيد لفض الصراع. وفيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في ارتكاب القتل، تبين أن النساء القاتلات استخدمن الأدوات الحادة (السكين، المسدس، الفأس، الحرق، أنبوبية بوتاجاز)، أما الرجال القتلة فقد استخدموا أدوات أقل حدة (الخنق باليد، المطواة، العصا) وبذا تكون الزوجات القاتلات من عينة هذه الدراسة أكثر عدواناً وعنفاً من الأزواج.

وقد ارتكب معظم أفراد العينة (رجالاً ونساء) جريمتهم ليلاً أثناء هدوء المنزل، ويشير ذلك إلى توافر قصد القتل العمد.

وبالنسبة لإدمان الخمر أو المخدرات، كان إدمان اثنين من أزواج النساء القاتلات دور فعال في القتل، بينما كانت هناك حالة واحدة لزوجات قتلها زوجها، هذا بالنسبة للمجني عليه في قتل الأزواج، أما بالنسبة لمرتكبي تلك الجرائم فقد أوضحت الدراسة أن سيدتين كانتا تأخذان الحبوب المهدئة بصفة مستمرة، بينما واحد كان يتناول الكحول.

وقد لعبت الغيرة الدور الحاسم في حالات قتل الزوجات، إذ أن معظم القتلة الرجال من أفراد عينة الدراسة كانوا يسيئون إلى زوجاتهم ويقومون بضربهن نتيجة لحدة الشعور بالغيرة وعدم

استطاعته من السيطرة على زوجاتهم، وذلك دون أن يصل إلى حد الخيانة الفعلية من قبل الزوجة، في حين كانت الغيرة والإساءة وضرب الزوجة هي العامل الحاسم لارتكاب جريمة القتل لامرأة واحدة فقط.

### ٣ - دراسة موزة غباش بعنوان (الانحراف النسائي في دولة الإمارات بين خصوصيات الواقع الاجتماعي وتأثيرات التنشئة ووسائل الإعلام)، (١٩٨٨) (١).

وهي دراسة مسحية مطبقة على عينة عشوائية في مسجونات في سجن دولة الإمارات العربية المتحدة، استخدم في هذه الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية والملاحظة المباشرة ودراسة الحالة. وهدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص الاجتماعية للانحرافات، ومعرفة تأثير الواقع الاجتماعي في دولة الإمارات على النساء المنحرفات، ودراسة العلاقة بين انتشار الانحراف النسائي وبين التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام.

#### ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

إن خصائص العينة هن من الفئة العمرية ١٨ - ٤١ سنة، وأنهن من متوسطي التعليم، وأن أغلبهن عاطلات عن العمل وربات بيوت.

للعوامل الأسرية دوراً كبيراً في انحراف النساء، ومن أهم العوامل فقدان الأمن والثقة بين أفراد الأسر، وانعدام الرقابة على الأبناء، والتفكك الأسري من طلاق وزواج أجنبيات. وتبين تأثير وسائل الإعلام والتحضر السريع والانفتاح على العالم في انحراف النساء. وتبين أن اختلاط المسجونات بالصديقات المنحرفات يعد عاملاً قوياً في انحرافهن والمرتببط بسوء استخدام وقت الفراغ.

### ٤ - دراسة حسن أحمد حسن أبوزيد بعنوان : التحولات الاجتماعية والاقتصادية واتجاهات الجريمة في المجتمع المصري (١٩٧٠ - ١٩٨٥ م)، (١٩٩٠ م) (٢).

يتمثل موضوع الدراسة إلقاء الضوء على بعض التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع المصري منذ منتصف السبعينات، أي منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وتركز الدراسة على التحولات التي حدثت في نمط الإنتاج والبنية الطبقية والقيم الاجتماعية، والكشف عن تأثير تلك التحولات على اتجاهات الجريمة بصفة عامة في المجتمع المصري وعلى جرائم المال العام في محافظتي القاهرة والجيزة بصفة خاصة.

(١) موزة غباش، الانحراف النسائي في دولة الإمارات بين خصوصيات الواقع الاجتماعي وتأثيرات التنشئة ووسائل الإعلام، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨.

(٢) حسين أحمد حسن أبوزيد، التحولات الاجتماعية والاقتصادية واتجاهات الجريمة في المجتمع المصري (١٩٧٠ - ١٩٨٥ م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، ١٩٩٠ م.

## كما هدفت الدراسة إلى:

- أ - وصف وتشخيص التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع المصري منذ منتصف السبعينات.
- ب - إبراز معدلات الجريمة واتجاهاتها منذ منتصف السبعينات ومقارنتها بالفترة السابقة عليها .
- ج - الكشف عن العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأنماط جرائم المال العام .

## نتائج الدراسة:

- ١ - أن المجتمع المصري شهد تحولاً في تمط الإنتاج منذ منتصف السبعينات ويتمثل ذلك التحول في عدم التوازن بين قطاعات الأنشطة المختلفة واتجاه الأنشطة الاستثمارية إلى الأنشطة التي تقع على هامش العملية الإنتاجية وكذلك المجالات ذات العائد المرتفع والجهد المنخفض والتي لا تخدم الاقتصاد القومي .
- ٢ - أثبتت الدراسة أن المجتمع المصري قد شهد تحولاً في البنية الطبقية ويتمثل ذلك التحول في ظهور فئة رأسمالية أنشطتها بأنها ذات طبيعة طفيلية أو طبيعة إجرامية ، وإزدهار بعض الفئات الاجتماعية وصعوداً إلى أعلى السلم الاجتماعي وهبوط بعض الفئات .
- ٣ - أثبتت الدراسة أن المجتمع المصري قد شهد تحولات في القيم الاجتماعية تتمثل تلك التحولات في حدوث تشوه في بناء القيم في المجتمع المصري مما أدى إلى ظهور كثير من المشكلات الاجتماعية من التفكك الاجتماعي والإدمان واللامعيارية والجريمة، كما أدت التحولات على ظهور مجموعة من القيم المعوقة للتنمية مثل قيم التسبب وتدني قيم العمل المنتج .
- ٤ - كما أثبتت الدراسة أن معدلات الجريمة منذ منتصف السبعينات قد شهدت تغيراً واضحاً، فقد ازدادت بعض الجرائم بصورة واضحة مثل جرائم الرشوة وجرائم التزوير في أوراق مالية، التزوير في أوراق رسمية، وجرائم الاغتصاب وانخفضت بعض الجرائم بصورة واضحة مثل جرائم الاختلاس والقتل .
- ٥ - كما أثبتت الدراسة أن التحولات الاجتماعية قد أدت إلى تغير اتجاهات جرائم المال منذ منتصف السبعينات ويتضح ذلك مما يلي: ارتفاع معدل مرتكبي جرائم المال العام من أصحاب الأعمال الحرة والمهنة العلمية والمديرين وأعضاء مجالس الإدارات وأمناء العهدة، وزيادة عدد المشاركين في الجريمة الواحدة من جرائم المال العام ووصل في أحد الجرائم إلى أكثر من ثلاثين مجرمًا، ودخول النساء بصورة أوضح في مجال جرائم المال العام ن وظهرت جرائم جديدة كانت الأموال فيها بالعملة الأجنبية .

## ٥- دراسة عبدالله عبد الغني غانم بعنوان: المرأة وتجارة المخدرات: دراسة في أنثروبولوجية الجريمة " (١٩٩١م) <sup>(١)</sup>.

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المرأة في هذا النوع من الجرائم، والعوامل التي جعلت عدداً متزايداً من النساء يقبلن على الانخراط في هذا النشاط الإجرامي، والتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والشخصية للنساء اللاتي قبض عليهن في هذه الجريمة، والتعرف على علاقة هذه الخصائص بانخراط هؤلاء النسوة في هذا النوع من الجرائم .

**تساؤلات الدراسة:** هل كان المزيد من تحرر المرأة ، وخروجها عن دورها التقليدي في مصر ، مرتبطاً بمزيد من الإجرام الذي ترتكبه المرأة ، سواء من حيث الكم أو النوع ، وهل يعني ذلك إمكانية التنبؤ بأن الجريمة في مصر ستزيد مع المستقبل بشكل عام ، وأن جرائم المرأة بشكل خاص ستصبح أكثر تنوعاً وأكثر تعدداً .

**وتكونت عينة الدراسة ، من (٥٠) امرأة من نزيلات سجن الإسكندرية ، ممن صدرت ضدهن أحكام في قضايا الاتجار بالمخدرات ، هن عبارة عن المتوسط التقريبي لمن قبض عليهم في عامي ١٩٨٨/١٩٨٩ م . أي ما نسبته ٧٪ من إجمالي المتعاملات بالمخدرات على مدى الثلاثين عاماً التي سبقت عام ١٩٩٥م في مصر .**

**وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها :**

- إثبات وجود علاقة طردية بين أعمار المبحوثات من ناحية ، والاتجار بالمخدرات وجلبها من ناحية أخرى . فقد ثبت أن ٨٤٪ من المبحوثات تزيد أعمارهن عن ٣٠ سنة . ويعلل الباحث ذلك بأن طبيعة هذه الجريمة تتطلب خبرة لا تتوافر إلا للمتقدمات في العمر، وأضافت الدراسة أن أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لهذه الجريمة بين المبحوثات ، كانت الفئة العمرية ٤٠ - ٤٥ سنة .
- أكدت الدراسة أن ٦٤٪ من المبحوثات أميات ، وأن ١٦٪ منهن يقرأن ويكتبن فقط وهذا يعني أن ٨٠٪ من المبحوثات لم يتمكن أية مرحلة تعليمية ، مما يكشف عن وجود علاقة بين انخفاض المستوى التعليمي ، أو عدم وجوده وارتكاب المرأة لجرائم المخدرات .

## ٦- دراسة عزة إبراهيم شحاتة بعنوان ( جرائم المرأة في المجتمع المصري، دراسة سوسيولوجية على عينة من جرائم قتل الأزواج سجن القناطر ) (١٩٩٢م) <sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> عبدالله عبد الغني غانم، المرأة وتجارة المخدرات : دراسة أنثروبولوجية الجريمة ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ١٩٩١م .

<sup>(٢)</sup> عزة إبراهيم شحاتة، جرائم المرأة في المجتمع المصري دراسة سوسيولوجية على عينة من جرائم قتل الأزواج سجن القناطر، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٢م .

**هدفت الدراسة ، إلى محاولة تحليل الاتجاهات النظرية السوسيولوجية ، ومدى إسهامها في تفسير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للجريمة بصفة عامة ، وجرائم المرأة بصفة خاصة . وكذلك الكشف عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بالمرأة إلى الجريمة . والكشف أيضاً عن طبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع وتأثيرها على معدلات الجريمة .**

**تساؤلات الدراسة ، هل تحليل الاتجاهات النظرية السوسيولوجية تسهم في تفسير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للجريمة بصفة عامة ، وجرائم المرأة بصفة خاصة ؟ ، هل طبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع تؤثر على معدلات الجريمة بصفة عامة وجرائم المرأة بصفة خاصة ؟ ، ما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة .**

**وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لأنه يُعد من أنسب المناهج لتحليل ووصف تلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للجريمة عند المرأة . واستخدمت الباحثة أيضاً منهج دراسة الحالة حيث قامت بدراسة ١٨ حالة من السيدات الآتي قمن بقتل أزواجهن ، فهذا المنهج يتناسب مع الدراسة بحيث يتيح الفرصة للسيدات أن يسردن حكايتهن والظروف الاقتصادية التي دفعتهن إلى قتل أزواجهن .**

**وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية ، عدم إنفاق الأزواج على أسرهم فضلاً عن انغماسهم في تعاطي المخدرات ، وعدم تدخل الأهل عند لجوء الزوجة لهم لتجد حلاً لمشكلاتها ، وجود علاقة نسائية للزوج ، هبوط المستوى التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للأسر التي نشأت فيها الزوجات، وقسوة الأزواج المبالغ فيها وامتھان حقوق الزوجات وإغفال أبسط الواجبات والضرب والإهانات والسب المستمر .**

#### **٧-دراسة مزوز بركو بعنوان (جرائم القتل عند المرأة في المجتمع الجزائري)، (٢٠٠٥م)<sup>(١)</sup>.**

**هدفت الدراسة إلى تفسير فعل القتل عند المرأة من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن العوامل التي تدفع المرأة في المجتمع الجزائري إلى هذا الفعل حيث تم الاستعانة بالسجلات والملاحظة، والمقابلة نصف الموجهة.**

#### **وتوصلت الدراسة إلى النقاط التالية:**

**- خلافاً لما هو شائع اجتماعياً من أن المرأة لا يمكنها أن تقترب جريمة القتل وحتى وأن فعلت فنصيبها منها ضئيل مقارنة بالجرائم الأخرى، فقد كانت النتيجة المتوصل إليها من خلال**

<sup>(١)</sup> مزوز بركو، جرائم القتل عند المرأة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة باجي، الجزائر ، ٢٠٠٥ م.

هذا البحث أن جريمة القتل كانت أعلى نسبة في الارتكاب من قبل المرأة مقارنة بالجرائم الأخرى كالسرقة والتزوير وغيرها.

- إن المرأة عند قيامها بجريمة القتل لا تولي القرابة أي اهتمام، وأن علاقتها بضحاياها هي علاقة صراع دائم من أجل الدفاع تارة والهجوم تارة أخرى، وضحاياها في الغالب من الأقارب.
- أن معظم الجانيات ينتمين إلى أسر مفككة متصدعة، وعشن في ظل محيط وجداني واجتماعي، ثقافي مضطرب التفكك العائلي، سوء المعاملة والقسوة فيها، والإهمال العاطفي والمادي.

- إن التعرض للصدمات النفسية " محاولات الاغتصاب " والأزمات الاجتماعية " التصدع العائلي " جعل المرأة القاتلة تقع فريسة إما لحالات الانفعال الشديد " الغضب " أو لضغوط اجتماعية ساعدتهن على فعل القتل، كوسيلة للخروج من الأزمة المعاشة.

٨- دراسة حنان الصويحي بعنوان (الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية - دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية) (٢٠٠٩م) (١).

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأشكال غير التقليدية من الجرائم التي ترتكبها المرأة في المجتمع الليبي وتوضيح دور التغير الاجتماعي في ذلك.

**منهج الدراسة،** استخدمت الدراسة منهج المسح الشامل بالاعتماد على استمارة المقابلة لجمع البيانات من عشرة حالات تم دراستهم. وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- من الأنماط الإجرامية المستحدثة للمرأة الليبية التي شملتها هذه الدراسة، القتل، والتحريض على القتل، وقتل الوليد صيانة للعرض، الخيانة الزوجية، والهروب مع العشيق، والجرائم المتعلقة بالوظيفة وكالاختلاس وسوء استعمال الوظيفة، وجرائم السرقة والاستيلاء والنصب، وتجارة المخدرات. ومن أهم الخصائص الديموغرافية الاجتماعية التي تتصف بها الحالات ما يلي: تراوحت أعمار الحالات بين ٢٤ - ٤٩ عاماً، والزواج ووجود الأبناء لم يكن عائقاً أمام ارتكاب الجريمة، والمستوى التعليمي للحالات توزع بين خمس سنوات من التعليم الأساسي حتى الماجستير.

(١) حنان بشير الصويحي، الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية، أطروحة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م.

### ثالثاً: الدراسات الأجنبية

١ - دراسة نيل ديفيلد سلون بعنوان (الجريمة والنظام الاجتماعي في المجتمع الحديث)، (١٩٩١م)<sup>(١)</sup>.

تهتم الدراسة بالنمو الحضري والصناعي والمتغيرات المرتبطة بهما المصحوبة بالتحديث، وتعمل على زيادة إضعاف النظم والبنى الاجتماعية للمجتمعات. كما حاولت الدراسة إلى تفسير تأثيرات ظاهرة التحديث على الجريمة في ولاية نيويورك، في سبيل ذلك استخدمت من الناحية المنهجية التحليل الإمبريقي لاختيار علاقة التغير بجرائم العنف بالاعتماد على معدلات الجرائم المسجلة من خلال تقارير الجرية بولاية نيويورك، كمصدر وثائقي للمعلومات في ولاية نيويورك وعلى مستوى الدولة الفيدرالية.

من أبرز نتائج هذه الدراسة: التأكيد على وجود علاقة قوية بين عمليات التحديث الكبرى " النمو الحضري، والنمو الصناعي والجريمة، نظراً لمساهمتها الفعالة في إضعاف عمليات التماسك والترابط الاجتماعية. وعلى جانب آخر، وفي اتجاه مغاير للافتراض الأساسي لهذه الدراسة، برزت بعض المؤشرات التي تبين أن النمو الحضري والصناعي يقللان في أحيان كثيرة من السلوك الإجرامي بتحسينها للأوضاع الاجتماعية للأفراد في المجتمع الحديث.

٢ - دراسة : لامين سيساي (١٩٩٧م)<sup>(٢)</sup>: بعنوان : " التنمية والجريمة فى إفريقيا " .

ربطت الدراسة بين التنمية والجريمة من حيث إن التغير السريع لا يتيح إلا وقتاً قليلاً للتكيف مع مشكلات التنمية ، فعوامل التنمية كالتصنيع الذى يصاحبه إعادة توزيع السكان ، وتعدد الصور التقليدية للضبط الاجتماعى ، والحراك الاجتماعى ، والتغيرات التكنولوجية ، وتحسين الاتصالات الواسعة ، تتجه كلها لزيادة الفرصة للسلوك الانحرافى . كما أن المساكن الحقيمة ، وارتباك الحياة الأسرية ، والبطالة ، والنمو السريع للسكان ، والحاجات المتعلقة ببعض مجالات العمل ، تؤدى إلى حدوث الجريمة والجناح .

---

(١)Slone, Neal David: Crime and Social Order in Modernizing Society , Modernization, Ph.D., University of Washington, ١٩٩١.

(٢)Lamin Sesay: "Crime and Development in Africa", In the Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol., ٤٣٢, ١٩٧٧, pp. ٤٢ - ٥١.

٣- دراسة : دانيل وهاريت (١٩٩٩م)<sup>(١)</sup>: بعنوان : " منع الجريمة في المناطق الريفية " .

**هدفت الدراسة** إلى آليات الجريمة ومدى فاعليتها في الحد من الزيادة الهائلة في معدلات الجريمة ، فقد شهدت السنوات العشرون الأخيرة نمواً اجتماعياً حول أهمية منع الجرائم كإستراتيجية لضبط الجريمة والتصدي لها ، وكذلك الكشف عن قضية التوزيع المكاني للجريمة أو ما يطلق عليه " مناطق الجريمة " .

**اعتمدت الدراسة** على الدراسات التي قدمتها مدرسة شيكاغو والمدخل الجغرافي في تحليل الجريمة ، وآراء كل من " دوركايم " و " بارسونز " عن الجريمة . وقد استعانت الدراسة بالإحصاءات الجنائية التي قدمتها الشرطة عام ١٩٩٤م ، ومسح الجريمة البريطاني لعام ١٩٩٦م، وقامت بإجراء مقابلات متعمقة.

#### نتائج الدراسة :

- أن الجريمة أقل حدوثاً وخطورة في الريف عموماً ، ومن أنواع الجرائم التي تقع في الريف . جرائم سرقة المنازل ، والسيارات ، وتخريب الممتلكات ، وجرائم العنف ، كما تشير إحصائيات الشرطة إلى أن جرائم سرقة المنازل وجرائم العنف ضد الأشخاص تكون أكثر انتشاراً في المناطق الريفية .

- وتؤكد الدراسة على أن الجريمة الريفية - عموماً - لا تمثل مشكلة خطيرة لدى السكان الريفيين ، فعلى سبيل المثال : مخالفات الحياة البرية ومخالفات الصيد ، والاعتداء على أرض الغير (المخالفات الزراعية) ، وإتلاف الأرض والزراعة ، وسرقة الماشية ..الخ ، ينظر البعض إليها على أنها جرائم ريفية بسيطة ، مما يحقق الرضا عن الجهود الوقائية لضبط الجريمة في الريف .

- وتشير الدراسة إلى أن أجهزة الإعلام أظهرت أن المناطق الريفية أصبحت تمثل بؤراً لحدوث كل أنواع الجريمة فيها ، وقد أدى ذلك إلى قلق الريفيين وخوفهم من التعرض للجريمة .

- وتوضح الدراسة أن أساليب الضبط الرسمي لا يمكنها وحدها التصدي لمنع وقوع الجريمة في الريف ؛ لذا فإن المسؤولية تقع على عاتق كل قطاعات وأفراد المجتمع من أجل التعاون مع الشرطة ، فلا بد من تداخل الجهات الرسمية وغير الرسمية في منع وقوع الجريمة ، كما تؤكد الدراسة الزاهنة على ذلك .

---

(<sup>١</sup>) Daniel Gilling & Harriet Pierpoint: Crime Prevention in Rural Areas, University of Wales, Press Cardiff, ١٩٩٩.

- وتؤكد الدراسة على أهمية دور المحامين كوسطاء في إجراءات منع وقوع الجرائم في الريف .

وقد أفادت هذه النتائج الدراسة الراهنة في الاهتمام بالتعرف على الجريمة من وجهة النظر الثقافية لأبناء قرى ومجتمعات الدراسة ، وكذلك التعرف على ردود أفعالهم تجاه التصدي للجريمة وضبطها بالأساليب غير الرسمية .

٤- دراسة سيران ماك سولاف (١٩٩٩م): بعنوان : " الجريمة الريفية في جمهورية إيرلندا"<sup>(١)</sup>.

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الجريمة الريفية والأنماط المختلفة لها في إيرلندا، من خلال دراسة أنواع الجرائم التي وقعت في بعض المناطق الريفية، وأدت إلى القول بأن الريف الأيرلندي يعاني من مشكلة انتشار الجريمة فيه.

اعتمدت الدراسة على النظرية الوظيفية ، وقد واجهت الدراسة صعوبة إيجاد مادة منشورة عن الجريمة الريفية في إيرلندا ، ولذلك تعددت إجراءاتها وتنوعت مصادر البيانات ، فقد اعتمدت على عدد من الدراسات التاريخية المسحية لتحليل أنماط الجريمة الريفية / الحضرية ، وكذلك بعض الإحصائيات المقدمة من الشرطة عن جرائم العنف الأسرى التي وقعت في الريف عام ١٩٩٤ م ، كما لجأت إلى الدراسات التاريخية المسحية ، فضلاً عن إجراء دراسة مسحية عن ضحايا الجريمة وجرائم العنف ضد المرأة عام ١٩٩٥ م ، وكذلك إجراء مسح بالعينة مكون من ١٤٨٣ امرأة من سن ١٨ فأكثر . ومنهج تحليل الدور للكشف عن الجريمة التي تقع في القرى الريفية، وتحليل إحصائيات الشرطة لجرائم تعاطى المخدرات التي تقع في الريف، وجرائم الملكية الزراعية، وكذلك إجراء دراسة حالة لعدد ١٢ ضحية في جرائم السرقات، كما تم الحصول على المعلومات من الجرائم المنشورة في صحيفة التايمز الأيرلندية ومن الشبكة الدولية للمعلومات.

وحددت الدراسة المجال الجغرافي لها في المناطق الريفية الأيرلندية الآتية: (دبلن كورك، واتفورد ، جالوى ، ليميريك ، سليجو) . وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

- تلعب أجهزة الإعلام دوراً هاماً في تصوير مشاهد الجريمة الريفية، كما تكشف عن انتشار جرائم العنف في منطقة " ليميريك " مما دفع إلى دراسة الجريمة فيها.

---

(<sup>١</sup>)Ciaran McCullagh: Rural Crime in the Republic of Ireland, University of Wales, Press Cardiff, ١٩٩٩.

- هناك تغير أصاب المجتمع الريفي، بسبب الاستعمار البريطاني، وحدث تحول في أنشطة الزراعة الريفية ، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، والتأثير الصناعي الحضري وارتفاع صناعة الإلكترونيات ، والذي ترتب عليه ارتفاع الجريمة في الريف .

- هناك ارتفاع في البلاغات المقدمة عن جرائم العنف في سجلات الشركة ، فكان في الريف يتم الإبلاغ عن ٦٩ ألف جريمة لكل ١٠٠ ألف من السكان ، وذلك بسبب التغيرات والتحولات الهيكلية التي حدثت في بنية المجتمع الريفي ، ولمواجهة ذلك فلا بد من التنشئة الاجتماعية والأخلاقية للأفراد .

- تشير الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة الجريمة وخاصة جرائم المخدرات، بسبب زيادة الرخاء الاقتصادي المتمثل في التصنيع.

- كما تؤكد الدراسة على ارتفاع معدلات الجريمة الريفية في مناطق الدراسة، فعلى سبيل المثال حدوث ٨٥٢ جريمة لكل ١٠٠ ألف من السكان في منطقة " دبلن " الريفية وكانت الجرائم ضد الأشخاص أكثر انتشاراً من جرائم الممتلكات، فقد ارتفعت جرائم العنف في نفس المنطقة وبلغت ٧٩٥ جريمة لكل ألف من السكان.

- توضح إحصائيات الجرائم أن جرائم القتل تحدث بمعدل ٨ جرائم لكل مليون من السكان في الريف. وتوصلت الدراسة أن نسبة ١٧٪ من الإناث الريفيات - في توزيع جرائم العنف - كانت ضحايا جرائم العنف من قبل قريب أو من كانت لهم علاقات سابقة معهن.

وقد أفادت هذه النتائج الدراسة الراهنة في الاهتمام بالبحث في أنماط الجرائم التي تقع في الريف، خاصة وأن هذه الدراسة ركزت اهتمامها في المقام الأول على الجريمة الريفية من حيث صورتها في أجهزة الإعلام، ومواجهة أجهزة الدولة السياسية والأمنية لها، والتعرف على مدى الإبلاغ عنها وبالتالي محاولة إيجاد إحصاءات رسمية عنها، وكذلك الاهتمام بدراسة ضحايا الجريمة الريفية.

٥- دراسة : سيمون أندرسون (١٩٩٩م)<sup>(١)</sup> : بعنوان : " الجريمة والتغير الاجتماعي في ريف اسكتلندا " .

**هدفت الدراسة إلى التحقق من الاعتقاد السائد - لدى بعض الباحثين - من أن المجتمعات الريفية في أماكن آمنة للعيش فيها، وإن الحالة المعتاد عليها أن الجريمة هي مشكلة حضرية، على الرغم من أن جرائم العنف ترتبط في أغلب الأحيان بالمناطق الريفية. وحاولت**

---

(<sup>١</sup>) Simon Anderson: Crime and Social Change in Rural Scotland, University of Wales, Cardiff, ١٩٩٩.

الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية: هل هناك في الحقيقة مشكلة جريمة في المناطق الريفية لإسكتلندا، أو أن هناك وجود - في الأساس - للجريمة الريفية في علم الإجرام؟ وهل توجد مراقبة من الشرطة في المناطق الريفية لمواجهة مشكلة الجريمة فيها؟ وكيف تناقش مشكلة الجريمة بشكل أوسع في علاقتها بالتغير الاجتماعي في علم الاجتماع الريفي؟

وكان المجال الجغرافي في الدراسة هو أربع مناطق ريفية في اسكتلندا هي: " ويستر روس هاريس، وشمال وشرق أيرشاير، وأنجس "، واعتمدت الدراسة على تحليل إحصائيات الجريمة التي قامت بها الشرطة والنيابة، وإجراء مقابلات مع سكان مناطق الدراسة وضباط الشرطة، وذلك للتعرف على دور الشرطة في الكشف عن الجريمة والتصدي لها في المناطق الريفية، إلى جانب إجراء دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة على النتائج التالية:

- هناك مجموعة من العوامل تؤثر في وقوع الجريمة في الريف وهي: كثافة السكان، والخصائص الأيكولوجية والثقافية، وسهولة أو صعوبة الوصول إلى هذه المجتمعات، ومدى عزلتها الجغرافية والاقتصادية، والقرب أو البعد من المدن والمناطق المجاورة لها.
- وهناك علاقة بين الجريمة والتغير الاجتماعي تظهر في: الهجرة، والعولمة، والحدود الجغرافية للمجتمعات الريفية.
- ويرجع انخفاض الجريمة في الريف إلى قلة البلاغات المقدمة، وأعداد الحوادث التي يتم تسجيلها من قبل الشرطة، نظراً لامتناع الريفيين - في أغلب الأحيان - عن الإبلاغ عن الجرائم التي يتعرضون إليها بحجة أنها تافهة وبسيطة، أو لخوفهم من التعرض لبطش المجرمين.
- وتتميز المجتمعات الريفية بوقوع جرائم قطع الطرق، وسرقة المنازل، وجرائم العنف الأسرى فيها.
- ترتبط الجريمة في الريف بمركب سمات الحياة الريفية مثل: العزلة الطبيعية أو الاجتماعية، وقلة الخدمات المقدمة للضحايا، والفقر.
- وفرضية أن المجتمعات الريفية تتسم بالتضامن الآلي فلهي مجتمعات تهتم بتماسك سكانها، وتوضح الدراسة ارتفاع معدلات الجريمة الريفية خاصة جرائم الملكية، والتخريب، وتعاطي المخدرات، ويقوم بارتكاب هذه الجرائم الشباب، والبالغون، والأطفال المنحرفون في الشوارع.
- وتتسم المجتمعات الريفية بخصائص إيكولوجية تسهل من ارتكاب بعض الجرائم خاصة جرائم المخدرات، حيث ينتقل تجار المخدرات بين المناطق الريفية المتاخمة لحدود المدينة، ليس للشرطة دور فعال في عمليات المراقبة في المناطق الريفية، حيث تفتقر هذه المناطق إلى وجود أمكنة ثابتة بشكل عام دائم، مما يضعف من قوة الضبط الرسمي فيها.

ووجهت هذه النتائج الدراسة الراهنة إلى الاهتمام بالتعرف على بعض خصائص الجريمة الريفية مثل : أماكن ووقت حدوثها والوسائل المستخدمة في ارتكابها ، وعوامل حدوثها ، وكذلك رد الفعل المجتمعي تجاه التصدي للجريمة سواء بالجوء إلى أساليب الضبط الرسمي والإبلاغ عن الجريمة أم بالجوء إلى أساليب الضبط غير الرسمي ، فضلاً عن التعرف على موضوع خوف الأفراد وقلقهم من التعرض للجريمة ، وهل يؤدي خوف الأفراد من الجريمة التي تقع في القرية إلى ضعف علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين والتعامل معهم بحظر شديد وعدم الأمان لهم ، بدلاً من تقوية الروابط الاجتماعية بين الأفراد ؛ من أجل التصدي للجرائم ومواجهة المجرمين .

٦- دراسة : جون هاون (٢٠٠٠م): بعنوان : " الارتباط بين معدلات الجريمة في المدن الرئيسية في الولايات المتحدة " تحليل أيكولوجي<sup>(١)</sup>.

تناولت الدراسة أسباب الجريمة، لأنه يقر بأهمية كلاً من التغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي في تفهم عوامل الارتباط بين معدلات الجريمة عن طريق دمج الصفات المميزة للتغير الاجتماعي في المحددات البنائية . وتكونت عينة الدراسة من (١١٧) مدينة رئيسية، وتم استخدام أسلوب الانحدار لتقييم فروض الدراسة .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية .

- وجمود علاقة عكسية بين معدلات التوظيف الإجمالية في المدن الرئيسية والتوظيف في الشركات الصناعية على وجه الخصوص وبين معدلات جرائم السرقة ، والقتل في تلك المدن ، ويرتبط نمو السكان البيض بانخفاض معدلات جرائم السرقة والقتل في المدن الكبرى ، حيث تبدو تلك الآلية وكأن نمو السكان البيض يتوقف على وجود ظروف بنائية للمجتمع تساعد على الحد من الجريمة ، ووجود علاقة طردية بين معدلات جرائم القتل والسرقة ، ومعدلات النزوح إلى ضواحي المدن ، حيث تصل الشروط البنائية المساعدة على الجريمة التي أقصاها عند اكتظاظ ضواحي المدن الكبرى بالنازحين .

٧- دراسة : جوزيف جيامفي وسمون فريزر (٢٠٠١م): بعنوان : " استكشاف أنماط الجريمة في غانا<sup>(٢)</sup> .

---

(<sup>١</sup>)Joong - Hwan, Oh, correlates of Central-City Crime Rates in the United States: An Ecological Analysis, University of south Carolina, U.S. Jan, ٢٠٠٠.

http: cas.com - موقع إلكتروني :

(<sup>٢</sup>)Joseph Appiahene Gyamfi, Simon Fraser: An Exploration of the Spatial and Temporal Patterning and Distribution of Crime in Ghana With Emphasis on Accra, University, Canada, Jan, ٢٠٠١.

استعان الباحثان في الدراسة بالعديد من الاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي مثل نظرية الأنماط، وعلم الإجرام البيئي، والتغير الاجتماعي، إضافة إلى التفسير المبني على نظرية الفرصة. وقام الباحثان بتقديم الأدلة التي توضح اتجاهات وأنماط ستة أنواع للجريمة هي: القتل المتعمد والقتل الخطأ، والتهديد والتسبب في الأذى، والتعدي، والسرقه، والسطو، والاختلاس وذلك في الفترة ما بين ١٩٨٠ حتى ١٩٩٦م. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تزداد معدلات الجريمة في المناطق الشمالية من البلاد عن المناطق الجنوبية.
- وكلما ازداد تطور وتحضر المنطقة ، كلما ازدادت فيها معدلات الجرائم ، وتصل معدلات الجرائم إلى أقصاها في منطقة أكر الكبرى وأكر .
- والحاجة هي المحرك الرئيسي لارتفاع معدلات جرائم الممتلكات ، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل ارتفاع تكلفة متطلبات المعيشة ، وسياسات الحكومة غير الفعالة ، ولا يرجع السبب في ارتفاع تلك المعدلات إلى شيء متعلق بأمن الأحياء السكنية .

#### ٨- دراسة Christopher كريستوفر (٢٠١٥) بعنوان "هل يتنبأ العنف في وسائل الإعلام بالعنف المجتمعي" <sup>(١)</sup>

تهدف الدراسة إلى تقديم دراستين للعلاقة بين معدلات العنف في وسائل الإعلام ومعدلات العنف المجتمعي. ففي الدراسة الأولى، يتم اختبار العلاقة بين العنف في الأفلام ومعدلات جرائم القتل وذلك خلال القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين (١٩٢٠ - ٢٠٠٥). وفي الدراسة الثانية، يتم اختبار العلاقة بين العنف في ألعاب الفيديو ومعدلات العنف بين الشباب في العقدين الماضيين، حيث تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المحتوى وذلك من خلال تحليل محتوى الأفلام خلال الدراسة الأولى. وفي الدراسة الثانية، تستخدم الدراسة البيانات من مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية.

#### وقد توصلت الدراسة إلى:-

أنه خلال فترة منتصف القرن العشرين، لوحظت علاقات ارتباطية تتراوح من العلاقات الضعيفة إلى المتوسطة بين العنف في الأفلام ومعدلات جرائم القتل في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(<sup>١</sup>) Christopher J. Ferguson, Does Media Violence Predict Societal Violence? It Depends on What You Look at and When, **Journal of Communication**, ٦٥, ١ (٢٠١٥): E١-E٢٢.

كما لوحظ هذا التوجه في أوائل وأواخر القرن العشرين مع ارتباط معدلات العنف في الأفلام عكسياً بمعدلات جرائم القتل.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن العنف في ألعاب الفيديو يرتبط بالانخفاض في معدلات العنف بين الشباب

كما استنتجت الدراسة أن الاستهلاك المجتمعي للعنف في وسائل الإعلام ليس عامل تنبؤ بمعدلات العنف المجتمعي المرتفعة ، وتقترح وجود علاقة معتدلة بين تكرار العنف في الأفلام ومعدلات جرائم القتل على الرغم من العلاقة بين العنف الجرافيكي ومعدلات جرائم القتل كانت صغيرة

## المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ووجه الاستفادة منها

أ-التعليق العام على الدراسات السابقة: بعد عرض بعض من البحوث والدراسات السابقة العراقية والعربية والاجنبية، وفي نهاية هذا الفصل توصلت الباحثة الى الحقيقة القائلة بان الظواهر الاجتماعية قابلة للدراسة المتعددة ويمكن للنتائج التي تتوصل لها ان تكون مختلفة او غير مختلفة الى حد ما هذا بحسب الزمن والمكان الذي تدرس فيه الظاهرة ،ولا يعني هذا الاختلاف قبولاً او رفضاً للآخرين ،بل يثبت الحقيقة القائلة ان الظواهر الاجتماعية والانسانية لها ابعاد متعددة وقابلة لقراءات ودراسات متعددة ومختلفة وفي اوقات مختلفة.

يتضح عبر ما تم عرضه من الدراسات السابقة (العراقية والعربية والاجنبية) وجود اهتمام واضح من قبل المهتمين والباحثين في هذا المجال الاجتماعي والقانوني وعلى المستوى العراقي والعربي والعالمي، بقضايا المرأة وخاصة بقضية انحراف المرأة وارتكابها السلوك الاجرامي (اجرام النساء) حيث ركزت كل الدراسات السابقة على هذه الظاهرة الخطيرة وغير المقبولة اجتماعياً وتهدد امن واستقرار الفرد واسرته ومجتمعه، وسعت كل الدراسات الى ايجاد ووضع الحلول والمقترحات التي تساعد من الحد او منع هذه الظاهرة الخطيرة، وتتفق الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في هذين الجانبين ،حيث استفادة الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في تحديد وتوثيق المشكلة ووضع الاطار العام النظري للدراسة لكن مع وجود اختلاف في دراستنا الحالية حيث ركزت دراستنا على موضوع العنف الاجتماعي الموجة ضد المرأة وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ ،وهنا يتضح لنا مدى الاختلاف في الرؤى التي تناولت موضوع اجرام النساء سوء دراسة انواع الجرائم التي تقوم بها المرأة من اثر العنف عليها او في طرق مواجهتها واختلاف المنهج ومجتمع عينة الدراسة وذلك تبعاً لأهداف كل دراسة على حده.

اما اهم المساهمات المتوقعة من دراستنا الراهنة فان التقارب في موضوع الدراسة والدراسات السابقة لا يعني بالضرورة تطابق النتائج في كل الدراسات فكل دراسة لها ظروفها ومعطياتها واهدافها وطريقتها في تحقيق اهدافها التي تخدم الافراد في ظل مستجدات مجتمعاتهم وبالتالي نتائجها التي تنسجم مع متغيراتها وفرضياتها وظروف مكانها وزمانها.

اتفقت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في خطورة التأثير السلبي لمثل هذه الظواهر الاجتماعي التي تصيب صميم الاسرة وهي المرأة التي تعتبر الحجر الاساس الذي يتربى وينشأ فيه الاطفال الذين هم جيل بناء المستقبل وفي الوقت نفسه فان المرأة هي نصف المجتمع فأذا تعطل هذا النصف تعطلت عملية التنمية الاجتماعية الشاملة، ولها تأثيرات سلبية على المرأة وابنائها واسرتها ومجتمعها، وقد تعدد طرق دراسة اجرام النساء في الدراسات السابقة فمنها من اهتم بدراسة مدى فاعلية القوانين والتشريعات القانونية في مكافحة الجريمة لدى النساء والتي ركزت على تسليط الضوء في مشكلة تطبيق القانون واليات تنفيذه على جرائم النساء ،ومنها من ركز على الجانب الاجتماعي والاخلاقي في ارتكاب المرأة لجرائم القتل او جريمة المخدرات سوء (التعاطي او البيع) فكان بسبب سوء المعاملة من قبل الزوج والخianات الزوجية من قبله واستمرار الخلافات والمشاكل الزوجية تؤدي بالمرأة الى ارتكاب جريمة القتل او المخدرات ، وبذلك ركزت الدراسات السابقة على الجانب الاجتماعي والاخلاقي في معالجة الآثار السلبية لقضية اجرام النساء، ومنها من ركز على اهمية المكان الجغرافي الذي تقع فيه الجريمة ومعرفة العوامل والاسباب التي تؤدي لحدوثها مثلاً في المناطق الريفية او في المدينة مع وضع الحلول التي تحد من وقوعها، اما بالنسبة الى دراستنا الحالية فكانت دراسة شاملة وكاملة لكافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتأثير وسائل الاعلام والقنوات الفضائية وتأثير الحروب الدولية (الاحتلال الامريكي و اوضاع ما بعد عام ٢٠٠٣) وما اتبعته من حصار دام ثلاثة عشر سنة وحرب اقليمية واهلية خلفت الكثير من مظاهر العنف والضغوطات النفسية والاقتصادية والاجتماعية والآثار السلبية التي عانت منها العوائل العراقية منذ ذلك العام والحد الان تعاني العوائل الفقيرة من هذه السلبيات والتي كانت منها انحراف المرأة وارتكابها السلوك الاجرامي ولما لهذه الظاهرة من اثار سلبية على المرأة واطفالها واسرتها ومجتمعها ،مع وضع بعض الحلول والتوصيات التي قد تحد او تمنع من وقوع العنف ضد المرأة وبنفس الوقت تحد وتمنع من ارتكاب المرأة السلوك المنحرف وارتكاب الجريمة الذي يعد مؤشراً خطيراً يهدد امن المجتمع واستقراره.

ب-أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: وفي ضوء عرض الدراسات السابقة فقد استفادت الباحثة من تلك الجهود في عدة مجالات كان من أهمها ما يلي: -

- ١- ساعدت الباحثة في بناء بعض اركان الإطار العام للدراسة.
- ٢- ساعدت في تحديد متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية ومدى امكانية تأسيس العلاقة بين المتغيرات.
- ٣- ارشاد الباحثة بالمصادر العربية والاجنبية التي تناولت الموضوع وتسهيل صياغة فرضياته واتباع مناهجه.
- ٤- الاطلاع على اساليب الصدق والثبات في الدراسات السابقة تعزز من اساليب الصدق والثبات في استمارة الاستبانة الخاصة بالدراسة وتمكن من تحديد الاساليب المناسبة لمتغيرات الدراسة الحالية.
- ٥- تساعد في تحديد حجم العينة المناسب للدراسة بعد الاطلاع على حجم العينات الموجودة في الدراسات السابقة مما يسهم في تسهيل التوصل الى استنتاجات وتوصيات مهمة في دراستنا.
- ٦- تساعد الدراسات السابقة في اعداد الخطة وبناء هيكلية الدراسة واثراء الإطار النظري بالمعلومات والحقائق العلمية وتصميم وتطوير اداة الدراسة "الاستبانة" لتحقيق اهداف الدراسة.
- ٧- تساعد في زيادة الرصيد العلمي والمعرفي للباحثة فيما يتعلق بموضوع (العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء).
- ٨- تساعد في تعميق الروية المعرفية والمنهجية لدى الباحثة من خلال ما طرحته الدراسات السابقة من رؤى ومفاهيم علمية متميزة عن مواضيع العنف واجرام النساء.
- ٩- ساعدت في التعرف على الجوانب التي تم دراستها ومناقشتها من قبل الباحثين والمهتمين في هذا المجال مما ساعد الباحثة في التركيز على الجوانب المهمة في دراستها.
- ١٠- ساعدت الدراسات السابقة في وضع اساس للمقارنة بين الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوعات ومجالات وقضايا ونتائج الدراسة الحالية الميدانية، وتحديد ما اختلفت فيه وما اتفقت عليه من نتائج وذلك من خلال مقارنة النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة وما توصلت اليه الباحث من نتائج في دراستها الراهنة.

- ١١- الاستفادة من الخبرات والمهارات العلمية للباحثين والمختصين في هذا المجال في استعمالاتهم الطرق الاحصائية وطرق عرض وتحليل النتائج الميدانية لدراساتهم.
- ١٢- التعرف والاستفادة من المقترحات التي يقدمها الباحثون السابقون في هذا المجال في أطار دراساتهم البحثية والميدانية والمرتبطة بشكل ما بمشكلة الدراسة.
- ١٣- وفرت للباحثة الكثير من الاجابات عن اسئلة وملابسات كانت تدور في ذهنها مما سهلت على الباحثة الحصول عليها بأقل مجهود وكلفة واقل وقت.
- ١٤- معرفة ما يميز الدراسة الراهنة عن غيرها من الدراسات السابقة.

## **الفصل الثالث**

### **العنف الاجتماعي أسبابه - دوافعه، وآثاره**

**تمهيد**

**المبحث الأول:**

**أولاً: نبذة عن الجذور التاريخية للعنف الاجتماعي ضد المرأة**

**ثانياً: العنف الاجتماعي في المجتمع العراقي**

**ثالثاً: أسباب العنف الاجتماعي ودوافعه**

**رابعاً: أنواع العنف الاجتماعي**

**المبحث الثاني:**

**أولاً: علاقة العنف الاجتماعي بالإعلام**

**ثانياً: العوامل الاجتماعية المؤثرة في تشكيل العنف الاجتماعي**

## تمهيد:

أن العنف ظاهرة اجتماعية مرضية، وقضية عالمية وعربية ومحلية توجد في المجتمعات، وتشمل النساء من كافة مراحل أعمارهن، وعلى مستوى المجتمع العربي فإن هذه المظاهر تعتبر من الناحية الرسمية نادرة الحدوث، وذلك لأن مثل هذه الممارسات العنيفة والمضادة للمرأة هي من الأمور التي لا يجوز البوح بها أو الإبلاغ عنها، غير أن ذلك لا يعني عدم وجودها أو تكرار حدوثها، فالاعتداء بالضرب والتحرش الجنسي والاغتصاب والإجهاض وغيرها من الممارسات تحدث بشكل خفي أو غير معلن الأمر الذي يجعل رصدها والتصدي لها أمر في غاية الصعوبة<sup>(١)</sup>.

لقد ارتفعت في الآونة الأخيرة درجة التنبيه من أخطار زيادة معدلات الجريمة دولياً ومحلياً وعلى كافة الأصعدة الرسمية والشعبية فأصبحت تهدد كيان المجتمعات ، ومع ارتفاع معدلاتها تم الربط بين العوامل الاجتماعية والجريمة كسبب لارتكابها، وبالبحت فقد تبين أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والظروف غير الملائمة والتي في الغالب قد تحيط بالفرد وتدفعه إلى ارتكاب جريمته، وغالباً ما تكون الاقتصادية والدخول المتدنية للفرد والأوضاع الأسرية غير المستقرة والصحة والرفاق السيئة لهو من العوامل المؤثرة والتي تلعب دوراً بارزاً في دفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم أو ممارسة سلوك إجرامي معين ، الأمر الذي يتطلب رسم سياسة وقائية تكشف عن اسباب هذا الداء الخطير فالعمل على الوقائية يجنب الفرد والمجتمع اثارها الضارة<sup>(٢)</sup>.

وأصبحت الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا تقف عند حد معين ولا تنحصر على مجتمعات بعينها دون المجتمعات الأخرى ، ومع التسليم بأن الظروف غير الملائمة قد تتوافر أكثر في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات المتقدمة ، إلا أن هذه النظرية تقابلها نظريات أخرى تسلم بأنه كلما تقدمت المجتمعات ظهرت بها الجريمة المنظمة والتي تكون أشد خطراً على المجتمع بل وتتشكل أنواع وسبل جديدة من الجرائم لم تكن موجودة، وما نسمعه يومياً من جديد الأساليب والحيل<sup>(٣)</sup>.

(١) حسن ابراهيم احمد ،العنف من الطبيعة الى الثقافة، النايا للدراسات والنشر والتوزيع ،دمشق ،٢٠٠٩، ص ١٩٤.

(٢) علي محمد جعفر ،مكافحة الجريمة مناهج الامم المتحدة والتشريع الجزائري ،المؤسسة الجامعية للدراسات ونشر والتوزيع، بيروت ،١٩٩٨، ص ٨.

(٣) السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي ،مكتبة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ،١٩٩٧، ص ١١٤.

## المبحث الاول -أولاً: نبذة عن الجذور التاريخية للعنف الاجتماعي ضد المرأة

لفهم أي ظاهرة اجتماعية لا بد من العودة إلى أصولها التاريخية وكيفية تطورها. وإذا تحدثنا عن وضع المرأة وما صادفها في تاريخها من عوامل الانحطاط والتدني فإنما نتحدث عن مئات من القرون فكل عصر من عصور التاريخ، وكل مدينة من المدن قد نظرت إلى المرأة نظرة خاصة بعضها قد كبر الفروق بينها وبين الرجل حتى نزلت المرأة إلى الحضيض الأدنى، وبعضها قلل من شأن هذه الفروق حتى ارتفعت المرأة إلى السماء، وقد نقصت هذه الفروق، وقل شأنها في البيئات التي شاركت المرأة الرجل في أعماله، وساعدته ولم تكن عبئاً عليه، وقد ازدادت الفوارق في البيئات التي اتسعت فيها الفجوة بين المرأة والرجل مثل بيئات الصيد والقتل لم تكن للمرأة من القوة ولا من الاستعداد ما يؤهلها لمساعدة الرجل، فانحط شأنها. وفي بيئات الزراعة والتجارة ساعدت المرأة الرجل، فارتفع شأنها. إن المجتمع الإنساني كله عرضة لتذبذب بين كل عصر وعصر لتاريخ وضع المرأة<sup>(١)</sup>.

ومن الغريب أن عدداً من كبار الفلاسفة والمفكرين كانوا يقفون موقفاً عدائياً وغير مبرر من المرأة ويحتيزون للرجال، "فأرسطو" مثلاً يرى أن المرأة أو الأنثى ليست أنثى إلا لأنها تقتصر إلى بعض الخصائص والصفات التي توجد في الرجال ولذا فإن طبيعة المرأة تعاني من العجز والنقص<sup>(٢)</sup>.

في اليونان "إسبرطة" فهو يرى أن المرأة للرجل كالعبد للسيد، والعامل للعالم، والبربري لليوناني، وأن الرجل أعلى منزلة من المرأة. "وإن كانت الحقوق الممنوحة للمرأة في إسبرطة لم تأت لها كحق مكتسب، ولكنها كانت اضطرارية لأن الرجال كانوا يعملون بالقتال ومشغولون به عن غيره، فكانوا يتركون ما عداه لتصرف المرأة في غيبتهم، وأدى تدهور وضع المرأة في اليونان واحتقارها وإهمال الرجال لها إلى انتشار الشذوذ الجنسي بين الجنسين<sup>(٣)</sup>.

والقديس "توما الإكويني" يصف المرأة بأنها رجل ناقص وأنها كائن عرضي جاء إلى الوجود عن طريق العرض فقط وأن قصة آدم وحواء تؤكد ذلك على اعتبار أن حواء خلقت من أحد أضلاع آدم لذا فهي ليست كائناً كاملاً ولا تتمتع بكيان مستقل عن كيان الرجال وهكذا. وهذا كله معناه أن الإنسانية تتعلق بالذكر وليس بالأنثى وأن الرجل هو الذي يعطي المرأة وجودها وماهيتها، فهي إذاً كائن نسبي لا يمكن فهمه أو حتى دراسته إلا بالإشارة إلى الرجل، وأنه إذا كانت المرأة

(١) عبد الله السيد عسكر، الإساءة إلى المرأة، القاهرة، شارع محمد فريد، ١٩٧٤، ص ٢٩.  
(٢) سلوى غريب جادو، الوعي بالذات في مواجهة العنف ضد المرأة: رؤية تربوية عربية، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠١، ص ٢٠٦.  
(٣) عبد الله السيد عسكر، الإساءة إلى المرأة، القاهرة، شارع محمد فريد، ١٩٧٤، ص ٣.

حققت شيئاً من النجاح فإن ذلك قد تحقق لأن الرجل هو الذي أعطاهها ومنحها الفرصة وإليه يرجع الفضل فيما تتمتع به الآن من مكانة اجتماعية واقتصادية وسياسية<sup>(١)</sup>.

قد نشأ هذا الوضع الخاص بالمرأة عموماً منذ مرحلة مبكرة في التاريخ، فالرجل تخصص في الصيد والقنص بما يرتبط بها من نشاط يمتد من القسوة ليصل إلى القتل وحتى يمنع الرجل امرأته من الاختلاط بغيره - منعاً لمخالطة نسبه - أقعدها في البيت تقوم على خدمته وتتجلب له أطفال، أما المرأة فكان تطورها مختلفاً ذلك أن التكوين البيولوجي المتعلق بالإنجاب، ثم رعاية الأطفال، لم يتح لها حرية الحركة التي يتمتع بها الرجل، فاستطاع أن يفرض عليها الأوضاع التي تناسبه بحكم تفوقه من حيث قدرته على الرد واستخدام العنف ضد من يريد أن يخضعه، وفي منطقتنا العربية وتحديداً في جاهلية ما قبل الإسلام، يمكن القول أن المرأة تكونت شخصيتها الأولى في بنية مجتمعية متخلفة، لأنها بنية أحادية ذكورية لم ترى في المرأة أكثر من وعاء يضمن للرجال إنجاب الذرية تحمل صفاته واسمه، هذا إلى جانب كونها وسيلة مشروعة لخدمته وإمتاعه. ولقد حجبت ذكورة الجاهلية عن المرأة العربية، الحد الأدنى من حقوق آدميتها في إبداء الرأي حول ما يعنيهها إن لم يكن هناك ما يعنيهها أصلاً، لقد كانت المرأة تشتري وتباع كالبهيمة والمتاع وكانت تُكره على الزواج وعلى البغاء، وفي الحروب كانت تُأسر وتباع، وكانت تُورث وتُملك ولا تملك وتجبر على الطاعة في كل شيء يريده ولي الأمر منها<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: العنف الاجتماعي والمجتمع العراقي

إن أول وأخطر ما يهدد أمن النفس البشرية هو عنف الإنسان نفسه، وليست الكوارث الطبيعية على قسوتها وعنفها المدمر للكون ولا الأمراض الوبائية ولا حتى الموت الطبيعي هي المسؤولة عن الصدمات النفسية والاضطرابات الانفعالية التي تصيب الأفراد، طالما أنها حدثت كقدر يتعلق بالظروف الطبيعية التي لا تدخل يد الإنسان في صنعها، ولكن الأمر الذي يهز كيان الفرد ويصيبه بالصدمات ويترك لديه آثار نفسية هو العنف الواقع عليه من أخيه الإنسان، وعلى هذا فإن العنف هو نمط من السلوك الذي يتسم بالعوانية، الظاهرة أو المقنعة، يستخدمه شخص ضد آخر كي يجبره على فعل ما يريده. هو إذن ضغط جسدي، معنوي، أو جنسي، يستعمله الإنسان بغرض السيطرة، ويترتب عليه أذى بدني، معنوي، أو جنسي، وفي هذا الإطار يقول

(١) أحمد أبو زيد، في القيم النسائية الإيجابية وفي المورثات الثقافية، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، المجلد الثالث، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، الفترة من ٢٠١٨-٢٠١٩، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٩.

(٢) عالية أحمد ضيف الله، العنف ضد المرأة "بين الفقه والمواثيق الدولية"، دراسة مقارنة، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٠٩، ص ١٠٥.

هلجارد إن العدوان هو نشاط هدام يقوم به الفرد لإلحاق الأذى بالآخرين سواء عن طريق الاستهزاء والسخرية والهزاء أو عن طريق الأذى والألم الجسدي<sup>(١)</sup>.

وتعد ظاهرة العنف الاجتماعي من أكثر الظواهر التي تستدعي تكاتف جميع الجهود الرسمية وغير الرسمية لمواجهتها والحد من تصاعد وتحجيم أضرارها في ضوء تصاعد وتيرتها (حجماً وأسباباً وأضراراً) في الآونة الأخيرة<sup>(٢)</sup>.

خلق الله الإنسان في المجتمع ككائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش وحيداً، وبالتالي نشأت العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ومع زيادة عدد السكان وتزايد أنشطتهم كان من الضروري سن القوانين لتنظيم هذه العلاقات حتى لا يصبح المجتمع فوضوياً والقانون عبارة عن مجموعة من القواعد العامة المجردة التي تنظم مختلف العلاقات في المجتمع والتي يلزم الأفراد باتباعها وإلا تعرضوا للعقاب بواسطة السلطة المختصة في الدولة ولذلك لا يمكن تصور قانون بلا دولة أو دولة بلا قانون<sup>(٣)</sup>.

ومن الضروري وضع قواعد خاصة للتعامل مع الجريمة تعتمد على الأدلة وطبيعتها ولابد أن يكون القانون مرناً في التعامل مع طبيعة المجرم والجريمة ودوافعها ولابد أن يضع المشرع في ذهنه الحالة العقلية والذهنية لمرتكب الجريمة مما يفسر مسألة العمد وغير العمد وراء الجريمة ويراعى أيضاً درجة الانفعال العاطفي عند ارتكاب الجريمة وهنا يشار إلى مقولة روح القانون .

ويجب أيضاً تقاضي مسألة كبش الفداء التي تؤدي إلى إدانة بريء وتبرئة مذنب ويجب أن يبعد تنفيذ القانون عن الأهواء والمصالح الشخصية وربما يؤدي إلى التورط في هذا سرعة المحاكمة وعدم منح المتهم الفرصة المطلوبة للدفاع عن نفسه ووسائل الضبط الاجتماعي تؤدي إلى تقاضي إدانة المحاكم لبريء مع ثقتها التامة ببراءته، ويضاف إلى ذلك ضرورة دراسة النواحي والأبعاد النفسية والاجتماعية التي قد تفسر سبب الجريمة<sup>(٤)</sup>.

وترى الباحثة أن العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد (عام ٢٠٠٣) أصبح قضية ذات شأن وطني، فقد أضحت جرائم النساء في الفترة الراهنة هي المشكلة الرئيسية لرجل الشارع والشغل الشاغل للمواطن العادي، فلم يعد المواطن يشعر بالأمان الذي كان يشعر به في السابق.

(١) بسمة المنلا، العنف الأسري على الطفل أنواعه والاضطرابات النفسية الناتجة عنه، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ٢٠١٢، ص ١٥.

(٢) محمود الرشيد، العنف في جرائم الانترنت اهم القضايا -الحماية والتأمين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣١.

(٣) خالد مصطفى إدريس، التشريعات الصحفية وجرائم النشر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥.

(٤) جاسم خريبط خلف، شرح قانون العقوبات القسم العام، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠١٨، ص ١٤-١٥.

فقد أثرت الظروف الاجتماعية والسياسية التي مر بها العراق في المدة الراهنة (أحداث التغيير بعد عام ٢٠٠٣)، على الحالة الأمنية في العراق؛ إذ كان من ضمن التداعيات السلبية لتلك الأحداث ارتفاع معدلات ارتكاب جرائم العنف وإجرام النساء، فأصبحنا نسمع عن وقوع جرائم سطو مسطح واختطاف وقطع طرق، وعنف الزوجة ضد الزوج الذي قد يصل إلى قتله.. الخ، لم نكن نسمع عنها أو نتصور وقوعها في بلدنا الغالي المعروف عنه الأمن والأمان.

وقد أدى ظهور مثل هذه الظواهر الإجرامية الخطيرة في مجتمعنا إلى القول بأهمية وضرورة تسليط الضوء على العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ بشكل أكثر بهدف التعرف على أسبابها ودوافع ارتكابها، وتداعياتها على المجتمع، وبيان سبل مواجهتها.

وترجع أهمية دراسة ظاهرة الجريمة عند النساء فيما تمثله من اعتداء ومساس بأمن المواطنين؛ إذ تترك في نفوسهم أثراً بالغاً يهدد أمنهم وسكينتهم في حياتهم الخاصة. هذا بالإضافة إلى ما نطالعه في وسائل الإعلام المختلفة (المقروءة والمسموعة والمرئية) يومياً عن حوادث الجريمة عند النساء.

### ثالثاً: أسباب العنف الاجتماعي ودوافعه:

لقد كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن العنف المجتمعي، وحاول كثير من المختصين دراسة أسباب هذا العنف ووسائل علاجه، إلا أن من الملاحظ أن تطور أشكال هذا العنف الاجتماعي وصوره وأنواعه ودوافعه قد أخذ ينذر بالخطر وخصوصاً أنه انتشر في المجتمعات بشكل كبير التي يفترض أن تكون مثلاً أعلى للمجتمع وقدوة لأبنائه، ولئن كان العنف الاجتماعي موجوداً فلا بد من مواجهة هذه الظاهرة التي تحتاج إلى جهود هائلة من جانب الدولة والمجتمع، وتختلف أسباب العنف الاجتماعي من مجتمع إلى آخر، ومن الجدير بالذكر أنه لفهم ظاهرة اجتماعية لا بد من معرفة أسبابها، لذلك يمكن القول بأن هناك مجموعة من الأسباب ذات الدلالة في فهم ظاهرة العنف لدى المرأة، وأن تلك الأسباب ليست نهائية أو شاملة ولكنها مجرد محاولة لتفتيح آفاق التفكير في هذه الظاهرة، ويمكن القول بأن من أهم أسبابها ما يلي:

**الدوافع الذاتية:** قد تعد المرأة ذاتها احد العوامل الرئيسية لممارسة العنف ضدها، وذلك لتقبلها ذلك أو السكون عن ممارسة حقها في الشكوى بسبب الخوف الشديد من الرجل أو المجتمع مما يدفعها للاستسلام لقدر بسيط من العنف تتزايد حدته فيما بعد، فقد تتقبل المهانة والسخرية من اجل تجنب عنف جسدي أشد، وقد أثبتت بعض الدراسات أن هناك فئة من النساء مستهدفات بالعنف وذلك إما لعدم قدرتهن على صد الاعتداء الواقع عليهن أو لصفات وعوامل شخصية

كالسلبية<sup>(١)</sup>. فقد أثبتت الدراسات الحديثة بأن الفرد الذي يتعرض للعنف إبان فترة طفولته يكون أكثر ميلاً نحو استخدام العنف من ذلك الفرد الذي لم يتعرض للعنف فترة طفولته، والدوافع التي يحملها الإنسان، منذ تكوينه والتي نشأت نتيجة سلوكيات مخالفة للشرع كان الآباء قد اقترفوها مما انعكس أثر ذلك تكويناً على الفرد ويمكن إدراج العامل الوراثي ضمن هذه العوامل<sup>(٢)</sup>. ويندرج تحت العوامل الذاتية عدة أسباب منها:

#### أ- أسباب فسيولوجية:

ارتباط العنف بالعنصر الذكري أمر يكاد يكون واضحاً عبر المجتمعات، حيث إن العدوانية والعنف تكاد تكون من طبع الرجال، أو أن الرجال يرتكبون مثل هذا السلوك أكثر من النساء. ويرجع البعض هذا الأمر إلى أسباب وظيفية في جسم الإنسان، تتمثل في بعض هرمونات الذكورة Testosterone ، ولقد توصلت الكثير من الدراسات إلى حقيقة تأثير مثل هذا الهرمون وغيره من هرمونات الذكورة في طبيعة سلوك الأفراد الذكور. فالإجرام يرجع إلى زيادة معدلات الهرمونات الذكرية hormones male استناداً إلى ما يلاحظ الرجال من أنهم في جميع الثقافات أكثر عدواناً من النساء.

ب- استخدام الكحول والمخدرات: إن معظم الرجال الذين يشربون الكحول يعدونه السبب في ممارسة العنف، يعد تعاطي الكحول والمخدرات وإدمانها سبباً رئيسياً في ارتكاب العنف، وقد أثبتت الدراسات المهمة بالسلوك العدواني أنه مرتبط بتعاطي الكحول بشكل كبير، ومن ناحية طبية فإن الكحول يؤثر على الجهاز العصبي للإنسان، وربما يصل به الأمر إلى فقدان السيطرة والتركيز، وعدم الإدراك بشكل جيد، ويكون اللجوء إلى العنف أكثر سهولة منه في الوقت الذي لا يكون فيه الشخص تحت تأثير الكحول<sup>(٣)</sup>.

#### ٢ - المستوى الاجتماعي والاقتصادي :

ويمثل انخفاض المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة عاملاً مهماً في انتشار العنف، فالمعاناة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة عدد الأزمات أثناء الحياة، وترتبط بانخفاض مصادر التدعيم المادي والاجتماعي أثناء حدوث الأزمات وكذلك انتشار المخدرات والمعاناة الاقتصادية قد تؤدي إلى ظهور أعمال العنف في المجتمع. وعلى أية حال فإن المعاناة الاقتصادية وعدم إشباع الحاجات

(١) Dykmin.ciet, (١٩٩٦) Psychological predictors of school counselots, school. Couslor, pp٣٥-٤٧.

(٢) حيدر حسين البصري، العنف الاسري، الدوافع والحلول، دمشق، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ١٣١.

(٣) محمد سيد فهمي، العنف الأسري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ص ١٠٠-١٠١.

الأساسية والضرورية لبقاء الفرد تمثل مشكلات جوهرية في الحياة وقد يسعى الفرد إلى إشباعها بطرق غير مشروعة أو باستخدام أعمال العنف والإرهاب للقادرين حتى لا يشعر الفرد بالإحباط بسبب عدم تحقيق أهداف سياسية له في الحياة<sup>(١)</sup>.

٣ - أسباب إعلامية: لا أحد ينكر على وسائل الإعلام دورها الفاعل والفعال في المجتمع برمته وخاصة منها التلفزة، وما تنقله يوميا من برامج وأخبار، بحيث يكون للعنف فيها مجالا أوسع، لا سيما تلك المشاهد التي تمجد العنف وتعطيه أهمية وتجعل منه غاية منشورة.

وتعد التلفزة من أفضل الوسائل الكاشفة للعمليات الضيقة في شتى أنحاء العالم وهي من أكبر النوافذ التي تطل على أنحاء شتى من العالم فالصوت والصورة يلعبان دوراً مهماً في عمليات التنقيف واستدخال المعايير والسلوكيات في نظام حياة الفرد وخاصة إذا كان للتكرار والإصرار في إبراز فكرة أو صورة دوراً يخطط له، فالتلفزة لها تأثير واضح في إعادة تشكيل شخصية الأفراد من الداخل سلباً وإيجاباً<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - الوضع السياسي:

عدم تداول السلطة ، تجاهل الصالح العام، عدم فاعلية الاضطراب السياسي<sup>(٣)</sup> ، ولاشك أن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام ولد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي ويسهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف .

وهذا يقود إلى حقيقة أساسية من المهم التنبيه لها دائماً وهي أن العنف أداة يستعين بها القاصرون والمقهورون ، وإن كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة<sup>(٤)</sup>.

#### ٥ - أسباب تتعلق بالبيئة الاجتماعية:

وتنقسم العوامل البيئية الاجتماعية إلى نوعين من العوامل:

عوامل بيئية اجتماعية داخل المنزل، ومنها حالة المنزل في النواحي الاقتصادية وانهيار الجو الأسري، وأسلوب التربية في الأسرة والحالة الأخلاقية في الأسرة.

(١) صالح حسين ، العنف الاجتماعي والسياسي والإعلامي من منظور علم النفس الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٤م ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) مزور يركو، العنف عند الاطفال واشكال العقاب الممارس على الطفل العنيف ، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ٢٧ .

(٣) يوسف حسن يوسف، حقوق المرأة في القانون الدولي والشرعية المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٠-٢٨١ .

(٤) يوسف حسن يوسف، المصدر السابق، ص ٢٨١ .

عوامل بيئية اجتماعية خارج المنزل، ومنها الرقابة، وصحبة رفقاء السوء ومشاكل وقت الفراغ والأثر السيئ للسينما ومشاكل العمل<sup>(١)</sup>.

#### ٦ - أسباب نفسية:

الأسباب النفسية مثل العنف ، فهو وسيلة لإثبات الرجولة لدى الشباب ، التوتر الذي ينتج عن وجود بعض الحاجات غير المشبعة ، الضغوط النفسية الناتجة عن المشكلات الأسرية<sup>(٢)</sup>.

#### ٧ - وسائل الترفيه وعدم استغلال وقت الفراغ :

يرى بعض الباحثين أن كثيراً من المشكلات السلوكية ترتبط بوقت الفراغ وأن نسبة كبيرة من الجرائم وجناح الأحداث ترتكب خلال هذا الوقت أو تحت تأثير امتداده، ومن مجمل الدراسات التي أجريت في الخارج ، فقد أكدت هذه الدراسات على أثر سوء استغلال وقت الفراغ وعدم توافر الإشراف والتوجيه، وكذلك قصور المؤسسات التي تعمل في مجال الترويج الاجتماعي المنظم (الأندية - مراكز الشباب - قصور الثقافة) ، وانعكاس ذلك كله على تعرض الأحداث للمخاطر السلوكية إذ يبدأ الانحراف في شكل لهو وينتهي الأمر إلى الوقوع في ألوان متعددة من الانحراف الذي يكلف المجتمع الكثير من الناحية المادية بالإضافة إلى الخسائر المعنوية والاجتماعية التي لا تقدر بثمن<sup>(٣)</sup>.

#### ٨ - البطالة وقلة فرص العمل :

تعد البطالة وتضاؤل فرص العمل أمام الشباب أحد العوامل التي تثير السخط والإحباط لديهم وتجعلهم ينظرون نظرة سيئة إلى مستقبلهم وتقدهم روح الانتماء ويتكون لديهم مشاعر العداة نحو المجتمع وبالتالي الاستعداد للقيام بكافة أشكال السلوك العنيف<sup>(٤)</sup>.

ومن بين دوافع العنف أيضاً:

الشعور المتزايد بالإحباط.

تعاطي المخدرات والعقاقير .

الاضطراب الانفعالي والنفسي.

ضعف الاستجابة للقيم والمعايير الاجتماعية.

تمرد المراهق على طبيعة حياته في الأسرة والمدرسة.

(١) علي أحمد خضر وآخرون، دراسات في علم الإجرام، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٠٩-٢١١

(٢) محمد سعيد إبراهيم الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات التفاعل، دار مكتبة الاسراء للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٩٦.

(٣) مسعد سيد عويس، دور المؤسسات الرياضية والشبابية في مواجهة الإدمان، مطابع الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٦.

(٤) معتز سيد عبد الله، العنف في الحياة الجامعية أسبابه ومظاهره والحلول المقترحة لمعالجته، دار الغريب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٠٩.

عدم القدرة على مواجهه المشكلات بصراحة.  
عدم التحكم في الانفعالات والتعبير عنها بصورة ملائمة<sup>(١)</sup>

#### رابعاً: أنواع العنف الاجتماعي

يصبح العنف قوة كبيرة وبدائية يفرضها فرد على آخر، وهي قوة يمكن أن تؤدي إما إلى التخجيل أو إلى الرعب<sup>(٢)</sup>.

ويمكن تقسيم العنف الاجتماعي إلى الأنواع الآتية :

#### ١ - العنف الجسدي Physical Violence :

وهو إما إن يكون فعلياً ، كالقتل والضرب أو يكون بالتهديد باستخدام العنف وعادة ما يسبق العنف الفعلي تهديد باستخدامه ، ولكن لا يشترط تلازمها في كل الظروف والأحوال، ويعني استخدام القوة الجسدية من قبل أحد أعضاء الأسرة وحتى المرأة، ويعد هذا النوع من أكثر أشكال العنف الأسري شيوعاً ووضوحاً، ويشمل الضرب باليد أو الجلد أو شد الشعر وغيرها، أي أنه كل سلوك يفضي إلى إيذاء المرأة بدنياً، ويعرف العنف الجسدي بأنه: أي فعل يصدر من أحد أفراد الأسرة بقصد إلحاق الأذى أو الضرر أو الإصابة بالمرأة، وبشكل يجاوز المألوف من التربية والتهذيب، وتشكل الزوجات الغالبية العظمى من مجموع الضحايا اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي، ويؤثر العنف الجسدي المتبادل بين الزوجين بشكل سلبي على كل أفراد الأسرة سواء أكان هذا العنف موجهاً مباشراً للفرد أم لا<sup>(٣)</sup>.

وهو كذلك يشمل الاستعلام المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي للفعل ضد المرأة، بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء. ويعد هذا النوع من العنف الأكثر شيوعاً، وكونه يمكن ملاحظته أو اكتشافه من خلال آثار كدمات على الجسم.

#### ٢ - العنف اللفظي

ويشمل المظاهر التالية :

(١) زينة عوض، الاعلام ومناهضة العنف ضد المرأة - (ورشة عمل ٢٧ - ٢٥ - ٢٠٢٤، القاهرة، منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٤).

(٢) رجاء مكي و سامي عجم، اشكالية العنف المشروع والعنف المدان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان- بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤١.

(٣) عدلي السمري، العنف في الاسرة :تأديب مشروع ام انتهاك محظور، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ٣٤.

التهديد اللفظي الانتقامي ، السب ، الشتائم ، القذف ، التحريض ، الشهادة بالزور ، والاستهزاء بالغير<sup>(١)</sup>.

### ٣ - العنف الدلالي أو اللفظي :

هو نوع من العنف يسميه علماء علم النفس بالعنف التسلطي ، وذلك للقدرة التي يتمتع بها الفرد مصدر هذا النوع من العنف ، والمتمثلة في استخدام طرق تعبيرية أو رمزية تحدث نتائج نفسية وعقلية واجتماعية لدى الموجه إليه هو النوع من العنف ، وهو يشمل التعبير بطرق غير لفظية كاحتقار الآخرين أو توجيه الإهانة لهم كالامتناع عن النظر إلى الشخص الذي يكن له العداء أو النظر إليه بطريقة تدل علي ازدرائه وتحقيره.

### ٤ - العنف المباشر :

هو العنف الموجه نحو الموضوع الأصلي المثير للاستجابة العدوانية مثل : المدرس أو الإداريين أو الطلاب أو أي شخص يكون مصدراً أصلياً يثير الاستجابة العدوانية وهذا الشخص العدواني يوجه عدوانه مباشرة إلى الموضوع الأصلي المثير للاستجابة العدوانية.

### ٥ - العنف الغير مباشر :

هو العنف الموجه إلى أحد رموز الموضوع الأصلي ، وليس الموضوع الأصلي المثير للاستجابة العدوانية مثلاً عندما يثير المدرس طالباً يتسم بالعنف ، ولا يستطيع هذا الطالب توجيه عنف إلى المدرس ذاته لأي سبب من الأسباب<sup>(٢)</sup>.

### ٦ - العنف المعنوي النفسي :

أي فعل يؤدي إلى أذى انفعالي أو عاطفي، ويعد هذا من أشد أنواع العنف خطراً على الصحة النفسية للمعنفين مع أنه لا يترك أثراً مادياً واضحة للعيان، إذ يقف عند حدود الكلام والإهانات والصراخ والشتم والخذلان، والوصم والتحقير والإهمال والتجاهل والتخويف، وهو أكثر أنواع العنف شيوعاً في المجتمعات بمختلف أشكالها.

يعد من أخطر أنواع العنف الاجتماعي فهو غير محسوس وغير ملموس ولا أثر واضح له للعيان وهو شائع في جميع المجتمعات الغنية أو الفقيرة، المتقدمة أو النامية، وله آثار مدمرة للصحة النفسية<sup>(٣)</sup>.

مما سبق يتضح للباحثة أن العنف سواء كان مباشراً أو غير مباشر يرتكبه فرداً أو جماعة فهو ثلاثة أنواع وهي:

(١) زينب رضوان ، المرأة في المنظور الاسلامي - بعض القضايا ، نوبار للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٤ .

(٢) علي أحمد خضر وآخرون ، دراسات في علم الإجرام ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠٩ - ٢١١ .

(٣) أعمال المؤتمر الدولي السابع ، المرأة والسلم الأهلي ، طرابلس - بيروت ، ٢٠١٥ .

**العنف الجسدي:** الذي يتمثل في استخدام القوة الجسدية بشكل متعمد تجاه الآخرين لإلحاق الضرر بهم<sup>(١)</sup>.

**العنف اللفظي:** وهو تهديد الآخرين وإيذاؤهم عن طريق الكلام والألفاظ البذيئة والاستهزاء والتهمك والسخرية<sup>(٢)</sup>.

**العنف التسلسلي (الدلالي أو الرمزي):** ويقصد به التمتع باستخدام العنف واستخدام طرق تعبيرية أو رمزية للتعبير عنه تحدث نتائج نفسية وعقلية واجتماعية لدى الموجه نحوه العنف<sup>(٣)</sup>.

**٧- العنف الاجتماعي الموجه ضد المرأة:** وهو يتجلى هذا النوع من العنف بعدة مظاهر وهي:  
أ- **التنشئة الاجتماعية:** يبدأ التمييز ضد المرأة منذ الميلاد، بل منذ معرفة الأسرة أنها تفضل مولود ذكر عن الأنثى، وهذا ما يحدث في غالبية المجتمعات، فعندما تحمل الزوجة يتمنى لها الجميع أن تنجب الولد، أما إذا ولدت بنت فإنه يسود الاكتئاب، وكثير ما تستثمر الزوجة في الإنجاب طفلاً وراء طفلاً، وتواصل الإنجاب لأن يأتي الولد وبعدها يريدون له أخاً، وهكذا يلقي الزوج باللائمة على زوجته إذا لم يأتي مولد الذكر<sup>(٤)</sup>.

فالأمنيات لأي عروسين بأن يكون المولود الأول ذكر، بينما تمثل البنت عبئاً جديداً على الأسرة ربما تنقل جزءاً من ثروة الأسرة خارجها لأسرة جديدة في حالة زواجها وحصولها على جزء من الميراث وتكون الفرحة منعومة للمولودة البنت لكونها مجرد مستهلك وتابع للرجل وتعتمد عليه في معيشتها<sup>(٥)</sup>.

**ب- الزواج المبكر:** أن النظرة إلى الزواج المبكر تختلف من مجتمع لآخر، وممن فترة زمنية لأخرى، ومن تخصص مهني أو علمي إلى آخر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه النظرة تجاه الزواج المبكر تتراوح بين الإباحة والندب أو الخطر أو الكراهية تبعاً لثقافة كل مجتمع، فالبعض يرى أن الزواج المبكر أمر مألوف وأحد أشكال الزواج التي تعارفت عليه المجتمعات منذ القدم، والبعض الآخر يرى أن الزواج المبكر مشكلة اجتماعية لها تبعاتها على الأفراد والأسرة وفي المجتمع<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سميحة نصر واحمد زايد، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلد الاول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤.

(٢) محمود سلام زناتي، المساواة بين الجنسين في مصر الفرعية ومن اشكال التمييز ضد النساء عند العرب، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١٢-١١٤.

(٣) سميحة نصر واحمد زايد، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٣، ص ٤.

(٤) خالد منتصر، الختان والعنف ضد المرأة، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص ١٢٠.

(٥) نازك عبد الباقي عثمان، التمييز والعنف ضد المرأة السودانية، المرأة والإبداع في السودان، القاهرة، مركز الدراسات السودانية الدولية، فبراير، ٢٠٠١، ص ١٤٥.

(٦) إقبال الأمير السمالوطي، دراسة تحليلية للزواج المبكر بالتطبيق على بعض قرى محافظة الجيزة، القاهرة، وزارة الشؤون الاجتماعية، د.ت، ص ٢٠.

وهناك العديد من الأسباب والدوافع وراء تبرير الزواج المبكر، ولعل أهمها العامل الاقتصادي، فيعد الفقر إحدى العوامل الرئيسية للزواج المبكر حيث إنه في حالة الفقر تعتبر البنت الصغيرة عبئاً اقتصادياً، لذلك يجب الخلاص منها بالزواج المبكر، بقدر الإمكان<sup>(١)</sup>. بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والنفسية، فالزواج المبكر حماية للبنت من النشاط الجنسي غير المدفوع قبل الزواج، وهو صيانة لشرف العائلة وحماية للبنت وتجنب عارها، ويتيح أيضاً إطالة فترة الإنجاب وتربية أولادها وهي في كامل صحتها، وأن زواج البنت بدري يجعل الأم تتباهى أمام عائلتها وجيرانها.

**ج-الحرمان من التعليم:** التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية، فتعاني الكثير من الفتيات نتيجة حرمانها من هذا الحق، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ هناك الكثير من ١٣٠ مليون طفل من البلدان النامية محرومون من حق التعليم وللأسف ثلثي هذا العدد من البنات أي حوالي ٨٧ مليون طفلة، وكذلك يشير التقرير نفسه أن سدس سكان العالم أميون ومعظمهم فتيات وهذا بالطبع انتهاك لحقوق الإنسان وإهدار لطاقت المرأة الفاعلة وتبرير لقوى إنتاجية مؤثرة في المجتمع، فالتمييز بين البنات والأولاد في مسألة التعليم يصل إلى نسبة فاضحة وفردية والفجوة النوعية في التعليم بين الذكور والإناث تصل إلى ٢١%<sup>(٢)</sup>.

ويرجع حرمان الإناث من التعليم للعديد من العوامل أهمها الثقافة التقليدية السائدة وخاصة في المجتمع الريفي التي ترفض تعليمهن لأن ذلك سيؤدي إلى تفتحهن وفساد أخلاقهن، وأن الوضع الطبيعي للبنت هو الزواج والإنجاب، وإن سمحت بعض الأسر تعليم بناتها فذلك من أجل تحسين فرصتهن للزواج، وأنه ليس هناك عائد من وراء تعليمها وعلمها بمعنى أن دخلها هو لزوجها فيما بعد "خيرها طالع لبرة"، بالإضافة إلى الفقر فهو من العوامل المؤثرة سلباً على تعليم الإناث فغالباً ما تضحى الأسرة بتعليم البنت عن تعليم الولد، وذلك لأن الولد هو العائل الاقتصادي للأسرة فيما بعد، أيضاً فبعد المدارس يجعل العديد من الأسر ترفض ذهابهن للتعليم خوفاً عليهن<sup>(٣)</sup>.

ونجد أن نسبة الأمية بين الإناث ترتفع بشكل ملحوظ عن الذكور وتختلف في الفئات الفقيرة الدنيا عنها في الفئات الوسطى والعليا، وكذلك يعتبر التعليم متغيراً مرتبطاً بسلوك العنف ضد

---

(١) Sanyu Kat Mathur, Margaret, Greene and other`s; tooyoung to wed: the lives, Rights, and Health of young Married girls; international center for research on women (ICRW); ٢٠٠٣, p.٦.

(٢) Deepa Narayanaud Patti Peteschi voices of the poor from many lands; Washington; the world bank, ٢٠٠٢; p.٥٢.

(٣) ناهد رمزي، العنف ضد الطفلة: الحرمان من التعليم، القاهرة، رابطة المرأة العربية، ٢٠٠٠، ص ٩.

المرأة، فالجهل وانخفاض مستوى التعليم، والأمية سبباً وراء بعض المعتقدات الخاطئة عن المرأة<sup>(١)</sup>.

فكل ما سبق يؤثر سلباً على الفتاة، فيجعلها تهيأ نفسها منذ الصغر إلى وظيفتها الأساسية وهي الزواج والإنجاب مما يجعل تهمل في دراستها أو تتسرب من التعليم.

**د-الحرمان من اختيار الزوج:** هو نوع من أنواع العنف المعنوي الذي يؤثر سلبياً على حياة المرأة واستمتاعها بها. فالاختيار في الزوج عملية مهمة يترتب عليها نجاح الأسرة أو فشلها، ويختلف أسلوب الاختيار في الزواج تبعاً لدرجة الحرية التي تتمتع بها المرأة والتي تختلف من مجتمع لآخر، وأيضاً بين الفئات والطبقات الاجتماعية وبين الريف والحضر، ففي الدول النامية عامة وبصفة خاصة من الريف نجد أسلوب الاختيار الوالدي هو السائد في الغالب، حيث لا يؤخذ برأي الفتاة في الزواج<sup>(٢)</sup>.

---

(١) عزة حامد زيان غانم، ظاهرة العنف ضد الزوجات في المجتمع المصري "دراسة مقارنة بين شرائح اجتماعية ريفية وحضرية"، ٢٠٠٣، ص ٩٣.

(٢) محمود سهيلة، العنف ضد المرأة: أسبابه وآثاره وعلاجه، دار دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٥٤-٥٥.

## المبحث الثاني

### أولاً: علاقة العنف الاجتماعي بالإعلام

عنف وسائل الإعلام سواء كان حقيقي أو خيالي له تأثيراً ملحوظاً في مرحلة الطفولة وعلى سلوك المراهقين والبالغين ، ومع ذلك فهناك جدل حول تأثير العنف في وسائل الإعلام على الأطفال والشباب وكيفية التحقق من هذه الآثار ، وقد أشار بحث نشر في جميع أنحاء الولايات المتحدة تدعمه أدلة ثابتة وهي أن الصور العنيفة في التلفزيون ، الأفلام ، أشرطة الفيديو ، الصحافة ، وألعاب الكمبيوتر لها آثار كبيرة على المدى القصير في إثارة الأفكار والعواطف مما يزيد من احتمال السلوك العدواني أو الخوف عند الأطفال الأصغر سناً ولا سيما عند الذكور ، وتصبح الأدلة أقل اتساقاً عند النظر إلى المراهقين والشباب البالغين والنتائج على المدى الطويل لجميع الأعمار ، مع ذلك يبدو هناك إجماع على أن العنف في وسائل الإعلام توجه المشاهدين في جميع الأعمال نحو العنف الفعلي ، وتعترف الأوساط العلمية أنه من الصعب استخلاص المصدر الأكثر تأثيراً من العنف بين تغطية الأخبار ، الأفلام ، البرامج التلفزيونية ، ألعاب الكمبيوتر ، والعنف الذي تشهده شوارع المدينة<sup>(١)</sup>.

لقد زاد الاهتمام بتأثير وسائل الإعلام منذ ثلاثيات القرن العشرين من أكتوبر عام ١٩٣٨م بالولايات المتحدة الأمريكية أصاب حوالي مليون مستمع أمريكي حالة من الذعر والخوف الشديد مما أدى بهم إلى ترك منازلهم ونزولهم إلى شوارع أمريكا وذلك نتيجة لسماعهم البرنامج الشهير "غزو من المريخ" الذي يتحدث عن غزو كائنات مرعبة وغريبة من كوكب المريخ للأرض وكانت من وحي الخيال العلمي<sup>(٢)</sup>.

قد أثبتت الدراسات المختلفة أن هناك علاقة سببية بين العنف الإعلامي وبين السلوك العدواني الذي يديه الجمهور سواء تم قياس هذا السلوك بعد التعرض مباشرة أو في مرحلة تالية من العمر، ومن الطرق التي يؤثر بها الإعلام على السلوك العدواني ما يلي:

- التعليم بالملاحظة أو التعلم الاجتماعي والنمذجة.
- تغيير الاتجاهات.
- الاستثارة الفسيولوجية والانفعالية.
- عمليات التبريد<sup>(٣)</sup>

(١) مفتاح ميلاد مسعود، العنف لدى شباب منطقة الخمس بالمجتمع الليبي دراسة ميدانية، رساله دكتوراه غير منشورة، قسم الأنثروبولوجيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ٦٥ .

(٢) tammy jo – "violence and aggression perceptions beliefs , and attitudes among adolescents : an interactive qualitative analysis " unpublished doctoral dissertation of philosophy , ( Austin : the university of Texas , ٢٠٠٧ ) p ٢٠ .

(٣) محمد توفيق سلام ، ثقافة العنف لدى طلبة المدارس الثانوية -الازمة والمواجهة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٦٦ – ص ٦٧ .

لهذا تأثير العنف عبر وسائل الإعلام في الجمهور قد يتخذ إحدى الحالات الآتية :

**الخوف والقلق :** فمن خلال إطلاع الجمهور علي مشاهدة القتل والمآسي : يصاب بالخوف والقلق والشعور بعدم الأمان ، وشعور آخر غامض وكأن (الجمهور) سيصاب بالمشكلة نفسها التي تنقلها له وسائل الإعلام .

يحدث أحيانا تنشيطاً إيجابياً للجمهور ، فيقوم بالمشاركة والتفاعل مع قضايا العنف التي تنقلها وسائل الإعلام، وتركز على الجوانب الإنسانية فيها .

قد يحدث العكس ويكون التنشيط سلبياً، فيتولد الخمول والابتعاد عما يحدث وما تنقله وسائل الإعلام، فعندما تنقل هذه الوسيلة أخبار المجازر ومشاهد القتل فإن ذلك يؤدي بالجمهور إلى الفتور<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: العوامل الاجتماعية المؤثرة في تشكيل العنف الاجتماعي

العوامل الاجتماعية هي مجموعة من الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره فيخرج منها تبعاً لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس، بهذا المعنى تقتصر الظروف الاجتماعية هنا على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطاً وثيقاً سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم.

يقصد بالعوامل الاجتماعية جملة الظروف المحيطة بشخص دون سواء بحث تستثني منها الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وبغيره من سواء الناس. الأسرة هي البيئة الطبيعية التي تتعهد الطفل بالتربية لان غريزة الأبوة والأمومة هي التي تدفع بكل من الأب وإلام الى القيام برعاية الطفل وحمايته لاسيما خلال السنوات الأولى من طفولته<sup>(٢)</sup>.

ويكون الشخص سوياً اذا كانت الاسرة سوية ويتوقف ذلك على بنيان الاسرة ومجموعة القيم السائدة فيها وكثافتها والعلاقة بين أفرادها والمستوى الاقتصادي والاجتماعي لها، الأسرة تقوم على التقاهم والاحترام بين فرادها تؤدي الى خلق أفراد أسوياء لا ينساقون وراء الرغبات والنزعات التي تؤدي بهم الى الجريمة بينما نجد بان الاسرة المفككة التي تفتقد الى ذلك الانسجام والتي يعاني أفرادها من الاضطرابات تكون مجالا خصبا لحدوث الجريمة، ولا فرق في ذلك بين شقي التفكك المادي والمعنوي حيث أنهما يؤثران تأثيراً سلبياً في السلوك اللاحق للأبناء. إن التفكك المعنوي او النفسي كما أشار إليه يمثل في ظهور خلافات أسرية والتي يكون نتائجها

(١) أزهار صبيح غنتاب، العنف في الصحافة العربية الدولية، دار أسامة، الأردن - عمان، ٢٠١٢، ص ٤٠.

(٢) جمال مختار حمزة، مفاهيم خلقية واجتماعية، كلية رياض الأطفال، جامعه القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٧٦.

غير السليمة للأبناء مما يؤدي الى اكتساب الأفراد أنماط سلوكية غير سوية وقد يكون الوالدان قاسيان على الطفل مهملين له، وأمام مؤثرات أخرى خارجية يصبح الناشئ صحية إهمال الوالدين فلا عجب أن ينشأ الطفل في كثير من الأسر متروكا للمقادير وأخطاء الآباء والأمهات وجهلهم غير أن بلادنا لا تعاني من جهل الآباء والأمهات بمبادئ تربية أولادهم فقط بل تعاني الجهل العام<sup>(١)</sup>. والأسرة لها تأثيرها الواضح على شخصية الطفل، وقد تؤدي به الى الاجرام، وذلك يشاهد الطفل او الفتاة والديهما في شجار دائم ومشاحنات متكررة فأنهم سيشعرون بالفراغ وعدم الاطمئنان بل يضلان حائرين بين موقف أبيهم وموقف أمهم والى اي طرف ينحازون وقد يتعرض الطفل للإهمال في خطم تلك المواقف. او يلجا الطرفين الى التعامل معه معاملة قاسية مما يحدث تأثيرات سلبية على شخصيتهم ويعطيهم المثل السيء للعلاقة الزوجية<sup>(٢)</sup>.

#### ١ - التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف:

وتعد التنشئة الاجتماعية عملية تعليمية وتربوية تهدف الى اكتساب الفرد سلوكا ومعايير ومقاييس واتجاهات تمكنه من الاندماج في المجتمع الذي يعيش فيه وتسهل له امتلاك القدرة على التكيف معه. وعملية التنشئة الاجتماعية تشكل حجر الزاوية في ضبط سلوك الافراد وتهيئهم عن الافعال التي لا يرتضيها المجتمع بغية امتثالهم له والاندماج في ثقافته والخضوع لالتزاماته، لذا فهي الاساس الذي يعول عليه المجتمع في صياغة الانسان في القالب والشكل الذي يطمح اليه حتى يكون سلوكه متوافقا مع الحياة الاجتماعية السائدة والتنشئة في اللغة العربية مشتقة من الفعل نشأ اي ربا الناشئ هو من جاوز حد الصغر<sup>(٣)</sup>.

وقد وردت تعاريف كثيرة تناولت هذا المفهوم من زوايا مختلفة، فهناك من العلماء من يذهب الى تعريف التنشئة الاجتماعية بانها عملية تعلم وتعليم تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف الى اكتساب الفرد طفلا كان ام مراهقا ام راشدا ام شيخا سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار

(١) فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٣٥

(٢) جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، دراسة علم العقاب، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٤٧

(٣) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، ط٥، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٤٣.

اجتماعيه معينة، تمكنه من مسايير جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتكسبه طابعاً اجتماعياً وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

لقد ارتفعت في الآونة الأخيرة درجة التنبه من أخطار زيادة معدلات الجريمة دولياً ومحلياً وعلى كافة الأصعدة الرسمية والشعبية، ومع ارتفاع معدلاتها تم الربط بين العوامل الاجتماعية والجريمة كسبب لارتكابها، وبالبحت فقد تبين أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والظروف الغير ملائمة والتي في الغالب قد تحيط بالفرد وتدفعه إلى ارتكاب جريمته، وغالباً ما تكون الاقتصاديات والدخول المتدنية للفرد والأوضاع الأسرية الغير مستقرة والصحة والرفاق وهو ما يطلق عليه أصدقاء السوء لهو من العوامل المؤثرة والتي تلعب دوراً بارزاً في دفع تلك الأفراد إلى ارتكاب الجرائم أو ممارسة سلوك إجرامي معين<sup>(٢)</sup>.

أصبحت الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا تقف عند حد معين ولا تنحصر على مجتمعات بعينها دون المجتمعات الأخرى، ومع التسليم بأن الظروف الغير ملائمة قد تتوافر أكثر في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات المتقدمة، إلا أن هذه النظرية تقابلها نظريات أخرى تسلم بأنه كلما تقدمت المجتمعات ظهرت بها الجريمة المنظمة والتي تكون أشد خطراً على المجتمع بل وتتشكل أنواع وسبل جديدة من الجرائم لم تكن موجودة.

أتجه كثير من الباحثين إلى النظر في العوامل الاجتماعية والربط بينها وبين السلوك الإجرامي على اعتبار أن الفرد وسلوكه ما هو إلا نتاج النشأة والبيئة المحيطة به، وعليه فقد ظهرت عدة نظريات سلوكية ارتكزت على خلفية العوامل الاجتماعية وقامت على تفسير السلوك الإجرامي وافترضت أن شروط تحقق السلوك الإجرامي والظروف المحيطة به تتوافر في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، وكذا عامل التنشئة وما يحيط بالفرد ويدفعه إلى ارتكاب الجريمة<sup>(٣)</sup>.

وهناك للتنشئة الاجتماعية تعاريف أخرى منها تعريف (فوزية دياب) بأنها عملية تحويل الفرد من كائن عضوي حيواني السلوك إلى شخص آدمي بشري اجتماعي التصرف في محيط افراد آخرين من البشر يتفاعل بعضهم مع بعض ويتعاملون على أسس مشتركة من القيم التي تبلور طرائقهم في الحياة<sup>(٤)</sup>. في حين ينظر قسم آخر من العلماء الى التنشئة الاجتماعية من

(١) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٢) ناهد رمزي، العنف ضد الطفلة في الزواج، القاهرة، رابطة المرأة العربية، ٢٠٠٠، ص ٣.

(٣) علي عبد القادر القهوجي، علم الاجرام وعلم العقاب، الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٢.

(٤) بسام محمد ابو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة، دار أي كتب، لندن، ط ٣، ٢٠١٦.

وجه نظر أخرى فيعرفونها بأنها العملية التي يكتسب بواسطتها الفرد المعرفة والمهارات والامكانيات التي تجعله بصورة عامه قادرا على ممارسة دور مناسب في مجتمعه. كما عرفت التنشئة الاجتماعية من زاوية أخرى بأنها العملية التي تهدف الى تزويد الفرد بالقيم التي ينشدها المجتمع وتحمله على السلوك الذي ينسجم وهذه القيم الأساسية<sup>(١)</sup>.

وتتم هذه العملية عن طريق البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد في حين يرى بعض المختصين بان التنشئة الاجتماعية ماهي الا عملية اجتماعية نفسية تتقوم بها نفسه الفرد وتتطور بالتعليم في الاسرة وخارجها بوسائل الضبط الاجتماعي كي يواءم الفرد مع حضارته ويصبح قادرا على العيش في مجتمعه وعلى تطبيق نظمه والتفاعل مع إفراده وتتضمن هذه العملية غرس قيم الجماعة ومثلها في نفس الفرد وتعليمه كيفية التعبير عنها. وتناول العالم (بارسونز) هذا المفهوم ايضا وكان فحوى تعريفه له بانه (عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الانماط العقلية والعاطفية والاخلاقية عند الطفل والراشد وهي تهدف الى ادماج عناصر الثقافية في نسق الشخصية وهي عملية لا نهاية لها بل مستمرة باستمرار)<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الأسرة وعلاقتها بالجريمة:

ان الأسرة من وجهة نظر المفكرين الاجتماعيين فقد اهتموا بها منذ أقدم العصور وذلك للوقوف على طبيعة بنائها ووظائفها والمشاكل التي تواجهها محاولة منهم إصلاح المعتل من شؤونها ولأنها أصغر وأدق جهاز في المجتمع ولا يمكن ان تستقيم شؤون المجتمع وتخلص من مظاهر الانحلال والتصدع إلا إذا استقر البناء الاجتماعي العائلي وفق قواعد وضوابط تنظم سير شؤون هذه المنظمة. ولم تكن الدراسات التي قام بها المفكرون قائمة على البحوث التجريبية والتحليلية بقدر ما كانت فلسفية وشخصية في معظمها لذا نجد البعض في هذه الدراسات هي أقرب إلى حقل الفلسفة وبعيدة في بعض الأحيان عن الاجتماع العائلي، فمن المفكرين الذين اهتموا بدراسة الأسرة وأعطوا آراء وأفكار مهمة هم (أفلاطون، أرسطو، أوكست كونت....) الخ من العلماء المفكرين الذين كان لهم دور كبير في تنظيم حياة الأسرة في الوقت الحاضر مراكز تنظيم التي تعتبر ظاهرة حديثة العهد حيث كانت تقوم بتعاون من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وجمعية تنظيم الأسرة<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد الجوهري، المدخل لعلم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٢١.

(٢) عبد العزيز خواجه، مبادئ في التنشئة الاجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ١٥.

(٣) صلاح حسن أحمد العزي، دور التنشئة في الحد من السلوك الإجرامي (مدخل نظري ودراسة ميدانية)، مصدر سبق ذكره ص ٢٦.

فقد كان هدف الأسرة الرئيسي العناية بالأمومة وتحديد النسل وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية وبالشكل الذي تتلاءم مع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات فمن هذه المراكز هي مراكز رعاية الأحداث الجانحين والإصلاحات الذي ازداد بدرجة كبيرة منذ السنوات الأخيرة حيث تعمل هذه المراكز بمفهوم تربوي إصلاحي حيث يسعى إلى تأهيل الحدث والجانحين اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وإصلاحه ليصبح عضواً فعالاً صالحاً في خدمة المجتمع وتعتبر هذه التجربة من التجارب الإصلاحية البناءة الرائدة في المجتمعات النامي<sup>(١)</sup>.

إن الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد للأفكار التي نظرت إلى الجريمة كظاهرة اجتماعية، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، فليس هناك شك في أن وجود الأسرة في حد ذاته يعد عاملاً من العوامل المهمة للتنشئة الاجتماعية السوية. لأن وجود الأسرة هو الذي يسمح للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعية. لأن ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم نقلها إلى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية، فهذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع. إذ تبدأ علاقة الأسرة مع الأبناء منذ ميلادهم، حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة، والتأثير في استجابات الفرد عند النضج<sup>(٢)</sup>.

وبهذا تكون الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي تحدد وتصل شخصية الفرد طالما أنها تلعب دوراً مهماً وبارزاً في تقرير النماذج السلوكية للفرد ولعل هذا هو السبب الرئيس في أن نسبة كبيرة من البحوث ومدارس الفكر في علم الإجرام خلال هذا القرن قد اهتمت بالعلاقة بين الحالة الأسرية والجريمة. وبالنسبة إلى الحرمان العاطفي، فقد وجد (هير تزول وستوريا) بفحصهما عدداً من الدراسات حول الموضوع، بأن هناك علاقة بين الجريمة والحرمان العاطفي للأبناء بسبب فقدان أحد الوالدين.

### ٣-الطلاق:

وهو انفصال الوالدين وانهايار التمسك العاطفي والبناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها والطلاق له آثاره السلبية على الطفل او يتعرض للعديد من المشكلات كتنمية بطلاق الوالدين او يحرم الأطفال العطف والحنان وعدم الشعور بالأمن ويتعرض الأطفال لاختلاف

(١) صلاح حسن أحمد العزي، دور التنشئة في الحد من السلوك الإجرامي (مدخل نظري ودراسة ميدانية)، مصدر سبق ذكره ص ٢٦  
(٢) محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٨٠

أسلوب التربية والتعليم الذى يتبعه الأب وإلام ويتعرض الأطفال لاختلاف أسلوب التربية والتعليم الذى يتبعه الأب وإلام ويجد معارضه من الطرف الآخر .وما يترتب على الطلاق من مشكلات أخلاقية نتيجة لوضع التغير المفاجئ فى حياة الأطفال بعد طلاق الوالدين وهذا بالإضافة الى المشكلات المادية نتيجة عدم التعاون بين الوالدين الذى قد يترتب عليه حرمان الطفل من استكمال تعليمه وعدم ظهور بالمظهر اللائق في المجتمع الخارجي من حيث الملبس والمصروف اليومي بصورة التي اعتاد عليها في حياته السابقة كل هذا له انعكاسات السلبية على شخصية الطفل وعدم تكيفه مع المجتمع الخارجي بل يؤدي به الى الانحراف عن السلوك العام والوقوع فى الجريمة<sup>(١)</sup>.

#### ٤- جماعة الأصدقاء :

ان من أهم أسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق حيث انه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بابيه أو أمه أو مدرسته. وعندما تكون الخصائل وتستحكم به تتجه إلى الاختلاط والتفاعل بحيث تجعله شاذ ومنحرف في أفكاره وممارسته اليومية وهنا لا تستطيع العائلة ولا أية مؤسسة أخرى في المجتمع من إصلاحه وتقويم أخلاقه المنحرفة وممارسته الخاطئة وأمر كهذا يؤدي إلى أخطار التفكك والتصدع بحيث لا تستطيع العائلة هنا القيام بوظائفها ومهامها تجاه الفرد والمجتمع إذن الرفاق يعملون على إشباع ميول الحدث ورغباته وتأكيد وجوده ضمن الجماعة، كما تساعد الجماعة على إقامة علاقات اجتماعية قوية مع من هم في سنه، حيث ان رفاق اللعب لهم دور كبير في التأثير بشخصية الحدث فلعب من المفاهيم التي كانت سائدة عنه انه نشاط يقصد به الاستمتاع بقضاء أوقات الفراغ وقد تبلورت هذه المفاهيم فلم تعد مجرد طريقة لتمضية الوقت، فقد أصبح ينظر إليه كجزء من العمليات التربوية التي ترمي إلى الحد من خطر السلوك الإجرامي لدى الحدث و من البديهي انه متى اجتمع أفراد متألقون نشأت بينهم روابط متبادلة تدفعهم الى التعاون وينتج عن ذلك تأثيرات متبادلة ما كانت لتحدث لو كانوا متفرقين .وان تلك العلاقات غالب ما تساعد هؤلاء الأفراد في التغلب على بعض الصعوبات في البيئة التي يعيشون فيها والتي قد يصعب على الفرد التغلب عليها بمفرده وكذلك تحسن أحوالهم وتنشيط أذهانهم للتفكير فيما يترتب على حياتهم الجماعية من مظاهر واثار وتخلق وعيا للمصالح المشتركة بينهم لذلك فكما كانت تلك الجماعة لها خصائص مميزة سيكون لها مردودها على الفرد العضو في الجماعة حيث أنها عادة ما تكون

(١) فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.

تفكيره ووجدانه وسلوكه. اذا كانت الجماعة الأصدقاء منسقة مع السياق العام للمجتمع وممسكة بعاداته وتقاليد فإنها تحدث أثرها في تقويم سلوك الشاب او الفتاة مع احترامها لمنظومة القيم الاجتماعية والحياة الاصلية السائدة.<sup>(١)</sup>

#### ٥ - بيئة المدرسة :

ان دور المدرسة في إحداث السلوك الإجرامي يتبين في قول العالم (فكتور هيجو)\* "ان كل مدرسة تفتح بقلبها سجن مغلق" ولكن هذا لا يمنع ان يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة، صحيح ان التعليم كثير ما يقضي على أنواع من الجرائم بقضائه على ما يصحب الجهل من الإيمان بخرافات مختلفة من وجهة نظر الفرد تصدر عنها الجريمة بما يفتحه من سبل جديدة لارتزاق كانت مغلقة في وجه الفرد، وبما قد يعطيه من مكانة اجتماعية ربما يحاول المتعلم الحرص عليها وبما قد يبذله المتعلم من وقت وجهد في الدراسة ربما كان سيضيفان من المفاسد والشرور إلا ان انتشار التعليم على نطاق واسع قد أضفى على إجرام العصر إذ حوله من إجرام عنف وعدوان على الأشخاص إلى إجرام مدروس بمنطق وذكاء.

مع ذلك فان هناك مسألة ليست محل نزاع وهي ان التعليم يصقل الشخصية ومعها الميول الإجرامية ان وجدت وهذا يؤدي إلى تخفيف حدة بعض الجرائم المرتبطة بالأمية والجهل مثل الاعتداد على الأشخاص والسرقة ويحولها نحو أنواع أخرى من الإجرام المنتظم والمتمدن مثل النصب والتزوير والاختلاس، ونحو وسائل أكثر أحكاما مثل القتل بالسموم والأسلحة المتقدمة التي لا تحدث صوتا وفي النهاية إلى الرسائل أكثر مهارة من غيرها.

حيث تعتبر المدرسة من أهم عوامل البيئة الخارجية للصغير والحدث فمن أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأحداث في المدرسة هي علاقة المدرسين بالطلاب ونوع البرامج الدراسية والترفيهية وقرب وبعد المدرسة عن محل سكن الطالب وبيئة المدرسة وموقع المدرسة ايكولوجيا (ريف أو مدينة) وهذه بعض العوامل المدرسية وهناك بعض العوامل في البيئة الخارجية كالتغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع (سياسية، أو طبيعية (عواض أو فيضانات أو زلازل)) اجتماعية (الهجرة من الريف إلى المدينة) والحروب والثورات وغيرها من العوامل التي لها اثر مباشر وغير مباشر على سلوك الحدث والتي تدفع به إلى الجنوح.<sup>(٢)</sup>

(١) إبراهيم حامد طنطاوي ، المسؤولية الجنائية عن جنايات السرقة والجرائم الملحقة بالسرقة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٨، ص ٦١.

\* فيكتور ماري هيجو، (مواليد ٢٦ فبراير ١٨٠٢ -توفي ٢٢ مايو ١٨٨٥) وكان شاعرا واديباً وروائياً فرنسياً ويعتبر من ابرز ادباء فرنسا في الحقبة الرومانسية، ترجمة الكثير من اعماله الى اللغات كثيرة .

(٢) صلاح حسن أحمد العزي ، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

وبجانب التعليم والتدريس التي تقوم به المؤسسة التربوية فإنها تقوم بإعداد الشباب من الناحية الشخصية أيضا بالرغم من تأكيد عدد كبير من الباحثين على دور العائلة في بلورة شخصية الفرد وتكوين طبيعته الأصلية وهذا واضح في آراء العالم (براوت) في كتابه الأمراض وكذلك فوليوم الاجتماعية إلا ان هؤلاء الباحثين لم يهتموا المؤسسات الأخرى التي لها دور في تكوين وبلورة شخصية الشباب<sup>(١)</sup>.

وللمدرسة نظام معين في العملية التربوية لذا لابد من تقديم رعاية مناسبة إلى التلاميذ والشباب في هذه المرحلة لكي يستطيعوا مواصلة العملية التربوية وغالبا ما يرجح زيادة تسرب الأطفال من المدارس إلى إهمال طرق الرعاية في هذه المدارس وعدم فهم المدرسين لطلابهم وسوء المعاملة من قبل المدرسين والمعلمين في بعض الأحيان.

واهتمت أيضا بنشاطات وفعاليات وطموحات الشباب ومحاولة تنميتها والاستفادة من هذه المواهب ان دور المدرسة في إحداث السلوك الإجرامي يتبين في قول العالم (فكتور هيجو) "ان كل مدرسة تفتح بقلبها سجن مغلق" ولكن هذا لا يمنع ان يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة، صحيح ان التعليم كثير ما يقضي على أنواع من الجرائم بقضائه على ما يصحب الجهل من الإيمان بخرافات مختلفة من وجهة نظر الفرد تصدر عنها الجريمة بما يفتحه من سبل جديدة لارتزاق كانت مغلقة في وجه الفرد، وبما قد يعطيه من مكانة اجتماعية ربما يحاول المتعلم الحرص عليها وبما قد يبذله المتعلم من وقت وجهد في الدراسة ربما كان سيضيفان من المفاسد والشرور إلا ان انتشار التعليم على نطاق واسع قد أضفى على إجرام العصر إذ حوله من إجرام عنف وعدوان على الأشخاص إلى إجرام مدروس بمنطق وذكاء<sup>(٢)</sup>.

مع ذلك فان هناك مسألة ليست محل نزاع وهي ان التعليم يصقل الشخصية ومعها الميول الإجرامية ان وجدت وهذا يؤدي إلى تخفيف حدة بعض الجرائم المرتبطة بالأمية والجهل مثل الاعتداد على الأشخاص والسرقة ويحولها نحو أنواع أخرى من الإجرام المنتظم والمتمدن مثل النصب والتزوير والاختلاس، ونحو وسائل أكثر أحكاما مثل القتل بالسموم والأسلحة المتقدمة التي لا تحدث صوتا وفي النهاية إلى الرسائل أكثر مهارة من غيرها<sup>(٣)</sup>.

(١) صبيح عبد المنعم، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٩.

(٢) جمال مختار حمزة، مفاهيم خلقية واجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

(٣) حسن على الشاذلي، الجريمة حقيقتها - وأسسها العامة (دارسة مقارنة في الفقه الإسلامي ومقابلة بالنظم الوضعية)، كلية الحقوق، جامعه القاهرة، ٢٠١١، ص ٧٤.

## ٦ - المسكن :

اختيار المسكن الى حد كبير يؤثر على مستوى الاجتماعي والاقتصادي فوجود المسكن في حي رفيع المستوى وأصوائه على عدد الحجرات كاف من الحجرات وتوفر الشروط الصحية فيه من تهوية وأضاءه ومياه سيكون له انعكاس طيب على نفسية ساكنيه، وان توافر مسكن بكل هذه الشروط يتطلب وجود دخل اقتصادي مرتفع للأسرة اما في حالة انخفاض دخل الاسرة فان المسكن انعكاسا لذلك المستوى حيث تحضر الاسرة للإقامة في مسكن متواضع قد تنعدم فيه وسائل الترفيه او يؤثر على سكينه فيه الابناء تربية غير صحية حيث تكثر فيه النزاعات والألفاظ البذيئة وعدم احترام الوالدين والإخوة<sup>(١)</sup>.

٧ - القنوات الفضائية والتلفاز: يرى بعض الباحثين أن بعض الأفلام تعمل على بث روح الجريمة حيث يصور المجرم بصورة بطولية بشكل يثير الإعجاب بشخصيته أو الأفلام العاطفية التي تثير الغرائز وتسخر من بعض العادات والتقاليد والمثل العربية الاصلية، وتؤدي إلى الاستهتار بهذه العادات وهناك من الأفلام ما يصور إمكانية أن يعيش الفرد المتعطل من العمل أو عن طريق خداع الآخرين ذو النجاح بالحظ والصدفة دون الاجتهاد والكفاح، وهذه الأفلام ترسم للمجرمين المناهج التي يتبعونها. ورغم إن بعض البحوث دلت على اعتراف الأحداث الجانحين بالتأثير بما شاهدوه من أفلام على سلوكهم الإجرامي إلا أن هناك بالطبع آلاف آخرون شاهدوا هذه الأفلام ولم يرتكبوا أي سلوك إجرامي. نستطيع أن نقول في ضوء ذلك إن المشاهدة تؤدي إلى الانحراف إذا كانت تلقى استعدادا نفسيا لدى الفرد أو إذا كانت ظروفه البيئية المحيطة مما يشجع أو يبعث على مثل هذا السلوك<sup>(٢)</sup>.

٨ - ضعف التربية الدينية: إن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال، في حين تعجز الإبداعات الإنسانية بعلومها وأنظمتها وفلسفتها ان تنفذ إلى الضمير الإنساني ويقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتسن له الطريق، وتراقب سيره عليه وتردعه بالعقوبة الشديدة إذا حاد عنه<sup>(٣)</sup>.

(١) فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومركب الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢

(٢) جمال مختار حمزة ، مفاهيم خلقية واجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩.

(٣) اكرم نشأت ابراهيم، علم الاجتماع الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ص ١١٨.

ان للدين الأثر الفاعل في تقويم النفس البشرية نحو ما هو صحيح إذ ان الدين ينهي عن كل ما هو فاحش وغير مرضي لله وللناس جميعاً. وان الدين الإسلامي بطبيعته الحال ينهي عن أي عمل لا يرضي الله والناس وينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد

٩- **البيئة الترويحية وأوقات الفراغ:** البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه وذلك بممارسته بنشاط معين يبعث في روحه البهجة والسرور كالذهاب إلى الحدائق والمتنزهات الموجودة والتي تكون قريبة في محل سكناه أما مفهوم الترويح من الناحية العلمية فهو: نشاط اختياري يقوم به الفرد أثناء وقت الفراغ وان دوافعه الأولية هي الرضا والسرور والبهجة الناتجة من هذا النشاط والترويح الذي يتعلق بألوان الأنشطة التي يقوم بها الفرد والتي يمارسها خارج ساعات عمله حيث ان الفرد اختار بضعة أنشطة لممارستها طوعاً نتيجة لرغبة داخلية دافعة فالترويح نشاط اختياري يحدث ويمارس في وقت الفراغ وينتج عنه شعور أو إحساس ذاتي بالغبطة أو السرور والراحة والرضا النفسي.

أما وقت الفراغ فهو وقت الحر المتيسر للفرد والذي من خلاله يستطيع ممارسة أنشطة الفراغ الذي يختارها والتي تتلاءم مع أذواقه واتجاهات وموضوعاته وأهدافه ومصالحه، أما في وقت الحاضر أصبح مقدار الوقت ليس مجرد دقائق أو ساعات أو أيام عند الفرد والتي يصرفها ويمضيها كما يشاء وإنما هو الوقت المهم الذي ينبغي تخطيطه وبرمجته واستثماره بطريقة تساعد على تنمية الفرد وتطوير قدراته الفكرية والجسمانية والإبداعية في ذلك (ان اللعب عملية تمثل العمل على تحويل المعلومات الواردة لتلائم حاجات الفرد فاللعب والتقليد والمحاكاة جزء لا يتجزأ من النمو العقلي والذكاء) ولقد درس الكثير من علماء الإجرام تأثير الجماعات المنحرفة السلوك على الأشخاص أو الشباب الذين يتصلون بها أو يصاحبونها لاسيما إذا كان عند هؤلاء الأفراد استعداداً نفسياً للإسهام في السلوك الانحرافي، وكل فرد في المجتمع معرض للسقوط في الجريمة إذا اتخذ أصدقائه من الأفراد الذين ينتمون إلى مثل هذه الجماعات، ولكن الأبحاث دلت على ان استجابة الفرد لمثل هذه الجماعات تتوقف إلى حد كبير على شخصية المستجيب ومقدار تأثيره في الآخرين وعلى تنشئته الاجتماعية ومقدار رقابة الأسرة على سلوكه وأخلاقه. وعلى هذا فان الرفقة السيئة تحطم أو تضعف الروادع تحت تأثير المثل المستمرة من رفاق السوء هذه المثل التي تنتقل بعدوى الإيحاء والحث والتقليد وبما يبيته المجتمع من اطمئنان في النفوس، كما تعمل الرفقة السيئة على تعريف الشاب بالعادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء<sup>(١)</sup>.

(١) محمد سهيل الفقي، جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ٢٠١٨، ص ٢٠٠.

ومن علماء الإجرام الذين اهتموا بدراسة اثر الصحبة في ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي العالم (سذرلاند) الذي وضع نظرية (الاختلاط المغاير) وينطلق سذرلاند في نظريته هذه من فرضية أساسية مفادها ان السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد عبر اختلاطه بأفراد آخرين وذلك لعملية التواصل أو التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة في المجتمع الواحد، وان مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة، وهذا يعني ان يكون بين هؤلاء الأفراد وعلاقات أولية مباشرة ويرى ابراهمسن ان بعض الشباب يرتكبون جرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية<sup>(١)</sup>.

وقد اهتمت النظرية الاجتماعية المعاصرة بمسألة الفراغ وكيفية استثماره وذلك لما لها من أهمية في تطوير الإنسان وزيادة طاقاته الإنتاجية ودفع عجل المجتمع إلى التقدم والنهوض بحيث يستطيع تحقيق أهدافه المصيرية وطموحاته المشروعة، وذلك لكي يستثمر الشاب أو الشابة وقت الفراغ بالأشياء المفيدة حتى لا ينصرف في تيار الجريمة والسلوك المنحرف الذي يدفع إلى ممارسة الأفعال المشينة والمسيئة بحق الأفراد والمجتمع بصورة عامة حيث تدرس النظرية نشوء ونمو وتوزيع أوقات الفراغ للفئات والجماعات الاجتماعية والمهنية التي يتكون منها المجتمع إضافة إلى اهتمامها بمسائل تنظيم الفراغ والاستفادة منه في سد الحاجات والنجاح وطموحات الشباب في الشيء السليم والمفيد للمجتمع<sup>(٢)</sup>، كما ان سياسة الفراغ في المجتمع المتحضر تعتمد على مبدأ إنساني الذي يطمح بتحويل وقت الفراغ إلى وقت الترويح يستفاد منه الإنسان وتستخدمه في تطوير قدراته وإمكانياته الجسمانية والعقلية والمهنية ووقت الفراغ في المجتمع يتيح أمام الإنسان الاحتمالات والإمكانيات التي من شأنها ان تنمي الشخصية طالما انه يستهدف ترسيخ التربية الإنسانية الفاضلة والتنمية الروحية عند الأفراد والجماعات، فانغماس الإنسان في مجال العمل وعدم مشاركته في نشاطات الفراغ لابد ان يقتل عنده آجلا أم عاجلا روح العمل المبدع الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة لارتكاب الجريمة واندفاعه نحو السلوك المنحرف<sup>(٣)</sup>.

(١) مازن بشير محمد، مبادئ علم الاجرام، مكتبة القمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٠٣.

(٢) حسن على الشاذلي، الجريمة حقيقتها - وأسسها العامة، مرجع سبق ذكره ص ٨٠.

(٣) فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

ان من المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات في الوقت الحاضر هي مشكلة الإدمان على المخدرات التي تعد آفة من آفات أوقات الفراغ حيث كانت اقل انتشارا من الخمر في بلادنا إلا أنها اشد منها فتكا والمدمن على المخدرات سيصاب بانحلال عقلي وخلقي وجسمي فيضعف نشاطه وتقل حيويته وينحط مستواه الاجتماعي فيهمل أسرته وعمله وسائر حياته كما يصبح قلق المزاج وضعيف الذاكرة والإدمان على المخدرات له صلة وثيقة بالإجرام إذ أنها تشل المراكز العليا للدماغ وتطلق الغرائز على حالتها البدائية بحيث يصبح الفرد عاجزاً عن ضبط نفسه وعن التميز بين الخير والشر، وهناك نقطة مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي أن ليس كل نشاط ترفيهي هو ايجابي وإنما قد يتحول إلى نشاط سلبي إذا أسيء استغلاله وخير مثال على ذلك ألعاب التسلية الالكترونية وهي فضلا عن فوائدها التربوية والنفسية والتقنية إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات، إذ يمكن ان يكون بداية الانحراف وتعلم السلوك الإجرامي إذا ما أدمن على ممارسة اللعب<sup>(١)</sup>.

وبهذا يظهر ان طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الشخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يحتم على المجتمع ممثلا في هيئاته الاجتماعية والرياضية ان يشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوجههم إلى حسن استغلاله وحين يعمل ذلك فيه يهيئ لنفسه الحماية الأزمنة ضد الشرور والآفات الاجتماعية ومنها الجريمة.

٦. بيئة العمل: ان بيئة العمل هي الوسط أو المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنة أو حرفة أو وظيفة، وقد يتكيف الفرد لهذا المجتمع أو الوسط وقد يواجه إخفاقاً أو فشلاً في التكيف مع هذا الوسط أو المجتمع مما يترتب عليه تأثير ايجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية.

ويحصل تكيف الشخص مع بيئة العمل عندما يحصل على عمل مناسب يكون ملائماً لقدراته الجسمية والعقلية ومنسجماً مع رغباته الشخصية التي حققها من خلال اجتيازه للمرحلة الدراسية التي أهلته للحصول على العمل المناسب له، مما يساعده على انجازه بإتقان وتطويره وتحسينه فيفوز بتقدير رؤسائه وزملائه في العمل، وقد تدفع عوامل عديدة بالأشخاص إلى ممارسة الأعمال غير المناسبة منها ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة، إذ ان المستوى المعاشي الواطئ والدخل المنخفض غالباً ما يؤدي إلى عدم استطاعة الوالدين الاستمرار في الإنفاق على أبنائهم لإكمال تعليمهم، فأرباب الأسر الفقيرة يفضلون غالباً اشتغال أبنائهم على استمرارهم في

---

(١) Nahed Eid; Relationship between early marriage and the delivery of premature infants in selected major Hospitals in Gaza Strip; In special studies program of the pilot health project west Bank and Gaza; December, ٢٠٠١; p. ١٨.

الدراسة، لان ذلك الاستمرار غالباً ما يؤدي إلى اقتطاع جزء ليس باليسير من دخل الأسرة، وبيئة العمل كغيرها من البيئات الاجتماعية تهوي الفرصة للأشخاص لإقامة علاقات اجتماعية مع العاملين أثناء الذهاب إلى العمل أو العودة منه أو في أثناء العمل أو في أوقات الراحة فتتأثر سلوكيات الأشخاص وبالذات الشباب ايجابياً أو سلبياً تبعاً لسلوكيات أصدقائه في العمل، كما ان ظروف العمل قد تفرض على الشباب الصلة بأفراد لا خيار له في انتقائهم أو ان بعض الأعمال تفرض على من يمارسها التعرف والاحتكاك بأنماط كثيرة من الناس كالعمل في الأماكن العامة أو المقاهي وتجارة الأرصفة وغيرها تتيح لمن يعمل فيها ولاسيما الأحداث والشباب في تعلم السلوك الإجرامي<sup>(١)</sup>. ومن زاوية أخرى فان أساليب بعض المهن قد تدفع أحياناً ممارسيها إلى احتراف السلوك الإجرامي فمثلاً التعامل مع بيوت الدعارة والحانات والملاهي الليلية الموبوءة يكون جواً مناسباً لأعمال انحرافيه غير مشروعة كتعاطي المخدرات، وفي النهاية يمكن التركيز على بعض العوامل الاجتماعية مثل:

١-العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة هو انفصال الوالدين.

٢-العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة الصحة السيئة دور كبير في ارتكاب الجرائم.

٣-من العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة ضعف التربية الإيمانية والتربية الدينية لدى الأطفال وعدم التنشئة السليمة.

٤-العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة أوقات الفراغ والتي يستغلها العديد الاستخدام السيئ.

---

(١)نادية جمال وآخرون، المجلة الجنائية القومية، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٤٥، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص ١٢٩.



## **الفصل الرابع**

# **المحددات السوسيو اقتصادية لواقع مرتكبي الجريمة في المجتمع العراقي**

**تمهيد**

**المبحث الأول:**

**أولاً: الاهتمام بدراسة الجريمة والسلوك الاجرامي**

**ثانياً: التنشئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي**

**المبحث الثاني:**

**اولاً: العوامل الاقتصادية المؤدية إلى السلوك الإجرامي  
والجريمة**

## تمهيد:

من المؤشرات السوسيولوجية المفسرة للجريمة ذلك التطور الهائل في الاتصالات الذي أدى إلى احتكاك واضح بين الغرب بقيمه والشرق واستيراد قيم دخيلة على المجتمع العراقي، كان لها أثارها على سلوك الأفراد الدافع للجريمة علاوة على بعض المشكلات الاجتماعية مثل ضعف الخدمات، وسيادة القيم المادية واحتلالها قمة السلم القيمي وتراجع القيم الروحية والخلقية والتقاليد الأصلية التي كانت تمثل الرادع القوي للاتجاه نحو الجريمة والإجرام خاصة جرائم الآداب العامة. ومن العوامل المفسرة لتطور معدلات الجريمة في العراق بصفة خاصة التحولات الاقتصادية التي مر بها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وتطبيق الانفتاح الاقتصادي وما أرتبط به من تعرض المجتمع لتغير اجتماعي واسع مما أدى إلى ظهور جرائم جديدة مثل غسيل الاموال، تهريب الآثار، زراع المخدرات والاتجار بها، خطف الاطفال وغيرها.

## المبحث الاول

### أولاً: الاهتمام بدراسة الجريمة والسلوك الإجرامي

ارتبط الاهتمام بمفهوم الجريمة بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي وقد ظهر استخدام المصطلحات المرتبطة بالجريمة والسلوك الإجرامي وعلم الإجرام لأول مرة في الكتابات العلمية لعالم الأنثروبولوجيا الفرنسي " ب . توبنارد " في نهاية القرن ١٩ وذلك رغم وجود العديد من الدراسات في العقاب ومعاملة المذنبين والجريمة والتي تم نشرها مبكراً فهناك دراسات "بيكاريا" (١٧٣٨-١٧٩٤) وجرمى " بنتام " (١٧٤٨ - ١٨٣٢) ، كما أن هناك تحليلاً للتوزيع الجغرافي للجريمة في فرنسا أجرى بواسطة " أندريه جيرى " في عام ١٨٢٩ م ، ثم نشر " أدولف كتيلىة " دراسته حول التوزيع الاجتماعي للسلوك الإجرامي في فرنسا عام ١٨٣٥ م وإلى جانب تلك الدراسات التي اهتمت بالجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ظهرت أعمال " لومبروزو " ١٨٣٦ - ١٩٠٩ م ، رائد المدرسة الوضعية لعلماء الإجرام الذي استخدم المناهج الأنثروبولوجيا لنشر النظرية البيولوجية للنزوع الإجرامي<sup>(١)</sup> .

من يخرج عن التنظيم الذي يضعه المجتمع لأفراده يعد خارجاً على الجماعة ومنحرفاً على الطريق ويتم مواجهة سلوكه المنحرف بأنواع مختلفة من العقاب الذي يتدرج في الشدة حسب درجة الانحراف بهدف رد مخالف قوانين المجتمع ونظمه حتى لا يعاود مرة أخرى السلوك المنحرف والانحراف في أبسط صورة هو الابتعاد عن المستوى المألوف العادي الذي ارتضته الجماعة، والجريمة كمشكلة اجتماعية أهتم بها الفلاسفة ورجال الدين وعلماء النفس والمصلحون الاجتماعيون بغرض الحد من خطورتها والتخفيف من آثارها الضارة في المجتمعات الإنسانية أو القضاء عليها للمحافظة على كيان المجتمع<sup>(٢)</sup> .

وما أن استقل علم الاجتماع كفرع متميز من العلوم الاجتماعية حتى اهتم بمشكلة الجريمة وأصبحت هذه الظاهرة المشكلة موضع العديد من البحوث الأمبريقية ومازالت محل اهتمام حتى اليوم، ففي القرن التاسع عشر أعلن " لومبروزو " إثبات إنتقال الإستعداد الإجرامي عن طريق الوراثة ، فكان هذا التفسير مقبولا لأنه يعطي الأمل بإمكانية حل هذه المشكلة المستعصية حلاً نهائياً وبسيطاً، فلو تم عزل وإبعاد المجرمين عن بقية الناس للحيلولة دون تزايدهم فسوف يأتي عن قريب وقت لا يوجد فيه مجرمون، وكان " كتيلىة " قد أعلن أن الميول الإجرامية موزعة بين جميع السكان مثلها مثل بقية الخصائص الطيبة والشريرة بحيث إنه يصيب كل إنسان قدر متوسط منها فيلاحظ أن المصابين بكميات قليلة جداً أو كثيرة جداً منها أفراد

(١) السيد شتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧ م، ص ٢٢ ، ٢٣ .  
(٢) حمدي عبد الحارس البخشوش، خيرى خليل إبراهيم الجميلي، ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ م ، ص ٣ ، ٤ .

نادرون، فتوزيع تلك الميول بين الناس يتخذ شكل " المنحنى الاعتدالي " كتوزيع أطوال الناس أو أوزانهم تماماً، ولكن مثل هذه النظرية واجهت انتقادات عنيفة لأن الناس ميلون إلى النظريات التي ترى أن الشخص المجرم إنسان مختلف غير سائل الناس<sup>(١)</sup>.

وكان رأى " دوركايم " حول تفسير الجريمة نقله مهمة في هذا المجال إذ هاجم في كتابه " قواعد المنهج في علم الاجتماع " نظريات الوراثة ونظريات الميول والاستعدادات الإجرامية وقرر أن السلوك الإجرامي كظاهرة اجتماعية لا يصح أن يفسر إلا بظواهر من النوع نفسه أي بظواهر اجتماعية أيضاً وبذلك فتح " دوركايم " الطريق أمام محاولات التفسير الاجتماعي للجريمة<sup>(٢)</sup>.

ومن أجل الحفاظ على المجتمع كان من الضروري سن التشريعات والعقوبات الجنائية لأن النهى عن الفعل أو الأمر بإتيانه لا يكفي فلولا العقاب ما تحققت مصلحة الجماعة، ومن هنا تظهر أهمية القيم والتمسك بها كوسيلة لردع الجريمة<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أن المنهج العلمي قد أنهى سيطرة التفسير الغيبي للجريمة وأكد أنها ظاهرة اجتماعية ترتبط بالمجتمع والبناء الاجتماعي والتشئة الاجتماعية<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا فإن الجريمة كمشكلة اجتماعية يُنظر إليها على أنها إنحراف يتم داخل إطار المجتمع ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهى في المجتمع<sup>(٥)</sup>.

كما ترتبط الجريمة بقدر إشباع الحاجات حيث يوجد لدى كل فرد مجموعة من الاحتياجات الواجب إشباعها وبدونها فإن بقاء الفرد يصبح مهدداً، فهي حاجات أساسية، كالحاجة إلى الطعام والملبس والسكن وحين يفشل المجتمع في إشباع هذه الاحتياجات تبدو مشاعر الحرمان والاغتراب والشعر بالسخط والتمرد والعصيان مما قد يدفع إلى ارتكاب الجريمة فتزداد معدلات الجريمة في أوقات الكساد الاقتصادي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) محمد الجوهري وآخرون، الإنحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ٢٢١.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٢.

(٣) محمد فهم درويش، الجريمة وعصر العولمة وملف لأشهر المحاكمات في مصر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٥ - ٢٧.

(٤) يسرى أنور، وأمال عثمان، الوجيز في علمي الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١.

(٥) محمد عاطف غيث، وإسماعيل على سعد، المشكلات الاجتماعية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص ص ١٩ - ٢١.

(٦) William Bonger, Criminality and Economic Conditions, Indiana University, Press, ١٩٦٩, pp. ١٠٣ - ١٠٥.

## ثانياً: التنشئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي

أن هناك العديد من العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي وأهمها التنشئة الاجتماعية ومن أهمها: الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وجماعة الرفاق وأيضاً تلعب الثقافة السائدة في المجتمع دوراً مهماً حيث تسهم العادات والتقاليد والقيم والعرف السائد في المجتمع قد يسهم إسهاماً كبيراً في تغيير السلوك تجاه الجريمة أو البعد عنها، وأيضاً مؤسسات الإعلام بما فيها الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، ولا يمكن تجاهل أثر ودور القيم الدينية.

١- **التنشئة الاجتماعية:** التنشئة الاجتماعية هي تفاعل اجتماعي في شكل قواعد للتربية والتعليم يتلقاها الفرد في مراحل عمره المختلفة منذ الطفولة حتى الشيخوخة من خلال علاقته بالجماعات الأولية ( الأسرة والمدرسة والجيرة والزملاء ... الخ) وتعاون تلك القواعد والخبرات اليومية التي يتلقاها في تحقيق التوافق الاجتماعي مع البناء الثقافي المحيط به من خلال اكتسابه المعايير الاجتماعية وتشرب الاتجاهات والقيم السائدة حوله ، كما تساهم التنشئة الاجتماعية في التوفيق بين دوافع الفرد ورغباته ومطالب واهتمامات الآخرين المحيطين به وبذلك يتحول الفرد من متمركز على ذاته ومعتد على غيره هدفه إشباع حاجاته الأولية إلى فرد ناضج يتحمل المسؤولية الاجتماعية ويدركها ويلتزم بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة ، فيضبط انفعالاته ويتحكم في إشباع حاجاته وينشئ علاقات اجتماعية سليمة مع غيره ، وللتنشئة الاجتماعية دور أساسي في تحديد أنماط سلوك الإنسان وتأثير بالغ في تحديد جوانب علاقاته الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

وسيتناول أهم هذه المجالات الاجتماعية وهي الأسرة والمدرسة والأصدقاء وغيرها من المجالات:

أ- **الأسرة:** الأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل وهي العامل الأول في صياغة سلوكه الاجتماعي وهي التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتشرف على النمو الاجتماعي للطفل وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، ومن الأسرة يستقى الطفل ما يرى من ثقافة ومن قيم وعادات واتجاهات اجتماعية ومنها فكرة الصواب والخطأ ويلم بما عليه من واجبات وماله من حقوق وكقاعدة عامة تكون الأسرة المستقرة هي التي تشبع حاجات الطفل الأساسية والتي تتميز بتجاوب عاطفي بين أفرادها مما يُشكل عاملاً هاماً في سعادة الطفل، أما الأسرة المضطربة فهي مرتع خصب للانحرافات الاجتماعية والاضطرابات النفسية<sup>(٢)</sup>. ويمكن تحديد أثر الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل كما يلي:

(١) محمد شفيق، الإنسان والمجتمع، مقدمة في السلوك الإنساني ومهارات القيادة والتعامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ٢٧.

(٢) حامد زهران، علم النفس الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٢٥٣.

- ١- يؤدي التفكك الأسري إلى انحرافات اجتماعية لدى الطفل فقد تبين أن الأحداث الجانحين يأتون من أسر مفككة أو متصدعة تتصف عادة بمعاناتها من ظرف أو أكثر.
- ٢- يؤدي التوتر في جو الأسرة والخلافات التي تشيع بين أفرادها خاصة بين الوالدين إلى توتر نفسي مقترنا بافتقاد الأمن والانتماء، وتؤدي العلاقات المنسجمة بين الوالدين إلى تماسك الأسرة بما يساهم في تحقيق التوافق الاجتماعي للطفل وإشباع حاجاته إلى الأمن وخلق جو يعاون على نمو شخصية الطفل لتصبح متكاملة .
- ٣- تؤدي المشاعر الطيبة والمنتزعة المشبعة بالحب والثقة من الوالدين تجاه الطفل إلى مساعدته في أن ينمو محبا لغيره واثقا بهم وبنفسه.
- ٤- تؤدي عدالة المعاملة تجاه الطفل وعدم التفريق بينه وبين أشقائه إلى خلق مشاعر طيبة من الحب والتعاون تشيع بين الفرد وأشقائه وتنتقل إلى غيره من أبناء المجتمع فيشب متعاوناً محباً لغيره.
- ٥- إذا أشبع جو الأسرة بالحب والثقة من الوالدين تجاه الطفل يصبح هذا الطفل شخصاً واثقاً في نفسه شاعراً بقيمته مطمئناً إلى مستقبله، كما ينقل اتجاهاته ومشاعره الطيبة للآخرين.
- ٦- يؤدي نبذ الطفل إلى اعتقاد بأنه غير محبوب ولا قيمة له فيصبح فريسة لشعوره بالوحدة والشك والتهديد وعدم الثقة في ذاته وفي الآخرين.
- ٧- يؤدي النظام الصارم والعقاب الشديد الرادع الذي لا يتناسب مع الذنب الذي اقترفه الطفل إلى ظهور مشاعر نفور وسخط تجاه الوالد لا يمكن للصغير التعبير عنها فيحول مشاعره السلبية هذه تجاه السلطة في المجتمع مثل المدرس والناظر واستاذة ورئيسه في العمل.
- ٨ - يؤدي منع الطفل عن التعبير عن ذاته سواء في حركاته أو أرائه أو استفساراته إلى نوع من الانسحاب غير الاجتماعي والانطواء ويشعر بصعوبة في تكوين علاقاته الاجتماعية وفي التعامل مع غيره من أبناء المجتمع.
- ٩- تؤدي المقارنة الخاطئة بين الطفل و غيره ممن هم أفضل منه في بعض المجالات مع تكرار الإشارة إلى عيوبه أو معاييرته بالآخرين إلى مشاعر إحباط والنقص تجعل الطفل يشعر بأنه أقل من غيره فيصبح سلبي يخشى الناس أو عدوانياً منحرفاً.
- ١٠ - يؤدي إهمال الوالدين للطفل وعدم العناية به والعطف عليه إلى شعور الطفل بالوحدة والرغبة في الانضمام لأية جماعة وإن كانت منحرفة ويحاول التعبير عن ذاته وإرضاء الآخرين حتى يجذب اهتمامهم ويكون ذلك بالانغماس في سلوك منحرف أو العيش في خيال غير واقعي.

١١ - يؤدي التسبب في معاملة الطفل بالتدليل الزائد وإجابة كل طلباته مهما كانت تافهة أو غير مفيدة والاهتمام الزائد به، أن يصبح الطفل غير قادر على الاعتماد على نفسه أو مواجهة الصعاب التي تتسم بها الحياة الاجتماعية فتتقصر ثقته بنفسه ويشعر بمشاعر الفشل والرغبة في تجنب الآخرين.

١٢ - تؤدي المبالغة في اعتبار بعض الآباء أن أطفالهم بمثابة آمال تعويضية لتحقيق ما فشلوا هم في تحقيقه في حياتهم إلى زيادة توتر الطفل نتيجة زيادة الضغط عليه فينشأ لديه مشاعر عدم الأمان ويصبح فاشلاً في دراسته.

١٣ - قد تتولد لدى بعض الآباء أو الأمهات من غير الأسوياء مشاعر منافسة وغيره تجاه الطفل نتيجة اهتمام الزوج الآخر اهتماماً مفرطاً بهذا الطفل وحين يدرك الطفل ذلك ويشعر انه سبب مشكلة الأسرة يشعر بالذنب وبعدم الأمان والاستقرار.

١٤ - يؤدي عدم العدالة في معاملة الأبناء بتفضيل طفل على آخر وكثيراً ما يحدث ذلك في حالة ولع الوالدين بجنس معين يكون مرغوباً لديهما إلى أن ينتاب الطفل المهمل مشاعر عدم الثقة في النفس والناس وعدم الأمان.

١٥ - قد تؤدي التنشئة الاجتماعية غير السليمة المتعلقة بالتربية الجنسية إلى أعراض جنسية مرضية تؤثر في حياة الطفل وقدرته الجنسية في كبره وذلك حينما يبالغ بعض الآباء في تهديد ووعيد الابن في صغره من الجنس الآخر ضاربين بذلك عرض الحائط بأساليب التربية الرشيدة والتثقيف الجنسي التي تكون لها الأثر الهام في تربية وتنشئة الطفل<sup>(١)</sup>.

### العلاقة بين الأسرة والسلوك الإجرامي:

١- أن العلاقة وثيقة للغاية بين إجرام المنازل وإجرام الفرد باعتبارها البيئة القادرة على تهيئة المناخ الملائم لغرس بذور السلوك الإجرامي وإثباته في الشخصية.

٢- أن ثمة ارتباط وثيق للغاية بين تصدع المنزل والتفكك الأسري وبين إنحراف الطفل وإجرامه نتيجة لانحسار دور الأسرة التربوي وتبدد سيطرتها الرقابية بشكل يؤدي إلى انفلات الطفل وإنحداره للعديد من بؤر التورط الإجرامي.

٣- أن الإحصاءات الجنائية غير ثابتة بالنسبة للربط بين عامل بذاته وبين درجة تأثيره في السلوك الإجرامي بشكل قاطع.

(١) محمد شفيق، الإنسان والمجتمع، مصدر سابق، ص ٢٧ - ٣٢.

٤- أن إجرام الأبناء وثيق الصلة بحسن قيام الأم بالذات بدورها في مجال التوجيه والإشراف والرقابة والمواجهة والعقاب الأمر الذي يمكن معه القول بأن ذلك الدور هو الحاسم في مجال التربية والتنشئة وينحسر أمامه أي دور آخر .

٥- يمثل ضعف الأسرة أخطر العوامل الموجهة لسلوك الأبناء والكفيل وجودها الإنصياح لمطلوباتها بوضع الأبناء على أعتاب طريق الانحراف والجريمة .

٦- أن غياب المثل والقُدوة من الوالدين في غالبية تصرفاتهما اليومية يؤثر سلباً في سلوك الأبناء مهما حرص الوالدين على مجرد التلقين النظري للقيم والمبادئ وذلك مادام ذلك التلقين لا يشهد به الواقع ولا تترجمه تصرفات الوالدين وسلوكهما اليومي الدائم<sup>(١)</sup>.

٧- سهولة الإستجابة الدائمة لطلبات الأبناء يغرس في فكرهم وسلوكهم إحساس راسخ بتفاهة القيمة الحقيقية للطلبات ويساهم في الإستهانة بقدرها بشكل يساعد في النهاية على عدم الحرص عليها بل والتفريط فيها .

٨ - عدم وعي بعض الوالدين بقيمة منهج التحفيز للأبناء لما يحققه ذلك المنهج من شحذ للهمم واستنفار للإرادات، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى حمل الأبناء لمزيد من الجهد لتحقيق الآمال وإدراك الطموحات وذلك خلافاً لما يحدث غالباً في الحياة الأسرية من إهمال لأسس ذلك المنهج وتناسي لمردوداته الإيجابية والسلبية على السواء<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق يؤكد علماء الاجتماع على أن للأسرة تأثيراً مباشراً وقوياً على تكوين شخصية الفرد خاصة في مرحلة الطفولة والشباب المبكر، ومن الثابت أن أسلوب المعيشة المشتركة بين الوالدين وتوافقهم أو اختلافهم ومدى السلطة التي يباشرونها على الأبناء من قسوة مفرطة إلى تسامح وتهاون مبالغ فيه كلها مؤثرات على النمو النفسي الأخلاقي للأبناء ، فإن الأسرة تمثل إطاراً اجتماعياً تتفاعل داخله كل أنواع العوامل الاجتماعية من وجدانية وثقافية واقتصادية ففيها تتأسس العلاقة الوجدانية التي تربط الفرد بالحياة الخارجية ، كما يكتسب الفرد من خلالها ثقافته الخاصة التي هي في نهاية الأمر انعكاس لثقافة الطبقة التي ينتمى إليها والبيئة التي ينشأ في ظلها والمجتمع الذي تعيش فيه تلك الثقافة التي تؤثر في تكوينه الاجتماعي، وقد تُؤلد البيئة العائلية في الطفل مشاعر السخط والحرمان والغيرة والعجز وغيرها من اضطرابات الشخصية

(١) السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الكتاب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٥م ص ١٦٠ .

(٢) محمد عبد المنعم محمد بدر، مشكلاتنا الاجتماعية أسس نظرية ونماذج خليجية، الأسس والنظرية ، ١٩٨٥م ، الكتاب الأول ، ص ٣٦ .

التي تدفع إلى مخالفة النظام أو الهروب أو التشرذم أو السرقة أو العنف أي تدفع إلى مختلف صور السلوك الإجرامي<sup>(١)</sup>.

وفي مقابل الأسرة السوية هناك الأسرة المفككة بالشقاق الذي يدب بين الوالدين فتنعكس مشاكلها على نفس أطفالها فيشعرون بعدم الاستقرار الوجداني وخاصة عندما ينقسم الأطفال إلى قسمين أحدهما مع الأب والآخر مع الأم ، ويزيد هذا التحزب سواء أظهر كل من الوالدين الحب إلى فئة من أطفالهم والكره إلى فئة أخرى وغالباً ما يكون الإجرام سلوكاً هروبياً من هذه البيئة المضطربة وما تحدثه من صراع نفسى فيسهل أغوائهم وإفسادهم ، إلا أن هذه الآراء قد تقتصر إلى مزيد من الأدلة التي تسوقها البحوث العلمية<sup>(٢)</sup>.

فالأسرة لها دور فعال ومؤثر في الجريمة لما لها من أهمية حيوية في عملية التنشئة الاجتماعية فهي تغرس في نفس أفرادها القيم والمثل الخاصة بها وتعد بمثابة موجّهات لهم حيال أية ظاهرة من الظواهر، ويعطى " سيللين " للأسرة قيمة كبرى في تعود الطفل على مواجهة السلوك الاجتماعي خارج الأسرة، فالطفل منذ صغره يلاحظ في محيط الأسرة صوراً متباينة من السلوك ثم يألف هذا التباين ليصطدم به من جديد خارج الأسرة في محيط المدرسة أو الرفاق<sup>(٣)</sup>

وهناك دراسات عديدة أجريت حول تحديد العلاقة بين التنشئة الاجتماعية التي تنتجها الأسرة والسلوك الإجرامي، حيث اتضح أن هناك عدة أسباب تقف وراء السلوك الإجرامي<sup>(٤)</sup>، ومنها تشجيع الأهل على أخذ حقهم بالقوة واستخدام الأسلحة البيضاء، قسوة العقاب، وانشغال الوالدين بتلبية احتياجاتهم وترك أطفالهم للشارع وأصدقاء السوء، وأيضاً منها افتقار التماسك بين أفراد العائلة والإفراط في الشدة كنوع من التنشئة الاجتماعية، عدم ممارسة الوالدين الإشراف على الأبناء ، وأتضح من بعض الدراسات أن ٦٧,٥ ٪ من أسر المجموعة الجانحة مفككة في حين أن ٣٣,٥ ٪ فقط من أسر المجموعة الضابطة مفككة<sup>(٥)</sup> .

**ب- المدرسة:** هي البيئة الثانية للطفل وفيها يقضى جزءاً كبيراً من حياته يتلقى فيها صنوف التربية وألوان من العلم والمعرفة فهي عامل جوهري في تكوين شخصية الفرد وتقرير اتجاهه وسلوكه وعلاقته بالمجتمع الأكبر، وهى المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة، وعندما يبدأ الطفل تعليمه في المدرسة يكون قد قطع شوطاً لا بأس به في التنشئة الاجتماعية في الأسرة ، كما يلتقى بجماعة جديدة من الرفاق، كما يكتسب المعايير

(١) يسرى أنور وآمال عثمان، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣م، ص ١٧٦ .

(٢) سامية الساعاتي، الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ١٢٥ .

(٣) رؤوف عبيد، مبادئ علم الإجرام، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص ١٥١ .

(٤) محيى الدين أحمد حسن، مشكلات التفاعل الاجتماعي بين التحديد والمعالجة، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ١٧٧ .

(٥) حسن الساعاتي، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص ١٠٨ .

الاجتماعية في شكل منظم ويتعلم أدوار اجتماعية جديدة ، كما أن الحياة في المدرسة لها جوانب ثلاثة قد تكون سبباً في إنحراف الطفل أو معاناته وهي علاقة التلميذ بمدرسيه وعلاقته بزملائه وبمواد دراسته وموضوعاتها، وحينما يشعر الصغير في المدرسة بما لا يشبع رغباته ويلئم قدراته ويحقق آماله فيشعر بالضيق بفقد الاهتمام بالمدرسة (١) .

تلعب المدرسة دوراً لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه الأسرة في تربية وتكوين شخصية المرء وخاصة في مرحلة طفولته ومرحلة المراهقة ، فالمدرسة لا يقتصر دورها علي تلقين المعلومات وإعطاء المعارف بل يتعدى إلى التربية والتثذيب وتعليم القيم الاخلاقية والاجتماعية ... الخ ؛ فإذا فشلت المدرسة في أداء دورها هذا فإنه قد يؤثر سلباً في تكوين شخصية المرء وعلى سلوكه في المستقبل، وهناك بعض الأمور المدرسية التي تؤثر على بعض الأشخاص بحيث يبتعدون عن الدراسة ويتغيبون عن المدرسة ، مما يؤدي إلى التسكع في الشوارع والإختلاط بمن هم أكبر منهم سناً من البنات والأولاد السيئين الذين قد يعلمونهن ارتكاب الجرائم كالسرقة البسيطة والتسول والأفعال المخلة بالآداب كالزنا والفعل الفاضح (٢) .

ومن هذه الأمور المدرسية ضعف المعلم أو المعلمة في الجانب التعليمي أو التثديبي ، عدم وجود ظروف مدرسية مهيئة للدراسة بصورة طبيعية والإزدحام في قاعة الدراسة وقسوة المعاملة من قبل المدرسين (٣) .

هناك دليل قوى على أن الانحرافات ناتجة على الأقل من الخبرات المدرسية السلبية وغير الملائمة ومن الخلل الأساسي في نظام التعليم وخاصة تأثيرها على الشباب من ذوى الدخل المنخفض ويتسم الجانحون بصفة عامة بالتخلف الدراسي ، فهم يعتبرون المدرسة بأنها شيء مثير للسخط ، فقد كشفت بعض الدراسات أن هناك أسباب متشابهة وقوية تؤدي إلى الجناح هي كما يلي:

١- انخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة التلميذ .

٢ - انخفاض مستوى الذكاء لعدد كبير من المراهقين .

٣ - نقص الدافعية وضعف الأداء المدرسي .

٤ - عدم الاستقرار العاطفي والعيوب الشخصية .

٥ - عدم توافق التعليم وموضوعاته مع احتياجات التلاميذ .

(١) محمد شفيق، الإنسان والمجتمع، مصدر سابق ، ص ٣٤ - ٣٧ .

(٢) مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص ٢٥٠ .

(٣) نجيب علي سيف الجميل ، المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي ، دراسة قانونية - اجتماعية - ميدانية ، ملتقى الدراسات والتدريب ، ٢٠٠٥ ، ص ٣ .

٦ -قلة المشاركة في الأنشطة خارج المناهج الدراسية .

٧ -عدم الرغبة في الموضوعات الدراسية .

٨ -التخلف الدراسي .

٩ -الاتجاهات الوالدية غير المؤيدة للتعليم .

١٠ -الأسر المتصدعة .

١١ -الإحساس بعدم الإنتماء في حجرة الدراسة .

١٢ -الخطط المهنية أو الأكاديمية الغامضة <sup>(١)</sup>.

وهناك تكامل بين آليات التنشئة الاجتماعية وخصوصاً الأسرة والمدرسة؛ فالطفل يخرج من أسرته إلى المدرسة، وعندما ينتهى اليوم الدراسي يعود للأسرة ، فالطفل في بداية حياته تقتصر تنقلاته بين الأسرة والمدرسة، وتقتصر تصرفاته وعاداته على تلك التي يكسبها من الأسرة والمدرسة ، وبذلك فإن التعاون بين الأسرة والمدرسة في غاية الأهمية . وإذا افتقد ذلك التعاون فإن ذلك يؤثر تأثيراً سيئاً على سلوكه ، إذ يجب أن تتابع الأسرة قدرة الطفل العقلية والاجتماعية في المدرسة ومستوى الأداء المدرسي وعليها أن تبلغ المدرسة بأي ملاحظات نلاحظها على تصرفات الطفل عندما يعود من المدرسة ، كما ينبغي على المدرسة إبلاغ الأسرة بأي ملاحظة نلاحظها على تصرفاته خلال تواجده بالمدرسة ، ويتعين على كل منهما أن يبدى ملاحظاته للآخر والتي تساعد في حسن قيامها بدورها التربوي والتعليمي <sup>(٢)</sup>.

ويجب على ولي الأمر أن يتابع المستوى العلمي لنجله في المدرسة وألا يرغمه على الالتحاق بنوع معين من التعليم، وإنما يجب البحث عن مواهبه ، والوقوف على نوعية العلوم التي يشعر بشوق لدراستها والتي يسهل عليه التفوق فيها ، وما لذلك من تأهيله للتفوق الدراسي والحصول على الشهادة ، وممارسة العمل وكسب عيشه بصورة مشروعة ، وعلى العكس إذا أجبر على نوع معين من الدراسة لا يشعر نحوه بأي رغبة فإنه لن ينجح فيها ، وسوف يشعر بالفشل والإحباط ، وسوف يهرب من المدرسة ويفشل في الحصول على الشهادة وما يستتبعه من فشله في الحصول على عمل شريف وما لذلك كله من أثر ضار على سلوكه والذي غالباً ما يجد سبيل الجريمة الملجأ الطبيعي له <sup>(٣)</sup>.

(١) السيد عوض، الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١م ، ص ٧ .

(٢) محمود أحمد طه، الظاهرة الاجرامية علم الإجرام، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦م ، ص ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٣) محمود احمد طه، المصدر السابق نفسه، ص ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

أن الأسرة كمنظومة متكاملة تؤثر على ظاهرة الجريمة خاصة جريمة المرأة عندما تتحول الزوجة من طاعة زوجها إلى فرضى سيطرتها عليه مما يؤثر على طبيعة وشكل العلاقات داخل الأسرة، ونمط السيطرة الذى يتحول إلى المرأة التي تكون لديها استعداد للجريمة والميل للعنف، من أهم العوامل المؤثرة متعددة منها<sup>(١)</sup>:

- ١- محاولة حل المشاكل التي تواجه الأسرة .
- ٢- الضغوط النفسية المصاحبة للمشاكل .
- ٣- التسامح واللاتسامح في محاولة مواجهة المشاكل الأسرية .
- ٤- ظهور الإنفعالات وأثرها .
- ٥ - الحوار وقنوات الإتصال وقبول رأي الآخر .
- ٦ - التلاحم والتماسك بين أفراد الأسرة وعدمه .
- ٧ - الفارق بين التكوين الأسري في القرية والمدينة .
- ٨ - الاستفادة من مصادر ومعلومات عند مواجهة المشكلة .
- ٩- الاقتناع بأن العنف يؤدي إلى تعقيد المشكلة والفشل في مواجهتها من منطلق أن العنف يؤدي إلى مزيد من العنف<sup>(٢)</sup>.

ويعد ضعف المؤسسات التعليمية والتربوية من العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار العنف، فغياب دور المدرسة والمؤسسات التربوية في التربية والتوجيه السليم وضعف مستوى المعلمين، وانقطاع العلاقة بين المدرسة والأسرة، وغياب دورهما الرقابي والتربوي، وانحسار مساحة تدريس المواد السلوكية والدينية بالمدارس والمعاهد التعليمية، تؤدي إلى تصاعد معدلات العنف والجريمة .

فالتعليم مسؤول عن بناء شخصية الفرد وتعميق انتمائه، وترسيخ القيم الدينية والمجتمعات الأصلية فيه، وفي ظل تداعى النظام التعليمي تنشأ السلوكيات والتفسيرات المغلوطة التي تُحور في كثير من موروثاتنا وتقاليدينا الاجتماعية والأخلاقية، ويحدث الخلل في النظام القيمي للمجتمع<sup>(٣)</sup>.

---

(١) Allan Dadds, Rehabilitating Blind and Visually Impaired People A psychological Approach, Chap man and Hall, London Glasgow. New York. Tokyo Melbourne.

Madras, ١٩٩٣, p. ١٦٠.

(٢) Ibid., pp. ١٦١ – ١٦٢

(٣) محمد عبد الفتاح خليل، تصاعد العنف في المجتمع المصري المظاهر.. الأبعاد. وسبل العلاج، ورقة عمل مقدمة لندوة المواجهة الشاملة للعنف، التي عقدت بمركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، يوم ١٠/١/٢٠١٠م.

وتشير الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين ارتكاب الجرائم والحالة التعليمية، فكلما زاد المستوى التعليمي قل التفكير في ارتكاب الجرائم، ويظهر ذلك بوضوح أيضاً في أسلوب ارتكاب الجرائم، فغير المتعلمين وبصفة خاصة الأميون غالباً ما يلجؤون إلى العنف في ارتكاب جرائمهم.

إما المتعلمين فيلجؤون إلى الفكر واستخدامات التقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر والفاكس والانترنت كوسائل في حالة ارتكابهم للجرائم، بل أن إحصائيات وزارة الداخلية (مصلحة الأمن العام) أشارت إلى أكثر من ثلاث أربع جرائم العنف كان مرتكبها لم يحصلوا على أي شهادات دراسية، وأن غالبية هذه الجرائم كان أكثر من نصف مرتكبها من الأميين.

**ج- جماعة الرفاق (الصُحبة):** تقوم جماعة الرفاق أو الأقران بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية فهي تؤثر في المعايير الاجتماعية وتحدد الأدوار المتعددة كما أنها تعاون في إشباع حاجات الصغار وفي تعويدهم على تحمل المسؤولية والاستقلال والإعتماد على النفس وممارسة النشاط الرياضي، ويتوقف مدى تأثير الفرد بجماعة الرفاق على درجة ولائه لها ومدى تقبله لمعاييرها وقيمتها واتجاهاتها وجماعة الرفاق أشكال مختلفة منها (جماعة اللعب والشلة وجماعة النادي والجيرة وزملاء الدراسة وغيرها)، وكما أن شغل أوقات الصغار في موضوعات مفيدة هو أمر له ضرورته ويعود بالنفع على النشء وعلى المجتمع الكبير، كما أن معاونته على اختيار أنسب جماعات الرفاق يجنبه الوقوع في أخطاء الجريمة والانحراف والرهيلة<sup>(١)</sup>.

يختلط الأشخاص في مراحل أعمارهم المختلفة بأشخاص عديدين سواء كان في المكان الذي تعيش فيه أو في المدرسة أو المعهد أو الجامعة الذي يدرسون بها أو في مكان العمل الذي يعملون فيه ، وينشأ عن هذا الإختلاط إقامة علاقات ودية متبادلة ووطيدة ، فإذا كانت هذه الصُحبة صالحة غالباً ما يكون الفرد صالح نتيجة التأثير الإيجابي عليهم من قبلهم ، أما إذا كانت الصُحبة سيئة فيكون الفرد خاضع لتأثير في أكثر الأحوال سيئة، مما قد يؤدي إلى تعلمهم السلوكيات الإجرامية من الأصدقاء ومن ثم القيام بارتكاب الجرائم وخاصة إذا كانت سريعة التأثير لأسباب راجعة إلى التكوين النفسي أو العقلي أو لأسباب بيئية اجتماعية تؤثر في شخصيتها<sup>(٢)</sup>.

**د- الثقافة (العادات والتقاليد):** هي مجموع ما يتعلم وينقل من عادات وتقاليد وقيم ومعتقدات واتجاهات وأيضاً من نشاط حركي وأفكار وتكنولوجيا وتؤثر الثقافة في شخصية الفرد والجماعة عن طريق المواقف الثقافية المتعددة ومن خلال التفاعل الاجتماعي المستمر منذ الرضاعة

(١) محمد شفيق، الإنسان والمجتمع، مصدر سابق ، ص ٣٧ .

(٢) نجيب علي سيف الجميل، المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي، مصدر سابق ، ص ٤ .

والفطام والتدريب على الإستقلال والتصرف إزاء الإنفعالات والمواقف وأساليب معاملة الكبار والأشقاء وكذلك موضوعات التربية الجنسية ومعالجته<sup>(١)</sup>.

كما أن التضارب والتصارع الثقافي " المعتقدات والعادات " ، ينجم عن الإختلاف في القيم والمثل والمعايير والعادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية نتيجة للتبادل والإنتشار الثقافي وسواء كان ذلك بين الثقافات المحلية أو الوطنية من ناحية أو بينها وبين الثقافات الرافدة من خارج الحدود من الناحية الأخرى ، وقد يتأثر هذا التضارب وذلك التصارع من جراء العديد من الأمور والتي منها<sup>(٢)</sup>.

١- إختلاف الموجهات والمعطيات الثقافية: ذلك الإختلاف في الذي يتضح في المناطق ذات القوميات أو المذاهب والأيدولوجيات المتعددة أو التجمعات الغير منسجمة حضارياً وثقافياً مثل ما هو حادث في لبنان والسودان والعراق.

٢- الجمود والتزمت الثقافي أو الإفتتاح الثقافي اللامحدود والذي ينتج عنه الصراعات المعلنة والمستترة بين ما هو قديم وما هو حديث والذي يدخل في إطاره صراع الأجيال، فكل فئة أو جيل يحاول تأييد أفكاره وتثبيتها وإنما يتلقى بالعديد من العقبات تقضى على الفكرين المتصارعين معا لكي يحل محلها فكرة جديدة يكون خليطاً منهجاً معاً .

٣- التفاوت في سرعة التغير أو (التغير الاجتماعي والثقافي) والذي يأتي بسبب التفاوت في سرعة تغير أحد جوانب الثقافة عن الجانب الآخر ، فقد يسير الجانب المادي للثقافة أكبر من سير الجانب المعنوي بها ويحدث هو ثقافية إلى تعصف بالتوازن الاجتماعي وتورث بعض المشكلات .

تدفع بعض العادات والتقاليد الاجتماعية إلى ارتكاب الجريمة وهذا يبدو واضحاً عبر جرائم معينة مثل الإجهاض وقتل المولود حديثاً وذلك حفاظاً على الشرف وسمعة الأسرة أو الغيرة أو مثل تحريض المرأة لأحد أقربائها للأخذ بالثأر عن طريق القتل، ويتضح أيضاً من الضغط الاجتماعي والتشنئة الاجتماعية التي تذهب بعيداً في مراقبة سلوك وتحرك المرأة مما يشعرها بدونيتها وعدم أهليتها وبالتالي اللجوء إلى طرق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات ومنها ارتكاب الجريمة<sup>(٣)</sup>.

إن التقاليد الضارة والعادات غير السوية تلعب دوراً فعالاً في توجيه إرادات الأفراد نحو صور متنوعة من السلوك الإجرامي الذي قد لا تجدى في مواجهته إجراءات الأمن المألوفة.

(١) محمد شفيق، الإنسان والمجتمع، المصدر السابق ، ص ٣٧ ، ٣٨ .  
(٢) عبد المنعم محمد بدر، مشكلاتنا الاجتماعية، أسس نظرية ونماذج خليجية، الكتاب الأول، ١٩٨٥ م ، ص ٣٧ ، ٣٨ .  
(٣) نجيب علي سيف الجميل، المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي، مصدر سابق ، ص ٨ .

تعريف " التقاليد " بأنها صور مدروسة من السلوك الاجتماعي ماهيته تستولى على مشاعر الجماعات فتوجه تصرفاتها بسلطان قد يكون أقوى من سلطان النصوص الوضعية حتى لو اقترنت مخالفة هذه النصوص بعقوبات جسيمة ، أما "العادات " لا تختلف في جوهرها كثيراً عن التقاليد ، وإن كانت اقل منها شيوعاً وأدنى رسوخاً وأكثر تنوعاً من مجتمع إلى آخر ولو كان قريباً منه أو من فرد إلى آخر ولو كانا ينتميان إلى نفس المجتمع المشترك ويتعذر بطبيعة الحال وضع حدود فاصلة بين ما يصح أن يوصف بأنه تقاليد وما يصح أن يوصف بأنه مجرد عادة شائعة <sup>(١)</sup>.

ومن العوامل الثقافية المرتبطة بالجريمة الأمية والتسرب من التعليم لأن هذا يؤدي إلى عدم تحصيل العلوم والمعلومات المختلفة التي توسع مدارك الشخص وتساعد على حسن فهم الأمور وحسن التصرف في المجتمع وما يرتبط بهذا التعليم من تهذيب <sup>(٢)</sup>.

**هـ- وسائل الإعلام:** تؤثر وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتلفزيون وسينما وصحف ومجلات وكتب وإعلانات بما تنشره وما تقدمه من معلومات وحقائق وأخبار ووقائع وأفكار وآراء على التنشئة الاجتماعية باعتبارها ناقلة لأنواع مختلفة من الثقافة، فهي تنشر المعلومات المتنوعة عن كافة المجالات التي تناسب مختلف الأعمار كما إنها تشبع الحاجات النفسية مثل الحاجة إلى المعلومات والتسلية والترفيه والأخبار والمعارف والثقافة العامة ودعم الاتجاهات النفسية وتعزيز القيم والمعتقدات أو تعديلها ويزداد تأثير وسائل الإعلام بال تكرار الذي يعاون في عملية الاستيعاب وأيضاً بجاذبية المادة نفسها ، وعموماً يمكن القول بأن وسائل الإعلام هي سلاح ذو حدين فقد تكون وسيلة نافعة من وسائل الثقافة والعلم والسمو بالخلق ونقل المعرفة والأفكار فتقدم أكبر النفع للفرد والجماعة وهي من ناحية أخرى إذا أهملت أو أسيء استخدامها ولم توجه توجيهها صحيحاً بإشراف مركز فإنها تصبح سلاحاً هداماً يعرقل التنشئة الاجتماعية السوية ويساعد على الانحلال والانحراف <sup>(٣)</sup>.

وقد يكون لوسائل الإعلام المختلفة تأثير واضح على إجرام الفرد عندما تلقن الأفراد أو تنقل لهم عن طريق ما يقدم في وسائلها وخاصة المرئية من خلال الأفلام والتمثيلات التي تظهر الأساليب والحيل التي يلجأ إليها المجرمون في ارتكاب الجريمة والفرار بعد تنفيذها وكيفية تضليل العدالة وهذا يشجع بعض الأفراد وخاصة القاصرين منهم ومن لديهم ضعف عقلي أو إستعداد إجرامي على تقليد المجرمين أو المجرمات وإرتكاب الجرائم المختلفة ، كما أن وسائل الإعلام وخاصة القنوات الفضائية في ظل إنتشارها وعدم وجود رقابة توعوية ونقدية وتنقيفية عليها تعمل

(١) رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، ط٤، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٧م، ص ص ١٥١ - ١٥٣ .

(٢) محمود نجيب حسني، أبحاث في علم الإجرام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٣٢ .

(٣) محمد شفيق، الإنسان والمجتمع، مصدر سابق ، ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

على تحريك وإثارة الغريزة الجنسية عند بعض الأفراد وخاصة المراهقين والشباب منهم عن طريق ما يعرض من قصص رومانسية وأفلام غرامية فاضحة ، مما يكرس لدى البعض بأنها سلوكيات مقبولة وتدفع بهم إلى إرضاء غرائزهم الجنسية بطرق غير مشروعة فتتسأ الجرائم الأخلاقية كالزنا وهتك العرض وخاصة في ظل ضعف التربية ونشر القيم الأخلاقية في تلك الوسائل<sup>(١)</sup>.

**أهم الانتقادات التي توجه إلى وسائل الاعلام من حيث علاقتها بالجريمة وتطوير السلوك الإجرامي هي:**

١- أن وسائل الاعلام تعلم الأفراد أساليب جديدة لارتكاب الجرائم وخير مثال على ذلك هو ما تنشره الصحف بين حين وآخر من أحداث الوسائل الفنية للسرقة وغيرها من الجرائم .

٢- إن وسائل الاعلام تجد في أخبار الجريمة عنصراً صحفياً مشوقاً يزيد من لهفة القارئ إلى قراءة الصحيفة فهي تجعل الجريمة ظاهرة اعتيادية، لا مناص من وجودها في المجتمع ولذلك فلا ضرر من عرضها يومياً .

٣- تقوم بعض المحلات بإثارة خيال المراهقين بشكل يدفعهم إلى تقليد بعض المجرمين المعروفين أو تقليد بعض أنماطهم الإجرامية وهذا بدوره يقود إلى ارتكابهم الجريمة أو التورط في مغامرات صبيانية يعاقب عليها القانون .

٤- وتقوم بعض وسائل بإظهار جدوى الجريمة بإبراز كيف يعيش بعض المجرمين المحترفين وكيف ينفقون على متع الحياة .

٥- قد تسهم بعض وسائل الاعلام في إضفاء طابع البطولة على شخص المجرم حيث تجسد أدواره البطولية التي قام بها في ظروف شتى، الأمر الذي يجعل منه نموذجاً حياً لأكثر من طفل أو مراهق أو بالغ .

٦- وتسهم بعض وسائل الاعلام في تنمية الشعور الجمعي بالعطف على المجرمين وذلك عن طريق إبراز بعض الصور الإنسانية البائسة التي يعيش فيها بعضهم وتعاसे ظروف معيشتهم .

٧- كما تسهم بعض وسائل الاعلام في بلورة الشعور العدائي ضد أجهزة العدالة والشرطة ورجال القانون وذلك بقيامها بدور الحكم الفصل في شرعية بعض النصوص القانونية من جهة أو بتقييم مواقف بعض رجال القانون أو القضاء أو الشرطة في حالات معينة من الجهة الأخرى<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن وسائل الاعلام لا يسعها السكوت عن أخبار الجريمة التي تشكل موضوعاً مثيراً يستهوى الغالبية العظمى من الأشخاص، والواقع أن هدف الصحيفة إثارة وعي الأفراد

---

(١) نجيب علي سيف الجميل، المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي، مصدر سابق ، ص ٨ .  
(٢) عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، أصول علم الإجرام، الكتاب الأول، مطبعة السلام ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

وتحسهم بخطر الجريمة، كما تهدف الصحف إلى استقزاز المسؤولين لاتخاذ مواقف إيجابية ملموسة بصدد مكافحتها وحماية المواطن من أخطارها.

و-الدين: يعد الدين ذو أهمية بالغة في المجتمع الإنساني، كما أن للدين تأثيراً قوياً في ضبط النفس وتكوين الحاسة الأخلاقية للإنسان حيث يغرس في نفس الأفراد قيماً تهذب سلوكهم وتقوى في نفوسهم المقدرة على مقاومة الجريمة وتبعدهم عن الجري وراء المال والشهرة والشهوة وهي اعتبارات تقف كثيراً وراء السلوك الإجرامي، فالدين يدعم مقاومة الفرد لبواعث الجريمة وكثيراً ما يعزى انتشار الظاهرة الإجرامية إل ضعف تأثير الدين على أخلاقيات الفرد (١).

ويرى الفقهاء أن الجريمة هي " فعل ما نهى الله عنه وترك ما أمر الله به ، أي أنها فعل أمر محرم معاقب فعله أو ترك أمر معاقب على تركه ، ويرى البعض أنها " محظورات شرعية يحرمها الله سبحانه وتعالى تتمثل في مخالفة أوامر الشرع الإسلامي بعد إتيانها أو نواهي الشرع بإثباتها وعدم إجتنبها " (٢).

ويلاحظ من التعريف السابق لمفهوم الجريمة من المنظور الإسلامي أن الشريعة الإسلامية تنظر إلى المجرم نظرتها إلى شخص ضل الطريق لابد من الأخذ بيده وإرشاده إلى سواء السبيل ، وأن الجريمة عبارة عن محظورات شرعية زجر الله عنه بحد أو تعزيز على أساس أن المحظورات هي مخالفة أوامر الشارع الإسلامي أو نواهيه كما أن خطأ أو إنحراف دنيوي وفي الوقت نفسه معصية دينية. فإن الإسلام عالج مشكلة الفقر بالخطوات التالية :

أولاً : أمر بفرض ضريبة ثابتة على أموال الأغنياء ﴿ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ﴾ (٣) ، ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (٤). و ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ (٥) ، ﴿ فَلَا افْتَحَمَ الْعُقَبَةُ {١١} وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقَبَةُ {١٢} فَكُ رَقَبَةً {١٣} أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ {١٤} يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ {١٥} أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ {١٦} ﴾ (١) .

ثانياً : أعطى الفقراء حد كفايتهم من الناحية المعيشية مما وفر لهم فرصاً حقيقية بالطبقة المتوسطة: ﴿ وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَثَّوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (٢) ، و ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ (٣) .

(١) المصدر السابق، ص ١٥٦ .

(٢) السيد رمضان، الجريمة والانحراف، مصدر سابق ، ص ١٩ .

(٣) سورة الذاريات، الآية (١٦) .

(٤) سورة الذاريات، الآية (١٩) .

(٥) سورة التوبة، الآية (١٠٣) .

(٦) سورة البلد، الآية (١١ - ١٦) .

(٧) سورة البقرة، الآية (٢٧١) .

(٨) سورة الحج، الآية (٢٨) .

ثالثاً : حث على الإنفاق المندوب وشجع على السخاء والكرم والعطاء وخاطبهم بأنكم : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

رابعاً : أمر بتحريك المال الصامت لتنشيط الطاقات والإبداعات المختلفة في النظام الاجتماعي وهدد بمعاقبة أولئك الذين يخالفون هذا النظام الدقيق " ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

وهكذا تبدو العلاقة وثيقة بين الدين وتجنب السلوك الإجرامي فالدين يخصص على السلوك السوى وتجنب الانحراف كما أن التدين يؤدي إلى الرضا وعدم سيطرة مشاعر السخط بين الذين يعانون من ظاهرة الفقر فلا تجرفهم المشاعر الإجرامية. فالدين يمثل أهم العناصر الأساسية في بناء شخصية الإنسان وتحديد سلوكه الاجتماعي وعلاقته مع الآخرين، ولاشك في أن قصور العملية التعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات وافتقادها للمفهوم الصحيح للدين، أدى إلى وجود فجوة كبيرة في فهم الدين، وهو ما انعكس بدوره على انتشار العنف في المجتمع، وان الأسباب التي تساهم في زيادة الفراغ الديني الذي يحيط بالشباب في عدم كفاية الأساليب التربوية، لغرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الشباب، وضعف دور الآباء والمربين في تربية وتوجيه الشباب، وعدم قيامهم بواجباتهم الحقيقية في هذا المجال، فقد انصرف غالبية الآباء إلى العناية بالجوانب المادية لأسرهم وأولادهم، دون النواحي التربوية والأخلاقية والروحية، وكذلك اكتفى المربون بإملاء الدروس وتلقين المعلومات دون التحام حقيقي بالشباب ومعالجة فعلية لدخائلهم. فضعف الوازع الديني والخلقي لدى بعض المواطنين بصفة عامة ولدى العديد من الشباب بصفة خاصة، وقصور المؤسسات الدينية في القيام بدورها في التصدي للمشكلات الاجتماعية وبيان رأي الدين حيالها بصفة قاطعة بعيداً عن اختلاف الرأي الذي يؤدي إلى بلبلية المواطنين وتخطبهم بين الحلول المتصارعة، بل وضعف المستوى العلمي والثقافي لبعض رجال الدين وعدم تناولهم المشكلات الاجتماعية، وضعف الإعلام الديني بصورة أصبح معها غير مؤثر في المجتمع، وانحسار الندوات الدينية خاصة للشباب وقصرها على الاحتفالات بالمناسبات الدينية<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة آل عمران، الآية (٩٢) .

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٦٧) .

(٣) حسنين عبيد، الوجيز في شرح قانون العقوبات – القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص ١٥٠ .

## ز- تأثير إدمان الخمر والمخدرات على ظاهرة الجريمة:

يشير الفقه الجنائي إلى وجود علاقة قوية بين تعاطي الخمر والمخدرات والإدمان عليها وبين ارتكاب الجرائم، وبصفة خاصة جرائم العنف؛ نظراً لما تحدثه من إثارة تجعله أكثر جرأة على ارتكاب جريمته، ويشير جانب من الفقه الجنائي إلى اختلاف معدلات ارتكاب الجرائم وبصفة خاصة جرائم العنف كالقتل والجرح والضرب باختلاف الإنتاج السنوي للخمر واستهلاكها، وكما يضيف الفقه الجنائي بوجود تأثير للخمر والمخدرات على ذكاء الإنسان، فضلاً عن تأثيرها على دوافعه وغرائزه، وما يصاحب ذلك من إفقاد الشخص لقدرته على التحكم في سلوكياته وغرائزه، فينحرف في تيار الجريمة، وبصفة خاصة جرائم العنف والبلطجة، بل قد يكون تعاطي وإدمان الخمر والمخدرات سبباً غير مباشراً لارتكاب الجريمة من خلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعيشها الشخص المدمن، والتي قد تدفعه إلى سبيل طريق الجريمة بهدف توفير الأموال لشراء الخمر والمخدرات، ويتفق الفقه الجنائي على أن ظاهرة العنف كأحد الظواهر الإجرامية ذات طبيعة معقدة، وتحكمها العديد من العوامل، منها ما يتصل بالشخص نفسه، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية المحيطة به على تنوع هذه البيئة وتعددتها. ويأخذ الفقه الجنائي بإتجاه تكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية، وفي جرائم العنف بصفة خاصة، والذي يقوم على دراسة العلاقة بين عدد من العوامل السابق الإشارة إليها لبيان ما قد يوجد بينها من تفاعل قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم العنف، فلا يمكن القول من الناحية العلمية بوجود سبب محدد أو كامل بعينه هو الذي يؤدي إلى وقوع الجريمة بصفة عامة وجرائم العنف بصفة خاصة، كما أنه لا يصلح علمياً القول بأن وقوع الجريمة يرجع نتيجة كافة العوامل السابق الإشارة إليها مجتمعه<sup>(١)</sup>.

ويشير البعض إلى ازدياد أعمال العنف بانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب سواء أكان ذلك من خلال الأشخاص المتاجرين أو المتعاطين للمواد المخدرة؛ فغالباً ما يلجأ المجرمين بصفة عامة في ارتكاب جرائمهم في مجال المخدرات أو الجرائم الأخرى إلى تعاطي المخدر قبل ارتكاب الجريمة أو في حالة القبض عليهم مما يصبغ تصرفاتهم حينذاك بالعنف والقوة في مواجهة ما يقدمون عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) أحمد عوض بلال، علم الإجرام - النظرية العامة والتطبيقات، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٤١٩.

(٢) رامي متولى القاضي، المواجهة التشريعية لظاهرة البلطجة في القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م، ص ١٠٠-١٠١.

## المبحث الثاني-أولاً: العوامل الاقتصادية المؤدية إلى السلوك الإجرامي والجريمة:

هناك بعض العوامل الاقتصادية التي تؤثر في زيادة أعداد الجرائم والعنف ، فالأوضاع الاقتصادية المتدهورة تخلق بيئة مهيأة للإجرام والعنف .

وأكدت الدراسات السوسيولوجية العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والجريمة ، والفقر والجريمة وجهان لعملة واحدة حيث يرى " أليوت " أنه لا يمكن القول بأن جميع الجرائم نتاج الفقر والبؤس إلا أن العلاقة وثيقة بين الظروف الاقتصادية ومعدل الجريمة ؛ فالعلاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي وارتكاب الجرائم واضحة وملحوظة ولا يمكن إغفالها ، وقد بين " كليفورد شو " و " هنري مكاي " في أبحاثهما عن الجريمة وجناح الأحداث في بعض مناطق الولايات المتحدة أن نسبة كبيرة من هؤلاء الأشخاص ينتمون إلى المستويات الاقتصادية المختلفة وأنهم ينزلون هم وأسره في بعض المناطق المنخفضة المستوى بالنسبة لباقي أنحاء المدينة ويعانون من إنتشار بعض الأمراض التي ترتبط بسوء الظروف المعيشية مثل السل ، ويعتقد " بارملي " أن الفقر وحده ليس سبباً في الجريمة ولكن الرغبة في المستوى المعيشي المرتفع هي التي تقود إلى ذلك وبهذا يكون " بارملي " قد أحدث شيئاً من التطور في مجال النظرية الاقتصادية. كما أوضح " سيرل بيرت " دور العامل الاقتصادي في السلوك الإجرامي حيث تبين له من دراسته على الجانبين أن أكثر من نصفهم ينتمى إلى الطبقات الفقيرة في المجتمع<sup>(١)</sup>

وينهج " وليم بونجر " هذا النهج بتأكيدده على أن الفقر هو السبب الأعظم للجريمة وإنه إذا كانت هناك جرائم تدفع إليها الرغبة في الحصول على مظاهر الترف والبلذ أكثر من الرغبة في الحصول على الاحتياجات الضرورية فإن الدافع إليها هو اقتصادي أيضاً أي أنه فرق بين نوعين من الإجرام أولهما ؛ إجرام الحاجة ، وثانيهما ؛ إجرام الرفاهية أو الترف ، كما يرى " بونجر " أن الأوضاع السيئة كالفاقة والمسكن الوضيع والمسكن المزدحم ونقص التعليم وإنعدام تكافؤ الفرص أوضاع تؤدي إلى حرمان الأفراد من إشباع حاجاتهم الأساسية ونهيتهم للوقوع في الجريمة وهذه الأوضاع ترجع كلها إلى النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج وعلى الربح فحسب دون اعتبار لحاجات الأفراد والمجتمع دون اعتبار لثمن السلع توافرها وبخاصة الضرورية منها<sup>(٢)</sup>.

ومن الجدير بالذكر وجود عدة اتجاهات توضح العلاقة بين الظروف الاقتصادية للفرد والجريمة منها:

(١) نجية إسحق عبد الله وفرج عبد القادر طه، سيكولوجية المجرم والفروق بين الجنسين دراسة نظرية وميدانية، مجموعة علم النفس الإنساني، إشراف: فرج عبد القادر طه، القاهرة ، د.ت ، ص ٤١ ، ٤٢ .  
(٢) نجية إسحق عبد الله محمد ، فرج عبد القادر طه ، سيكولوجية المجرم والفروق بين الجنسين ، مرجع سابق، ص ص ٤٢ ، ٤٣ .

١- يرجع أنصار الاتجاه الأول للجريمة إلى الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع واعتبارها السبب الأساسي في حدوث الجريمة وذلك بالربط بين الأفعال الإجرامية والظروف الاقتصادية ومنها اختلال النظام الاقتصادي المنافسة الاقتصادية غير العادلة التي تؤدي إلى ظهور الطبقة واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ومن مظاهر هذا الاستغلال إستخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء وظهور البطالة، وهذه العوامل الاقتصادية الرئيسية لاشك تترك أثارها غير المباشر على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع وأهمها البيت والمدرسة إلا أنه يعاب على الاتجاه تركيز على العوامل الاقتصادية دون غيرها .

٢- أما الذين يقللون من أهمية العوامل الاقتصادية فهم يرون أن للعوامل الاقتصادية دور محدود جداً ويقتصر دورها على تهيئة الظروف الملائمة للجريمة إذ ما صادقت استعداداً أو تكويناً إجرامياً كامناً لدى الفرد وفي هذه الحالة تكون الظروف الاقتصادية بمثابة المنبه لهذا الاستعداد، أي أن الظروف الاقتصادية لا تعمل منفردة ويستدل أنصار هذا الاتجاه على صحة رأيهم بأن كثيراً من الناس يعيشون في ظروف اقتصادية بالغة السوء ومع ذلك لا يسلكون الجريمة ومن الناس من وسع الله في رزقه حتى صار يحيا في رغد من العيش ورغم ذلك لا يقوي علي مقاومة إغراء الجريمة، ويعاب على هذا الإتجاه تجاهله لأهمية العامل الاقتصادي والتقليل من دوره .

٣-الاتجاه الصحيح في تقدير العوامل الاقتصادية: يتوسط اغلب الباحثين في علم الإجرام اليوم بين الاتجاهين السابقين ، فيقررون أن للعوامل الاقتصادية أهمية في إرتكاب الجرائم، ولكن شأنها في ذلك شأن غيرها من العوامل التي تؤدي هذا الأثر، بمعنى أنها لا يمكن أن تتفرد دون غيرها بتفسير كل الجرائم، فتفسير الإجرام يرجع إلى عوامل متعددة تتضافر فيما بينها لإنتاج السلوك الإجرامي<sup>(١)</sup>.

أ-الفقر كأحد العوامل الاقتصادية المؤدية للجريمة: ويقصد به عجز الفرد عن إشباع حاجاته الشخصية الرئيسية بالشكل المطلوب، كما يقصد به الدخل المادي المنخفض للأسرة والذي لا يمكن من خلاله توفير الحاجات الضرورية، فالفقر يحول بين الفرد وبين متابعة الدراسة وذلك لعدم إمتلاك المال لدفع الرسوم الجامعية وشاء الأدوات والكتب والمستلزمات الدراسية مما يقف مانعاً في الحصول على تعليم جامعي أو تخصص وبالتالي عدم إمكانية الحصول على عمل يمكن أن يتكسب منه مما يجعل الفرد يعاني من البطالة وخاصة في المدن وفي ظل عدم وجود عائل قد يلجأ الفرد إلى إرتكاب الجريمة للحصول على المال غير المشروع مثل : السرقة والزنا والدعارة والاحتيال وخيانة الأمانة، كما أن بعض الأسر الفقيرة تدفع بناتها إلى ممارسة الزنا أو الدعارة طلباً للمال، كما أن المرأة عند ارتكابها لهذه الجرائم تهدف إلى الحصول على المال لشراء

(١) حمدين خليل، أثر تدني المستوى المعيشي والثقافي على الحالة الأمنية في المجتمع، اللقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية ، المملكة العربية السعودية ، ص ٣ ، ٤ .

حاجاتها الشخصية ومستلزماتها الضرورية لمساعدة الأسرة نتيجة لفقرها أو تدني مستوى أسرتها وخاصة إذ كان عائلها كالأب أو الزوج عاطل عن العمل أو راتبه ضئيل، وتؤكد بعض الدراسات أن أغلب الفتيات الجانحات والنساء المرتكبات للجرائم ينتمين إلى أسر فقيرة، كما يوجد أعداد كبيرة يتجهن إلى ممارسة التسول ومن ثم الإنحراف وأرتكاب الجريمة<sup>(١)</sup>.

ومن الملاحظ أن الجوع يدفع صاحبه إلى السرقة التي لا تقوم على سند من الواقع ويرجع ذلك إلى أن الفقر ظاهرة نسبية تختلف باختلاف طبيعة الحياة في المجتمع وتختلف باختلاف الزمان والمكان، وليس بالضرورة أن يبلغ الفقر حد الجوع القاتل لكي يؤدي بصاحبه إلى إرتكاب الجريمة وخرق القانون ، إذ أن خرق القانون لا ينحصر بأفراد الطبقات الفقيرة المعدمة ، فليس الفقر وحده هو الذي يقود إلى الجريمة بقدر ما هو ظاهرة مركبة معقدة تتصل بمجموعة متكاملة من الظروف والأوضاع والمفاهيم الاجتماعية والثقافية وهذه في مجموعها تؤثر على حياة الفرد على أفراد العائلة<sup>(٢)</sup>.

والواقع يؤكد أن لا يمكن القول بأن الفقر وراء كل الجرائم ، فهناك العديد من الجرائم التي لا صلة للفقر بإرتكابها ، كما لا يمكن إنكار أثر الفقر كعامل دافع إلى إرتكاب بعض الجرائم وخاصة جرائم الإعتداء على الأموال كالسرقة والأقرب إلى الصواب هو الإتجاه القائل بأن الفقر عامل مهين فقط للجريمة ، عند من يتوافر لديهم أصلا تكوين إجرامي ، وهذا ما يفسر لماذا لا يجُرم كل الفقراء<sup>(٣)</sup>.

وهناك ما يربط بين الفساد وإرتفاع معدلات الجريمة ومرجعه سوء توزيع الثروات وهو ما ينشأ عن طبيعة النظام الرأسمالي ويعتبر "ماركس" و"انجلز" من أنصار هذا الاتجاه في تفسير السلوك الإجرامي فقد نادى كلاهما في كتابات كثيرة بأهمية العامل الاقتصادي ومدى تأثيره على السلوك الإجرامي فالإقتصاد هو المحور الأساسي الذي تقوم عليه حياة أي إنسان ، حيث يعد الركيزة الأساسية التي يدور في محورها الفرد فأني شخص إذا لم يجد قوت يومه أو إطعام أطفاله أو أنه يشاهد يوميا من مغريات الحياة المادية ما لا يستطيع تحقيقه فإنه قد يتجه إلى أساليب غير سليمة لكي يحاول إشباع بعضا من حاجاته الأساسية، وثمة إتفاق بين علماء الاجتماع على أن الجريمة تعد إحدى نتائج النظام الرأسمالي ومن بين هؤلاء "بونجر" الذي يرى أن النظام الرأسمالي يقوم على المبادلة الحرة بالسلع والخدمات وعلى تحقيق أكبر قدر من الربح ، لذا فهو يحمي حرية المنافسة بين المنتجين وأرباب الأعمال بوجه عام، وهذا يؤدي إلى إنتشار الأفعال الإجرامية مثل الإحتيال والغش لترويج البضائع والإعتداء بسبب المنافسة الحرة كما أن

(١) المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٢) عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

(٣) رمسيس بهنام، الجريمة والمجرم والجزاء، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦ ، ص ١٤٤ .

من شأن هذا النظام أيضا فرض ساعات العمل الطويلة والأجر الزهيد وهذا كله يدفع إلى ارتكاب الجريمة<sup>(١)</sup>.

ومن الثابت أن الفقر يدفع إلى ارتكاب أنواع معينة من الجرائم مثل القتل والتشرد والتسول وبعض جرائم العرض ، إذ أن الفقر يحول بين الشباب والزواج المبكر الأمر الذي يضطر معه إلى إشباع غريزته الجنسية بطريقة غير مشروعة ، علاوة على جرائم الاعتداء على الأموال مثل السرقة، فعدم استطاعة الفرد إشباع حاجاته المادية بالطرق المشروعة ، قد يهيء له السبيل إلى اللجوء للطرق غير المشروعة فيتجه إلى الجريمة ، وإن كان هذا لا يعني أن جرائم الأموال لا تقع إلا بدافع الفقر، فإن مثل هذه الجرائم قد ترتكب بدافع الرغبة في مزيد من الإيذاء والرخاء ولو كان من قبيل الترف<sup>(٢)</sup>.

وبالتالي يعتبر الفقه الجنائي "الفقر أحد العوامل التي يمكن على أساسها تفسير ارتكاب البعض للجريمة سواء أكان بشكل غير مباشر من خلال تأثير الحالة الاقتصادية السيئة للأسرة، والتي تؤدي إلى وقوع الأشخاص في براثن الجريمة بسبب غياب الرقابة الأسرية، والتي يبحث عائلتها عن جمع المال<sup>(٣)</sup>.

#### - ارتباط الفقر وارتفاع الأسعار بمعدلات الجريمة:

يشير البعض إلى ارتباط أسعار السلع الرئيسية بمعدلات ارتكاب الجرائم، وبصفة خاصة جرائم العنف والبلطجة، فارتفاع الأسعار مع ضالة المرتبات والأجور لدى الأفراد يؤديان إلى عجز العديد من المواطنين عن توفير احتياجاتهم الأساسية، ذلك أن الحالة الاقتصادية السيئة التي يمر بها الفرد وعجزه عن سد متطلبات الحياة الضرورية تصيبه بحالة من عدم الأمان، وقد يدفعه ذلك إلى ارتكاب جرائم العنف مثل القتل أو الجرح أو الضرب<sup>(٤)</sup>.

#### ب-البطالة كأحد العوامل الاقتصادية المؤدية للجريمة:

تشير البطالة إلى ضعف النظام الاقتصادي وسوء تنظيمه وتخلفه وعدم عدالته فهي تهيب للإنسان فرص الانحراف والانسياق في تياره المدمر نتيجة للأثر السيئ المترتب عليها سواء بسبب الفراغ الذي ينشأ عنه واستغلاله في طريقة سيئة بسبب حرمان الإنسان من وسيلة مشروعة تحقق رغباته فينعكس سلباً على تصرفاته وينمى لديه الحقد والثورة على النظم والشعور بالنقص وعدم الثقة ، فالمهنة تعتبر مصدر أمان واستقرار للإنسان وتتيح له القيام بدوره في

(١) على محمد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، عوامل الجريمة السياسية العقابية في التشريع الليبي والمقارن ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣م ، ص ١٠٧ .

(٢) رؤوف عبيد، مبادئ علم الإجرام، مصدر سابق ، ص ١٣٤ .

(٣) أحمد عوض بلال، علم الإجرام - النظرية العامة والتطبيقات ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، ص ٣٩٠ .

(٤) شريف سيد كامل، مبادئ علم الاجرام ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص ١٨٦ .

المجتمع وهى من ناحية أخرى تحرره من سلطة الآخرين أو من يتولى الإنفاق عليه وتجعله يشعر بالقيم المعنوية لوجوده وتحقيق آماله ، لذلك فإن الارتباط بمهنة معينة يعطيه الإحساس بكيانه الاجتماعي حيث ينصرف إلى متابعة الإنتاج ورفع مستواه الاقتصادي والانطلاق وراء مزيد من التقدم والنجاح بالوسائل المشروعة مما يبعده عن اللهو والعبث والانحراف.

وتعد البطالة عاملاً مؤثراً في اختيار طريق الجريمة لا تقل ضرر في بعض الأحيان عن العمل التافه الذي يلجأ إليه الإنسان وقد يؤدي إلى تشرده أو الحصول على العمل الذي لا يتناسب مع قدراته الذهنية والجسدية وقد يضطره إلى الهروب من مسؤولياته خاصة بالنسبة إلى هؤلاء الذين ينغمسون في العمل الصناعي في سن مبكرة نتيجة للعوز المادي الذي تعانيه أغلب الأسر ذات الدخل الضئيل<sup>(١)</sup>.

- **علاقة البطالة بجرائم العنف والجريمة:** ذهب جانب من الفقه الجنائي - وبحق - أن البطالة المتفشية بين الشباب، وبخاصة من خريجي الجامعات والتعليم المتوسط من أهم الأسباب التي ساعدت على ممارسة أعمال العنف والاعتداء على الآخرين<sup>(٢)</sup>.

**ج - النظام الاقتصادي السائد :** لقد كانت هناك دائماً محاولة للربط بين الأوضاع الاقتصادية والجريمة أي بين الفقر والجريمة ، فترى وجهة النظر الاقتصادية أن الجريمة وليدة بعض الظروف الاقتصادية وفي مقدمتها الفقر والعوز والبطالة وسوء الأحوال المادية ، وقد استند أنصار هذه المدرسة إلى بعض الإحصائيات التي قام بها عدد من الباحثين لبيان العلاقة بين الفقر والجريمة كما إعتدوا على بعض البيانات التي تشير إلى كثرة حوادث الإجرام إبان الأزمات الاقتصادية<sup>(٣)</sup>.

ويشير " إليوت " إلى أنه لا يمكن القول بأن جميع الجرائم نتاج للفقر والبؤس ولكنه على الرغم من ذلك فهناك علاقة وثيقة بين الظروف الاقتصادية ومعدل الجريمة ، فالعلاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي وارتكاب الجرائم واضحة وملحوظة ولا يمكن تجاهلها ، ويؤكد " بارملى " أن الفقر وحده ليس سببا في الجريمة ولكن الرغبة في المستوى المعيشي المرتفع هي التي ربما تقود إلى ذلك، ويرى " وليم بونجر " أن الفقر هو السبب الأعظم للجريمة وأنه إذا كانت هناك جرائم تدفع إليها الرغبة في الحصول على مظاهر الترف والبخ أكثر من الرغبة في الحصول على الاحتياجات الضرورية فإن الدافع إليها هو اقتصادي أيضا أي إنه فرق بين نوعين من الإجرام أولهما ؛ هو إجرام الحاجة والثانية؛ هي إجرام الرفاهية والترف<sup>(٤)</sup>.

(١) حسنين عبيد، الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، ط٢، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م ، ص ١٥٥ .

(٢) حسنين عبيد، الوجيز في علم الإجرام ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(٣) زكريا إبراهيم، الجريمة والمجتمع، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨م ، ص ٦٢ .

(٤) نجيه إسحق عبد الله محمد، دراسة مقارنة بين الجنسين في سيكولوجية الجريمة، مصدر سابق، ص ٣٢ - ٣٣ .

وقد حاول البعض تفسير السلوك الإجرامي للمرأة من وجهة النظر الاقتصادية التي ترى أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في شتى صور الانحراف عند المرأة فمن المعروف على مر التاريخ أن النساء يوجهن جزءاً كبيراً من اهتماماتهن لما يسمى بالسلع الترفيهية وأهمها أدوات الزينة والحلى ولذلك فإنهن يندفعن إلى الكثير من الجرائم رغبة في الحصول على مزيد من المال<sup>(١)</sup>.

رغم تعدد الآراء التي تؤكد دور العامل الاقتصادي في تفسير السلوك الإجرامي إلا أن هناك عدة تحفظات أهمها:

١- أن العلاقة بين الفقر والجريمة ليست علاقة كاملة ، فكثيراً جداً من الفقراء لا يرتكبون الجريمة وكثيراً من الأغنياء يصبحون من المجرمين أو كما يقول البعض أنه إذا كان أغلب المجرمين فقراء ، فأغلب الفقراء لا يجنحون إلى الجريمة .

٢- يترتب على الاقتصاد على العوامل الاقتصادية في تفسير الجريمة أن يصبح من الممكن أن يتحول جميع الأفراد رجالاً كانوا أو نساء ممن لديهم ضغوط اقتصادية أو رغبة في الحصول على مستوى معيشي أفضل إلى مجرمين ، ولكن كثيراً ممن يعانون من الحاجة الاقتصادية لا يتحولون إلى مجرمين ، فالفقير لا يقبل على الجريمة مهما اشتدت به الحاجة، بل أن من الناس من يتقبلون الفقر ويطبقونه في صبر يدعو إلى الإعجاب وكثيراً ما يتخذونه حافزاً ودافعاً لمزيد من العمل وتحقيق قدر كبير من الطموح .

٣- لا يمكن تجاهل أن هناك كثيراً من الجرائم ترتكب دون أن يبغى مرتكبوها أية منفعة مادية.

٤- وفيما يتعلق بالربط بين الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدل الجريمة فقد أثبتت العديد من الدراسات عكس ذلك ، فقد وجد " بول وپرس " وأيده في ذلك " جون كلاب " أن الجريمة تزداد في فترات الرخاء لا الكساد وذلك من خلال ما قاما به من دراسات في ولاية ميتشجان وإنجلترا وكذلك قامت " دورسى توماس " بدراسة هامة عن أثر الظروف الاقتصادية عامة على معدل الجريمة وتبين لها زيادة معدل الكثير من الجرائم في فترات الرخاء الاقتصادي خاصة الجرائم ضد الأشخاص والجرائم الجنسية ، حيث أن حياة الترف والبدخ ووفرة المال قد تقرر بالإقبال على المخدرات والخمور ، ولذلك فلا أساس لأن نفترض أن الفقر هو العامل الأوحد للجريمة<sup>(٢)</sup>.

إن انعدام التنظيم الاجتماعي له تأثير في الجريمة ، ففي كلاً من المجتمعات البدائية والمعاصرة وجد أن استقرار وثبات النظام الاجتماعي عامل هام من عوامل الضبط في حدوث الجريمة ، ولكن لا يوجد مجتمع ما مهما كان مستقراً يخلو خلواً باتاً من المجرمين ، وإنما يوجد

(١) أحمد على المجذوب، المرأة والجريمة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) نجية إسحق عبد الله محمد، دراسة مقارنة بين الجنسين في سيكولوجية الجريمة، مصدر سابق ، ص ص ٣٥ ، ٣٦ .

قلة قليلة ممن يخرقون القانون في المجتمعات المستقرة المنعزلة والمتجانسة بنسبة أقل عما يوجد في الجماعات غير المنتظمة الرحالة وغير المتجانسة، كذلك فإن المناطق الريفية يوجد بها نسبة أقل من الجريمة عن المناطق الحضرية كذلك فإن الضواحي تنتشر فيها الجريمة بنسبة أقل عنها في وسط المدينة، ولقد أوضح " شو وآخرين " فروقاً في الجريمة والجنوح ترجع إلى اختلاف مناطق المدينة حيث وجدوا أن أعلى نسبة توجد في المناطق الشعبية عديمة التنظيم وحول وسط المدينة، وتقل هذه النسبة كلما ابتعدنا عن مركز المدينة وأقل النسب عموماً توجد في المناطق السكنية الطرفية، ولقد ذهب " ريكلس " في تفسيره لهذه الملاحظات إلى القول بأن انعدام التنظيم الاجتماعي وعدم توزيع السكان توزيعاً عادلاً والتحضر والمناطق الشعبية القذرة لا تسبب الجريمة ولكنها بطريقة غير مباشرة تشجعها عن طريق زيادة الفرص المؤدية للسلوك المضاد للمجتمع<sup>(١)</sup>.

#### د- أثر الظاهرة الاقتصادية العامة على الجريمة :

تجسد أهم الظواهر العامة في التقلبات الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع ويقصد بالتقلبات هي التغيرات العارضة التي تصيب ظاهرة أو أكثر من ظواهر الاقتصاد الكلي، وهذه التقلبات عديدة ومن أهمها التي تتعلق بالأسعار والتي تتعلق بالدخل :

١- تقلبات الأسعار والجريمة: تؤثر عملية ارتفاع أسعار السلع على الظاهرة الإجرامية خاصة السلع الضرورية كالقمح مثلاً وهذا ما أثبتته الإحصاءات في فرنسا وألمانيا وإنجلترا فهناك تناسب طردي بين الجريمة ارتفاع وأسعار السلع الضرورية فكلما ارتفعت الأسعار زادت الجريمة والعكس صحيح ن وتفسير ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى أن يعجز الأفراد ذوي الدخل المحدودة عن تلبية احتياجاتهم فيلجأون إلى سد حاجاتهم بطرق غير مشروعة بارتكاب جرائم السرقة ومن ناحية أخرى ينجم عن ارتفاع أسعار السلع أن يقل الطلب عليها وذلك وفقاً لقانون العرض والطلب فيقل أرباح العاملين في قطاع التجارة مما يؤثر على دخولهم وما لذلك من أثر على الجريمة، كما نتيجة ينجم عنه أيضاً الإقلال من السلع المعروضة وبالتالي الحد من إنتاج تلك السلع<sup>(٢)</sup>.

وبالطبع الأثر الضار لارتفاع أسعار السلع يفترض ثبات الدخل أما إذا نجم عن ارتفاع الأسعار زيادة في دخل الأفراد انعدم أثرها الضار على الظاهرة الإجرامية، وعلى العكس إذا ما انخفضت أسعار السلع الضرورية انخفضت نسبة الجرائم خاصة جرائم السرقة ، ولكن ليس معنى ذلك أن انخفاض الأسعار يحد من الظاهرة الإجرامية بصفة عامة إذ قد ينجم عن ذلك الانخفاض

(١) عبد الرحمن محمد العيسري، سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة، موسوعة كتب علم النفس الحديث، دار الراتب الجامعية ، سوفيتير ، بيروت ، ٢٠٠١م ، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٢) محمود أحمد طه، علم الإجرام، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

في الأسعار ارتفاع نسبة جرائم الآداب وذلك بسبب أن الانخفاض يؤدي إلى توفير جزء من الدخل<sup>(١)</sup>.

٢- **تقلبات الدخل والجريمة** : كلما زاد دخل الفرد يُمكنه من سد حاجته وإشباع رغباته ومن ثم لا يكون في حاجة إلى السرقة ، فضلاً عن أنه إذا كان رب الأسرة يتمكن من تربية أولاده وإشباع احتياجاتهم مما تضمن لهم فرص النجاح في الحياة ، كما أن زيادة الدخل تمكن الفرد من الحفاظ على صحته نتيجة قدرته على الحصول على الغذاء الذي يحتاجه كل ذلك يؤدي إلى الحد من الظاهرة الإجرامية خاصة السرقات وجرائم العنف ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع مستوى الدخل قد يزيد من نسبة جرائم الآداب نظراً لأن زيادة الدخل يحقق وفرة اقتصادية ، وهذا الوفرة أو الادخار يشجع صاحبه على إشباع شهواته خاصة تتناول المسكرات وما يترتب عليها من ارتكاب جرائم جنسية ومن ثم فإن زيادة الدخل مع افتراض ثبات الأسعار وارتفاعها بنسبة تقل عن زيادة الدخل تحد من الظاهرة الإجرامية بصفة عامة ومن جرائم السرقة والعنف بصفة خاصة<sup>(٢)</sup>.

يصح هذا القول في حالة انخفاض مستوى الدخل مع افتراض ثبات مستوى الأسعار أو انخفاضها بنسبة تقل عن نسبة انخفاض الدخل ولكن بصورة عكسية أو ينجم عن ذلك عجز الفرد عن إشباع احتياجاته الضرورية وعجزه عن تعليم أولاده والحفاظ عليهم والحفاظ على تماسك الأسرة كل ذلك يؤدي إلى تشرد الأبناء وضعف قدراتهم البدنية والصحية وإصابتهم بالاضطراب نفسية وما لذلك من آثار سيئة على الظاهرة الإجرامية خاصة جرائم الأموال والعنف<sup>(٣)</sup>.

وعلى أية حال فقد اعتمد الاتجاه الاقتصادي في تفسير الانحراف والجريمة على أهمية الظروف الاقتصادية التي يعيش في إطارها الفرد واتجاهه نحو الانحراف، حيث قام على الافتراضات التالية:

١- ربط هذا الاتجاه بين الفقر والسلوك الإنحرافي حيث أوضح أن حب الثروة والجشع المادي يعد سبباً للسلوك الإنحرافي كما أن الفقر يمكن أن يكون سبباً للانحراف والجريمة بسبب ما يحدثه من خلافات ونزاعات أسرية نتيجة عدم قدرة الإمكانات الاقتصادية المتاحة عن إشباع احتياجات الأسرة المتعددة والتي تفوق تلك الإمكانيات .

٢- يعد الفقر سبباً للانحراف حيث أن الفقر يؤدي إلى اندماج بعض الفقراء مع المنحرفين وبالتالي يصبح الفرد أكثر عرضة للانحراف لمخالطة لتلك الفئة المنحرفة والتأثر بسلوكياتها الإجرامية.

(١) محمود احمد طه، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) محمود احمد طه، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) محمود احمد طه، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

٣- أن الثروة المكتسبة على عجل وبغير أن تكون مدعمة بمثل عليها تكون مصدراً للانحراف إذ ينشأ عنها إفراط في المتع الجنسية وغيرها من المتع كما أن تملك الثروة قد يؤدي إلى الانحراف بسبب ما تحدثه من فراغ في الحياة لدى الفرد مما يدفعه إلى السعي نحو إشباع حاجات جديدة للذة خاصة إذا كان هناك هبوط مفاجئ نحو الفقر أو صعود مفاجئ نحو الغنى.

٤- هناك علاقة بين المهنة التي يمارسها الفرد واتجاهه نحو الجريمة لأن المهنة في أحيان كثيرة تكون عاملاً أساسياً في الاتجاه نحو ارتكاب الجرائم حيث أن هناك مهن تُسهل تعاطي العقاقير وإدمانها مما يعد سلوكاً إنحرافياً، وربط البعض بين المهنة والانحراف مؤكدين أن التجار هم أكثر الناس ارتكاباً للجريمة يليهم أصحاب المهن الصناعية ثم الزراعيون يليهم الكتاب وأصحاب المهن العقلية، كما أن الانحراف يظهر بين من يمارسون الوظائف التي لا تحتاج إلى غير المهارة أكثر ممن يمارسون وظائف تعتمد على المهارة.

٥- أن هناك علاقة بين حالات الانتعاش أو الكساد الاقتصادي في المجتمع والانحراف حيث أن الجريمة تتجه نحو الهبوط في حالات الانتعاش أو الرخاء الاقتصادي وتتجه إلى الارتفاع في فترات الكساد الاقتصادي خاصة ضد الممتلكات كما أن الانحراف يكون منخفضاً في دورات النمو المعتدل .

كما أن هناك علاقة بين البطالة والانحراف أو بين الاتجاه لتشغيل النساء والأطفال والاتجاه للانحراف حيث يؤكد تشغيل الأطفال مثلاً في سن مبكرة إلى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع ومخاطر عمالة الأطفال .

٦- أن الأوضاع السيئة كالفاقة والمسكن الوضيع والمزدحم وضعف التعليم وعدم تكافؤ الفرص أوضاع تؤدي إلى حرمان الأفراد من فرص إشباع حاجاتهم الأساسية بطريقة سليمة مما يهيئ الظروف للوقوع في الجريمة في حين أن الأوضاع العكسية تؤدي في أغلب الأحيان إلى سلوك سوى غير إجرامي أو انحرافي<sup>(١)</sup>.

(١) مازن بشير محمد، مبادئ علم الاجرام، مكتبة القمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٦٠-١٦١.

## **الفصل الخامس**

### **جرائم النساء بعد عام ٢٠٠٣ - رؤية سوسيولوجية**

**تمهيد**

**المبحث الأول:**

**أولاً: خطورة ظاهرة اجرام النساء**

**ثانياً: السمات القانونية لجرائم النساء**

**ثالثاً: صور جرائم النساء في المجتمعات الغربية**

**رابعاً: التمييز بين جرائم النساء وغيرها من الظواهر الإجرامية**

**خامساً: دوافع ارتكاب جرائم النساء وتداعياتها السلبية**

**المبحث الثاني:**

**أولاً: جرائم النساء في ظل مستجدات الوضع المجتمعي العراقي الحالي**

**ثانياً: جرائم النساء وحقوق الإنسان**

**ثالثاً: الضبط الاجتماعي والسلوك الإجرامي**

**رابعاً: الفضائيات وعلاقتها بالسلوك الإجرامي عند النساء**

## تمهيد:

إن قضية المرأة هي قضية كل مجتمع قديماً وحديثاً، فالمرأة نصف المجتمع، لذا فإن ظاهرة العنف الاجتماعي للمرأة أمر جدير بالبحث والعناية من قبل كافة المتخصصين والباحثين. وذلك بعد أن شهد العراق تطورات اقتصادية واجتماعية ونفسية أثرت في تلك الظاهرة، مما أدى إلى زيادة حدتها وتعدد أشكالها بشكل أصبح يهدد أمن المرأة واستقرارها الاجتماعي والنفسي حيث تمتنهن من خلالها آدميتها وكرامتها واحترامها لذاتها.

فإذا كانت الشرائع السماوية بصفة عامة والشرعية الإسلامية بصفة خاصة قد وضعت مكاناً متميزاً للمرأة من حيث وجوب حمايتها ورفع مكانتها وتعظيم شأنها، وهذا ما أخذت عنه سائر الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان والدساتير في مختلف دول العالم والتشريعات الوضعية، ومع هذا نجد المرأة أكثر الفئات التي يقع عليها نوع أو أكثر من العنف، ولكن ان تكون هي المرأة نفسها الجاني ومرتكبة للعنف الاجتماعي فهنا تكمن أهمية هذا الموضوع لما تتميز به من أنه في العادة يصنفونها ضمن ما يسمى "الطرف الضعيف والتابع" فيما يصفون الرجل على أنه "الطرف الأقوى والمسيطر". ويصاحب هذا عنف المرأة منذ طفولتها ويزداد حدة في شبابها وكهولتها، ويظل يستمر في بعض الأحيان طول حياتها، وينتج عنه أضرار اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية وجسدية تؤثر على المرأة، وعلى أي حال فإن غالبية مظاهر هذا العنف تتم في الخفاء ولا يتم الإبلاغ عنها، مما يصعب حصر ظاهرة العنف عند المرأة.

## المبحث الاول

### أولاً: خطورة ظاهرة إجرام النساء

ظاهرة العنف ظاهرة قديمة قدم البشرية<sup>(١)</sup> فقد ذكر بعض المؤرخين أن الجريمة أصلها مغولي، حيث كان الجيش المغولي يجند فئة من الجنود للقيام بأعمال العنف والجرائم، إذ كان المغول بارعين في استخدام العنف في القتال والحرب، وكان لهم صيحات تشبه صيحات المجرمين في الوقت الحالي.

بينما ذهب البعض الآخر<sup>(٢)</sup> إلى أن ظهور ظاهرة الجريمة كان إبان العهد العثماني، عندما استعان الولاة العثمانيون بفريق من بعض الأشخاص الذين يستعملون العنف لفتح وتمهيد الطرق بين أشجار الغابات لجيوش الدولة العثمانية أيام مراد الثاني، والذي كون فرقة لفتح الدروب والمسالك بين أشجار الغابات كي تسلكها الجيوش العثمانية. وعندما حل الضعف بالدولة العثمانية في بداية القرن السابع عشر الميلادي، قويت شوكة المجرمين، وانحرفوا عن مزاوله مهنتهم، وبناتوا يفرضون الإتاوات على المواطنين، كما استخدمهم بعض أصحاب المال والنفوذ بغرض توفير الحماية واستيفاء الحقوق بالقوة أو إرهاب الآخرين<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: السمات القانونية لجرائم النساء

تتميز جرائم النساء ببعض السمات الخاصة التي تميزها عن غيرها من الجرائم، وتتمثل هذه السمات في اعتبار جرائم النساء من جرائم العنف الاجتماعي، فضلاً عن أنها من الجرائم التي تمس حق الإنسان في الأمن وأخيراً فإن جرائم النساء تعد جرائم الخطر الواقعي، وهو ما سوف نشير إليه على النحو التالي:

أ- **جريمة المرأة من جرائم العنف:** تُعد جريمة المرأة أحد صور جرائم الاعتداء على الأشخاص في قانون العقوبات، وتعد سمة العنف من أهم سماتها؛ فجريمة المرأة هي أحد أشكال العنف الموجه إلى الإنسان، بل أن السلوك الإجرامي في هذه الجريمة يقوم على استعمال القوة أو

(١) يشير البعض إلى قدم ظاهرة الجريمة ووجودها منذ بدء الخليقة في شخصية الإنسان من خلال الإشارة إلى قصة أول جريمة في تاريخ البشرية (قابيل وهابيل "ابني آدم عليه السلام") والذي سولت له نفسه قتل أخيه بسبب تقبل قربان الأخير وعدم تقبل قربان الآخر، وهي القصة التي وردت في القرآن الكريم في سورة المائدة في الآيات من (٢٧-٣١) وقوله عز وجل: ﴿وَإِثْلَ عَلَيْهِمْ نَبَأُ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ، لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسٍ يَدِي إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ، فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝﴾.

(٢) مصطفى فهمي محمد، البؤر الإجرامية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢١٢.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢١٢.

العنف، وجرائم النساء تتمثل في كل من قامت باستعراض القوة أو التلويح بالعنف، وبالتالي لا يتصور وقوع جريمة المرأة دون استعراض القوة أو التلويح بالعنف، وترجع أهمية جريمة المرأة فيما يحققه العنف من التأثير على إرادة المجني عليه ومقاومته، ويجعله يرضخ للجاني، ويلبي مطالبه.

**ب- جريمة المرأة تمس حق الإنسان في الأمن:** يعد عنصر المصلحة المحمية بالقانون من العناصر المميزة للجريمة، وتتمثل المصلحة التي يحميها القانون الجنائي في جريمة المرأة في حق الإنسان في الأمن والطمأنينة، فالمشرع الجنائي أقر نصوص جريمة المرأة رغبة منه في توفير حماية وقائية للمجتمع تمنع من سيادة قانون الغاب، وتستهدف حماية أفراد المجتمع وأمنهم، وتقادي إلحاق الأضرار بممتلكاتهم<sup>(١)</sup>.

**ج - جريمة المرأة جريمة إيجابية:** يقسم الفقه الجنائي<sup>(٢)</sup> الجرائم بالنظر إلى طبيعة السلوك الإجرامي المكون لها ما بين جرائم إيجابية وسلبية، (الأولى) تتطلب قيام الجاني بسلوك إيجابي، يتمثل في إتيان حركة عضوية إرادية، تؤدي إلى وقوع الجريمة أو بالأحرى النتيجة الإجرامية للقول بمسؤوليته الجنائية، (والثانية) يتمثل فيها السلوك الإجرامي في الامتناع عن إتيان فعل معين يفرضه القانون، فتتحقق الجريمة كنتيجة مباشرة لهذا الإحجام.

ويرى جانب من الفقه الجنائي<sup>(٣)</sup> - بحق - أن جرائم النساء هي جريمة إيجابية، ولا يتصور وقوعها بطريق الامتناع، فهي تقوم على نشاط إيجابي يتمثل في مقاومة فعل يحظره القانون ويعاقب عليه، وهو فعل استعراض القوة أو التلويح للمجني عليه بالعنف، وهذه الأفعال لا تقع أبداً باتخاذ موقف سلبي .

**د - جرائم النساء جرائم بسيطة:** يقسم الفقه الجنائي<sup>(٤)</sup>، الجرائم بالنظر إلى الموضوع الذي يسبغ عليه الشارع الصفة غير المشروعة إلى جرائم بسيطة وجرائم اعتياد، فإذا كان الفعل في ذاته كافياً لتوافر ماديات الجريمة وقيام المسؤولية الجنائية، فإن الجريمة تعد بذلك بسيطة، أما إذا كان موضوع التجريم اعتياد الجاني على نوع معين من النظام الإجرامي، فالفعل الواحد غير كاف

(١) سناء خليل وآخرون، منع الجريمة ومعاملة المجرمين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٤.

(٢) عبدالعظيم وزير، شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة للجريمة، ط ٧، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٤٩.

(٣) عبد العظيم وزير، المصدر السابق نفسه، ص، ص ٣٧-٣٨.

(٤) فوزية عبد الستار، شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٧٨.

لتوافر ماديّات الجريمة، فالفعل الذي تقوم به الجريمة البسيطة مجرم في ذاته في حين أن الأفعال التي تقوم بها جريمة الاعتياد غير مجرم كل منها على حده ويذهب جانب من الفقه الجنائي<sup>(١)</sup> بحق - إلى اعتبار جريمة جرائم النساء من الجرائم البسيطة؛ إذ يكفي ارتكاب الفعل في ذاته لتوافر ماديّات الجريمة وقيام المسؤولية الجنائية إن توافرت باقي عناصرها، فهي ليست من جرائم الاعتياد؛ إذ لا يلزم تكرار الفعل، أو بالأحرى لا يلزم الانتظام والاضطراد في استعراض القوة أو التلويح بالعنف.

هـ - **جرائم النساء جريمة وقتية**: تنقسم الجرائم بحسب الزمن الذي يستغرقها تحقق عناصرها إلى جرائم وقتية وجرائم مستمرة، فإذا لم تستغرق تحقق أركان الجريمة سوى برهة يسيرة، فهي جريمة وقتية، أما إذا امتدت خلال وقت طويل نسبياً، فهي جريمة مستمرة<sup>(٢)</sup>. ويذهب جانب من الفقه الجنائي<sup>(٣)</sup> - وبحق - إلى أن جرائم النساء تعد جريمة وقتية وليست مستمرة، فتحقق عناصرها لا يستغرق سوى برهة يسيرة أو بالأحرى لا تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً.

و - **جرائم النساء من جرائم الخطر الواقعي**: تمثل جرائم النساء سلوكاً خطيراً على المجتمع، إلا أن المفهوم القانوني لجريمة الخطر - كما سيأتي شرحه لاحقاً - يقصد به الجرائم التي يرى المشرع تجريم السلوك الإجرامي فيها دون النظر إلى النتيجة المتحققة، وبالتالي تقع الجريمة - في هذه الحالة - بمجرد إتيان الجاني للسلوك الإجرامي فحسب، دون اشتراط أن تتحقق النتيجة الإجرامية أو فكرة الإضرار بالمجني عليه، والتي تعرف لدى الفقه الجنائي بجرائم السلوك المجرد<sup>(٤)</sup>، وهو ما أشارت إليه مناقشات قانون جرائم النساء إلى اعتبار جرائم النساء من جرائم الخطر.

يميز الفقه الجنائي<sup>(٥)</sup> بين طائفتين من جرائم الخطر، (الأولى) جرائم خطر مجرد، (والثانية) جرائم خطر فعلي؛ إذ يكتفي بالنسبة لجرائم الخطر المجرد بارتكاب السلوك المجرد، حيث يفترض المشرع تحقق الخطر لمجرد تحقق السلوك، في حين أن المشرع يتطلب بخصوص جرائم الخطر الفعلي - بجانب ارتكاب السلوك المجرم - تحقق نتيجة متمثلة في حالة خطر حقيقي يمس

(١) محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٣٨

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٧.

(٣) فوزية عبدالستار، شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، ١٩٩٢م، ص ٢٥١.

(٤) مأمون سلامة، شرح قانون العقوبات - القسم العام، ص ٣، دار الفكر العربي، ١٩٩٠م، ص ١١٦ - ١٢٠.

(٥) مأمون سلامة، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٠.

المصلحة المشمولة بالحماية، وبالتالي فإن الفقه الجنائي<sup>(١)</sup>. يعتبر جرائم النساء من جرائم الخطر الواقعي، فهي جريمة من الجرائم المؤثم فيها مجرد السلوك الخطر، وليست من جرائم الضرر، والنتيجة فيها أنها تهديد حقيقي لمصلحة يحميها القانون، وهي المحافظة على أمن المجتمع وسكينته.

### ثالثاً: صور جرائم النساء في المجتمعات الغربية<sup>(٢)</sup>:

إلى جانب صور الجريمة المعروفة في مجتمعاتنا العربية، فقد عرفت المجتمعات الغربية، صوراً محددة لجريمة المرأة، ويمكن تقسيم صور الجريمة في هذه المجتمعات من حيث الطبيعة إلى جريمة مباشرة أو ظاهرة، وهي الجريمة قد تكون في صورة اعتداء جسدي أو لفظي، أو جريمة غير مباشرة أو مستترة، وأحدث صور الجريمة هي صور الجريمة الإلكترونية التي تتم من خلال استخدام الهاتف أو عبر شبكة الانترنت، وذلك على النحو التالي:

١- **الجريمة الجسدية:** وتشمل هذه الصورة كافة أفعال التعدي المادي على المجني عليهم، وتشمل على سبيل المثال أفعال الضرب والركل، والدفع، والقرص ... الخ أو إتلاف الممتلكات.

٢- **الجريمة اللفظية:** وتتضمن هذه الصورة كافة أفعال التعدي اللفظي، وتشمل النعت بألفاظ بذينة أو توجيه الإهانات أو الإغابة أو التهديد أو التعليقات العنصرية أو الإساءة اللفظية.

٣- **الجريمة المستترة:** ويقصد بها حالات الجريمة التي يصعب ملاحظتها، ويمكن أن تحدث بغير علم الشخص الذي يتعرض للعنف، وتهدف إلى تشويه السمعة الاجتماعية لشخص ما أو إذلاله، وتشمل أفعال الكذب ونشر الشائعات، والإيذاءات والحركات الجسدية السلبية أو نظرات التهديد أو الازدراء، أو المزاح البغيض للإحراج أو الإذلال، أو التقليد بطريقة مهينة، أو تشجيع أشخاص آخرين على عزل الشخص اجتماعياً، أو تشويه السمعة أو المكانة الاجتماعية لشخص ما، وهذه الصورة من صور الجريمة غالباً ما تقع من السيدات، على خلاف صور الجريمة الجسدية واللفظية التي غالباً ما تقع من الرجال.

٤- **الجريمة الإلكترونية:** ويقصد بها صور الجريمة (الظاهرة أو المستترة) التي تقع باستخدام التقنيات الحديثة، مثل أفعال المضايقات عبر الهاتف النقال (الموبايل)، أو إنشاء موقع إنترنت تشهيري لشخص ما، أو استبعاد شخص بشكل متعمد عن شبكة اجتماعية على الإنترنت، ويمكن

(١) حسنين المحمدي، الخطر الجنائي ومواجهته، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص ١٢.

(٢) Corthers (L.M.) & Levinson (E.M.): Assessment of Bullying. A review of methods and instruments, Journal of Counseling & Development, (٢٠٠٤, Fall), ٨٢ (٤), ٤٩٦-٥٠٣; Ross (P.N.): Arresting violence, A resource guide for schools and their communities, ١٩٩٨, Toronto, Ontario Public School Teachers' Federation.

أن تحدث الجريمة الإلكترونية في أي وقت، وفي مكان عام أو خاص، وفي بعض الأحيان قد تكون معروفة فقط للشخص المستهدف والشخص الذي يمارس الجريمة<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: التمييز بين جرائم النساء وغيرها من الظواهر الإجرامية

ترجع أهمية التمييز بين جرائم النساء وغيرها من الظواهر الإجرامية المُشابهة في تقرير ذاتية ظاهرة جرائم النساء، وتفردها عن غير ذلك من الظواهر الإجرامية، لذلك يميز الفقه الجنائي بين جرائم النساء من جانب، والجرائم التقليدية (الضرب والجرح وإحداث العاهة المستديمة)، والجريمة المنظمة والإرهابية من جانب آخر، وأخيراً يميز البعض بين التجمهر وجرائم النساء، وهو ما سوف نتناوله على النحو الآتي:

#### ١ - التمييز بين جرائم النساء وجرائم الإيذاء البدني

يقصد بجرائم الاعتداء على الأشخاص الجرائم التي تقع على الأشخاص، وتشمل جرائم القتل والإيذاء البدني، وجرائم العرض، وجرائم الشرف والاعتبار، ويقصد بجرائم الإيذاء البدني الجرائم التي تقع على حق الإنسان في سلامة جسمه، وتشمل جرائم الضرب والجرح وإعطاء مادة ضارة، وإحداث عاهة مُستديمة<sup>(٢)</sup>، وفيما يلي نتناول التمييز بين هذه الجرائم وجريمة وجرائم النساء، فهذه الجرائم تتفق مع جريمة المرأة من حيث جوهرها، حيث تتفق جرائم الإيذاء البدني - من ضرب وجرح وإحداث عاهة مستديمة - مع جريمة المرأة في أن جوهرها هو العنف؛ إذ تمثل جميعها الأشكال المختلفة لجرائم العنف.

#### ٢ - التمييز بين جرائم النساء والجريمة المنظمة

أ- تعريف الجريمة المنظمة: عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها: "كل جماعة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتقوم معاً بفعل مُبرر بهدف ارتكاب جريمة واحدة أو أكثر من الأنشطة الإجرامية في هذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو أي منفعة مادية أخرى"<sup>(٣)</sup>.

بينما عرف جانب من الفقه الجنائي<sup>(٤)</sup> الجريمة المنظمة بأنها: "أية مجموعة من الأفراد المنظمين بقصد الكسب بوسائل غير مشروعة وباستمرار؛ فالجريمة المنظمة هي: "تجمع كبير

(١) حسنين المحمدي، الخطر الجنائي ومواجهته، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص ٧٦.

(٢) حسنين عبيد، الوجيز في قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٩.

(٣) رامي متولي القاضي، مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية في التشريع المصري والمقارن، دراسة النهضة العربية، ٢٠١١م، ص ٢٧.

(٤) محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، ١٩٩٨م، ص ٣٨.

نسبيًا من الماكنات الإجرامية المستديمة والخاضعة للضبط، ترتكب الجرائم من أجل الربح وتسعى إلى خلق نظام للوقاية من الضوابط الاجتماعية بوسائل غير مشروعة مثل العنف والترويع والفساد والسرقة، وفيما يلي نتناول أوجه الاتفاق والاختلاف بين الجريمة المنظمة وجرائم النساء على النحو التالي:

ب- **أوجه الشبه:** تتشابه جرائم النساء مع الجريمة المنظمة في عنصر الترويع والعنف، فالجناة في كلا الجريمتين غالبًا ما يلجئون إلى استخدام وسائل غير مشروعة لبث الرعب والخوف لدى المجني عليهم.

ج- **أوجه الاختلاف:** هناك بعضًا من الاختلافات بين جريمة المرأة والجريمة المنظمة من حيث الطبيعة والتنظيم، وذلك على النحو التالي:

- **من حيث الطبيعة:** تختلف جريمة المرأة عن الجريمة المنظمة من حيث الطبيعة؛ إذ تتسم الأخيرة بطابع جماعي شمولي تباشره جماعات إجرامية أو منظمات تأخذ صورة المؤسسة، بينما جريمة المرأة ما هي إلا جريمة فرد أو مجموعة من الأفراد لا يتوافر فيها طابع الإجرام الشمولي.

- **من حيث التنظيم:** تتسم الجريمة المنظمة بأنها تتم من خلال تسلسل وبناء تنظيمي يبين في نظام تصاعدي وتحكمه قواعد شديدة الصرامة، تحدد فيه السلطات والمسؤوليات، وتوقع عقوبات قاسية في حالة مخالفة هذه القواعد قد تصل إلى حد القتل، وذلك على خلاف جريمة المرأة التي لا يربطها تنظيم، ويتحدد نشاطها غالبًا بمجال معين، وتميل إلى استخدام العنف أو التهديد به لفرض السطوة الإجرامية<sup>(١)</sup>.

### ٣- التمييز بين جرائم النساء والإرهاب

١- **أوجه الشبه:** تتمثل أوجه الشبه بين الإرهاب وجرائم النساء في عدة جوانب من حيث موضوع السلوك الإجرامي، وطبيعته، ومن حيث اشتراط قصد خاص فيهما، وأخيرًا من حيث الأثر المُشدّد للعقوبة، وهو ما سوف نتناوله على النحو التالي:

أ- **من حيث موضوع السلوك الإجرامي:** تتفق جريمة المرأة مع الجريمة الإرهابية في السلوك الإجرامي المتمثل في استخدام العنف أو التهديد به وإثارة الرعب والهلع بين المواطنين، بهدف فرض السطوة والنفوذ وإكراه الآخرين على الخضوع لمطالبهم<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الانظمة العقابية، مصدر سابق، ص ٥١٢.

(٢) محمد سامي الشوا، المصدر السابق نفسه، ص ٤٤.

ويرى البعض<sup>(١)</sup> أن الإرهاب يكون القصد فيه فرض توجه معين على الدولة كشخص معنوي، وليس فرض السطوة والنفوذ على الأفراد كما هو الحال في جريمة المرأة.

**ب- من حيث الطبيعة:** اعتبر المشرع الجنائي كلا من الإرهاب وجرائم النساء من جرائم الخطر، وهي الجرائم التي يجرمها المشرع بالنظر إلى خطورة السلوك الإجرامي تعد متحققة بمجرد وقوع السلوك الإجرامي دون النظر لتحقيق النتيجة الإجرامية. ويرى البعض<sup>(٢)</sup> أن جرائم الخطر هي التي ينتقل فيها المشرع لحظة إتمام الجريمة من تلك التي يتحقق فيها الإضرار الفعلي بالمصلحة موضوع الحماية الجنائية إلى تلك التي يتحقق فيها مجرد التهديد بالضرر، وذلك حتى يكفل لها أقصى قدر من الحماية.

**ج - من حيث القصد الجنائي:** استلزم المشرع الجنائي في كل من الإرهاب وجرائم النساء ضرورة توافر قصد جنائي خاص، وهو قصد التخويف والترهيب، حيث يتشابه مدلول التخويف والترهيب في الحالتين، والغاية التي يسعى لبلوغها والأثر المترتب على كل منهما.

**٣ - أوجه الاختلاف:** هناك اختلاف بين جريمتي النساء والإرهاب من عدة جوانب من حيث المصلحة محل الحماية، الغاية، الجوهر، درجة الضرر، العلاقة بين الجاني والمجني عليه، نطاق الآثار، والتنظيم، وذلك على النحو الآتي:

**أ - من حيث المصلحة محل الحماية:** تمس الجريمة الإرهابية مصلحة الدولة وسلطتها بصورة مباشرة، ومصالح الأفراد باعتبارهم أعضاء في هذه الدولة بصورة غير مباشرة، على خلاف جريمة المرأة التي تمس مصلحة الأفراد بصورة مباشرة، ومصلحة الدولة بصورة غير مباشرة<sup>(٣)</sup>.

**ب- من حيث الغاية:** تختلف الجريمة الإرهابية عن جرائم النساء من حيث طبيعة الأهداف، فإذا كان هدف الإرهاب هو تحقيق أو خدمة أغراض سياسية معينة، فإن جرائم النساء ترمي إلى تحقيق مكاسب مادية أو معنوية بصفة أصلية<sup>(٤)</sup>.

**ج - من حيث الجوهر:** تختلف الجريمة الإرهابية عن جريمة المرأة من حيث إن العنف كجوهر للجريمة الإرهابية يُعد وسيلة وليس غاية، فالجريمة الإرهابية تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي والمساس بهيبة الدولة أكثر من التخلص من الأفراد وإيذائهم، بينما تستهدف جرائم

(١) إبراهيم عيد نايل، السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٠٥، ص ١٠.

(٢) محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصددها على الانظمة العقابية، مصدر سابق، ص ٥١١.

(٣) محمد سامي الشوا، المصدر السابق نفسه، ص ٥١٢.

(٤) محمد سامي الشوا، المصدر السابق نفسه، ص ٤٨.

النساء بصفة أساسية إلى إلقاء الرعب في نفوس المجني عليهم أو تكدير أمنهم وسكينتهم أو تعريض حياتهم أو سلامتهم للخطر.

د- **من حيث درجة الضرر:** يشترط القانون لتوافر الجريمة الإرهابية أن يكون العنف المقترن بالسلوك الإجرامي جسيماً، على خلاف جرائم النساء التي يكفي فيها مجرد التلويح بالعنف لثبوت المسؤولية الجنائية عنها<sup>(١)</sup>. وقد انتقد البعض هذه التفرقة على اعتبار عدم تطلب المشرع أن يكون العنف المقترن بالسلوك الإجرامي جسيماً.

هـ- **من حيث العلاقة بين الجاني والمجني عليه:** غالباً ما تكون هناك علاقة بين الجاني والمجني عليه في جرائم النساء على خلاف الجريمة الإرهابية التي غالباً ما تقتقد لوجود علاقة بين الإرهابي وضحاياه؛ فجرائم النساء غالباً ما تقع على سبيل المصادفة للمجني عليه؛ فالقصد الجنائي في الجريمة الإرهابية غالباً ما يكون قصداً غير محدداً، على خلاف جرائم النساء والتي تكون مُحددة القصد<sup>(٢)</sup>.

و- **من حيث نطاق الآثار:** تختلف الجريمة الإرهابية عن جرائم النساء من حيث تشعب وامتداد آثارها لنطاق الحدث؛ إذ تعم الدولة بأسرها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، على خلاف جرائم النساء التي تقتصر آثارها على عدد محدود من الأشخاص، فغالباً ما تتوافر في الجريمة الإرهابية صفة العلانية على خلاف جرائم النساء التي لا تثير عنصر العلانية فيها في معظم الأحيان<sup>(٣)</sup>. وقد ذهب البعض إلى عدم صحة الرأي الأخير؛ فجرائم النساء غالباً ما يتوافر فيها عنصر العلانية.

ز- **من حيث التنظيم:** تختلف الجريمة الإرهابية عن جرائم النساء في أن الإرهابيين غالباً ما يكونون واقعين تحت تأثير فكر جماعات منظمة تنظيمياً جيداً، على خلاف جرائم النساء اللواتي لا يكونون في أغلب الأحيان لهم أي فكر في ارتكاب جرائمهم<sup>(٤)</sup>.

#### خامساً: دوافع ارتكاب جرائم النساء وتداعياتها السلبية

تتعدد دوافع ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص، ومنها جرائم النساء، فضلاً عن تباين آثارها السلبية، وهو ما سوف نشير إليه على النحو الآتي:

(١) المصدر السابق، ص ٥١.

(٢) حسنين المحمدي، الخطر الجنائي ومواجهته، مصدر سابق، ص ١١٨.

(٣) محمد سامي الشو، الجريمة المنظمة وصداءها على الأنظمة العقابية، مصدر سابق، ص ١١٤.

(٤) محمد سامي الشو، المصدر السابق نفسه، ص ٥١٤.

## أ- دوافع ارتكاب جرائم النساء :

تتعدد دوافع جرائم النساء كغيرها من صور جرائم الاعتداء على الأشخاص، فقد ترتكب جرائم النساء بدافع الإثراء والحصول على المال أو بدافع التباهي والاستعراض، أو بدافع العاطفة أو الانتقام من المجني عليه إلى غير ذلك من الدوافع، وفيما يلي نستعرض بعض دوافع ارتكاب جرائم النساء، وذلك على النحو الآتي:

١ - **دافع الإثراء والحصول على المال:** غالبًا ما ترتبط جرائم النساء بدافع استغلال المجني عليه واستغلاله والحصول على ماله، فغالبًا ما يلجأ النساء مرتكبات الجريمة إلى إلقاء الرعب والتخويف لدى المجني عليه بـغية سلب ماله أو تحصيل منفعة منه، وذلك لترويع المجني عليه أو سلب ماله أو تحصيل منفعة منه، وهذه هي الصورة الشائعة<sup>(١)</sup>.

٢ - **دافع الشهرة:** في بعض الأحيان غالبًا ما يلجأ الشخص إلى استعراض قوته أو التلويح بالعنف بغرض استعراض القوة والشعور بمكانته الاجتماعية في نطاق سكنه حتى ولو تطور الأمر من التلويح بالعنف إلى ارتكاب جرائم تعدي على المحيطين به، وتظهر هذه الحالات لدى الأشخاص الذين يوجد لديهم حب الظهور، فهو يلجأ إلى استعراض القوة لإثبات ذاته ووجوده في محيطه العائلي.

٣ - **دافع العاطفة:** في بعض الأحيان قد يلجأ الشخص إلى استعراض قوته أو التلويح بالعنف بغرض استمالة شخص آخر بدافع من عاطفته، فقد يلجأ أحد الأشخاص إلى استعراض القوة بـغية الوصول إلى قلب امرأة يحبها أو رغبته في إقامة علاقة غير شرعية معها.

٤ - **دافع الانتقام:** غالبًا ما ترتكب جرائم النساء بدافع الانتقام من المجني عليه، فغالبًا ما يقوم الجاني باستعراض قوته بـغية ترويع المجني عليه أو أحد ذويه.

---

(١) عبد العظيم مرسي وزير، شرح قانون العقوبات- القسم العام، الجزء الأول، النظرية العامة للجريمة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩م، ص ٣٥٦.

ب- **التداعيات السلبية لجرائم النساء:** يترتب على انتشار الجرائم، وبصفة خاصة جرائم العنف عدة آثار وتداعيات متباينة، سواء على الصعيد الذاتي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وفيما يلي نستعرض التداعيات والآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن انتشار جرائم العنف وجرائم النساء خاصة في المجتمع العراقي، وذلك في ثلاثة نقاط على النحو الآتي:

- **الآثار النفسية السلبية:** هناك العديد من الآثار النفسية السلبية الأليمة الواقعة على ضحايا جرائم العنف، أبرزها فقدان الشخص للشعور بالأمن، بل وفي بعض الأحيان فقدانه للثقة في نفسه، وقدرته للدفاع عنها، وفيما يلي نستعرض هذه الآثار السلبية على النحو الآتي:

١- **فقدان الشعور الشخصي بالأمن:** يعد شعور الشخص بانعدام الأمن والضعف والانكسار من أبرز المشاعر النفسية السلبية التي يتعرض لها المجني عليه أو الضحية في جرائم العنف، وبصفة خاصة جرائم النساء، فلاشك أن تلك الجريمة تؤدي إلى انعدام شعور المواطن بالأمن الشخصي والأمن المجتمعي، ولاشك من أهمية شعور المواطن بالأمن باعتباره من الاحتياجات الأساسية للإنسان. فما زال شعور الإنسان بالخوف وعدم الأمان من أصعب الأمور، فلا يستطيع إنسان الراحة والخلود للنوم والاسترخاء، إلا عند شعوره بالأمن والأمان على نفسه وذويه وممتلكاته والبيئة المحيطة به، والشعور بالأمن شعور اجتماعي مكتسب لا يتحقق إلا من خلال إحساس المواطن بفاعلية إجراءات الأمن- هذا من ناحية- وانحسار معدلات الجريمة والعنف في المجتمع من جانب آخر<sup>(١)</sup>.

٢- **فقدان الثقة بالنفس والعزلة الاجتماعية:** قد يترتب على وقوع جرائم النساء تأثر الحالة النفسية للمجني عليه، وشعوره بعدم الثقة بالنفس، وعدم قدرته في الدفاع عن نفسه، بل وفي بعض الأحيان قد يؤدي تعرض الشخص لعنف النساء إلى الاكتئاب والإحباط والانطواء والعزلة الاجتماعية بسبب خشية هذا الشخص من مُعايرة الآخرين له، والاستهزاء منه، واستضعافه، وهو ما يؤثر على سلوكياته الحياتية بالسلب، ويدفعه إلى سلوك طريق العنف لاستعادة ثقته بنفسه.

٣- **ذئوع استخدام الأفراد للقوة في تعاملاتهم:** قد يترتب على وقوع الشخص ضحية لجريمة المرأة، لجوئه إلى ارتكاب جرائم عنف قد تصل إلى درجة ارتكاب جرائم قتل بدافع الانتقام ورد الاعتبار من الجناة، بل إن الأمر غالباً ما يصل إلى درجة تبني سلوك العنف (كرد فعل طبيعي) والاعتماد على النفس في مواجهة العنف بالعنف من خلال شراء الأسلحة وحملها واستخدام القوة

(١) عبد العظيم مرسي وزير، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

والعنف في اقتضاء حقوقها دون النظر في ذلك إلى تطبيق أحكام القانون، وهو ما يؤدي إلى ذبوع شريعة الغاب، فغالبًا ما يستأجر الأفراد أشخاصًا للدفاع عنهم وحمايتهم، فضلًا عن شراء العديد من الأسلحة بطريق غير قانوني وحيازتها للدفاع عن أنفسهم، واقتضاء حقوقهم باستخدام هذه القوة دون الاعتداء والاحتكام للقانون.

- **التداعيات الاجتماعية:** تتمثل التداعيات الاجتماعية الناجمة عن انتشار ظاهرة العنف في المجتمع العراقي في انعدام الشعور بالأمن لدى المواطنين، وفقدان هيبة الدولة، فضلًا عن ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع، وهو ما سوف نستعرضه على النحو الآتي:

١ - **ارتفاع معدلات الجرائم في المجتمع:** يترتب على انتشار جريمة المرأة ارتفاع معدلات جرائم العنف بصفة خاصة في المجتمع؛ فغالبًا ما يلجأ النساء المجرمات لارتكاب جرائم التعدي على الأشخاص أو الأموال، سواء أكانت جرائم ضرب أو هتك عرض أو سرقة بإكراه، بل قد تصل الأمور في بعض الأحيان إلى ارتكاب جرائم قتل، وذلك بغرض فرض سطوتهم على الأشخاص المحيطين بهم، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات هذه الجرائم بشكل خاص، وقد تنبه المشرع الجنائي لهذا الأثر السلبي، فقد نص على تشديد عقوبة الجناية أو الجنحة التي ترتكب بناءً على جريمة المرأة، فضلًا على تشديد العقوبة في جناية الضرب المفضي إلى موت التي ترتكب بناءً على جريمة المرأة، ومن ناحية أخرى، ترتبط دائمًا إجرام النساء بالتوترات السياسية والمجتمعية، وضعف السيطرة الأمنية، ولاشك أن انتشار جرائم العنف عامة وجرائم النساء خاصة سواء أكان ذلك بغرض الاعتداء على الآخرين، وإرهابهم والانتقام منهم أم كان ذلك بغرض حماية النفس والدفاع عنها.

٢ - **الإساءة لسمعة الدولة بالخارج:** لاشك في أن ارتفاع معدلات جرائم التعدي على الأشخاص، وبصفة خاصة جرائم العنف وبخاصة إجرام النساء ما ينعكس على سمعة الدولة في الخارج، بالنظر إلى وقوع بعض هذه الجرائم عما قد يُشر في الصحف العالمية ووسائل الإعلام المختلفة عن مثل هذه الحوادث الخطيرة، وكل هذه الأمور لاشك في مساسها بسمعة الدولة في الخارج.

٣ - **التداعيات الاقتصادية:** تتمثل التداعيات الاقتصادية الناجمة عن انتشار ظاهرة العنف وإجرام النساء في المجتمع في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي فضلًا عن سوء الأوضاع الاقتصادية لأفراد المجتمع، وهو في ما يتعلق بتأثير حركة النشاط الاقتصادي وقلة فرص الاستثمار فأن انتشار الجريمة بصفة عامة، وجرائم العنف وإجرام النساء بصفة خاصة يؤثر على النشاط الاقتصادي في الدولة من خلال التأثير في فرص جذب الاستثمارات رؤوس الأموال في

المجالات الاقتصادية المختلفة، فلا خلاف في أن اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات تتطلب توافر بنية تحتية أهم عناصرها هو توافر وتحقيق أمن هذه الدول، وبالتالي تؤثر الحالة الأمنية غير المستقرة بالسلب على فرص زيادة الاستثمارات الأجنبية بسبب خشية أصحاب رؤوس الأموال في ضياع أموالهم بسبب اهتزاز الحالة الاقتصادية بسبب فقدان الأمن الذي تتسبب في إحداثه جرائم العنف والانفلات الأمني.

فغالباً ما يتأثر رأس المال بالحالة الأمنية؛ إذ تتجه أصحاب رؤوس الأموال بنقل نشاطه الاقتصادي إلى المناطق الاقتصادية الآمنة، فضلاً عن زيادة نسبة البطالة في المجتمع، فلا شك من أهمية الأمن في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا شك في أن انتشار جرائم العنف ما يؤثر بالسلب على حالة الأمن في المجتمع العراقي بسبب الانفلات الأمني وانتشار الجريمة<sup>(١)</sup>.

---

(١) مازن بشير محمد، مبادئ علم الاجرام، مصدر سابق، ص ١٦٣.

## المبحث الثاني

### أولاً: جرائم النساء في ظل مستجدات الوضع المجتمعي العراقي الحالي

شهد العراق أزمة في ازدياد جرائم النساء نتيجة لعوامل كثيرة أبرزها اتساع الفجوة بين الطبقات والفقر والبطالة والتهميش وانتشار الفساد فضلاً عن العديد من الأسباب السابق الإشارة إليها، ومع حق الإنسان في الأمن يعد من أهم حقوق الإنسان الأساسية ويلزم لتوفير الأمن في أي مجتمع نظام كفاء ونزيه للعدالة يضم سلطات الضبط والتحقيق والمحاكمة، كذلك التنفيذ لتطبيق النظام القانوني العام الذي توافق عليه المجتمع، ولاشك أن أزمة المجتمع الراهنة قد أثر على كل قطاعات المجتمع، وهو الأمر الذي أدى بشكل مباشر إلى تفشي ظاهرة أجرام النساء في الآونة الأخيرة بشكل متزايد وبشكل مضطرب وبشكل ينبئ بأننا أما ظاهرة سيئة تؤثر سلباً على حق المواطن في الأمن، وهو الأمر الذي يستوجب مراجعة الموقف مراجعة دقيقة وموضوعية.

ولا شك أن جرائم العنف كالقتل والمشاجرات والاعتصاب ترتبط بالانحرافات السلوكية الأخرى مثل الإدمان والسرقه والأعمال المنافية للآداب العامة، وتزيد احتمالات الإصابة بالاضطرابات النفسية في الأشخاص الذين يرتكبون هذه السلوكيات نتيجة لاضطراب الشخصية.

### ثانياً: جرائم النساء وحقوق الإنسان

لاشك في أن جرائم النساء سلوك يزرع الخوف والرعب في نفوس الأفراد والمجتمع، وينشر جواً من الرهبة والفرع، ومن هنا تتعارض مع حق الإنسان في الأمن والعيش في سلام، وجرائم جرائم النساء وأفعالها المختلفة التي شهدتها العراق مؤخراً سواء لتحقيق أهداف وغايات مشروعة أو لتحقيق أهداف إجرامية غير مشروعة حتماً تؤثر سلباً على المجتمع وتعطل جهود التنمية، لأنها تؤثر على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتهدد الحقوق الإنسانية المتعلقة بهذه الجوانب.

وبذلك تضحى أشكال جرائم النساء في كافة صورها وأياً كانت الأغراض من ارتكابها متعارضة مع حقوق الإنسان من حيث الأساليب والأشكال، فهي من كل جوانبها أفعال تتعارض مع حق الإنسان في الأمن والحرية الشخصية والتنقل والسلامة الجسدية، بل إنها قد تصل إلى اعتداء على حق الإنسان في الحياة الذي هو حق طبيعي أصيل ومصدر لباقي الحقوق، بل إن الفعل أحياناً قد ينطوي بالاعتداء على أكثر من حق من حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.

(١) رؤوف عبيد، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٤.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن العراق شهد العديد من الأفعال والسلوكيات الجماعية التي لجأ إليها الأفراد كوسيلة للضغط على المسؤولين من أجل تحقيق أهداف معينة كان أغلبها سعيًا لتحقيق مكاسب مالية أبرزها أفعال قطع الطرق وتعطيل مصالح الأفراد للحصول على أهدافهم المنشودة من خلال تلك الأفعال. حقيقة الأمر أن هذه الأفعال لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف لأن الحقوق التي سيضحي بها تسمو على تلك الغايات حتى لو كانت مشروعة، فتلجأ الممارسات تقوض أركان المجتمع المدني، والغاية لا يمكن في كل الأحوال أن تبرر الوسيلة. وبناءً عليه فإن تلك الممارسات التي تتضمن تحديدًا أو تقييدًا لحقوق الأفراد وتعطلها لا يمكن قبولها أو إضفاء المشروعية عليها، بل الرأي أنها تدخل في إطار أشكال العنف غير المقبولة اجتماعيًا.

ونحن لا نوافق أي رأي يذهب بإضفاء المشروعية عليها استنادًا إلى غاياتها المشروعة، فهذه السلوكيات تتعارض مع حقوق الإنسان نتيجة الاعتداء على مصالح الأفراد، وأيضًا تتعارض مع القانون في مدلولها المادي أو في مدلولها القانوني، وتؤثر سلبيًا على النظام العام الذي يتوافق مع مصلحة المجتمع في العيش في طمأنينة وسلام من خلال تجريم أي فعل يعكر صفو هذه الطمأنينة أو يشوش على هذا السلام<sup>(١)</sup>.

بناءً عليه فإن تلك السلوكيات بغض النظر عن مرتكبيها تنشئ حالة من الفوضى والاضطراب وتقود إلى عرقلة سير العمل كما أنها تعطل تطبيق القانون ولا يمكن إضفاء المشروعية عليها حتى ولو لم تستخدم العنف في ارتكابها، وهي أفعال من شأنها زعزعة السكينة لدى الأفراد في المجتمع، فسلامة المجتمع تعني انتظام كافة الأفراد في وظائفهم الحياتية المعتادة وأمن المجتمع يعني الشعور بالطمأنينة لدى الأفراد سواء على أموالهم أو أشخاصهم وتحقيق في مضمونها إثارة الاضطراب والإخلال بالأمن ولا بد من وجود الكيان التشريعي المنظم للمعاملة الجنائية لها<sup>(٢)</sup>.

### ثالثًا: الضبط الاجتماعي والسلوك الإجرامي

ومن الضروري الاهتمام بالعقوبات فالدراسات الحالية أوضحت أن حوالي ٨٥٪ من الناس في الولايات المتحدة يؤيدون الحكم بعقوبات طويلة على المذنبين واستجاب نظام العدالة الجنائي لوجهة نظر العامة وأصبحت نسبة مئوية كبيرة من أحكام الإدانة تؤدي إلى عقوبات السجن فعل سبيل المثال ففي كاليفورنيا ٢٧٪ من المحكوم عليهم في جرائم خطيرة قد سجنوا والآن ٣٥٪

(١) محمد سامي الشوا الجريمة المنظمة وصددها على الأنظمة العقابية، مصدر سابق، ص ٣٧.  
(٢) سناء خليل وآخرون، منع الجريمة ومعاملة المجرمين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٦٤.

يؤدي عقوبة السجن أما في نيويورك فالتغير كان أكثر لدرجة إنه في سنة ١٩٧٠ كانت ٢٤٪ من الذين ارتكبوا جرائم خطيرة قد سجنوا أما في عام ١٩٨٠ فالنسبة كانت ٥٤٪<sup>(١)</sup>.

يذهب "بس نيس" إلى أن فعالية أي نظام الجزاءات في منع السلوك المنحرف يرتبط ارتباطاً مباشراً بقوة الجزاءات للمنحرفين<sup>(٢)</sup>.

ويوجد بعض تنظيمات للعلاقات بين الأفراد والجماعات والسلطة، وتعود فكرة حماية الحقوق الإنسانية في التشريع الجنائي إلى القانون الروماني، حيث كان يخول المجني عليه حرية الاختيار بين المحاكمة العامة والمحاكمة الخاصة، إلا أنه بمتابعة تاريخ الحضارة الإسلامية، فإن الإنسانية بمعناها الحديث قد توافرت قبل أن يعرفها أي نظام تشريعي وضعي، ولحقوق الإنسان بعض المبادئ القانونية، مثل لا يجوز أن يطلب من الفرد إثبات براءته وللمتهم الحق في الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والاتصال بمن يختاره من المحامين، وغيرها من الحقوق<sup>(٣)</sup>.

والدولة في إطار كل ما سبق تتحمل أعباء متزايدة من أجل الحفاظ على المجتمع ويترتب على ارتفاع الميزانية الخاصة للشرطة تطور في أسلوب كشف الجرائم وهو ما ساعد بشكل كبير في التحقيقات التي تستوعب طرق كشف الجريمة مثل الشعر، فصيلة الدم، وبعض المواد الجنائية التي تعتبر عوامل هامة في حل القضايا وجعل الأبحاث أكثر تخصصاً إضافة هامة لقدرة أنظمة القضاء الجنائية وجعلها أكثر كفاءة وتأكيذاً للأدلة، كما أن معامل الجريمة بما تحتويه من مواد كيميائية استطاعت أن تعطي الدليل والإثبات على إذا ما كان مرتكب الجريمة قد تعاطى أي نوع من المخدرات أو الكحوليات وقت ارتكاب الجريمة وخاصة جرائم العنف وهي ما كانت تثبت أن هذا الشخص هو مرتكب الجريمة من عدمه وهو ما يعتبر إنجازاً في حل وكشف الجرائم<sup>(٤)</sup>.

يذكر "جيمس بونتا وأندروز" بأن أي تركيبة نفسية خاصة بالجريمة المعاصرة تتطلب ان تتم دراستها بشكل أساسي عن طريق الموضوعية واستخدام التجربة فيها، حيث ركز بشكل كبير على نظرية وأيديولوجية المجتمع، حيث يذكر أن كل المنظورات الخاصة بالسلوك الإجرامي تعتمد

---

(١) John Wiley, Contemporary social Problems, op.cit., p. ١٦٧.

(٢) محمد غنيم، الضبط الاجتماعي، عرض مقال جيس نيس، دورية كلية الآداب- جامعة المنصورة، العدد الثاني عشر، مايو ١٩٩٢م، ص ٢٠.

(٣) عادل محمد الفقهي، حماية حقوق الإنسان بين القانون الوضعي والنشر الجنائي، مجلة الأمن العام، العدد ١١٣، ص ٤٦.

(٤) John T.O. Brien, Marvin Marcus, Crime and Justice in America Critical Issues for The Future, Pergamon Press, New York, Oxford Toronto, Syelney, Frankfurt, Paris, ١٩٧٩, p. ٨٠- ٤٨.

بشكل أساسي على الافتراض وعلى الشخصيات كعناصر وعلى الواقع الاجتماعي الذي تعتمد عليه الجريمة والاهتمام بالمكانة الاجتماعية والأشخاص بغض النظر عن الأدلة والدوافع كل ذلك أدى إلى إمكان دراسة سلوك المجرم بدقة<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: الفضائيات وعلاقتها بالسلوك الإجرامي عند النساء

لوسائل الإعلام دور أساسي في المجتمع، وظهرت هذه التأثيرات بعد التطورات التي شهدتها القنوات الفضائية، وتعتبر وسيلة مهمة في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال المعلومات والبرامج التي تقدمها، وتؤدي إلى الانتشار وتبادل المعلومات، ويعتبر من أحد الأسباب التي تؤدي إلى توجيه سلوك الأفراد على النمط المقبول من قبل وسائل الإعلام، لاشك أن هذه العملية لها جانبان (الإيجابي والسلبي)، وهذا يصلنا إلى المسلمة التي يقول بأن الإعلام سلاح ذو حدين، ويتغير بحسب انتماءات القنوات الإعلامية والمجتمع والزمن، بمعنى الذي يحدد الدور والتأثير القنوات الإعلامية هو سياسة القناة والمستوى الثقافي المجتمع والفترة الزمنية لأن البرنامج والمشاهد الإعلامية تؤثر على المجتمع ويكمن هذا التأثير باتجاه التوعية والتنمية والتقدم المجتمعي، وفي الوقت نفسه وعلى العكس يمكن أن يكون له دور سلبي ويؤدي إلى غرس الثقافة السيئة في المجتمع، وهذا من خلال رغبة الإنسان لتقليد هذه السلوكيات التي تقدمها من تلك القنوات، أما الجانب السلبي يمكن الإحساس به وملاحظة تأثيراته بضرورة تقليصها هذا الدور وتحليل هذه السلوكيات السلبية فيها الآن ومستقبلاً، ومن أهم تلك الموضوعات هي عبارة عن ظاهرة الجرائم بصورة عامه وجرائم التي ترتكب من قبل النساء بصورة خاصة، وهدفنا هو معرفة دور وسائل الإعلام بالعام والفضائيات بصورة خاصة في توجيه النساء إلى ارتكاب الجريمة عن طريق البرامج و الأفلام و المسلسلات التي تبثها، سواء بتأثير هذه القنوات أو تقليد النساء بشكل سلبي الذي يؤدي إلى تشجيع وتعليم النساء إلى كيفية ارتكاب الجرائم<sup>(٢)</sup>.

#### طبيعة الجريمة النسوية: ترد ثلاث تساؤلات على من يهتم بجرائم النساء:

أولها: ما إذا كانت هناك جرائم معينة خاصة بالنساء وحدهن، أو جرائم يشتركن فيها اشتراكاً واضحاً ولكن لا يبلغ عنها إلا في حالات أقل بكثير من لواقع.  
ثانيها: ما إذا كانت النساء الخارجات على القانون أقل تعرضاً للقبض عليهن وللمساءلة القانونية المترتبة على ذلك.

(١) Frank Schmalleger, Criminology Today An Integrative Introduction Prentice, Fall, Upper Saddle River New Jersey, Second Edition, ١٩٩٩, p. ٢٦٠.

(٢) مريوان حسن مصطفى، الفضائيات وعلاقتها بالسلوك الإجرامي عند النساء، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب - قسم الاجتماع، مصر، ٢٠١٥.

ثالثها: فهو إذا ما كانت النساء الاتي يقبض عليهن يلقين معاملة لينة في الإجراءات التي تتخذ حيالهن.

للإجابة عن هذه التساؤلات يرى (بولاك) أنه من الواضح أن إجرام النساء أقل ذكرا في التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة من المحلات والسرقة التي ترتكبها البغايا والسرقات التي ترتكبها الخادمت، والاجهاض والجرائم التي ترتكب بالنسبة الاطفال والقتل فضلا عن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي والفعل الفاضح العلني التي لا تقدم للمحاكمة إذا ارتكبتها امرأة<sup>(١)</sup>. ويرى بولاك أن النساء الجمرات يتلقين الحماية من الرجال، حتى لو كانوا ضحاياهن، فهم يكونون أقل ميلا الى الشكوى للسلطات، وهناك سبب ثقافي آخر يتصل أيضا بحماية الرجال للنساء والذي يلعب دوراً مماثلاً في اخفاء جرائم النساء، لأن هناك من يذهبون الى أن النساء يقمن بأدوار في المجتمع أقل فاعلية من أدوار الرجال والحقيقة ان النساء هي في الغالب المحرضات على الجرائم التي يرتكبها الرجال، وبهذه الصفة فإنه يصعب اكتشافهن<sup>(٢)</sup>. كذلك لاحظ بولاك وجود جرائم عديدة يرتفع عادة عدد ما يكشف عنه منها بالنسبة للرجال، في حين ينخفض عددها بالنسبة للنساء، لأن أدوارهن كربات بيوت، ومربيات للأطفال وممرضات، وزوجات، وغير ذلك تسمح لهن بأن يرتكبن الجرائم وان يخفيها عن السلطات العامة، مثال ذلك التسميم البطيء للزوج والعاملة السيئة للأطفال<sup>(٣)</sup>. وربما هذا ما دفع بعض المتخصصين في الاجرام الى ملاحظة ان اجرام النساء انما هو اجرام خفي ومقنع الى درجة كبيرة<sup>(٤)</sup>.

من التقارير الصادرة في مختلف أنحاء العالم اتضح أن إجرام المرأة أقل من إجرام الرجل، ويرى البعض أن السبب في عدم تعرض المرأة للمساءلة الجنائية هو تلقيها الحماية من الرجل، وبالتالي كانت هناك محاولات لتحديد الحجم الفعلي لجرائم المرأة، وهذا فعلا ما توصل إليه العالم البلجيكي كتيليه حيث أكد أن هناك تقارباً كبيراً بين جرائم المرأة وجرائم الرجل، والعالم جرانبيه في العام ١٨٠٢ وصل إلى نتيجة مفادها أن إجرام المرأة أقل من إجرام الرجل إلا أنه لم يقتنع بهذه النتيجة، حيث قام بعمل مقارنة كل فعل إجرامي على حدة فاتضح له أن المرأة أكثر إجراماً من الرجل في جريمة الإجهاض وقتل المواليد، وأن جرائم الآداب والتزوير والنصب أكثر عند المرأة من الرجل<sup>(٥)</sup>.

(١) مجد الهاشمي، موسوعة جرائم النساء العالمية والعربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٤٤.

(٢) أسامة حسن الساعاتي، جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٦، ص ١٥.

(٣) د. مجد الهاشمي، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٤) سمية سعيد خالد، مصدر سابق، ص ١١٤.

(٥) مجد الهاشمي، موسوعة جرائم النساء العالمية والعربية، مصدر سابق، ص ٤٤ - ٤٧.

حيث ثبت فعلا إحصائيا أن إجرام المرأة أقل من الرجل، ولكن وحسب ما أكد لمبروزو أنه لو تم فعلا حساب كل الجرائم التي ترتكبها بما فيها جرائم الإجهاض وقتل المواليد والجرائم المحرصة لها لتساوت المرأة من حيث الكم مع الرجل<sup>(١)</sup>.

إذا مجمل القول إن غالبية الناس يؤكدون أن هناك اختلاف بين إجرام المرأة وإجرام الرجل، فالواضح أن هناك فروقا واضحة في الكم والنوع، وأن المرأة تلجأ إلى جرائم كالإجهاض والتسميم أي أنها جرائم لا تعتمد على العنف والقوة البدنية<sup>(٢)</sup>.

ومن الجدير بالذكر ان العلماء حاولوا حصر اختلاف اجرام المرأة عن اجرام الرجل في نوعية الجرائم لا في كمها، بحيث حاولوا تبيان ان نسبة مساهمة المرأة في الاجرام تختلف باختلاف فئات الجرائم ، ففي بعض فئات تكون مساهمة المرأة فعالة الى حد يقترب من نسبة اجرام الرجل، يظهر لك من خلال جرائم الاجهاض وقتل الاطفال حديثي الولادة وكذلك شهادة الزور في تخفض مساهمتها في جرائم العنف والاعتداء على العرض، بالإضافة الى ما ذكر من تصنيفات للجريمة النسوية من حيث اختلافها عن جريمة الرجال كماً و نوعاً وجسامة، فقد تمكن الباحثون من ابراز خصائص الجريمة النسوية بما يلي:

أ - **الجرائم الخاصة:** يقصد بجرائم خاصة بالنساء او الجرائم التي ترتكب من قبل النساء (تلك الجرائم المميزة والتي تخص المرأة، أو هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل النساء، أي جرائمهن الرئيسية أو الشائعة)<sup>(٣)</sup>.

حيث أدت التطورات التي سادت المجتمعات البشرية ودفعت المرأة إلى المشاركة في الأنشطة التي كانت حكراً على الرجل، إلى زيادة نسبة الجرائم المرتكبة من قبل النساء، وعلى الرغم من ذلك ما تزال هذه الزيادة أقل بكثير من الجرائم التي يرتكبها الذكور<sup>(٤)</sup>. إن نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها النساء هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة او هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل النساء أو هي بمعنى آخر (الجرائم الرئيسية) كما يمكن أيضا ان نطلق عليها الجرائم الشائعة و (جرائمهن الغالبة) وتتفق ملاحظات معظم المتخصصين على ان النساء المجرمات يستخدمن الخداع والمكر في ارتكاب الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال<sup>(٥)</sup>.

(١) عبد الرحمن محمد أبو توتة، أصول علم الإجرام، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ٢٠٠١، ص ١٦.  
(٢) محمد شفيق، الجريمة والمجتمع-محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة الطبع غير معلومة، ص ٢٢٤.  
(٣) سامية ساعاتي، جرائم النساء، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية، ١٩٨٦، ص ٢٩.  
(٤) بسمة بنت عبد الله السناري مصدر سابق، ص ١٥٨.  
(٥) مجد الهاشمي، موسوعة جرائم النساء العالمية والعربية، مصدر سابق، ص ٤٦- ٤٧.

ورغم مشاركة المرأة في العديد من الجرائم كالرشوة، التزوير، العنف ضد الأطفال، الشذوذ الجنسي، النصب والاحتيال، السحر والشعوذة والاعتداء<sup>(١)</sup>. إلا أن للنساء جرائم سائدة أو رئيسية يمكن حصرها في الآتي:

**ب- جريمة البغاء:** البغاء ظاهرة اجتماعية مرفوضة، تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومعظم القوانين الوضعية، فهي تهدر الكرامة وتؤدي إلى المهانة والتحقير، كما أنها تفسد الحياة الاجتماعية وتضر بالمصلحة القومية، حيث تسيئ إلى سمعة البلاد وأمنها وتشوه صورة نساءها، وتمتد آثارها السيئة المدمرة إلى الأسرة وتؤدي إلى انهيارها<sup>(٢)</sup>.

ويعد البغاء ظاهرة اجتماعية معتلة تخالف أحكام الشرائع السماوية ومعظم القوانين الوضعية والمعايير والضوابط الاجتماعية ومبادئ الخلق والقيم النبيلة، وهي تهدد الكرامة وتؤدي إلى المهانة والتحقير، كما أنها تفسد الحياة الاجتماعية وتضر بالمصلحة القومية حين تسيئ إلى سمعة البلاد وأمنها وتشوه صورة نساءها وتمتد آثارها السلبية المدمرة إلى الأسرة فالمجتمع حين تمس مصاحبتها الجوانب الصحية والخلقية والثقافية<sup>(٣)</sup>.

وقد تعددت المفاهيم التي تطرقت إلى موضوع البغاء، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف التشريعات والقوانين ووجهات النظر التي تتناول هذه الظاهرة والأسس التي تستند إليها فيعرف البغاء بأنه (ذلك الفعل الذي تقدم فيه الأنثى نفسها للاتصال الجنسي مع الذكور وبدون تمييز، وذلك بقصد الحصول على المال). ونلاحظ من خلال التعريف السابق وجود شرطين أساسيين لتحديد ممارسة البغاء وهما:

أ- عدم التمييز في علاقة الأنثى بالذكور الذين يمارسون الاتصال الجنسي بها.

ب- إن القصد من هذه الممارسة الحصول على الفائدة المادية<sup>(٤)</sup>.

وفي كثير من الأحيان يستغل الرجال النساء لممارسة هذه المهنة، فقد أعلنت منظمات حقوق المرأة ومنظمة اليونسكو في الأعوام الأخيرة أن تسعة ملايين امرأة في الغرب يتم تجنيدهن من قبل مافيا البغاء في العالم الممارسة الدعارة، ويوجد بينهن أعداد كبيرة من القاصرات، و ٩٥% منهن يمارسن هذه المهنة مجبرات على ذلك<sup>(٥)</sup>.

**ت- جريمة الإجهاض:**

(١) بسمه بنت عبد الله السناري، مصدر سابق، ص ١٥٨.

(٢) محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٨٩.

(٣) مجد الهاشمي، مصدر سابق، ص ٥٠-٥١.

(٤) سامية الساعاتي، الجريمة والمجتمع بحث في علم الاجتماع الجنائي، ط ٢، بيروت، دار النهضة، ١٩٨٣، ص ١٦٧.

(٥) عماد هلال، البغايا في مصر، دار العربي للنشر، ٢٠٠٠ القاهرة، ص ١٧.

**المقصود بمفهوم الإجهاض:** عرف بعض الفقهاء الإجهاض بأنه إخراج الجنين عمد أ من الرحم قبل الموعد الطبيعي لولادته أو قتله عمد أ في الرحم<sup>(١)</sup>.

يعد الإجهاض من أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث، والتقديرات بالنسبة لهذا النوع من الجرائم تجاوزت المائتي ألف جريمة سنوياً في الولايات المتحدة مثلاً والموقف أسوأ من ذلك في فرنسا مما يجعل معدل الجرائم التي ترتكبها الإناث عالية جداً لقد رأى (بولاك) أن نوعية الجرائم التي ترتكبها النساء تقع غالباً في مخالفة الأخلاق الجنسية<sup>(٢)</sup>.

كما أن حمل المرأة خارج نطاق الزوجية وخصوصاً في المجتمعات الريفية قد يكون من أهم دوافع ارتكاب المرأة الجريمة الانتحار، فبعض نساء القرى ينتحرن باستخدام السم أو رمي أنفسهن في آبار المياه، في حالة انتشار خبر حملهن بين نساء القرية، فلا يستطعن الدفاع عن أنفسهن أمام المجتمع الذي لا يقدر أي ظروف أخرى دفعت بهن على ارتكاب هذا الجريمة، فتصاب الفتاة بالاكتئاب النفسي لتخلي أعضاء الأسرة وفقدانها لسمعتها فتقدم على قتل نفسها تخلصاً من هذا العار<sup>(٣)</sup>.

بل إن حمل الفتاة بطريقة غير شرعية قد يدفع بها إلى الهرب من المنزل، ومن ثم ممارسة البغاء من أجل الحصول على المال الذي يصبح الهدف الأساسي من ممارستها للجنس<sup>(٤)</sup>.

#### **ب - الجرائم العامة:**

باستثناء الجريمتين المذكورتين اللتين تختصان بالنساء، هناك جرائم أخرى يرتكبها النساء أو يشاركن فيها، لكن لا يمكننا أن نعتبر هذه الجرائم مختص بالنساء، لأن الجرائم العامة ترتكب من قبل الرجال أيضاً، مثل: (القتل، السرقة، اختطاف، الخيانة الزوجية، التعاطي المخدرات، الجرائم المرورية)، هذه الجرائم المشتركة بين النساء والرجال ولا يختص بأي واحد منهم. وكما أشرنا من قبل بحسب اتجاهات العالمية المتعددة الرجال هم أكثر من النساء يرتكبون هذه الجرائم<sup>(٥)</sup>.

(١) محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٩٩

(٢) محمد سيف الدين السباعي، الإجهاض بين الفقه والطب والقانون، دار الكتب العربية، دمشق ١٩٧٧، ص ٦٩.

(٣) عبد الرحمن عسيري، خصائص وابعاد الجريمة النسوية في المجتمع السعودي، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، ٢٠٠١، ص ١٧٨.

(٤) على الحوت، الجرائم الجنسية، الرياض، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٨١.

(٥) عبد الجبار الجنيص، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في النظام الجنائي السعودي، الرياض، مكتبة الشقيري، ٢٠٠٦، ص ٩٩-١٠٠.

# الباب الثاني

## الدراسة الميدانية

# **الفصل السادس**

## **إجراءات الدراسة الميدانية**

**تمهيد**

**المبحث الاول: إجراءات الدراسة الميدانية**

**أولاً: نوع الدراسة**

**ثانياً: المنهج المستخدم في الدراسة.**

**ثالثاً: الفروض العلمية للدراسة.**

**رابعاً: أدوات الدراسة**

**خامساً: مجتمع البحث وعينة الدراسة**

**سادساً: مجالات الدراسة**

**سابعاً: أساليب عرض وتحليل البيانات**

**ثامناً: صعوبات الدراسة**

**المبحث الثاني -توصيف عينة الدراسة**

## تمهيد

إن للبحث الاجتماعي أهمية سواء في إثراء التراث النظري أو في حل بعض المشكلات التي تتفاقم في عالم اليوم، من حيث التراث النظري تهتم الدراسة الميدانية في إضافة الكثير من النتائج والتوصيات وتحدد الأطر والنتائج التي يمكن أن تساعد في فهم ووضع تصورات نظرية في مجالات متنوعة وميادين عديدة<sup>(١)</sup>، يتميز البحث في العلوم الاجتماعية بخصائص يتقرب بها، كونه يعتمد على جانب يلجأ فيه الباحث إلى بناء نظري لدارسته، مستخدماً في ذلك المناهج الاستنباطية لتحديد الموضوع وتأسيس المفاهيم وصياغة الإشكالية، بالإضافة إلى الاعتماد بشكل أساسي على الدراسة الميدانية والواقع الاجتماعي، بهدف دارسته دراسة متجردة تبحث وتحيط بالملابسات والظروف بعيداً عن الأهواء والميول، من هنا يهدف العلم الاجتماعي إلى تكوين نسق من القضايا الاستدلالية والقوانين أو القوانين العلمية التي تمكنه من فهم أنشطته الإنسان والتنبؤ بها والتحكم فيها، ولكي تصبح هذه القضايا والقوانين على درجة عالية من الدقة والثبات، والاختبار الإمبريقي هذا لا يتضمن مجرد تجميع الحقائق التي تعمل بناء القضايا أو تكوينها فقط، بل يشمل أيضاً الملاحظة المقننة للمادة العلمية المرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة<sup>(٢)</sup>.

إن البحث العلمي عبارة عن مجموعة من عمليات مستمرة ومتصلة في آن واحد يهدف إلى التعرف على المشكلات ، وتحديد ما ثم تكوين الفروض أو التساؤلات والتحقق منها ثم تعميمها وفيه يقرر الباحث لماذا أجرى دراسته وما هي الخطوات التي اتبعها في إجرائها، وما هي النتائج التي توصل إليها وما هي الإسهامات التي قدمتها تلك النتائج في إثراء المعرفة العلمية أو التراث العلمي ثم إلى ما تنتهي إليه وتثيره من نتائج جديدة .

لذا كان لزاماً على الباحثة أن تقوم بتحديد بحثها من نوع الدراسة والمنهج المستخدم الذي اعتمدت عليه الباحثة في جمع البيانات عن مجتمع البحث حتى يمكن تصنيف وتفسير هذه البيانات للتوصل إلى النتائج الكمية والكيفية، والإجراءات التي اتبعت في معالجة المشكلة حتى كتابة النتائج النهائية للدراسة، وبيان مجالات الدراسة و من ثم تناولت أدوات الدراسة التي استخدمتها في تحليل البيانات، وبناء على ما سبق، فسوف يتم عرض بعض نتائج الدراسة الميدانية والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات الإحصائية للأسئلة الواردة في استمارة الاستبيان، وكذلك أهم التوصيات الخاصة بالدراسة الراهنة.

(١) غريب محمد سيد أحمد، علي عبد الرازق جليبي، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ٧ .

(٢) غريب سيد أحمد، مناهج البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٥ .

## المبحث الاول:الاجراءات المنهجية للدراسة

### أولاً: نوع الدراسة

تعد الدراسة الراهنة دراسة وصفية تحليلية Descriptive Study ، والتي تهدف إلى اكتشاف الوقائع وكشف الظواهر ووصفها وصفا دقيقا وتحديد خصائصها تحديدا كيفيا أو كميا بالكشف عن الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية ، وتحاول التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل<sup>(١)</sup>، حيث تعتمد مثل هذه النوعية من الدراسات على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها للوصول إلى تعميمات بشأن المشكلة التي تقوم الباحثة بدراسة<sup>(٢)</sup>.

وان الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية التحليلية التي من شأنها التعرف على الواقع وجمع الحقائق وتحليلها، حيث أن دراسة العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ دراسة ميدانية في سجنى بابل وبغداد يحتاج الى وصف وتحليل لطبيعة مشكلة العنف الاجتماعي، وكذلك وصف وتحليل انعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء ليتمكن من خلال ذلك التعرف على طبيعة العنف الاجتماعي الذي يقوم به الرجال والمجتمع ضد المرأة وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء.

### ثانياً: المناهج المستخدمة في الدراسة

**منهج المسح الاجتماعي:** وتمشيا مع الدراسة الحالية وأهدافها تم استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل، وتعتبر طريقة المسح الاجتماعي واحدة من أهم الطرق البحثية وأدوات جمع البيانات في العلوم الاجتماعية، وهي تستخدم لجمع المعلومات على نطاق واسع وحول موضوعات بحثية كثيرة<sup>(٣)</sup>. والمسح الاجتماعي ليس مجرد وصف أو حصر ما هو قائم بالفعل، ولكنه يتخطى ذلك إلى عمليات أخرى كالتحليل أو التفسير أو المقارنة لما هو موجود في الوضع الراهن ببعض المستويات الأخرى، واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي تفيد في عملية التخطيط والاصلاح الاجتماعي<sup>(٤)</sup>، فالمسح الاجتماعي إذن عبارة عن طريقة أو أسلوب يقصد تصوير مشكلة معينة وذلك ليكشف أبعاد هذه المشكلة عن طريق جمع البيانات بأدوات منظمة مقننة سواء من جمهور أو من عينة<sup>(٥)</sup>. ولقد نهجت الدراسة الراهنة منهج المسح الاجتماعي

(١) مروان عبد المجيد إبراهيم ، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ، مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠ .

(٢) محمد شفيق، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص ١٠٨.

(٣) محمد ذكي أبو النصر، عاطف مصطفى مكاي، التصميم المنهجي لبحوث الخدمة الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٥ .

(٤) عبدالله محمد عبد الرحمن، محمد على البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٧ .

(٥) غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٠٩ .

الشامل، ومنهج المسح الاجتماعي هو أحد المناهج التي تعتبر بمثابة محاولة منظمة للحصول على معلومات عن جمهور معين أو عينة منه عن طريق استخدام استمارة الاستبيان<sup>(١)</sup>.

وانه منهج من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة لموضوع الدراسة ليتسنى الوقوف على واقع العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣. حيث تمكنت من وصف وربط المظاهر المتعلقة بموضوع الدراسة (العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣) بشكل علمي دقيق ويمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه أحد المناهج العلمية التي تشير إلى التفسير والتحليل العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع المعلومات وبيانات وحقائق عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها واختصاصها للدراسة العلمية الدقيقة<sup>(٢)</sup>.

وقد قامت الباحثة في دراستها الميدانية من خلال استخدام المنهج الوصفي الذي اعتمدت فيه على المسح الاجتماعي الذي يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة المدروسة والتعرف على جوانب ومجالات مواضيع الدراسة وتشخيصها ووصفها ومن ثم قامت بتحليلها في الوضع الراهن للمجتمع العراقي وفي ظل المستجدات الجديدة، وكذلك استفادت من بعض أدوات البحث الميداني التي سهلت عملية جمع المعلومات والبيانات.

#### ثالثاً: الفروض العلمية للدراسة

**الفرضية الأولى:** توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ارتكاب الجرائم لدى النساء.

**الفرضية الثانية:** توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الدخل الشهري لأسرة المبحوثات وبين تعرض المبحوثات للعنف.

**الفرضية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين تعرض المبحوثات للعنف وبين نوع الجريمة التي دخلت بسببها السجن.

**الفرضية الرابعة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التفكك الأسري لعوائل المبحوثات ودور الأسرة في سلوك مرتكبي جرائم العنف من النساء.

**الفرضية الخامسة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تدني المستوى التعليمي للمبحوثات ونوع الجريمة التي دخلت بسببها السجن.

---

(١) سامية جابر، منهجيات البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٤٦٧.  
(٢) محمد شيا، مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط٢، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨، ص ١٦٨.

#### رابعاً: أداة الدراسة

نظراً لأنه من الضروري أن يكون هناك اتساق وترابط بين الإطار المنهجي للدراسة، وبين الأدوات التي تستخدم في جمع بياناتها، فقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على أداة رئيسية وهي: استمارة الاستبيان.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة كان هناك ضرورة من المعالجة الميدانية، فقد استعانت الدراسة بالملاحظة والمقابلة وبأداة استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتضمنت (٥١) سؤالاً في خمس محاور، وتم تحديد المحاور والأسئلة بتوجيه الأستاذ المشرف. وتم تصميم الاستمارة لتناسب مع عينة المبحوثات، ولتكون معالجة للمشكلة والأليات من واقع المجتمع، وتضمنت خمسة محاور رئيسية:

المحور الأول: البيانات الأساسية لعينة الدراسة

المحور الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ارتكاب الجرائم لدى النساء.

المحور الثالث: نوع الجريمة وأهم العوامل المؤدية لارتكابها.

المحور الرابع: العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء.

المحور الخامس: الكشف عن أهم لآثار المترتبة عن ظاهرة العنف والجريمة للنساء على المجتمع.

#### - اختبارات الصدق والثبات

تدل كلمة الصدق على أن الأداة قادرة بالفعل على قياس ما وضعت لقياسه من متغيرات وهذا القياس لا يتم بدون مجموعة من الإجراءات المتبعة في التحليل كاختيار العينة ووضع الفئات وتحديد بصورة دقيقة ومحكمة إلى جانب درجة الثبات في التحليل، والمقصود هنا بالصدق الصدق الظاهر.

وقد تم عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع المذكور اسمائهم الجدول ادناه للمراجعة والتحكيم، وتم إجراء بعض التعديلات البسيطة عليها قبل التطبيق، وتحقيق هذا النوع من الصدق من خلال عرض استمارة الاستبيان على عدد من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع وذلك للحكم على مدى صلاحية الاستمارة لإجراء الدراسة وتحقيق أهدافها وتساؤلاتها، وتم إجراء بعض التعديلات على الدليل وفئاته وفقاً لملاحظات السادة المحكمين، إذ أصبحت الاستمارة صالحة للتطبيق، وقادرة على تحقيق أهداف الدراسة.

- إجراءات الثبات: وتم تطبيق استمارة الاستبيان في ٢٠٢٣/٢/٩ على عدد ٢٠ مفردة (مبحوثات من سجن الحلة المركزي) ثم تم إعادة التطبيق بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٣ فتبين ثبات المقياس بمعامل ثبات (٠,٨٧) وتعتبر درجة مناسبة لثبات الاستبيان.

#### جدول (١) يوضح مدى صدق أداة البحث (الاستبيان)

| ت | اسم الخبير                 | مجموع الاسئلة | عدد الاسئلة التي قبلها الخبير | عدد الاسئلة التي رفضها | عدد الاسئلة التي طلب تعديلها | الدرجات التي منحها الخبير للاستبانة |
|---|----------------------------|---------------|-------------------------------|------------------------|------------------------------|-------------------------------------|
| ١ | أ.د. عدنان ياسين مصطفى     | ٥١            | ٤٧                            | _____                  | ٤                            | ٩٠                                  |
| ٢ | أ.د. مشحن زيد محمد التميمي | ٥١            | ٤٨                            | _____                  | ٣                            | ٩٠                                  |
| ٣ | أ.د. نبيل عمران موسى       | ٥١            | ٤٩                            | _____                  | ٢                            | ٩٥                                  |
| ٤ | أ.د. بشير ناظر حميد        | ٥١            | ٤٧                            | _____                  | ٤                            | ٩٠                                  |
| ٥ | أ.د. بسمة رحمن عودة        | ٥١            | ٤٦                            | _____                  | ٥                            | ٨٥                                  |
| ٦ | أ.د. طالب عبد الرضا        | ٥١            | ٤٥                            | _____                  | ٦                            | ٨٥                                  |
| ٧ | أ.م.د. فلاح جابر           | ٥١            | ٤٧                            | _____                  | ٤                            | ٩٢                                  |
| ٨ | أ.م.د. مؤيد فاهم محسن      | ٥١            | ٤٩                            | _____                  | ٢                            | ٩٥                                  |
| ٩ | أ.م.د. حاتم راشد علي       | ٥١            | ٤٩                            | _____                  | ٢                            | ٩٥                                  |

#### خامساً: مجتمع البحث وعينة الدراسة

يعرف مجتمع البحث أنه "مجموعة عناصر له خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي يجري عليها البحث أو التقصي"<sup>(١)</sup>. ومن أجل اثبات تساؤلات الدراسة جرى اختيار محافظة بغداد ومحافظة بابل لتكون مجتمع البحث الخاص بالدراسة، واختارت الباحثة عينة عمدية عددها ٦٥٠ مفردة من نزليات سجن الحلة وسجن النساء في بغداد.

يشتمل البحث على دراسة العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ دراسة ميدانية في سجن بابل وبغداد من خلال عينة عمدية من النساء السجينات في سجن بابل وبغداد والحلة عددها (٦٥٠) مفردة.

(١) موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، ط٢، دار القصة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٦٢.

جدول (٢) توزيع الاستثمارات على فئات الدراسة

| فئات الدراسة       |       | عدد الاستثمارات الموزعة |       | الاستثمارات الواردة |       | الاستثمارات المستبعدة |       | الاستثمارات الصحيحة |       |
|--------------------|-------|-------------------------|-------|---------------------|-------|-----------------------|-------|---------------------|-------|
| النسبة             | العدد | النسبة                  | العدد | النسبة              | العدد | النسبة                | العدد | النسبة              | العدد |
| سجن النساء - بغداد | ٥٠٠   | ٦٠,٦                    | ٣٣    | ٦٨,٨                | ٣٩٠   | ٦٠                    |       |                     |       |
| سجن النساء - بابل  | ٣٥٠   | ٣٩,٤                    | ١٥    | ٣١,٢                | ٢٦٠   | ٤٠                    |       |                     |       |
| الإجمالي           | ٨٥٠   | ٦٩٨                     | ٤٨    | ١٠٠٪                | ٦٥٠   | ١٠٠٪                  |       |                     |       |

توضح بيانات الجدول السابق أن الباحثة قامت بتوزيع عدد ٨٥٠ استثماراً على أفراد العينة من النساء السجينات في سجنين بغداد والحلة، ورد منها عدد ٦٩٨ استثماراً، فيكون بذلك عدد الاستثمارات الصحيحة ٦٥٠ استثماراً، وعدد الاستثمارات المستبعدة ٤٨ استثماراً.

#### سادساً: مجالات الدراسة

هناك اتفاق شبه تام بين المختصين في مناهج البحث الاجتماعي على أن لكل بحث أو دراسة ثلاثة مجالات أساسية يجب توضيحها وتحديدها عند إجراء أي بحث، وهي تمثل الحدود التي يتحرك الباحث من خلالها لجمع بيانات بحث أو الدراسة، وهذه المجالات تتمثل بالمجال الزمني والمكاني والبشري، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ- **المجال الجغرافي:** يتمثل المجال الجغرافي للتطبيق الميداني للدراسة في سجن النساء في الحلة، يكون مجالها الجغرافي محافظة بابل والتي تشمل عدد ٢٦٠ مفردة، أما سجن بغداد وعددهن (٣٩٠ مفردة) مفردة. ويكون المجال الجغرافي محافظة بغداد.

ب- **المجال البشري:** يتمثل المجال البشري للدراسة في مجموعة السجينات في سجن الحلة وعددهن (٢٦٠ مفردة)، والسجينات في سجن بغداد وعددهن (٣٩٠).

ج- **المجال الزمني:** المقصود بالمجال الزمني للدراسة الفترة التي استغرقتها الدراسة الميدانية، ولقد بدأت الدراسة الميدانية في ١٥ / ٥ / ٢٠٢٣ وانتهت في ٣٠ / ١ / ٢٠٢٤.

### سابعاً: أساليب عرض وتحليل البيانات

بداية تم جمع المعلومات من خلال الأدوات المشار إليها ، وتم فصل استمارات سجن بابل واستمارات سجن بغداد في عملية التفريغ والتبويب وأيضا في مرحلة استخلاص النتائج حيث أنه يتم التعامل مع السجون عدد اثنين ( سجن الحلة المركزي وسجن بغداد ) ويلزم الأمر الدقة في التبويب وعدم الخلط بين النتائج ثم الربط بين كافة المعطيات لمعالجة المحاور الرئيسية للدراسة. وكذلك نتائج المقابلة للخبراء والمتخصصين وأصبح أمام الباحثة بيانات مقسمة لخمس محاور وتم تفريغ تلك النتائج بنظام EXCEL على الحاسب وتجميع النتائج ، كما تم الاستعانة ببرنامج الإحصاء (SPSS) .

كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية و عرض النتائج من خلال جداول توزيع تكرارى التوضيح النتائج ، وتم الرجوع والاستعانة بمربع كاي لحسن المطابقة وإيجاد العلاقة بين المتغيرات. ومن خلال ذلك تم التحليل والتعقيب على ماتضمنته تلك الجداول للخروج بتفسيرات ونتائج معالجة لموضوع الدراسة ومحاورها .

### ثامناً: أهم الصعوبات

١- لقد كان من اهم الصعوبات التي واجهت الباحثة حين التطبيق على مفردات عينة استمارة الإستبيان هي صعوبة حصول على موافقة مقابلة مفردات العينة مما تتطلب وقت كثير وجهد ومراجعة الوزارة للحصول على الموافقات. مما ترتب معاودة مراجعة السجون التي تم اختيار عينة الدراسة لمرات عديدة.

٢- و بطبيعة ذلك المجتمع وما له من ثقافته الخاصة وكثرة المجرمات والمطلوبات لتنفيذ أحكام مما ينعكس في التعامل على أي زائر أو شخص غريب، وتم تدارك ذلك بمساعدة مدير السجن وبعض الموظفين العاملين في تلك السجون.

٣- وكان من الصعوبات أيضا في هذا الشأن أن معظم مفردات العينة المطبق عليها إستمارة الإستبيان تجهل القراءة والكتابة، وبتوجيه المشرفين في السجون تم تخطي تلك الصعوبة حيث أرشدوا إلى مقابلة الحالات ويتم إعطاء الاستمارة لمن يجيد القراءة والكتابة وباقي الحالات يتم إلقاء السؤال شفاهية وكتابة إجابة كل حالة باستمارتها ويتم شرح مضمون كل سؤال على حدة وتطلبت بعض الأسئلة توضيح وشرح المعنى المراد.

٤- ومن الصعوبات أيضا التي واجهت الباحثة عملية التفريغ والتبويب وأيضا في مرحلة استخلاص النتائج حيث أنه يتم التعامل مع السجون عدد اثنين ( سجن الحلة المركزي وسجن

بغداد) ويلزم الأمر الدقة في التبويب وعدم الخلط بين النتائج ثم الربط بين كافة المعطيات لمعالجة المحاور الرئيسية للدراسة.

٥- من الصعوبات التي واجهت الباحثة هي سوء وضعي الصحي حيث اصبحت بسرطان الغدة الدرقية وقد استغرق وقت العلاج واستئصال الغدة وفترة العلاج باليود المشع وقت حتى تحسنت وباشرت بالعمل من جديد.

## المبحث الثاني: توصيف عينة الدراسة

جدول (٣) يوضح الفئات العمرية للمبحوثات

| فئات العمر | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| ٢٩-١٩      | ٢٢٢     | ٣٤,٥           | ١٢,٨٥٢          | ٠,٠٠٢ دالة                      |
| ٣٩-٣٠      | ٢١٩     | ٣٣,٥           |                 |                                 |
| ٤٩-٤٠      | ١٨٠     | ٢٧,٥           |                 |                                 |
| ٥٠ فأكثر   | ٣٠      | ٤,٥            |                 |                                 |
| المجموع    | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٣) إلى أن ٣٤,٥% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (٢٩-١٩) سنة، بينما ٣٣,٥% تتراوح أعمارهم بين (٣٩-٣٠) سنة، في حين أن ٢٧,٥% تتراوح أعمارهم بين (٤٩-٤٠) سنة، بينما كانت نسبة ٤,٥% تتراوح أعمارهم ٥٠ فأكثر.

يعد عامل العمر الزمني للانسان مؤشراً لنموه ونضجه العقلي والفكري والجسدي وكما هو معرف في المسار الطبيعي لنمو الانسان انه كلما تقدم بالعمر اكتسب خبرة واصبح اكثر سيطرة على تصرفاته وسلوكياته وفي كل مرحلة عمرية يمر بها الانسان يتعرض فيها الى مؤثرات داخلية او خارجية لكن ردة فعله تختلف باختلاف سنه ونضجه العقلي واستقراره النفسي والاجتماعي وتكون ردود الفعل مختلفة وبحسب الموقف والظروف التي يمر به فمرة تكون ايجابية ومرة تكون سلبية تتصف بالعنف او بالاثارة او بانحراف الغريزة الجنسية او بانواع اخرى من الانحرافات، لذلك نستنتج من الجدول اعلاه ان غالبية افراد العينة من المبحوثات تتراوح اعمارهن من ١٩-٤٩ سنة، وهذا السن يمثل سن الشباب وهو العمر الاكثر اثارة وجاذبية وتكون المرأة اكثر احتكاك بالعالم الخارجي بحكم الادوار التي تقوم بها في الحياة الاجتماعية، وهذا القينا النظر على هذه الفئة العمرية نجد انها تمثل اهم مرحلة عمرية في حياة الانسان، وهذه المرحلة يكون فيها الانسان في اوج صحته وقوته ونشاطه البيولوجي والاجتماعي حيث يبدأ الفرد بأظهار شخصيته وميوله واتجاهاته ويتأثر فيها بالآخرين ويقلدهم وهي ايضاً مرحلة مهمة حيث يكتسب الانسان الخبرات العملية والعلمية من البيئة التي يعيش فيها وعندما تكون هذه النسبة في هذه المرحلة العمرية داخل السجن لفترة طويلة وحتى ان كانت الفترة قصيرة فلا بد من ان هذا

الشخص سوف يكتسب الخبرات والمهارات الموجودة داخل السجن وبالتالي فان مستقبل هذا الشخص سيكون سيء وله اثار على نفسه واسرته ومجتمعه الذي يعيش فيه، اما الفئة العمرية من ٥٠ سنة فأكثر نجد ان ارتكابها للجريمة ليست بصورة كثيرة وذلك لصعوبة الحركة وضعف القوة الجسدية والذهنية وهذا يجعل ارتكاب المرأة للجريمة في هذه المرحلة العمرية اقل من المرحلة السابقة الذكر.

جدول (٤) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثات

| الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>١</sup> |
|-------------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| عزباء             | ٨٥      | ١٣             | ٠٠,٠٠٠          | ١,٠٠ غير دالة                   |
| متزوجة            | ٣٢٦     | ٥٠,١٥          |                 |                                 |
| أرملة             | ٨٩      | ١٣,٦           |                 |                                 |
| مطلقة             | ١٥٠     | ٢٣             |                 |                                 |
| المجموع           | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

يبين جدول (٤) الحالة الاجتماعية وقد جاءت فئة المتزوجات بنسبة (٥٠,١٥%)، يليها المطلقات بنسبة (٢٣%)، أما فئة أرملة بنسبة (١٣,٦%)، ثم عزباء بنسبة (١٣%).

نستنتج من ذلك ان غالبية عينة الدراسة كن متزوجات ولديهن اولاد والبعض الاخر مطلقات وارامل لكن نسبة كبيرة من هن مع ازواجهن تصدرت بالمرتبة الاولى بارتكاب الجريمة نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ولضغوطات الحياة اليومية الصعبة التي عاشتها بعد الاحتلال وصعوبة توفير الحاجات الضرورية للعيش وبسبب الحروب و ضعف القانون وكثرة الازمات الاقتصادية وارتفاع الاسعار وارتفاع نسبة البطالة وتقشي الفقر في الكثير من محافظات العراق أدى هذا الى تفكك العديد من الاسر وتصدع علاقاتها الاسرية وتشرد ابنائها وتعرضهم للكثير من الانحرافات خارج البيت وتعرض الكثير من النساء الى العنف سوء من الزوج او الاب او المجتمع وبالتالي انحراف المرأة المتزوجة وخاصة التي لديها اولاد وارتكابها العديد من الجرائم الخلاقية وبيع جسدها وكثرة الخيانات الزوجية والدعارة والنصب والاحتيال والسرقة والتزوير من اجل الحصول على المال وسد الاحتياجات الاساسية والضرورية لابنائها ،وايضاً وبسبب الوضع السياسي والاقتصادي

والبطالة والفقر التي عاشها اكثر الشباب بعد الاحتلال ادى الى حدوث الكثير من حالات الطلاق في المجتمع العراقي وما لهذه الظاهرة من اثار سلبية على المرأة واولادها ومجتمعها.

جدول (٥) يوضح الحالة الحياتية لآباء للمبحوثات

| الحالة الحياتية للأبوين | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٣</sup> |
|-------------------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| كلاهما متوفيان          | ٣٩      | ٦,٠            | ١٤٤,٥٦٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| الاب متوفي              | ١٩٥     | ٣٠,٠           |                 |                                 |
| الام متوفية             | ١٦٩     | ٢٦,٠           |                 |                                 |
| كلاهما على قيد الحياة   | ٢٤٧     | ٣٨,٠           |                 |                                 |
| المجموع                 | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٥) إلى أن ٣٨% من أفراد العينة الابوان كلاهما على قيد الحياة، بينما ٣٠% الاب متوفي، في حين أن ٢٦% الام متوفية، وأخيراً ٦% الابوان كلاهما متوفيان.

يعني هذا ان غالبية عينة الدراسة كانت تعيش يتمة الام او الاب او كلاهما مع الاقارب او الاخ او الزوج وبالتالي فأن العيش مع الاقارب او من ينوب عن الاب ولام سوف يعرض الفرد وخاصة الاناث الى حرمان عاطفي وابوي وقد تتعرض البنات الى الاهانة والتحقير والاستغلال الجسدي والجنسي وسوء المعاملة من محيطها الاجتماعي الاسري والمهني او تعنيف بكل انواعه سوء عنف لفظي او جسدي او جنسي وغيره من انواع العنف وبالتالي ومن ثم يجعل هذه المرأة اكثر حقد وكراهية اتجاه الافراد التي تعيش معهم واتجاه المجتمع وهذا الحقد والاكراهية يجعل منها انسانة تريد الانتقام من المجتمع الذي تعيش فيه وهذا الانتقام يأخذ سلوكيات منحرفة ضد المجتمع .

جدول (٦) يوضح الحالة الزوجية لآباء المبحوثات

| الحالة الزوجية للأبوين      | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|-----------------------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| منفصلين                     | ١٩٤     | ٢٩,٨           | ٢٢٨,١٩٧         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| الأب متزوج من أكثر من امرأة | ٧٢      | ١١,١           |                 |                                 |
| غير منفصلين                 | ٣٨٤     | ٥٩,١           |                 |                                 |
| المجموع                     | ٦٥٠     | ٪١٠٠           |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٦) إلى أن ٥٩,١% من أفراد العينة الأبوين غير منفصلين، بينما ٢٩,٨% الأبوين منفصلين، في حين أن ١١,١% ي الأب متزوج من أكثر من امرأة.

هذا يعني ان غالبية افراد العينة سوء المبحوثات اللاتي يعيشن مع ابوين غير منفصلين او منفصلين او الزوج متزوج بأكثر من زوجة، كانت تعاني الكثير من المشاكل والخلافات الاسرية والتفكك الاسري نتيجة لعدم استقرار العلاقة الزوجية بين الاب والام من جهة وعلاقة الابوين مع الاولاد من جهة اخرى، وكلنا نعرف ما للعلاقة الزوجية غير المستقرة من اثار نفسية واجتماعية وثقافية على الابناء فالاهمال المعنوي والاجتماعي من قبل الوالدين واستخدام الاساليب الخاطئة للتنشئة الاجتماعية لجهل الوالدين وتدني مستواهم العلمي يتعرض الابناء لضرب والاهانة والتحقير وسوء المعاملة امام الآخرين وكثرة المشاكل والخلافات بينهما تودئ الى انهيار شخصية الابناء وضياعها وانجرافها في سلوكيات منحرفة نتيجة لعدم وجود التوجيه والارشاد والمراقبة .

جدول (٧) يوضح متوسط الدخل الشهري للأسرة

| متوسط الدخل الشهري | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|--------------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| يكفي فأكثر         | ٨٨      | ١٣,٥           | ١٥٩,٨٤          | ٠,٠٠١ دالة                      |
| لا يكفي            | ٣٥١     | ٥٤             |                 |                                 |
| يكفي               | ٢١١     | ٣٢,٤٦          |                 |                                 |
| المجموع            | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٧) إلى أن ٥٤% من أفراد العينة متوسط دخلهم الشهري لا يكفي، بينما ٣٢,٤٦% دخلهم الشهري يكفي، في حين أن ١٣,٥% متوسط دخلهم الشهري يكفي فأكثر.

ترى الباحثة انه من الطبيعي ان هناك علاقة بين عدم كفاية الدخل او عدم وجود مصدر ثابت للدخل وارتكاب المرأة للجريمة ،ونظراً للظروف التي مر بها المجتمع العراقي بشكل عام والمرأة العراقية بشكل خاص بعد الاحتلال من حروب دولية واقليمية واهلية وطائفية ادت بأن تفقد الكثير من النساء ازواجهن او تعرضهم للاعاقات الجسدية نتيجة الحروب، وكذلك الازمات الاقتصادية وتفشي البطالة والفقر وضعف القانون وضعف التنظيم الاجتماعي بكل مؤسساته ادئ الى ان تعاني المرأة الكثير من ضغوطات الحياة الصعبة بكل جوانبها والضغوطات المالية خاصة والصعوبة توفير الحاجات الاساسية والضرورية للحياة وخاصة الغذاء والملبس وغيرها من الحاجات الضرورية الاستمرار الحياة ،ولمواجهة هذه الظروف هذه الظروف الصعبة اخذت تعمل المرأة بأي عمل لغرض توفير المال لها ولأسرتها ولأطفالها حتى وان كان هذا العمل غير شرعي من الناحية القانونية او الاسلامية ودخولها في مهن غير شريفة لهذا نلاحظ كثرة جرائم الدعارة وسرقة الاموال وبيع المخدرات والكحول وغيرها من الجرائم غير الشرعية ولجهلها الكثير من التعاليم حول اثار هذه الجرائم ومخلفاتها على المجتمع ادئ بها المطاف الى ان تكون نزيلة في السجن.

جدول (٨) يوضح اهم مصادر دخل اسرة المبحوثات

| اهم مصادر دخل الاسرة | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٦</sup> |
|----------------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| من دخل الام          | ٩١      | ١٤,٠           | ٣٥٤,٦٤٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| من دخل الاب          | ١٦٩     | ٢٦,٠           |                 |                                 |
| من دخل الأخ والأخت   | ١٣٠     | ٢٠,٠           |                 |                                 |
| من دخلي أنا          | ٢٦      | ٤,٠            |                 |                                 |
| لا يوجد دخل ثابت     | ١٣      | ٢,٠            |                 |                                 |
| من دخل الزوج         | ١٩٥     | ٣٠,٠           |                 |                                 |
| المجموع              | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٨) إلى أن ٣٠% من أفراد العينة اهم مصادر دخل الاسرة من دخل الزوج، بينما ٢٦% اهم مصادر دخل الاسرة من دخل الاب، في حين أن ٢٠% اهم مصادر دخل الاسرة من دخل الأخ والأخت، في حين أن ٢٠% اهم مصادر دخل الاسرة من دخل الأم، في حين أن ٤,٠% اهم مصادر دخل الاسرة من دخلي أنا ، وأخيراً ٢% لا يوجد دخل ثابت.

ترى الباحثة ان غالبية افراد العينة لا توجد لهن مصدر دخل ثابت خاص بهن وكُنَّ يعتمدن على مصدر دخل الاب او الام او الاخ او الزوج وكما نعلم ان اغلب عينة البحث جاءت من عوائل فقير وذات دخل قليل او متوسط أما ان يكفي لسد الحاجات الضرورية ومتطلبات الحياة اليومية او قد لا يكفي متطلبات الاسرة وخاصة بعد فترة الاحتلال الامريكي على العراق عاشت الكثير من الاسر وضع اقتصادي صعب نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على العراق فكانت حتى العوائل التي لها مصدر دخل ثابت او راتب شهري فإنه لا يكفي لسد الحاجات الضرورية للحياة بسبب ارتفاع الاسعار وتقلبات الدخل الشهري وبالتالي فأن اغلب المبحوثات يعانن من نقص المال وعدم وجود مصدر دخل ثابت لهن ومن ثم اصبحت هذا النساء تتجرف في اعمال غير شريفة وغير شرعية من اجل الحصول على المال وسد احتياجاتهن الضرورية .

جدول (٩) محل إقامة المبحوثات

| محل إقامة المبحوثات | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المغنوية د ح <sup>١</sup> |
|---------------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| ريف                 | ١٣٠     | ٢٠,٠           | ٢٣٤,٠٠٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| حضر                 | ٥٢٠     | ٨٠,٠           |                 |                                 |
| المجموع             | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٩) إلى أن ٨٠% من أفراد العينة محل الإقامة في الحضر، بينما ٢٠% محل الإقامة في الريف.

هذا يعني ان غالبية المبحوثات كان محل سكنهن هي المدينة ونظراً لاختلاف اوضاع المدينة عن الريف من حيث الكثافة السكانية وتقسيم العمل وتغيير وسائل الضبط الاجتماعي وكثرة المناطق العشوائية وتعقد الحياة في المدينة بسبب كثرة وتعدد الحاجات وعجز الكثير من الافراد في تحقيق غاياتهم واهدافهم، كما ان لعملية التنشئة الاجتماعية دور كبير في بناء شخصية الفرد فالتنشئة الاجتماعية في المدينة تتولها الكثير من المؤسسات الاجتماعية الاخرى وضعف العلاقات الاجتماعية كونها علاقات تخدم الصالح الخاص ومادية، وتأثر الافراد بالقيم والمعايير الوافدة من الخارج ودخول الانترنت الى المجتمع العراقي بعد الاحتلال غير الكثير من القيم والمبادئ التي ادت الى الكثير من حالات التفكك الاسري نتيجة لعدم الاستخدام الصحيح من قبل افراد المجتمع وخاصة الاناث لعدم الكفاية العلمية لديهن بمواقع التواصل الاجتماعي ووقوعهن في الكثير من السلوكيات المنحرفة من حيث لاتعلم بها. فالسكن في المدينة يعرض الابناء الى الاحتكاك بالكثير من الافراد والجماعات ولما لهذه الجماعات والافراد من تأثير على سلوك الفرد وخاصة الاناث فتكون لهم كالحاضنة التي تحويهم من كثرة المشاكل والخلافات الاسرية ، ولهذ ومن الطبيعي تكون نسبة اجرام المرأة في المدينة اكثر من المناطق الريفية.

جدول (١٠) يوضح نوع مسكن المبحوثات

| نوعية السكن | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>١</sup> |
|-------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| مستقلة      | ١٢٣     | ١٨,٩           | ٢٥١,١٠٢         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| مع الآخرين  | ٥٢٧     | ٨١,١           |                 |                                 |
| المجموع     | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (١٠) إلى أن ٨١,١% من أفراد العينة يقيمون بمسكن مع الآخرين، بينما ١٨,٩% يقيمون بمسكن مستقل.

نستنتج من ذلك ان الغالبية العظمى من عينة البحث كان نوع السكن يكون مع الآخرين يعني لا يسكن بيوت مستقلة ولما لهذا العامل (نوع السكن) من تأثير على نفسية الفرد وعدم ارتياحه من كل النواحي النفسية والاجتماعية والثقافية، فاعلم المبحوثات كن يسكن مع اعداد كثير في البيت وهذا راجع الى ان المجتمع العراقي من المجتمعات التي تفضل الاسرة الممتدة وهذا يعود الى الافكار الموروثة بأن الابناء هم السند الذي يحتمون به عندما يتقدم بهم العمر ،وانهم يحفظون اسم رب الاسرة من الضياع والنسيان، وقد تكون هذه الزيادة ناتجة عن تعدد الزوجات وجمعهم في بيت واحد ولما لهذه الظاهرة الخطيرة من اثاره خطيرة على الابناء تصل في بعض الحالات إلى أن تقتل زوجة الاب احد ابناء زوجها فالغيرة بين الزوجات تولد حقد وكرهية بينهما وبالتالي تدفعهما الى العنف وارتكاب الجريمة ،او تأتي هذه الزيادة في حجم الاسرة من انخفاض الوعي لدى الوالدين فيما يتعلق بمسألة تحديد النسل، او ان بعض الاباء والامهات يتمسكون بالرأى الاسلام بهذه المسألة، او تكون هذه الزيادة نتيجة جهل بعض الزوجات بأعتقادهن ان كثرة الانجاب يجعل من الزوج متمسك بها ويمنعه من التعدد بزواج اخر ، وقد تكون الاسرة الممتدة مكونة من الجد والجدة والعم والعمة وابناء العم والعمة ، وفي كل الاحوال يكون تصرف وسلوك الابناء في هذه الاسر مقيد ومحدد من قبل الآخرين وهذا ينعكس على نفسية الفرد عكس مايكون الابناء مستقلين السكن حيث تكون اكثر حرية شخصية في سلوكياتها وتصرفاتها سوء في البيت او في العمل.

جدول (١١) يوضح ملكية السكن للمبحوثات

| ملكية السكن | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|-------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| ايجار       | ٨٤      | ١٢,٩           | ٧٣١,٥٣٢         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| ملك         | ٥٤٠     | ٨٣,١           |                 |                                 |
| حي عشوائي   | ٢٦      | ٤,٠            |                 |                                 |
| المجموع     | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (١١) إلى أن ٨٣,١% من أفراد العينة ملكية السكن ملك، بينما ١٢,٩% يقيمون ايجار ، وأخيراً ٤% يقيمون بأحياء عشوائية .

نستنتج من الجدول اعلاه ان غالبية المبحوثات كنَّ يعيشن في بيوت ملك لاهلهن لكن وكما موضح بالجدول الخاص بالسكن في الريف او المدينة فكانَ اغلبهن يعيشن في المدينة ولصعوبة العيش بالمدن العراقية بعد الاحتلال الامريكي والحد الان نتيجة ظروف الحرب والازمات الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة وارتفاع الاسعار، فأن العيش في المدينة مكلف ويحتاج الى اموال كثيرة لسد الاحتياجات الضرورية والاساسية ، لهذا اضطرت بعض من العوائل في كثير من الحالات الى بيع الكثير من ممتلكاتها في سبيل توفير القوت اليومي الافرادها ،وهذا الوضع جعل الكثير من النساء الانجراف في هاوية الجريمة من اجل الحصول على المال.

جدول (١٢) يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثات

| التحصيل الدراسي | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|-----------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| أمية            | ١٧٨     | ٢٧,٤           | ٤٥١,٣٦٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| ابتدائية        | ٢٦٨     | ٤١,٢           |                 |                                 |
| متوسطة          | ١٣٠     | ٢٠             |                 |                                 |
| اعدادية         | ٥٢      | ٨              |                 |                                 |
| بكالوريوس       | ٢٢      | ٣,٤            |                 |                                 |
| المجموع         | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (١٢) إلى أن شهادة الابتدائية احتلت المركز الأول بنسبة ٤١,٢%، بينما جاء في المرتبة الثانية التحصيل الدراسي للحاصلات على امية بنسبة ٢٧,٤%، وجاء في المرتبة الثالثة التحصيل الدراسي للمبحوثات الاتي لم يحصلن على اي شهادة يعني متوسطة بنسبة ٢٠%، واحتل المركز الرابع الاعدادية بنسبة ٨%، وأخيرا الحاصلات على شهادة البكالوريوس بنسبة ٣,٤%.

يعد التعليم عاملاً مهماً و أساسياً في تقدم المجتمعات الانسانية ،ذلك ان التعليم يجعل الفرد على دراية كافية بالافعال التي يقوم بها ، وقد اختلف علماء الاجرام في ارائهم حول التعليم وعلاقته بالظاهرة الاجرامية فالمجموعة الاولى: يرى انصار هذه المجموعة بان التعليم يقلل من نسبة ارتكاب الجريمة لانه يزود الافراد بالمعلومات والخبرات ويجعلهم يدركون الاثار المترتبة على السلوكيات المنحرفة ويولد لديهم موانع تحول دون اقدامهم على ارتكاب الجريمة ويؤيد هذا الكلام الاديب العالمي (فكتور هيجو) في التعبير عن قوله (انشاء مدرسة يعني اغلاق سجن) وقد استند على هذا الرأي (الكثير من الدراسات والبحوث والاحصائيات في الولايات المتحدة التي اثبت ان انتشار التعليم يقابله انخفاض في نسبة اجرام المتعلمين)\*.

اما المجموعة الثانية فأنها ترى بأن التعليم لا يقلل من نسبة ارتكاب الجريمة بل بالعكس انه يزيد من ارتفاع نسبة الاجرام، لانه يزود الشخص المتعلم بالوسائل والطرق والافكار لاكثر نظامية والتي تعين الافراد المتعلمين على ارتكاب الجريمة بأساليب دقيقة يصعب معها اكتشاف الفاعل

المجرم، وقد استند الكثير من البحوث والاحصائيات على هذا الرأي منها (الاحصائيات التي جرت في فرنسا فقد اكدت الاحصائية بانخفاض نسبة الاميين وزيادة نسبة المجرمين المتعلمين)\*.

والمجموعة الثالثة ترى بأن التعليم لا تأثير له على الظاهرة الاجرامية لانه في بعض الحالات يمنع من ارتكاب الجريمة وفي حالات اخرى يزيد من ارتكاب الجريمة وقد اثبتت الاحصائيات الجنائية التي اجريت في المجر وبلجيكا وبلغاريا ان نسبة اجرام الاميين اقل من نسبة اجرام المتعلمين في حين اثبت (الاحصائيات في النمسا وايطاليا ان نسبة اجرام الاميين اكثر من نسبة اجرام المتعلمين)\*.

اما بالنسبة الى دراستنا الحالية ترى الباحثة ان للتعليم دوراً كبيراً وفعالاً على الظاهرة الاجرامية فالتعليم وكما قلنا اعلاه بانه ينير ذهن الفرد ويزوده بالمعلومات والخبرات ويجعله اكثر دقة في اختيار السلوكيات الايجابية الصحيحة والمقبولة اجتماعية ويجعله اكثر تقدير للامور ولعواقب الافعال، وهنا وكما نلاحظ في الجدول اعلاه بان غالبية المبحوثات ذات مستوى تعليمي وتحصيل دراسي متدني (امية وابتدائية ومتوسطة ) أي انهن يجهلن الكثير من المعلومات والامور المتعلقة والاثار المترتبة بالافعال الاجرامية التي يقومن بها مثل السرقة وبيع الخمر والمخدرات وغيرها من الافعال الاجرامية وكذلك وقوعهن ببعض الجرائم الالكترونية وهي تخضع الى التهديد والتعنيف الفضي والمعنوي نتيجة جهلن لكثير من المعلومات والخبرات بكيفية استخدام شبكة الانترنت او ماتعرف بمواقع التواصل الاجتماعي .

جدول (١٣) يوضح مهنة المبحوثة

| مهنة المبحوثة | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| طالبة         | ٦٠      | ٩,٢            | ٣٥٤,٦٤٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| ربة البيت     | ٥٥١     | ٨٤,٨           |                 |                                 |
| موظفة         | ٣٩      | ٦              |                 |                                 |
| المجموع       | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

\*-فوزية عبد الستار ،مبادئ علم الاجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ط٥، ١٩٨٥، ص١٨٢-١٨٣

تشير بيانات الجدول (١٣) إلى أن الغالبية العظمى من افراد العينة كانت مهنتهن هي ربة بيت ٨٤,٨%، وجاء في المرتبة الثانية من كانت مهنتهن طالبة وبنسبة ٩,٢%، واخيرا من كانت مهنتهن موظفة فقد بلغت النسبة ٦%.

من الجدول اعلاه نلاحظ أن الأغلبية العظمى من أفراد العينة هن ربّات بيوت وهذا لا يعني أن المرأة العراقية التي تكون ربة بيت هي عاطلة عن العمل لان هذا فهم خاطئ حيث يتبادر في اذهان الكثير من الناس الى ان المقصود بالعمل هنا هو العمل الذي يرتبط بالاجرام المادي فقط، وكأن عمل المرأة في بيتها ليس بالعمل مع انه عمل اصيل واساسي ومهم وهو عمل كبير وجليل فقد اعطيت المرأة استعداداً فطرياً لتأديته وهي بذلك تمارس الكثير من الوظائف كتربية الابناء والمسؤولية الاجتماعية المفروضة عليها والامانة وغيرها، الواقع هناك الكثير من النساء العراقيات هن ربّات بيوت استطعن ان يعيشن بأحسن حال حيث وقفت مع زوجها لمواجهة الظروف المعيشية الصعبة في وقت الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وهي تعمل بشرف وكبرياء من اجل توفير الحاجات الضرورية لاسرتها واولادها ممتهنة الكثير من المهن الشريفة وغير مخالفة للمعايير الاجتماعية مثل الخياطة والتطريز والبيع والشراء في المنتجات الغذائية وغيرها من المهن، وهنا لا نستطيع ان نربط بين كون المرأة ربة بيت وبين الفعل الاجرامي ولكن نستنتج من معطيات الجدول اعلاه أن غالبية المبحوثات كنّ ربّات بيوت ليس لديهن مهنة يحصلن من خلالها على المال اللازم لسد حاجاتها ومتطلباتها اليومية وكنّ وحسب الجداول السابقة الذكر انهن ينحدرن من عوائل فقيرة وليس لديهن تحصيل دراسي اي مستواه الدراسي متدني ولا يستطيعن من خلاله الحصول على عمل، وكانن يعتمدن على دخل الزوج او الاخ او من يكون عليها مسؤول وغالباً مايكون دخل الزوج أو الاخ غير كافي لسد الحاجات والمتطلبات الاساسية للأسرة بشكل عام وهي بذلك لا تحصل على المال لازم لسد متطلباتها وبذلك ينجرفن هولاء النسوة في اعمال غير شرعية وغير شريفة وغير اخلاقية مثل السرقة والدعارة والمخدرات وفي نهاية المطاف تجد نفسها في السجن من حيث لاتعلم اثار هذه الجرائم لقلة وعيها وخبرتها وتدني مستواها العلمي.



# **الفصل السابع**

**تحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمحور**

**الثاني**

**العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة**

**في ارتكاب الجرائم لدى النساء**

جدول (١٤) يوضح بان هناك خصائص اجتماعية واقتصادية محددة لمرتكبي بعض الجرائم من وجهة نظر افراد عينة الدراسة

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ٤٧٨     | ٧٣,٥           | ٣٨٦,١١٩         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| لا      | ١٧٢     | ٢٦,٥           |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (١٤) إلى ان هناك خصائص اجتماعية واقتصادية محددة لمرتكبي بعض الجرائم من وجهة نظر افراد عينة الدراسة فقد احتلت المركز الأول الاجابة ب (نعم) بنسبة ٧٣,٥ % ، واحتل المركز الثاني الاجابة ب (لا) بنسبة ٢٦,٥ % .

من الجدول اعلاه ومن وجهة نظر المبحوثات ان هناك مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها مرتكبي بعض الجرائم منها انهم يعانون من حالة التفكك الاسري بكافة انواعه المادي والمعنوي وكثرة المشاكل والخلافات الاسرية او انفصال الوالدين او وفاة احدهما وضعف العلاقات الاجتماعية الاسرية التي تؤدي الى ضعف الروابط الاسرية وضعف الوازع الديني لديهم وكثرة الخيانات الزوجية ووجود احد افراد الاسرة مدمن مخدرات او مسكرات وينتمون الى جماعات واصدقاء السوء وتدني في المستوى التعليمي والثقافي وتدني مكانة الاسرة اجتماعياً وينحدرون من عوائل فقيرة تعاني من تقلبات الدخل وعدم وجود مصدر دخل ثابت ، ويعانون من البطالة والفقر وعدم حصولهم على مهن او وظيفة لعدم حصولهم على مؤهل علمي

جدول (١٥) يوضح تعرض افراد العينة للعنف

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ٤٠٣     | ٦٢,٠           | ٣٢٨,١٢٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| أحياناً | ٢٢١     | ٣٤,٠           |                 |                                 |
| لا      | ٢٦      | ٤,٠            |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (١٥) إلى تعرض افراد العينة للعنف احتلت نعم المركز الأول بنسبة ٦٢% ، واحتل المركز الثاني احياناً بنسبة ٣٤% ، واحتل المركز الثالث والأخير (لا) بنسبة ٤%،

قبل البدء بتفسير النتائج لو نظرنا الى تاريخ العنف في العراق فأن تاريخ العراق هو تاريخ العنف والدم والمعارك والاهوال والكوارث، حيث يمتد الى ذلك التاريخ القديم جداً الذي ينقل لنا معلومة لها دلالاتها هي ان المهاجرين الى العراق القديم كانوا من المحاربين الأشداء ، فالمجتمع العراقي يكاد يكون الوحيد من بين مجتمعات العالم الذي خبر العنف لزمان يمتد الى الاف السنين ، وما يخصنا هو الحروب التي مر بها العراق ومشاهد الدم والقتل ابتداءً من حرب ١٩٨٠ مع ايران حيث بدأ اشاعة ثقافة العنف بين الشعب من خلال توظيف اجهزة الاعلام وتسخيرها لرجال الفكر واساتذة الجامعة وادباء وفنانين وشعراء اسهموا في اشاعة ثقافة العنف ،وبعد انتهاء هذه الحرب في ١٩٨٨/٨/٨ حتى دخل العراق في حرب ثانية جديدة بغزو الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ كان من نتائجها السلوكية والنفسية على الشخصية العراقية انها عززت وعمقت ثقافة العنف لدى ابناء الشعب العراقي، كل هذه الاحداث اثرت بشكل كبير على جيل المراهقين في ذلك الوقت حيث فتحوا عيونهم في طفولتهم على مشاهد العنف في الثمانينات ومن ثم حصار دام بسنواته الثلاث عشر الذي شكل سبباً اضافياً في تعزيز ثقافة العنف بكل ماحواه من تأثيرات سلبية على الشعب العراقي، وبعد سقوط النظام في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ والى تاريخ ٢٠١١ عاش العراقيين عنفاً لم يسبق له مثيل يصعب وصفه ويصعب استيعابه حتى اصبحت مشاهد القتل والدم والجثث في الشوارع نتيجة الاحتلال وما سببه من حروب اهلية وطائفية وارهاب وانفجارات طالت حتى المناطق السكنية والاسواق وثمة حقيقة ان اكثر من نصف ابناء الشعب العراقي وتحديداً جيل الشباب الذين اعمارهم ٣٥ فما دون ولدوا في حرب ونشأوا في حرب وحصار ويعيشون الان اكثر من حرب شملت حروب طائفية واهلية واقليمية ..اي ان ربع القرن القادم سينحسر فيه تأثير جيل الكبار ويتولى ويقود امور الناس والبلد جيل متخم بثقافة العنف، ومن الطبيعي انه نجد ظاهرة العنف مترسخة في دماء العراقيين نتيجة هذه الظروف والحروب المستمرة في هذا البلد<sup>(١)</sup>.

ولهذا تكون الشخصية العراقية متمتاز بالعنف وان الموقف الذي تمر فيه هو الذي يتحكم بها اكثر من العقل فالكثير من علماء الاجتماع العراقيين درسوا الشخصية العراقية وجدوا انها تتصرف باسلوبين متناقضين مرة تكون مسالمة وهادئة في اوقات الراحة وطمئينة ومرة تكون

(١)قاسم حسين محمد صالح ،الشخصية العراقية المظهر والجوهر، ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع ،بغداد ،٢٠١٢، ص٤٢-٤٣.

وحشاً كاسر عندما تكون في اوقات الازمات والمشاكل والنزاعات، وهذا لا يرجع الى عامل الوراثة فقط او الى عامل المناخ (حراً شديداً وبرداً شديداً) او الطبيعة غير المستقرة مثل كثرة الفيضانات او الزلازل، وانما العامل الرئيسي والمهم هو طبيعة الصراع على السلطة (من العهود القديمة الى وقتنا الحاضر) حيث يتعرض الفرد العراقي بسببه الى قسوة واضطهاد وقهر وظلم واستلاب يفوق ما يتعرض له اي فرد اخر في المجتمعات الاخرى، وهذا كله ينعكس على انفعالات وتصرفات وسلوكيات الفرد العراقي ونتيجة للقسوة والاضطهاد والظلم ولدت ضغوطات حياتية صعبة تفوق تحمل طاقة الانسان وبالتالي يفرغ هذه الضغوطات بتصرفات تتصف بالعنف مع افراد الاسرة سوء كانت الزوجة او الاولاد او مع افراد المجتمع خارج المنزل، فكانت اغلب افراد العينة وكما مبين في الجدول اعلاه انهن تعرضن لعنف سوء كان من الاب او الزوج او الاخ وبكل انواعه .

جدول (١٦) يوضح شكل العنف الذي تعرضت له (متعدد الاستجابات)

| المتغير     | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٧</sup> |
|-------------|---------|----------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| جسدي        | ٣٥٨     | ٥٥,١           | ١       | ٩٧٠,٤٣١         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| لفظي        | ٨٥      | ١٣,٠           | ٥       |                 |                                 |
| اقتصادي     | ١٣٠     | ٢٠,٠           | ٢       |                 |                                 |
| نفسي ومعنوي | ٧٨      | ١٦             | ٣       |                 |                                 |
| جنسي        | ٩١      | ١٤             | ٤       |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (١٦) إلى شكل العنف الذي تعرضت له المبحوثات كان جسدي احتل المركز الأول بنسبة ٥٥,١ % ، واحتل المركز الثاني شكل العنف الذي تعرضت له المبحوثات كان اقتصادي بنسبة ٢٠,٠ % ، واحتل المركز الثالث شكل العنف الذي تعرضت له المبحوثات كان نفسي ومعنوي بنسبة ١٦ % ، واحتل المركز الرابع شكل العنف الذي تعرضت له المبحوثات جنسي بنسبة ١٤ %، واحتل المركز الأخير شكل العنف الذي تعرضت له المبحوثات كان لفظي بنسبة ١٣,٠ %.

كما بينا في الجدول السابق بأن الشخصية العراقية شخصية عنيفة سريعة الغضب والانفعال ونظراً لمتاعب الحياة وصعوبتها وصعوبة الحصول على العمل لتدهور اوضاع المجتمع بعد الاحتلال الامريكي وارتفاع الاسعار وعدم قدرة الرجل على توفير متطلبات الاسرة وحاجاتها الضرورية وانه يشعر بعدم قدرته على تحمل المسؤولية فان هذا العبء المادي والحاجة الى تلبية احتياجات ومتطلبات الاسرة وشعوره بالنقص فنجدهم اغلب الوقت يفكرون في الوضع المادي وكيف يتغلبون على هذه الازمات وصعوبات الحياة التي تواجههم تجعل الرجال يشعرون بحالة من الاحباط والفشل هذا يدفعهم الى سوء المعاملة مع افراد الاسرة وتصرفات وسلوك عدواني عنيف اتجاه زوجته أو اخته أو ابنته ، بالإضافة الى هذه الضغوطات وجود التسلط الابوي كون المجتمع العراقي مجتمع ذكوري وهنا يبرز الرجل شخصيته على افراد الاسرة من خلال فرض اراءه وقراراته وسوء معاملته المتمثلة بالقسوة والتعنيف والضرب مع افراد الاسرة وخاصة الزوجة والبنات، وكما مبين في الجدول اعلاه فأن غالبية المبحوثات عانن من عنف جسدي وبعدها جاء العنف الاقتصادي لعدم الحصول على المال لسد حاجاتهن الضرورية والاساسية

**جدول (١٧) يوضح في حال تعرضت لعنف جسدي، ما هي أنواع العنف الجسدي التي تعرضت لها (متعدد الاستجابات)**

| أنواع العنف الجسدي             | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٧</sup> |
|--------------------------------|---------|----------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| الدفع والركل                   | ١٨٧     | ٢٣,٣           | ٣       | ٣٨٦,١١٩         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| الضرب باليد                    | ٢٤٧     | ٣٨             | ١       |                 |                                 |
| الحرمان من الأكل               | ١٧٦     | ٢١,٨           | ٤       |                 |                                 |
| الرمي أو الضرب بالأشياء الصلبة | ١٩٦     | ٢٤,٣           | ٢       |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول رقم (١٧) إلى ما هي أنواع العنف الجسدي التي تعرضت لها افراد عينة الدراسة فقد احتلت المركز الأول الضرب باليد بنسبة ٣٠,٦% كأحد أنواع العنف الجسدي، واحتل المركز الثاني الرمي أو الضرب بالأشياء الصلبة بنسبة ٢٤,٣%، واحتل المركز الثالث الدفع والركل بنسبة ٢٣,٣% ، واحتل المركز الرابع الحرمان من الأكل بنسبة ٢١,٨%.

يؤكد الجدول اعلاه بأن الشخصية العراقية شخصية سريعة الغضب والانفعال نتيجة ضغوطات نفسية واجتماعية لهذا نرى بأن أكثر العنف الموجه ضد المرأة هو جسدي وباستخدام الايدي او الارجل لسرعة تفريغ الغضب والانفعال لدى الرجل ومن ثم يستخدم الرمي او الضرب بالاشياء الصلبة مثل العصا او السكين وغيرها من الاشياء الصلبة التي تكون بالقرب منه في حالة الانفعال والغضب الشديد لما يحمل بداخله من اعباء ومسؤوليات لا يستطيع القيام بها وتأدية ما عليه من واجبات اتجاه أسرته لضعف المستوى الاقتصادي لديه فيشعر بالفشل والاحباط فيفرغ غضبه بالابناء والزوجة وسوء التصرف والمعاملة معهم.

**جدول (١٨) يوضح في حال تعرضت المرأة للعنف النفسي والمعنوي ، ما هي أنواع العنف النفسي والمعنوي التي تعرضت لها (متعدد الاستجابات)**

| المتغير         | التكرار | النسبة المئوية % | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٦</sup> |
|-----------------|---------|------------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| الإهانة         | ٢٥٦     | ٣٩,٣             | ١       | ٢٤٧,٣٧٦         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| التحقير         | ٢٥٦     | ٣٩,٣             | ١       |                 |                                 |
| النقد المستمر   | ١٥٦     | ٢٤               | ٢       |                 |                                 |
| الخيانة         | ١١٥     | ١٧,٦             | ٤       |                 |                                 |
| التهديد بالطلاق | ٩٠      | ١٣,٨             | ٥       |                 |                                 |
| تقليل الشأن     | ١٢٠     | ١٨,٤             | ٣       |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول رقم (١٨) إلى أن عبارتي " الإهانة والتحقير " احتلت المركز الأول بنسبة ٣٩,٣% في استخدام العنف النفسي والمعنوي التي تعرضت له، واحتل المركز الثاني عبارة " النقد المستمر " بنسبة ٢٢% ، واحتل المركز الثالث عبارة " تقليل الشأن " بنسبة ١٨,٤% ، واحتل المركز الرابع عبارة " الخيانة " بنسبة ١٧,٦% ، واحتل المركز الخامس عبارة "التهديد بالطلاق" بنسبة ١٣,٨%.

إستخدام العنف دليل على وجود مشكلة أو خلل ما، فهو صورة من صور القهر الذهني حيال التعامل مع موقف أو مشكلة ما يتعرض لها الشخص، وهو وسيلة خاطئة لحل المشكلات ودليل

على اضطراب نفس وسلوكي، ويعتبر مؤشر لضعف الشخصية والثقة في النفس ونقصان التوازن السلوكي، وهو مرفوض بكل صوره وأشكاله أخلاقياً وسلوكياً وإجتماعياً، ومن المعروف ان العنف النفسي هو من اشد انواع العنف اضراراً رغم انه لا يترك اثار واضحة على الضحية لكن اثاره النفسية شديدة ومؤثرة على نفسية الضحية حيث تجعل الضحية في حالة عدم استقرار وامان في الحياة الزوجية والاسرية نتيجة للقلق والتوتر حتى تصل الى حالة من الاكتئاب والاحباط والفشل الذي يؤدي الى اضطرابات سلوكية ونفسية عند الضحية وعدم استمرار العلاقة الزوجية وبالتالي تفكك الروابط والعلاقات الاسرية من ما يجعل المرأة تسلك السلوك المنحرف اخلاقياً واجتماعياً ودينياً رداً انتقامياً على هذا النوع من التعنيف والانتقام يكون اما نحو الذات فتصل بها الحال الى اذى نفسها او الانتحار او الانتقام الموجه نحو الاخرين وخاصة زوجها فتقوم بقتله .

### جدول (١٩)

يوضح أنواع العنف اللفظي التي تعرضت لها المبحوثات

| المتغير         | التكرار | النسبة المئوية % | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٣</sup> |
|-----------------|---------|------------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| الشتم والسب     | ١٥٦     | ٢٤,٠             | ٢       | ٥٩١,٧٦٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| الطعن بالشرف    | ١٣      | ٢,٠              | ٤       |                 |                                 |
| التهمك والسخرية | ٤١٦     | ٦٤,٠             | ١       |                 |                                 |
| المناداة باللقب | ٦٥      | ١٠,٠             | ٣       |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (١٩) إلى أن العنف اللفظي (التهمك والسخرية) احتلت المركز الأول بنسبة ٦٤ % ، واحتل المركز الثاني الشتم والسب بنسبة ٢٤ %، واحتل المركز الثالث المناداة باللقب بنسبة ١٠ %، واحتل المركز الرابع والأخير الطعن بالشرف بنسبة ٢ % .

من الجدول اعلاه نلاحظ ان اغلبية العينة قد تعرضن الى العنف اللفظي (التهمك والسخرية) ومن ثم الشتم والسب او المناداة باللقاب او الطعن بالشرف امام الاخرين فان هذا ينمي في داخل المرأة الحقد والكراهية اتجاه الزوج او الاب او الاخ أي من تسكن معه وتتعرض الى هذا النوع من العنف، ودائماً الحقد والكراهية يولد الانتقام من هذا الشخص ومن افراد الاسرة الاخرين ومن المجتمع الذي تنتمي اليه فنجدها تتخذ سلوكيات منحرفة اخلاقياً واجتماعياً وحتى مخالفة الشريعة الاسلامية للتعبير عن هذا الانتقام وهذه السلوكيات منها الخيانة الزوجية او السرقة او الانضمام مع رفقة سيئة فتدخل معها في اعمال الرذيلة مثل البغاء او تعاطي المخدرات والخمور وبيعها .

جدول (٢٠)

يوضح أنواع العنف الاقتصادي التي تعرضت له المبحوثات

| المتغير                          | التكرار | النسبة المئوية % | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|----------------------------------|---------|------------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| الحرمان من الراتب                | ١٤٣     | ٢٢,٠             | ٣       | ٤٦,٨٠٠          | ٠,٠٠١ دالة                      |
| المنع من مزاولة العمل أو التعليم | ١٥٦     | ٢٤,٠             | ٢       |                 |                                 |
| سلب وسرقة الأموال والممتلكات     | ١١٧     | ١٨,٠             | ٤       |                 |                                 |
| النصب                            | ٢٣٤     | ٣٦,٠             | ١       |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢٠) إلى أن اختيار "النصب" احتل المركز الأول بنسبة ٣٦% كأحد أنواع العنف الاقتصادي التي تعرضت له المبحوثات، واحتل المركز الثاني المنع من مزاولة العمل أو التعليم بنسبة ٢٤% ، واحتل المركز الثالث الحرمان من الراتب بنسبة ٢٢% ، واحتل المركز الرابع والأخير سلب وسرقة الأموال والممتلكات بنسبة ١٨%.

من الجدول اعلاه يتبين ان العنف الاقتصادي الذي تتعرض له المرأة يتمثل في اخذ مالها أو الاستيلاء على مالها الخاص ولهذا يقوم الرجل سوء كان اب او اخ او زوج بتحكم بطريقته في انفاق مالها او راتبها، أو يقوم بتقصيد عليها براتبها او حرمانها من المصروف لذلّال المرأة واعترافها بأنها لا تستطيع العيش دون الرجل خاصة في حالة عدم عملها، فيحاول السيطرة على ممتلكات زوجته او اخته او ابنته بكل طرق ووسائل التعنيف الاقتصادي اما بالاحتيال او النصب او حرمانها من مزاولة عملها او بالسرقه والسلب او حرمانها من راتبها ، وهذا التعامل من قبل الرجل اتجاه زوجته او اخته او ابته يراجع الى عدة عوامل منها العوامل الثقافية والقيم والمعايير الاجتماعية التي تعيب الرجل الذي لا يستطيع السيطرة على الممتلكات المالية لزوجته ، او قد يرجع هذه التصرفات الى فقر الرجل كونه يعاني من البطالة او وعدم قدرته على مزاولة الاعمال او عدم حصوله على وظيفة لعدم حصوله على مؤهل علمي .

جدول (٢١)

يوضح أنواع العنف الجنسي التي تعرضت لها المبحوثات (متعدد الاستجابات)

| المتغير                                                  | التكرار | النسبة % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٣</sup> |
|----------------------------------------------------------|---------|----------|-----------------|---------------------------------|
| الطرق العنيفة والإكراه الجنسي                            | ٢٨٩     | ٤٤,٤     | ٣٠٤,٥٨٨         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| الاغتصاب                                                 | ٣١٢     | ٤٨       |                 |                                 |
| الإيذاء الجسدي أثناء العلاقة الجنسية                     | ٩٦      | ١٤,٥     |                 |                                 |
| الإصرار على أساليب في المعاشرة غير مقبولة شرعاً وقانوناً | ٥٣      | ٨,٥      |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢١) إلى أن عبارة " الاغتصاب " احتلت المركز الأول بنسبة ٤٨% كأحد أنواع العنف الجنسي التي تعرضت لها المبحوثات، واحتل المركز الثاني عبارة " الطرق العنيفة والإكراه الجنسي " بنسبة ٤٤,٤% ، واحتل المركز الثالث عبارة " الإيذاء الجسدي أثناء العلاقة الجنسية " بنسبة ١٤,٥% ، واحتل المركز الرابع والأخير عبارة " الإصرار على أساليب في المعاشرة غير مقبولة شرعاً وقانوناً " بنسبة ٨,٥%.

من الجدول الاعلاه يتبين ان اغلب المبحوثات تعرضن الى عنف جنسي ويشير العنف الجنسي الى سوء المعاشرة الجنسية من قبل الرجل اتجاه المرأة دون مراعاة وضعها الصحي والنفسي وعدم مراعاة رغبتها الجنسية، فهو يستدرجها بالقوة والتهديد للوصول لتحقيق رغباته الجنسية ووقوع الاتصال الجنسي بينهم وبغض النظر في ما اذا كانت هذه العلاقة شرعية او قانونية او غير شرعية او قانونية.

وعند النظر الى مجتمعنا العراقي وخاصة بعد الاحتلال الامريكي وما احدثه من تغيرات اجتماعية وثقافية كان من ابرز هذه التغيرات هو دخول الانترنت على الاسرة العراقية ولسوء استخدامه من قبل الافراد ادى ذلك الى حدوث الكثير من المشاكل الاخلاقية والخلافات الاسرية وضعف العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة وتلاشيها في بعض الحالات وغير الكثير من العادات والتقاليد والافكار والآراء والمبادئ الاخلاقية والاسلامية التي كان يتمسك بها الفرد في المجتمع العراقي قبل الاحتلال ونتيجة لما تنتشره الفضائيات والقنوات على مواقع التواصل الاجتماعي من افلام وبرامج اباحية ليس على مستوى الشباب والكبار فقط وانما شملت برامج

الاطفال ايضاً وهذه البرامج والافلام مدعومة من دول استعمارية كثيرة كان الغرض منها القضاء على مبادئنا واخلقنا الاسلامية ،فقد كان العراق احد اكثر الدول التي تتابع هذه المواقع وما لهذه المواقع الاباحية من تأثير سلبي على سلوكيات الافراد فبدأنا نسمع بالكثير من الحالات السلبية التي يستخدم الرجال فيها التهديد والقوة والاكراه والتسلط وسوء المعاملة الجنسية في العلاقات الجنسية والخianات الزوجية من قبل الطرفين سواء كان الرجل او المرأة وكذلك انتشار حالات زنا المحارم وحالات الاغتصاب واستغلال المرأة جنسياً واجبارها على العمل بالدعارة بالقوة والتهديد سوء من قبل الاب او الاخ او الزوج من اجل الحصول على المال وحصلت حالات كثير من هذا النوع في مجتمعنا العراقي .

### جدول رقم (٢٢)

ضعف الحالة الاقتصادية وعدم توفر السيولة في المصاريف الاساسية لأفراد عينة الدراسة

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٣</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ٤١٦     | ٦٤,٠             | ٢٨٩,١٢٠         | ٠,٠٥ دالة                       |
| أحياناً | ١٥٦     | ٢٤,٠             |                 |                                 |
| لا      | ٧٨      | ١٢,٠             |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢٢) إلى ضعف الحالة الاقتصادية وعدم توفر السيولة في المصاريف الاساسية لأفراد عينة الدراسة فقد احتلت المركز الأول الاجابة بـ (نعم) بنسبة ٦٤,٠ %، واحتلت المركز الثاني الاجابة بـ (احياناً) بنسبة ٢٤,٠ %، واحتل المركز الثالث الاجابة بـ (لا) بنسبة ١٢,٠ % .

قبل البدء بتحليل الجدول لابد من الاشارة ولو بشيء القليل عن الوضع الاقتصادي العام للعراق حيث شهد الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تغيرات جذرية ومؤثرة على كافة الانظمة الاجتماعية الاخرى لمكونة للبناء الاجتماعي للمجتمع العراقي نتيجة الاضطرابات والاحداث التي تلت الغزو الامريكي للعراق ،حيث تدهور الاقتصاد العراقي بشدة وتضررت البنى التحتية للبلاد بشكل شبه نهائي من جراء الحروب والاشتباكات مع قوات الاحتلال ،فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي واثرت هذه الازواضع على الاستثمارات الاجنبية التي كانت تعمل في العراق وكذلك اثرت على صادرات النفط بشكل خاص ،فقد انخفضت ايرادات البلد من النفط بسبب تقلص الطلب العالمي على النفط العراقي وتنافس الاسواق العالمية عليه، مما ادى الى ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حالة الفقر التي زادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتفاقمت حالة عدم المساواة

في توزيع الدخل والثروة وفرص العمل في الكثير من محافظات بلدنا، كل الاضطرابات الناتجة من التغيرات والتحويلات سببت زيادة في الضغط المعيشي على الاسر العراقية ،حيث شهدت اغلب الاسر تدهور في المستوى المعيشي وزيادة تكاليف المعيشة بشكل كبير مقابل تراجع دخل الفرد العراقي ،وقد اثرت هذه التغيرات ايضاً على الخدمات العامة التي كانت توفرها الدولة للأفراد مثل التعليم والصحة وفرص العمل بشكل سلبي ، والتي كان من ضمنها توفير السيولة المصرفية فهي توقفت بشكل تام في الاحداث وحتى بعد الاحداث الفترة طويلة، بعد هذا الملخص عن الوضع الاقتصادي .

تستنتج الباحثة ومن الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة او المبحوثات تؤيد ضعف الحالة الاقتصادية وعدم توفر سيولة في المصارف الاساسية للدولة كان احد اسباب العنف وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ أي بعد الاحتلال فقد ضعف دور الدولة في كل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضعف الدولة يعني ضعف النظام السياسي فيها ادى الى ضعف النظام الاقتصادي الذي هو اساس ومفتاح نجاح الدولة وتقدمها ،وضعف النظام السياسي يعني عدم قدرة الدولة على اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الصحيحة التي تخدم ابناء المجتمع وتوفر لهم فرص عمل تساعدهم في الحصول على المال والتكيف مع اوضاع الحرب والنزاعات الاهلية والطائفية والاقليمية التي حصلت في العراق وبذلك زادت الدولة العبء على كاهل المواطن العراقي فكان هذا احد العوامل التي تدفع الفرد الى العنف وبالتالي ارتكاب الجريمة لعدم حصوله على اموال من قبل الدولة تساعده في حل ازماته الاقتصادية وتغيير وضعه الاقتصادي المتدني وتحل من ازمة البطالة التي يعاني منها الشباب (ذكوراً واناثاً) الى يوماً هذا.

### جدول (٢٣)

انشغال الزوجة بالأبناء وسد احتياجاتهم دافعا للعنف وارتكاب الجريمة

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٣</sup> |
|---------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| لا      | ٦٥      | ١٠,٠           | ٥٣٤,٠٤٠         | ٠,٠٥ دالة                       |
| أحياناً | ٩١      | ١٤,٠           |                 |                                 |
| نعم     | ٤٩٤     | ٧٦,٠           |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢٣) إلى أن انشغال الزوجة بالأبناء وسد احتياجاتهم دافعا للعنف وارتكاب الجريمة فقد احتلت المركز الأول الاجابة بـ (نعم) بنسبة ٧٦,٠%، واحتلت المركز

الثاني الاجابة ب (أحياناً) بنسبة ١٤,٠%، واحتل المركز الثالث الاجابة ب (احياناً) بنسبة ١٠,٠% .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان اغلب عينة الدراسة اشارة الى ان انشغال المرأة بأولادها وسد احتياجاتهم ومتطلباتهم الاساسية والضرورية من اجل استمرار الحياة في الظروف الصعبة والازمات الحادة هو احد العوامل التي تدفع المرأة الى ارتكاب الجريمة ،ليس المرأة فقط وحتى الرجل يسعيان جاهدان من اجل الاولاد حتى اذا اضطر الامر الى ممارسة الاعمال غير شرعية من اجل توفير قوت اولادهم، وما مر به بلدنا الحبيب من ظروف صعبة بعد الاحتلال ادئ الى ان يسعى الوالدان في أي عمل من اجل الحصول على المال وخاصة المرأة التي ليس لها معيل وحتى المرأة التي لديها معيل لكن لا يكفي ما يجنيه من المال في سد احتياجات اسرته والمرأة التي ليس لها وظيفة او مهنة تحصل من خلالها على المال فانها تتجرف الى ممارسة الاعمال غير مقبولة اجتماعياً وقانونياً مثل اعمال الدعارة وبيع المخدرات والعقاقير المخدرة والمسكرات وغيرها من الاعمال التي عن طريقها تحصل على المال الذي يساعدها في توفير قوت ومستلزمات الحياة الاساسية لاولادها ولاسرتها وكل هذه الاعمال تضعها في هاوية الجريمة من حيث لا تعلم باثارها وسلبياتها.

#### جدول (٢٤)

انشغال المرأة بعملها يؤدي الى زيادة عنف الزوج معها من وجهة نظر عينة الدراسة

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٧</sup> |
|---------|---------|----------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ٢٩٩     | ٤٦,٠           | ٥٠,٤٤٠          | ٠,٠٥ دالة                       |
| أحياناً | ١٩٥     | ٣٠,٠           |                 |                                 |
| لا      | ١٥٦     | ٢٤,٠           |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢٤) إلى أن عبارة " نعم " احتلت المركز الأول ان انشغال المرأة بعملها يؤدي الى زيادة عنف الزوج معها فقد احتلت المركز الأول بنسبة ٤٦,٠%، واحتلت المركز الثاني الاجابة ب (أحياناً) بنسبة ٣٠,٠%، واحتل المركز الثالث الاجابة ب (لا) بنسبة ٢٤,٠% .

يعد العمل حاجة ضرورية للانسان سوء كان ذكراً او انثى لانه يحدد طريق الانسان لكسب رزقه، فيقضي الانسان اكثر ساعات النهار في العمل وبالإضافة الى ذلك فان العمل يمثل للانسان اشباعاً لرغباته وتحقيق اهدافه ومتفناً لتفريغ طاقاته العقلية والجسدية والعمل من ناحية اخرى يتيح للانسان فرصة الاتصال مع الاخرين ممن يعملون معه فمنهم الاخيار ومنهم الاشرار وهنا يكمن الربط بين العمل والسلوك الاجرامي،ولهذا نستنتج من الجدول اعلاه ان خروج المرأة

للعمل لفترات طويلة وحتى ان كانت الفترة قصيرة فان هذا يؤدي الى ان المرأة سوف تقصر من واجباتها اتجاه زوجها ،وذلك لما قد تواجهه الزوجة من متاعب وصعوبات منها سوء معاملة ارباب العمل لهن او تكليفه باعمال اكبر من طاقة تحمل المرأة او سوء علاقتها بزملاءها ،وقد تتعرض المرأة الى استغلال جنسي وجسدي ممن تعمل معهم فاغلب افراد العينة كانن يعملن في قطاعات اهلية ويتعرضن الى الاستغلال والتحرش الجنسي في العمل وفي هذه الحالة تكون غالبية عينة الدراسة غير راضية عن عملها لانه لا يتفق مع ميولها وانها مجبرة على العمل نتيجة ضغط الاهل والظروف القاسية التي تمر بها، كل هذه العوامل تؤثر على نفسياتها ومزاجها وكيفية تصرفها مع اولادها وزوجها هذا من جهة ،ومن جهة اخرى نلاحظ ان الزوج يكون في حالة شك وغيرة على زوجته عند خروجها من البيت ويدخل في هذا العامل وهو تدخل اهل الزوج وتحريض ابنهم على زوجته عند خروجها من البيت كل هذه العوامل تدفع الزوج للتصرف بعنف مع الزوجة وعدم احترامها رغم تعبها في العمل ومساعدتها له في توفير مستلزمات الحياة.

#### جدول (٢٥)

يوضح تعاطي الزوج او احد افراد الأسرة للمواد المسكرة او المخدرة دافعا لارتكاب المرأة للعنف او الجريمة من وجهة نظر عينة الدراسة

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ٢٩٩     | ٤٦,٠             | ١١٢,٨٤٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| أحياناً | ٢٦٠     | ٤٠,٠             |                 |                                 |
| لا      | ٩١      | ١٤,٠             |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | %١٠٠             |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢٥) إلى أن اجابة ب " نعم" احتلت المركز الأول كأحد مواقف المبحوثات من تعاطي الزوج او احد افراد الأسرة للمواد المسكرة او المخدرة دافعا لارتكاب المرأة للعنف او الجريمة فقد احتلت المركز الأول الاجابة بنسبة ٦٤,٠%، واحتلت المركز الثاني الاجابة ب (أحياناً) بنسبة ٤٠,٠%، واحتل المركز الثالث الاجابة ب (لا) بنسبة ١٤,٠% .

تري الباحثة أن المخدرات افة خطيرة قاتلة لمن اعتاده وادمن عليها وبدأت تنتشر في الفترات الاخيرة في جميع المجتمعات العالمية والعربية والعراقية بشكل خاص حيث اصبحت خطراً يهدد

مجتمعنا العراقي المحافظ لانها اصبحت في متناول جميع الشرائح الاجتماعية وخاصة فئة الشباب ولانهم اكثر فئة تتأثر وتقلد من حولها واكثر فئة لديها حب استطلاع وتحب التغيير، وزاد من انتشارها في مجتمعنا بعد دخول الاحتلال الامريكي وذلك لضعف القانون وتدهور النظام السياسي في تلك الفترة بحيث اصبحت فوضى في البلد ودخول الكثير من الاجانب والمرتزقين على هذه المخدرات من الحدود من غير رقيب وحسيب، وكذلك عدم وجود قانون رادع لاتجار المخدرات و المتعاطين، بحيث توفرت هذه المادة السامة في المجتمع وبكثرة وبكل انواعها وباسعار قد تكون رخيصة ولما مره به المجتمع العراقي من صعوبات وتحديات والمخدرات واحدة من هذه التحديات التي تسعى فيها الدول المجاورة للعراق وحتى الدول الغازية والمحتلة ان تزرع وتنشر هذه المواد السامة بين افراد المجتمع العراقي حتى يبقى مجتمع مفكك وغير مستقر وسهل المنال من قبل الدول الكبرى ،نلاحظ ان الشباب سواء ذكورا او اناثا في فترة مابعد الاحتلال ولحد الان انهم يهربون من الواقع الاليم والصعب وكثرة مشاكلهم وخلافاتهم الزوجية وعدم قدرتهم على تحمل المسؤولية ومعاناتهم من البطالة وعدم حصولهم على عمل هذا يدفعهم الى تعاطي المخدرات والمسكرات ودائماً الانسان المتعاطي او المدمن يكون فاقد الادراك والتمييز وفاقد الاتزان السلوكي لان لها تأثير على التكوين العضوي والعصبي بحيث تدفعه الى ارتكاب جرائم خطيرة مثل القتل وانتهاك الاعراض، والتعاطي والادمان يؤدي الى نبذ الاخلاق والقيم التي يحثنا بها الاسلام وتدفع المدمن عليها لفعل كل ماهو قبيح ومنكر وتؤدي بالكثير الى اقتراف جرائم الحرام مثل الزنى والخيانات الزوجية وتجعل المدمن الى ان يقوم بابشع الجرائم الاخلاقية ويرضى الفساد على محارمه وجرائم الخطف والاغتصاب والاعتداء الجنسي ،واكدت هذه الامور الكثير من الدراسات انه توجد علاقة بين تعاطي المخدرات وارتكاب الجريمة ،والبيت الذي فيه متعاطي سواء كان اب او اخ او زوج فان هذا البيت يكون تربية خصبة لزرع ابناء متعاطين(مخدرات او خمر) وابناء منحرفين اخلاقياً واجتماعياً ويرتكبون كافة انواع الجرائم .

### جدول (٢٦)

يوضح تميز المرأة في عملها قد يكون سببا في ممارسة العنف ضدها من وجهة نظر عينة الدراسة

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| لا      | ٦٥      | ١٠,٠             | ١٦٢,٧٦٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| أحيانا  | ٣١٢     | ٤٨,٠             |                 |                                 |
| نعم     | ٢٧٣     | ٤٢,٠             |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | %١٠٠             |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢٦) إلى أن عبارة " تميز المرأة في عملها قد يكون سببا في ممارسة العنف ضدها " احتلت المركز الأول كأحد المواقف فقد احتلت المركز الأول الاجابة بـ (أحيانا) بنسبة ٤٨,٠ %، واحتلت المركز الثاني الاجابة بـ (نعم) بنسبة ٤٢,٠ %، واحتل المركز الثالث الاجابة بـ (لا) بنسبة ١٠,٠ % .

يبين الجدول اعلاه ان المرأة المتميزة في عملها قد يشكل هذا التميز خطر يهدد المسؤولين الذين تعمل معهم او الموظفين معها، فتتعرض هذه المرأة الى التهديد الفضي او المعنوي الذي هو اشد انواع العنف برغم من انه لا يترك اثار جسدية على الضحية وانما تأثيره نفسي داخلي بحيث يجعل الضحية في حالة قلق وتوتر والخوف من المستقبل وكذلك تتعرض الى اعتداءات جسدية وجنسية وفي كلا الحالتين فان القلق والتوتر لديها يصل الى حالة اكتئاب تصل في بعض الاحيان الى انتحار الضحية من اجل المحافظة على سمعة اسرتها وشرفها، واكثر النسوة اللاتي يتعرضن الى هذا النوع من العنف هن يعملن في القطاعات الخاصة الاهلية وحتى الحكومية.

### جدول (٢٧)

يوضح الموروث الاجتماعي او العادات والتقاليد دور في اتجاه الرجل نحو العنف ضد المرأة  
من وجهة نظر عينة الدراسة

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ١٣٠     | ٢٠,٠             | ٤٥١,٣٦٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| أحياناً | ٤٦٨     | ٧٢,٠             |                 |                                 |
| لا      | ٥٢      | ٨,٠              |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠ %            |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢٧) إلى أن عبارة " المورث الاجتماعي او العادات والتقاليد دور في اتجاه الرجل نحو العنف ضد المرأة " احتلت المركز الأول كأحد المواقف فقد احتلت المركز الأول الاجابة ب (أحياناً) بنسبة ٧٢,٠ %، واحتلت المركز الثاني الاجابة ب (نعم) بنسبة ٢٠,٠ %، واحتل المركز الثالث الاجابة ب (لا) بنسبة ٨,٠ % .

مما لا شك فيه ان للمجتمع العراقي ثقافة اجتماعية خاصة به نبعت من منذ زمناً طويل وقيماً وعادات وتقاليد ومبادئ نشأت واستمرت عبر القرون القديمة الى وقتنا الحالي وترسخت بين افراده ليميزوا بها عن غيرهم من الشعوب ،لكن ما تعرض له العراق في العقود الاربعة الاخيرة من حروب واعتداءات وظلم واستبداد من قبل سلطاته الحاكمة وصراعها على السلطة وحملات تهجير تعرض لها الشعب ،خاصة بعد الاحتلال (عام ٢٠٠٣) حيث اثرت بشكل كبير على تلك العادات والتقاليد والقيم والمبادئ المتعارف عليها منذ القدم ،فعند دخول القوات العسكرية الامريكية وما تحمله هذه القوات من ثقافة ، اوجد نوع من الصراع الثقافي بين الثقافة العراقية الاصيلة وبين الثقافة الغربية الوافدة بقيم ومبادئ وافكار جديدة ،علماً أن المجتمع العراقي وفي فترة النظام السابق عاش فترة من الزمن في حالة من الانغلاق والتفوق الداخلي حيث كانت السلطات السابقة تمنع جميع انواع التواصل الاجتماعي الثقافي مع العالم الخارجي من صحافة ووبث للقنوات الفضائية (تلفاز - الانترنت)، فكان من نتائج هذا الاحتلال دخول الانترنت ووجود القوات الامريكية سبب هذا الصراع الثقافي القيمي سوء على مستوى الاسرة (صراع بين ثقافة الاباء والابناء) او على مستوى المجتمع صراع بين ( فئات المجتمع من حيث التنوع

الطائفي والديني والاجتماعي)، وفي كلا النوعين سبب الكثير من انواع العنف سوء على مستوى الاسرة او على مستوى المجتمع .

لكن مايهمنا هنا ومن خلال نتائج الجدول اعلاه ان غالبية العينة يرون بأن للموروث الثقافي والاجتماعي أي العادات والتقاليد التي يتعلمها الفرد وتنغرس في داخله عن طريق التنشئة الاجتماعية هي احد اسباب العنف الواقع على المبحوثات ، وهذه العادات والتقاليد هي التي تضع الرجل في قمة السلطة الاسرية (التسلط الذكوري) حيث تعتبر القسوة والعنف وسوء المعاملة مع افراد الاسرة وخاصة الزوجة والبنات مقياس يقاس بها قوة الرجل ومدى تسلطه على افراد الاسرة وفرض اراءه وقراراته عليهم وبهذا تخضع المرأة للرجل وتطيع كل اوامره طاعة عمياء متحملة كل انواع العنف (النفسي او المعنوي واللفظي والجسدي والاقتصادي.. وغيره من انواع العنف) الموجه من قبل الرجل لها ، ومجتمعنا العراقي احد المجتمعات العربية التي تعطي للموروث الثقافي اهمية كبير وتنظر الى الرجل نظرة احترام وتقدير وتنظر للمرأة نظرة دونية منذ اللحظة الاولى لولادتها فالمرأة التي تنجب فتاة كانت في العصور الجاهلية تدفن وهي حية اما في العصور التي تلت العصور الجاهلية والحد الان في الكثير من الاسر فالمرأة لا يتقبلها زوجها واهل زوجها وينظرون الى البنت المولودة بانها عار على الاسرة فتعامل منذ الصغر بقسوة وتعنيف وتحرم من التعليم وتحرم من كافة حقوقها الشرعية والقانونية وتجبر على الكثير من الافعال من قبل اهلها حتى لا تتحرف باعتقادهم.

#### جدول (٢٨)

يوضح الفهم الخاطئ للدين سبباً من أسباب العنف وارتكاب الجريمة عند المرأة من وجهة

نظر عينة الدراسة

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ٢٠٨     | ٣٢,٠             | ٧٦,٩٦٠          | ٠,٠٠١ دالة                      |
| أحياناً | ٣١٢     | ٤٨,٠             |                 |                                 |
| لا      | ١٣٠     | ٢٠,٠             |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | %١٠٠             |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢٨) إلى أن ٤٨% من أفراد العينة يرون أن الاجابة ب (أحياناً) توضح الفهم الخاطئ للدين سبباً من أسباب العنف وارتكاب الجريمة عند المرأة من وجهة نظر عينة الدراسة، بينما ٣٢% اجابوا ب (نعم)، في حين أن ٢٠% اجابوا ب (لا).

تعد المؤسسة الدينية المتمثلة بالمعابد والمساجد ودور رجال الدين والخطيب الديني في ترسيخ القيم والمبادئ التي جاء بها الدين الاسلامي والتي تقوم على التسامح والتعاون والالفئة والمحبة والاحترام ونبذ الاخلاق والقيم والمبادئ السيئة والعدوانية التي تولد الحقد والكراهية بين افراد المجتمع، فهي مساندة البقية مؤسسات المجتمع وتلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في الحد من التعنيف وارتكاب الجرائم ضد النساء، فالدين الاسلامي امر بكف الاذى عن المرأة واحترامها والحلم عند غضبها وحسن المعاملة في عشرتها ولطف معاملتها وفي هذا اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهنا لا تقتصر حقوق المرأة في الاسلام على الحقوق المادية فقط وانما تشمل الحقوق النفسية والاجتماعية فالاسلام اعطى المرأة كامل حقوقها ،وهنا يأتي دور الخطيب الديني او المرشد الديني من خلال عمليات التوجيه والارشاد الثقافي والديني والاجتماعي التي يقوم بها اتجاه الافراد وتعليمهم وتنشئتهم على القيم والتعاليم الدينية والاخلاقية وتبين وتفسير معالم الدين وتوضح ما هو حلال وما هو حرام وما هو صحيح وما هو خطأ ،وتتبيهم بعدم الوقوع بالحرام والسلوك المنحرف والشاذ والمنبوذ اجتماعياً ودينياً وقانونياً مثل الادمان على الخمر والمخدرات وغيرها من السلوك المنحرف والشاذ ،ويبين لهم ما يقع عليهم من عقوبات في الدنيا والاخرة، والخطيب الديني يستخدم عدة طرق واساليب في عملية التنشئة الاجتماعية الدينية للأفراد منها التهيب و الترغيب ويدعوهم الى السلوك السوي والصحيح طمعاً في الثواب والابتعاد عن السلوك المنحرف والشاذ تجنباً للعقاب في الدنيا والاخرة.

لهذا نجد ان الانسان الذي لديه مخافة الله و متمسك بالتعاليم الدينية هو الذي يحصن نفسه من كل السلوكيات المنحرفة والمخالفة للقيم والمعايير الاجتماعية والدينية اما الانسان الذي يكون فاقد لهذا الوازع الديني وللقيم والتعاليم الدينية وليس له مخافة الله في التعامل مع الآخرين فهو اشبه ما يوصف بالحيوان الذي لا يفرق بين الحلال والحرام ويرتكب هذا الانسان سوء كان ذكراً او انثى المعاصي والسلوك المنحرف والشاذ بكل انواعه من زنا وبغاء وتعاطي مخدرات وخمر وجرائم قتل وابتزاز وهتك اعراض وزنا محارم وغيرها من الجرائم التي لا يقبلها الدين والعرف والقانون. ومن الجدول اعلاه نلاحظ ان اغلب المبحوثات جاءن من اسر ذات مستوى تعليمي وديني متدني ولا يعرفون أي تفاصيل صحيحة عن الدين الاسلامي ويفهمون الدين بالخطأ ويفسرونه خطأ من ما يجعل الدين هنا سبب من اسباب العنف اتجاه الضحية وخاصة فيما يتعلق بالقوامة او حق الرجل في ضرب زوجته حيث يمارس الرجل سواء كان (أب أو زوج أو أخ ( حق التسلط وتنفيذ اوامره ويستخدم القسوة والضرب والتأديب المستمر وعلى الزوجة او البنات الطاعة العمياء له، كل هذه الافعال يمارسها الرجل تحت غطاء الدين وان حق القوامة وحق ضرب الزوجة والبنات هي حقوق منحها الدين له.

وبعد توضيح دور الموروث الاجتماعي والفهم الخاطئ للدين في مجتمع ذكوري ، هنا نوضح بعض الاحصائيات التي جمعتها الباحثة من بعض القنوات لعدم حصولها من الدوائر الرسمية خوفاً على سمعة البلد ونساءه كون اكثر الجرائم كانت اخلاقية، مع امثلة على العنف الاسري انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تمثل هذه الامثل واقع المجتمع العراقي الذكوري والمتمسك بالموروث الاجتماعي والفهم الخاطئ للدين أي تمثل الشخصية العراقية العنيفة .

حيث سعت الكثير من الناشطات والمحاميات العراقيات ومجموعة من النسوة المثقفة في بذل الجهود المكثفة في مجتمع ذكوري للدفاع عن حقوق المرأة العراقية متهمات السلطات بتجاهل موضوع العنف الاسري ضد المرأة والزواج المبكر وما يطلق عليها جرائم رد الاعتبار او جرائم الشرف ، ، وخاصة بعد حادثة قتل الناشطة العراقية طيبة العلي في محافظة الديوانية التي قتلت خنقاً على يد والدها في ٣١/كانون الثاني /٢٠٢١ ، و حادثة قتل (ملاك الزبيدي) التي قتلت نتيجة العنف الزوجي لها حيث اجبرها زوجها على احراق نفسها وهو ينظر لها ولم يحرك ساكن الا بعد ساعة من حرقها في عام ٢٠٢٠ ، وفي نفس العام وقعت حادثة مشابهة في محافظة واسط على امرأة عراقية اخرى حيث قتلت على يد زوجها الذي يبلغ من العمر ٥٤ عام وهو طبيب، قتلها لانها لم تسمح له ببيع قطعة ارض لها لغرض الاستفادة المالية منها وهذا حسب (تقرير وكالة فرانس برس) وايضاً حادثة الشابة نورزان الشمري وهي بنت العشرين سنة حيث قتلت على يد شقيقها واولاد عمومتها اغسطس-اب الماضي في منطقة الجادرية وسط العاصمة بغداد، وغيرها وغيرها من النساء اللاتي يتعرضن للعنف تحت وطاة القانون ودفاعه عن الجاني، اذا يسمح قانون العقوبات العراقي بالقتل تحت مسمى بجرائم الشرف كوسيلة مخففة لجرائم العنف المرتكبة ضد افراد الاسرة وخاصة النساء حيث يسمح القانون بعقوبات مخففة على جرائم القتل دفاعاً عن الشرف بسبب الاستفزاز او اذا كانت لدى المتهم دوافع متعلقة بالشرف،

وتقول منظمة الامم المتحدة ان ٤٦% من النساء المتزوجات كن ضحايا العنف المنزلي ثلثهن تعرضن الى العنف الجسدي والجنسي ، وتشير المنظمة الدولية للهجرة الى ان ٨٥% من الرجال العراقيين يقولون انهم يمنعون أي امرأة في عائلتهم من تقديم أي شكوى ، اما بالنسبة للنساء فتقول ٧٥% انهن لن يتحدثن الى الشرطة خوفاً من المزيد من العنف او مكانية رؤيتهن ونبذهن بعد ذلك ، حيث تتقل منظمة (هيومن رايتس ووتش) في تقرير لها عن تصريح للمقررة الخاصة بالامم المتحدة والمعنية بالعنف ضد المرأة فمنذ عام ١٩٩١ كانت حوالي ٤٠٠٠ امرأة وفتاة هن ضحايا عمليات القتل بسبب الشرف في العراق <sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> موقع الكتروني عل قناة الحرة [www.alhurra.com](http://www.alhurra.com)

وفي احصائية ثقيلة تعكس تفشي ظاهرة العنف الاسري والمجتمعي في العراق ،حيث صرحت وزارة الداخلية عن حالات العنف في البلد على اختلاف اشكالها حيث بلغت بمعدل ١٠٠ حالة يومياً في العاصمة بغداد فقط، وكشف مدير مديرية حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري ،التابعة لوزارة الداخلية ،ان المديرية تستقبل شكاوى العنف الاسري كافة حيث بلغت حالات الاعتداء من قبل الزوج على الزوجة ٥٧% من اجمالي الحالات ،بينما بلغ اعتداء الزوجة على الزوج نسبة ١٧% في حين بلغ اعتداء الابوين على الابناء بنسبة ٦% ، اما الاعتداء على كبار السن بلغ ٢% من الحالات وما تبقى نسبته ١٨% موزع ارتفاعاً وانخفاضاً بين ماذكر مع اعتداء الاخوه على الاخوات ،هذا يعني وقوع اكثر من ٣ الاف حالة عنف مجتمعي شهرياً في بغداد لوحدها بدون المحافظات الاخرى ،وتقول الناشطة سارة الحسني في حوار لها مع موقع (سكاي نيوز عربية) بأن ما خفي اعظم حيث ان هذه الارقام والنسب المخيفة لا تغطي كافة جرائم العنف الاسري والمجتمعي فضلاً ان هناك حالات لم تسجل لدى الشرطة ولهذا فان الارقام الحقيقية هي اضعاف ماتضمنته الاحصائية لان الكثير من حالات التعنيف والضرب والاهانة التي تتعرض لها النساء والاطفال لم تسجل وتبقى طي الكتمان خوفاً من الفضيحة والانتقام كما يتصور البعض، وفي عام ٢٠٢١ سجل العراق اكثر من ٥ الاف حالة تعنيف للنساء في بغداد والمحافظات ووفقاً العضو المفوضية العليا لحقوق الانسان علي البياتي (٢).

اما بالنسبة للاحصائية الخاصة بجرائم النساء فلم تجد الباحثة سوء هذه الاحصائية التي نشرت لاحد الباحثين وقد اخذت من قسم اصلاح النساء في بغداد حيث تشير الاحصاءات المتوفرة إلى زيادة عدد المرتكبات للجريمة من النساء في مجتمعنا العراقي خلال السنوات من (تشرين اول ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٧) (٣) وكما موضح في الجدول ادناه

| السنوات           | ٢٠٠٢  | ٢٠٠٣  | ٢٠٠٤  | ٢٠٠٥  | ٢٠٠٦  | ٢٠٠٧ |
|-------------------|-------|-------|-------|-------|-------|------|
| عدد<br>النزيلات   | ١٢٥٦  | ١٤٦٤  | ١٥٧٨  | ١٧٧٨  | ١٩٥٤  | ٢٠٠٤ |
| النسبة<br>المئوية | %١٢,٥ | %١٤,٤ | %١٥,٧ | %١٧,٧ | %١٩,٥ | %٢٠  |

(٢) موقع الالكتروني على قنوات سكاي نيوز عربية [www.skynewsarabia.com](http://www.skynewsarabia.com)

(٣) جاسم محمد حمزة ،اجرام النساء في العراق بعد حرب ٢٠٠٣، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، كلية الاداب، المجلد ١١ العدد ٣، ٢٠٠٨، ص٤٥٦.



# **الفصل الثامن**

**تحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمحور**

**الثالث**

**-نوع الجريمة واهم العوامل المؤدية لإرتكابها**

## ❖ أنواع الجرائم التي ارتكبتها عينة الدراسة:

جدول (٢٩)

يوضح نوع الجريمة الحالية التي دخلت بسببها المبحوثات السجن

| نوع الجريمة    | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المغنوية د ح <sup>٢</sup> |
|----------------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| البغاء         | ١٧٤     | ٢٦,٨             | ٢٢٨,١٩٧         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| السرقه         | ٧٢      | ١١               |                 |                                 |
| خيانه الزوجية  | ١٠٤     | ١٦               |                 |                                 |
| تعاطي المخدرات | ١١٨     | ١٨,٢             |                 |                                 |
| الارهاب        | ١٠٦     | ١٦,٣             |                 |                                 |
| القتل          | ٧٦      | ١١,٧             |                 |                                 |
| المجموع        | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٢٩) إلى أن احتلت المركز الاول وبنسبة ٢٦,٨% من أفراد العينة يمارسون البغاء، بينما احتلت المركز الثاني وبنسبة ١٨,٢% يتعاطين المخدرات، في حين أن احتلت المركز الثالث وبنسبة ١٦,٣% ارتكبوا جرائم ارهابية، بينما احتلت المركز الرابع وبنسبة ١٦% ارتكبوا جرائم خيانة زوجية، بينما احتلت المركز الخامس وبنسبة ١١,٧% من أفراد العينة ارتكبوا جرائم القتل، في حين أن احتلت المركز السادس والاخير السرقة ١١% ارتكبوا جرائم سرقة. ترى الباحثة وحسب ما يتضح من الجدول اعلاه بأن الاغلبية من عينة الدراسة كانت جرائمهن جرائم اخلاقية تتطلب منها الخفية والستر ولا تتطلب مشاركة احد معها في تنظيم الجريمة مثل جرائم البغاء والخيانات الزوجية بالمراتب الاولى ومن ثم جرائم السرقات من المحلات التجارية والمنازل التي كن يعملن فيه ،اما بالنسبة للمخدرات فالبعض منهن كانت تتعاطى هذه السموم والبعض الاخر كانن طرف في البيع والتجارة في المخدرات لما تتميز به المرأة من قدرة على الخداع والمراوغة في التعامل مع الآخرين خاص اذا كان الطرف الثاني من الرجال، اما بالنسبة لجرائم الارهاب فقد اخذن

حيزاً في العينة ونتيجة للحروب الطائفية والظروف الصعبة التي مر بها المجتمع العراقي فقد ادت الى ان بعض النساء انتمن الى جماعات ارهابية تعمل ضد البلد فكان الدافع الى الجريمة هو دافع طائفي او العنصري ،اما جرائم القتل فاحتلت المراتب الاخير في الجدول وذلك لان هذه الجرائم تتطلب قوة جسدية وجراءة نفسية وعدم قدرت المرأة على ارتكابها بمفردها فهذه جرائم تحتاج الى تنظيم ومجهود كبير وكان من اسباب القتل لدى المرأة اسباب اجتماعية واخلاقية ،فمثلاً قتل الزوج كونه يعلم بأن لها علاقة غير شرعية برجل اخر فيمنعها من التواصل مع عشيقها فتقوم بتنظيم جريمة القتل والتخطيط لها مع عشيقها.

## ❖ عدد مرات دخول المبحوثات السجن

جدول (٣٠)

يوضح عدد مرات دخول المبحوثات السجن

| عدد مرات دخول المبحوثات السجن | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>١</sup> |
|-------------------------------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم                           | ١٣٠     | ٢٠,٠             | ٢٣٤,٠٠٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| لا                            | ٥٢٠     | ٨٠,٠             |                 |                                 |
| المجموع                       | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٣٠) إلى أن احتلت المركز الاول وبنسبة ٨٠% من أفراد العينة اجابوا ب "لا" في عدد مرات دخول المبحوثات السجن سابقا، بينما احتلت المركز الثاني وبنسبة ٢٠% ب "نعم" في عدد مرات دخول المبحوثات السجن سابقا، كما تشير بيانات الجدول رقم (٣٠) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عدد مرات دخول المبحوثات السجن سابقا حيث أن قيمة كا<sup>٢</sup> = ٢٣٤,٠٠٠ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١.

تري الباحثة ان الاغلبية من عينة الدراسة دخلن السجن لأول مرة وهذا لا يعني بالضرورة انهن لم يرتكبن الجرائم من قبل دخولهن السجن ،والفصل في هذا الموضوع هو انهن لم يتم القبض عليهن واتهامهن بالجرم ،فهناك الكثير من جرائم العنف الاسري لم يعلن عنها ، وهناك تساهل من قبل رجال الشرطة في القبض على النساء في الكثير من الحالات، والكثير منهن يتم التهاون معهن في الحكم من قبل القضاة والكثير من الدعاوي تدفع مقابلها اموال كثيرة من قبل اهل المتهمه حتى

تسحب ولم تسجل كونها تمس سمعة العائلة وشرفها، لهذا ترى الباحثة انه لا فرق بين من كانت لها سوابق ومن كانت قد دخلت السجن الاول مرة.

### جدول (٣١)

يوضح أحد أفراد الاسرة المبحوثات سبق وان حصلت له قضية ادخل بسببها السجن

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ١٨٢     | ٢٨               | ٤٥١,٣٦٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| لا      | ٤٦٨     | ٧٢               |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٣١) إلى أن "لا" احد من أفراد الاسرة المبحوثات سبق وان حصلت له قضية ادخل بسببها السجن بنسبة ٧٢%، واحتل المركز الثاني الإجابة ب "نعم" بنسبة ٢٨% من ان احد من أفراد الاسرة المبحوثات سبق وان حصلت له قضية ادخل بسببها السجن.

من الجدول اعلاه يتضح لنا ان الكثير من المبحوثات كان لم يسجل على احد من افراد الاسرة بقضية ادخلته السجن لكن هذا لا يعني انه عوائل المبحوثات عوائل ملتزمة وعوائل محافظة ولا توجد عليها أي مؤشر في ارتكاب افرادها الجرائم، فالكثير من عوائل المبحوثات كانت تتصف بالتفكك والتصدع الاسري وكثرت المشاكل والخلافات الزوجية وضعف العلاقات الاسرية ووجود احد افرادها متعاطي (خمر او مخدرات) وكان اسلوب العنف بكل انواعه موجود في تعامل افرادها مع بعضهم وكانت النساء تتعرض الى سوء المعاملة والضرب والاهانة والاحتقار والاهمال من قبل الزوج او الاخ او الاب، هذا يعني وجود الكثير من حالات العنف الاسري الموجه ضد الابناء او المرأة لكن لا يعلن عنه ولا يسجل في الدوائر المختصة ولا تستطيع المرأة البوح به خوفاً على نفسها من ان تتعرض الى عنف اقوى وكونها نشأت في بيئة علمتها السكوت والطاعة العمياء للرجل بالإضافة الى تدني مستواها العلمي والدراسي جعل منها امرأة تجهل قيمة نفسها وتجهل الكثير من الامور التي تتعلق بدورها في الاسرة والمجتمع، نستنتج من ذلك انه لا يوجد فرق بين من سجل على احد من افراد اسرتها بقضية ادخلته السجن ومن لا يسجل على احد من افراد اسرتها بقضية ادخلته السجن فكلاهما جاءت من نفس البيئة المنحلة والمفككة وهذه البيئة وظروفها هي التي اوصلتها الى ان تكون نزيلة في السجن.

جدول (٣٢)

يوضح ممن اكتسبت المبحوثات السلوك العنيف والمنحرف من أحد افراد الاسرة

| المتغير   | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٣</sup> |
|-----------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| من والداي | ٢٦٠     | ٤٠,٠             | ١١١,٢٨٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| من اخواني | ١٨٢     | ٢٨,٠             |                 |                                 |
| من زوجي   | ١٣٠     | ٢٠,٠             |                 |                                 |
| من اخواتي | ٧٨      | ١٢,٠             |                 |                                 |
| المجموع   | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٣٢) أن احتلت المركز الاول وبنسبة ٤٠% من أفراد العينة يرون انهم اكتسبوا السلوك العنيف والمنحرف من الوالدين، بينما احتلت المركز الثاني وبنسبة ٢٨% من أفراد العينة يرون انهم اكتسبوا السلوك العنيف والمنحرف من الاخوان، في حين أن احتلت المركز الثالث وبنسبة ٢٠% من أفراد العينة يرون انهم اكتسبوا السلوك العنيف والمنحرف من الزوج، و وكان المركز الرابع ولأخيرا وبنسبة ١٢% من أفراد العينة يرون انهم اكتسبوا السلوك العنيف والمنحرف من الاخوات.

من الجدول اعلاه تشير اغلب المبحوثات انهن تعلمن السلوك العنيف والمنحرف من الاب والام بالدرجة الاولى والزوج بالدرجة الثانية والاي بالدرجة الثالثة هذا يعني ويؤكد ان الرجل دائماً هو المسؤول الاول على الاسرة ونتيجة لما تركته الحروب الدامية والمستمرة بدءاً من حرب ايران إلى حرب الخليج ومن ثم احتلال امريكي وما خلفه من حروب اهلية وطائفية في العراق وحصار دام ثلاثة عشر سنة وللازمات الاقتصادية التي مر بها العراق والحد الان تأثيراتها السلبية مستمرة ومؤثرة على العوائل الفقيرة بشكل خاص كل هذه العوامل سببت ضغوطات وصعوبات تواجه الفرد العراقي في مسيرة حياته اليومية واغلب المبحوثات من عوائل فقيرة يجد الرجل صعوبة في توفير كافة مستلزمات واحتياجات اسرته وتنعكس هذه العوامل على تصرفاته وسلوكياته مع افراد الاسرة فيفرغ ما في داخله من معانات وصعوبات تواجهه في العمل او عند خروجه من البيت من اجل توفير القوت اليومي لأفراد العائلة فلهذا يتصف سلوكه بالقسوة

والعنف وسوء المعاملة مع الأولاد والزوجة بشكل خاص، ومن جهة أخرى وكما ذكرنا سابقاً في تحليل بعض الجداول هو وجود التسلط الذكوري الذي يعطي الحق للرجل في استخدام القوة والقسوة والعنف وسوء المعاملة مع افراد الاسرة وخاصة الزوجة لأثبات رجولته وفرض اراءه وقراراته على الافراد دون اي اعتراض من احد وخاصة البنات والزوجة من ما تولد هذه العوامل حالة من الحقد والكراهية والانتقام من هؤلاء الاشخاص (ألاب أو الاخ أو الزوج) وبهذا فهي تعلمت كل انواع العنف والسلوك العنيف من ألاب أو ألاب أو الزوج.

### جدول (٣٣)

يوضح رد فعل أفراد الاسرة معك عندما ارتكبت اول سلوك عنيف تجاه افراد عينة الدراسة

| المتغير                                 | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|-----------------------------------------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| لم يهتموا ولم يبالوا بالأمر             | ٢٢١     | ٣٤               | ٣٢٨,١٢٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| قاموا بتوجيهي وإرشادي الى الطريق الصحيح | ١٠٤     | ١٦               |                 |                                 |
| قاموا بضربي وتوبيخي                     | ٢٦      | ٤                |                 |                                 |
| قاموا بطردي من البيت                    | ٢٠٠     | ٣٠,٧٦            |                 |                                 |
| أخذوا صورة سيئة عني فلا يثقون بي ابدا   | ٩٩      | ١٥,٢٣            |                 |                                 |
| المجموع                                 | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٣٣) إلى أن رد فعل أفراد الاسرة عندما ارتكبت اول سلوك عنيف لم يهتموا ولم يبالوا بالأمر احتلت المركز الأول بنسبة ٣٤%، واحتل المركز الثاني قاموا بطردي من البيت بنسبة ٣٠,٧%، واحتل المركز الثالث قاموا بتوجيهي وإرشادي الى الطريق الصحيح بنسبة ١٦%، واحتل المركز الرابع أخذوا صورة سيئة عني فلا يثقون بي ابدا، واحتل المركز الخامس والأخير قاموا بضربي وتوبيخي بنسبة ٤%.

تري الباحثة ان غالبية عينة الدراسة جاءت من اسر ذات مستوى اجتماعي واقتصادي وتعليمي متدني فهي عوائل مفككة وذات علاقات اجتماعية ضعيفة حيث لا يهتم الاب والام بالأبناء

ويتعرض الابناء الى الاهمال المعنوي والمادي، فمن جهة هم لا يدركون عواقب الافعال المنحرفة على اسرهم بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، ومن جهة اخرى هم بحاجة الى المال والحصول عليه بأي طريقة حتى لو كانت مخالفة للقانون والشريعة الاسلامية، لهذا تستنتج الباحثة من الجدول اعلاه ان غالبية المبحوثات عندما ارتكبن اول سلوك عنيف ومنحرف كانت ردت فعل الاهل لم يهتموا ولم يبالوا لهذا الفعل غير الصحيح وغير المقبول اجتماعياً او يقوموا بطردها من البيت وفي كلا الحالتين فأن تصرف الاهل بهذه الطريقة يمهد ويعلم الى ان تكون هذه المرأة محترفة في السلوك المنحرف والعنيف ويجعل منها امرأة مجرمة تكون عبء على المجتمع .

#### جدول (٣٤)

يوضح أكثر الاشخاص الذي تلجأ اليه عينة الدراسة في حال تعرضها لمشكلة ما قبل دخولها السجن (متعدد الاستجابات)

| المتغير            | التكرار | النسبة<br>المئوية % | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د<br>ح <sup>٩</sup> |
|--------------------|---------|---------------------|---------|-----------------|------------------------------------|
| الأب               | ٣٥١     | ٥٤,٠                | ١       | ٤٧٥,٦٦٩         | ٠,٠٠١ دالة                         |
| الام               | ١٩٥     | ٣٠,٠                | ٢       |                 |                                    |
| الزوج              | ٥٩      | ٩,١                 | ٩       |                 |                                    |
| أحد اخوتي          | ٧٢      | ١١,١                | ٨       |                 |                                    |
| احدى الاخوات       | ١٥٠     | ٢٣,١                | ٥       |                 |                                    |
| احدى الصديقات      | ١٣٠     | ٢٠,٠                | ٦       |                 |                                    |
| احد الاقارب        | ١٨٩     | ٢٩,١                | ٣       |                 |                                    |
| لا الجأ الى احد    | ٩٨      | ١٥,١                | ٧       |                 |                                    |
| لم اجد اي<br>انسان | ١٨٢     | ٢٨,٠                | ٤       |                 |                                    |

تشير بيانات الجدول (٣٤) إلى أن أكثر الأشخاص الذي تلجأ اليه عينة المبحوثين في حال تعرضها لمشكلة ما قبل دخولها السجن هو (الأب) احتل المركز الأول بنسبة ٥٤% ، واحتل المركز الثاني (الام) بنسبة ٣٠%، واحتل المركز الثالث (احد الاقارب) بنسبة ٢٩,١% ، واحتل المركز الرابع (لم اجد أي انسان) بنسبة ٢٨,٠% ، واحتل المركز الخامس احد الاخوات بنسبة ٢٣,١% ، واحتل المركز السادس (احدى الصديقات) بنسبة ٢٠,٠% ، واحتل المركز السابع (لا الجأ الى احد) بنسبة ١٥,١% ، واحتل المركز الثامن (احد اخواتي) بنسبة ١١,١% ، واحتل المركز التاسع والاخير (الزوج) بنسبة ٩,١%.

يتضح من الجدول اعلاه ان الاجابات كانت متنوعة في لجوء المبحوثات الى الاشخاص الذين تشعر بالارتياح لهم وتقضي بسرهما لهم في حال تعرضها الى مشكلة ما، فمن الطبيعي يكون الاب والام بالدرجة الاولى كونهم اقرب الناس لها وهم يحموا ابنائهم بكل الطرق والوسائل التي تمنع الأذى عليهم ومهما كانت جرائمهم، وبعد الوالدين تأتي وفي المركز الثاني دور الاصدقاء في حل المشاكل التي تواجه المرأة وهنا تكمن المشكلة في كون هذه الرفقة صالحة وسوية وخالية من المشاكل الانحرافية، اما هم رفقة سيئة ومليئة بالانحرافات السلوكية والاخلاقية فتكون بهذه الحالة كالحاضنة التي تحويها من مشاكل الاسرة وخلافاتها وتوجهها الى سلوكيات جديدة تشعر بالارتياح والامان نحو هذه الرفقة فتبوح لها بكل ما تتعرض له من مشاكل تواجهها في حياتها اليومية، وتأتي بعد ذلك الاخوات كونهن اقرب الناس لها وتستطيع ايجاد الحلول لها، ومن ثم درجة الاقارب فهي تلجأ الى احد من الاقارب الذي تجد فيه الامان ومد يد العون لها عندما تتكلم معه عند تعرضها الى مشكلة ما، وجاء دور الزوج في المرتبة الاخيرة كون اكثر المبحوثات علاقاتهم الزوجية غير مستقرة وتكثر فيها الخلافات والمشاكل فهي لا تؤمن بزوجها عندما تتعرض الى مشكلة ما لخوفها منه في ان يتخلى عنها وعن ابنائها.

### جدول (٣٥)

يوضح هل للأسرة دور مهم في سلوك مرتكبي جرائم العنف من النساء من وجهة نظر عينة الدراسة

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٣</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ١٧٥     | ٢٦,٩             | ١٢,٨٥٢          | ٠,٠٠٢ دالة                      |
| أحياناً | ٢٢٨     | ٣٥,١             |                 |                                 |
| لا      | ٢٤٧     | ٣٨,٠             |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠%             |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٣٥) إلى هل للأسرة دور مهم في سلوك مرتكبي جرائم العنف من النساء من وجهة نظر عينة الدراسة. فقد احتلت المركز الأول الاجابة ب (لا) بنسبة ٣٨,٠%، واحتلت المركز الثاني الاجابة ب (أحياناً) بنسبة ٣٥,١%، واحتل المركز الثالث الاجابة ب (نعم) بنسبة ٢٦,٩%.

ترى الباحثة ومن خلال الجدول اعلاه وكما يتضح لنا من خلال اجابات المبحوثات اللاتي اجبن بنعم واحياناً، ان الاسرة من اقوى العوامل الاجتماعية الخارجية التي تؤثر على تكوين شخصية الفرد وتتحكم بسلوكه وتوجهه ومنها يستمد الفرد خبراته وتجاربہ الاولى، فالأسرة دور كبير ومهم وتعتبر المصدر الاساسي لتعليم الطفل السلوك الايجابي المقبول اجتماعياً او السلوك السلبي المنحرف والعنيف غير المقبول اجتماعياً لان السنوات الاولى من حياة الطفل هي التي تحدد الاطار العام للشخصية الانسانية، فأن نشأ الطفل في اسرة مستقرة وقائمة على الاحترام والثقة بين الزوج والزوجة والابناء ومن يسكن معهم ، وذات مستوى تعليمي واجتماعي واقتصادي متوسط او اكثر يفي بتوفير مستلزمات الحياة الاساسية لأفراد الاسرة وخالية من المشاكل والخلافات فأن هذه البيئة الصالحة سوف تنتج أفراد صالحين للمجتمع ينهض ويتقدم ويزدهر بهم البلد، اما اذا نشأ الطفل في اسر مفككة ذات علاقات اجتماعية ضعيفة ومنحلة بين الافراد ومستوى تعليمي واجتماعي واقتصادي متدني لا يفي بتوفير مستلزمات الحياة الضرورية لأفراد الاسرة مع وجود احد الابوين متعاطي للخمر او المخدرات او وجود حالة وفاة احد الابوين او كلاهما او وجود حالة طلاق وكثرة المشاكل والخلافات بين الزوج والزوجة والابناء فأن هذه الاسر تكون بيئة غير صالحة وتنتج ابناء غير صالحين ومنحرفين في المجتمع ويكونون عبئاً على اسرهم وعلى المجتمع.

جدول (٣٦) يوضح دور التفكك في العلاقات الأسرية في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر المبحوثات

| المتغير   | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|-----------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم       | ٥٠٧     | ٧٨,٠             | ٦٠٢,٦٨٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| إلى حد ما | ١١٧     | ١٨,٠             |                 |                                 |
| لا        | ٢٦      | ٤,٠              |                 |                                 |
| المجموع   | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٣٦) إلى أن ٧٨% من أفراد العينة (نعم) يرون لها دور للتفكك في العلاقات الأسرية في ارتكاب الجريمة، بينما ١٨% يرونها (إلى حد ما) للتفكك في العلاقات الأسرية في ارتكاب الجريمة، في حين أن ٤% يرون (لا) للتفكك في العلاقات الأسرية في ارتكاب الجريمة.

من الجدول اعلاه نستنتج ان التفكك الاسري يلعب دوراً كبيراً في انحراف الافراد ونقصد بالتفكك الاسري تصدع العلاقات الاجتماعية بين افراد الاسرة وضعفها واحياناً تلاشيها وانحلال وحدة تماسك الاسرة وبالتالي تحطيم هيكلها التنظيمي والتكويني حيث يتعذر على الام والاب من الايفاء بالتزاماتهم والقيام بوظائفهم اتجاه ابنائهم او بقية افراد الاسرة ،ويكون التفكك الاسري اما مادياً او معنوياً ،فالتفكك الاسري المادي راجع الى اسباب مادية ملموسة هي غياب احد الابوين او كلاهما بسبب الوفاة او الطلاق او الهجر كل هذه العوامل تؤدي الى حرمان الابناء من الحنان والعطف الابوي وعدم تلقيهم التربية الصحيحة والمتابعة والارشاد، اما التفكك الاسري المعنوي ينتج عندما تكون العلاقة الزوجية بين الاب والام غير مستقرة وسيئة ومنهارة نتيجة لكثرة الخلافات والمنازعات بينهما، وفي كلا النوعين من التفكك يترك اثاراً سلبية على افراد الاسرة من الناحية النفسية والاجتماعية من ما يؤثر على سلوكياتهم وتصرفاتهم وتتولد لديهم الرغبة في ترك المنزل والانضمام الى حاضنات اخرى تحويهم غير الاسرة والمتمثلة بأصدقاء السوء وبالنهاية يجد الابناء انفسهم متورطين في الكثير من الانحرافات الاجرامية ،وقد اشارت اغلبية المبحوثات انهن ينتمن الى عوائل تكاد العلاقات الاجتماعية الاسرية السليمة منعدمة فيها لغياب احد الوالدين بسبب الوفاة او الطلاق وحتى ان كانوا موجودين كانت الخلافات والمشاحنات الزوجية مستمرة من ما انعكست هذه العوامل على سلوك وتصرف المبحوثات وانضمامهن الى جماعات غير الاسرة وبالنهاية يجدن انفسهن متهمات بالكثير من الانحرافات الاجرامية .

جدول (٣٧)

يوضح إسهام المدرسة كعامل ضبط من أجل الحد من جرائم العنف من وجهة نظر المبحوثات

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية ح <sup>٢</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|-------------------------------|
| لا      | ٣٩٠     | ٦٠,٠             | ٣٠٧,٨٤٠         | ٠,٠٠١ دالة                    |
| أحياناً | ٢٣٤     | ٣٦,٠             |                 |                               |
| نعم     | ٢٦      | ٤,٠              |                 |                               |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                               |

تشير بيانات الجدول (٣٧) إلى أن احتلت المركز الاول ونسبة ٦٠% من أفراد العينة اجابوا بـ (لا) بإسهام المدرسة كعامل ضبط من أجل الحد من جرائم العنف من وجهة نظر المبحوثات، بينما احتلت المركز الثاني ونسبة ٣٦% يفضلون ذلك إلى حد ما، في حين أن ٤% اجابوا بـ (نعم) بإسهام المدرسة كعامل ضبط من أجل الحد من جرائم العنف من وجهة نظر المبحوثات.

تري الباحثة ان المؤسسة التعليمية (المدرسة) هي احدى المؤسسات الاجتماعية المهمة والتي لها دور كبير ومؤثر في تكوين شخصية الفرد فهي المؤسسة الاجتماعية الثانية التي يتربى ويتعلم فيها الطفل وتعد المؤسسة الاولى التي يتعلم بها الفرد النظام والقانون والالتزام واحترام الوقت والمدرسة كمؤسسة اجتماعية لا تعمل لوحدها لأنها جزء من البناء الاجتماعي الثقافي للمجتمع فهي تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه، فأن وجدت المدرسة في بيئة غير ملائمة أي بيئة مفككة وجانحة وفي احياء فاسدة تكثر فيها السلوكيات المنحرفة والجريمة فأنها لا تجد من يحميها من هذه الظروف الاجتماعية الغير ملائمة للتعليم وغير مقبولة اجتماعياً وبذلك تصبح عاجزة على ان تحمي طلابها من الانماط السلوكية المنحرفة التي تسود من حولها، لهذا يجب ان تفتح المدارس في المناطق والاحياء المناسبة للتعليم ولا بد ان يتوفر فيها كوادر وكفاءات علمية تتمتع بأخلاق عالية ويجب ان يتوفر فيها أخصائيين في المجال النفسي والاجتماعي ومختصين في شؤون التعاطي والادمان لغرض توجيه الطلبة من خلال الارشاد والتوجيه والتوعية من مخاطر وعواقب الافعال والسلوكيات المنحرفة مثل الادمان والتدخين والتسرب الدراسي وغيرها من الافعال المنحرفة ، وبالإضافة الى برامجها العلمية والتربوية يجب ان تضع المدرسة برامج

ترفيهية وثقافية ورياضية لغرض منها مساعدة الطالب في تنمية مواهبه وقدراته العقلية والجسدية، لهذا تعتبر المدرسة كعامل ضبط في الحد من السلوك المنحرف ذلك لأنها تنير اذهان طلابها بكل عواقب الافعال والسلوكيات غير المقبولة اجتماعياً وقانونياً ، وتستنتج الباحثة من الجدول اعلاه ان اغلبيّة عينة الدراسة كانت ذات مستوى تعليمي متدني فلهذا لا يعتبرن المدرسة عامل ضبط في الحد من السلوك المنحرف ، وهذا يثبت حقيقة لا يمكن انكارها بأن الانحراف والانقطاع المبكر عن المدرسة هو احد العوامل التي تدفع الفرد الى الانحراف وارتكاب الجريمة حيث يعتبر الانقطاع عن المدرسة عامل مساعد يتفاعل مع عوامل بيئة اجتماعية اخرى تؤدي بالفرد الى الانحراف فكانت اكثر عينة الدراسة منقطعة عن المدرسة ولم تكمل تعليمها الثانوي او الجامعي، وقد اثبتت الكثير من الدراسات والاحصائيات ان السجناء الموجودين في المؤسسات العقابية هم ذات مستويات تعليمية متدنية يجهلون الكثير من عواقب الافعال التي يفعلونها اعدادهم يفوق اضعاف السجناء المتعلمين.

### جدول (٣٨)

يوضح إسهام تدني المستوى التعليمي للفرد في ارتكابه للجريمة من وجهة نظر المبحوثات

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المغنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ٢٩٩     | ٤٦,٠             | ١١٢,٨٤٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| أحياناً | ٢٦٠     | ٤٠,٠             |                 |                                 |
| لا      | ٩١      | ١٤,٠             |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠%             |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٣٨) إلى أن احتلت المركز الاول وبنسبة ٤٦% من افراد العينة (نعم) يرون إسهام تدني المستوى التعليمي للفرد في ارتكابه للجريمة من وجهة نظر المبحوثات، بينما احتلت المركز الثاني وبنسبة ٤٠% يرون (احيانا) إسهام تدني المستوى التعليمي للفرد في ارتكابه للجريمة من وجهة نظر المبحوثات، في حين أن احتلت المركز الثالث والاخير وبنسبة ١٤% يرون (لا) إسهام تدني المستوى التعليمي للفرد في ارتكابه للجريمة من وجهة نظر المبحوثات.

وكما وشرنا في الجدول السابق بأن المدرسة هي كعامل ضبط في الحد من السلوك المنحرف اذن يلعب المستوى التعليمي دوراً مهماً في الحد من السلوك الاجرامي ذلك لان الانتماء الى المدرسة يزيد من ارتقاء الفرد اجتماعياً فكلما زادة المستوى التعليمي للفرد زاده احتراماً وتقديراً من قبل افراد المجتمع الاخرين ،والتعليم ينير اذهان الافراد بعواقب الامور والافعال والتصرفات غير المقبولة اجتماعياً ويجعل الفرد يأخذ القرارات السليمة والصحيحة ، لهد نستنتج من الجدول اعلاه ان الغالبية العظمى من عينة الدراسة كانت ذات مستوى تعليمي متدني (امية- ابتدائية- متوسطة) ولم يكملن تعليمهن الاعدادي او الجامعي بسبب اجبار الاهل والظروف القاسية عليهن في ترك المدرسة واجبارهن على الزواج المبكر، لهذا يجهلن الكثير من عواقب الافعال التي جعلت منهن مجرمات وحبيسات في السجون فالكثير منهن وقعن في جرائم مثل البغاء والسرقة وتعاطي او بيع الخمر والمخدرات ووقوع البعض منهن ضحايا التهديد والابتزاز من جراء الاستخدام الخاطئة لشبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وهن لا يدركن عواقب ومخاطر هذه الافعال على انفسهن واسرهن والمجتمع.

#### جدول (٣٩)

يوضح تأثير جماعة الأصدقاء في اتخاذ الجريمة كأسلوب حياة من وجهة نظر المبحوثات

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>١</sup> |
|---------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم     | ٥٢٧     | ٨١,١             | ٢٥١,١٠٢         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| لا      | ١٢٣     | ١٨,٩             |                 |                                 |
| المجموع | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٣٩) إلى أن ٨١,١% من أفراد العينة اجابوا بـ (نعم) لتأثير جماعة الأصدقاء في اتخاذ الجريمة كأسلوب حياة من وجهة نظر المبحوثات ، بينما ١٨,٩% اجابوا بـ (لا) لتأثير جماعة الأصدقاء في اتخاذ الجريمة كأسلوب حياة من وجهة نظر المبحوثات.

من الجدول اعلاه يتضح ان لجماعة الرفقة والاصدقاء دور كبير ومؤثر على الفرد وانحرافه عن قيم ومعايير المجتمع، حيث تعتبر هذه الجماعات من اشد الجماعات الاولوية تأثيراً على شخصية الفرد باعتبار هذه الجماعات اول بيئة يخرج معها الفرد بعد الاسرة واشد الجماعات التي لها تأثير في تكون انماط سلوكية لدى الفرد وتكون هذه الجماعات اما متسقة ومنسجمة مع

السياق العام للمجتمع ومنها ما يكون غير متسق ومنسجم مع السياق العام للمجتمع فتكون وباءً على الفرد والمجتمع حيث تعلمه السلوكيات المنحرفة اخلاقياً واجتماعياً، لما لجماعة الرفقة او الاصدقاء من امور ومصالح واهداف مشتركة بينهم وكذلك تجمعهم افكار وميول واتجاهات متشابه ومتقاربة ويمارسون أنشطة واعمال لا يستطيعون القيام بها في بيوتهم او في بقية مؤسسات المجتمع الاخرى، فيشعر الفرد معهم بالمساواة وتحقيق الذات ويتوقف مدى تأثير جماعة الرفقة والاصدقاء بالفرد على درجة ولائه لها وعلى مدى تقبله لقيمها ومعاييرها وميولها واتجاهاتها وعلى نوع التفاعل القائم بينهم، فاذا كانت جماعة الرفقة والاصدقاء صالحة وملتزمة بمعايير وقيم المجتمع والتعاليم الدينية والاخلاقية المتعارف عليها صلح حال الفرد لأنها تمنعه من السلوك المنحرف والشاذ وتعتبره سلوك غير مقبول اجتماعياً، وان كانت جماعة الرفقة والاصدقاء على العكس من ذلك فسيكون لها دور فعال في ايقاع الفرد في السلوك المنحرف والجريمة لما لها من تأثير على الفرد تجعله ضحية السلوك المنحرف، وكما ذكرنا اعلاه بأن غالبية المبحوثات جاءت من عوائل مفككة تكثر فيها المشاكل والخلافات ويستخدم الاب القوة والقسوة والعنف مع الابناء والزوجة من ما يجعل الابناء او الزوجة الهروب من البيت ومشاكله والانتماء الى جماعات واصدقاء يجدن الراحة والامان وتحقيق الذات معهم ويشعرن بالمساواة، وفي نهاية المطاف ان مثل هذه الجماعات اوقعتهن في شباك الجريمة والانحراف.

#### جدول (٤٠) يوضح مدى إسهام الحي السكني بتدعيم الاستمرار في الجريمة من وجهة نظر المبحوثات

| اسهام الحي السكني | التكرار | النسبة المئوية % | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>١</sup> |
|-------------------|---------|------------------|-----------------|---------------------------------|
| نعم               | ٣٢٥     | ٥٠               | ٠٠,٠٠٠          | ١,٠٠ غير دالة                   |
| لا                | ٣٢٥     | ٥٠               |                 |                                 |
| المجموع           | ٦٥٠     | ١٠٠              |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٤٠) إلى تساوي نسبتي الاجابة على مدى إسهام الحي السكني بتدعيم الاستمرار في الجريمة من وجهة نظر المبحوثات بعينة الدراسة حيث جاءت النسبة ٥٠% لكل منهما.

يتضح من الجدول اعلاه ومن خلال اجابات المبحوثات انه لا توجد علاقة وثيقة بين الحي السكني وبين اجرام النساء فسواء كانت المرأة تسكن في المناطق والاحياء الراقية او المناطق والاحياء الفقيرة او في مناطق عشوائية فان الحي السكني لا يؤثر على اجرام النساء لكن قد يكون في بعض الاحيان عامل مساعد مع عوامل اخرى لان تكون المرأة مجرمة ،وما يهمنا هو زيادة اجرام النساء بعد عام ٢٠٠٣ ولحد الان سوء كانت المرأة في حي سكني راقى او فقير او منطقة عشوائية ، نتيجة لما طرأ على المجتمع العراقي من تحولات اجتماعية وثقافية وكان من ابرزها دخول الانترنت في بيوت كل العراقيين سوء كانوا في الريف او المدينة او في منطقة عشوائية ، غيرت واثرت في الكثير من القيم والمعايير والمبادئ التي كانت الاسرة العراقية تقتدي بها وتعلمها لأبنائها، حيث اثرت هذه التحولات على وظائف الاسرة وهيكلها البنائي التنظيمي سوء كانت هذه الاسر تسكن في الاحياء الراقية او الاحياء الفقيرة او منطقة عشوائية ،فزاد نسبة اجرام النساء حتى في المناطق الريفية والعشائرية والاحياء السكنية الراقية والفقيرة نتيجة بث البرامج والافلام على القنوات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تحوي العنف والارهاب والاثارة والجنس ، حيث ادخلت هذه الافلام والبرامج قيماً جديدة وافدة علينا من الخارج غيرت الكثير من القيم والمبادئ التي تربينا عليها ،فاصبحنا نسمع بجرائم اخلاقية منها زنا المحارم والخianات الزوجية والبغاء والتورط بالمخدرات سواء (تعاطي او بيع وشراء ) وغيرها فالحي السكني قد يكون عاملاً مساعداً مع عوامل اخرى اقوى منه بكثير مثل (الانترنت) ساعدت على تكوين السلوك العنيف لدى المرأة وتجربها على ارتكاب كافة انواع الجرائم .

# **الفصل التاسع**

## **تحليل نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بـ**

**المحور الرابع: العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف  
عند النساء .**

**المحور الخامس: الكشف عن أهم الآثار المترتبة  
عن ظاهرة العنف والجريمة للنساء على المجتمع**

جدول (٤١)

يوضح موقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء

| العبارة                                                                                       | نعم | أحياناً | لا  |      | عدد النقاط | الترتيب | كا <sup>٢</sup> |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------|-----|---------|-----|------|------------|---------|-----------------|
|                                                                                               | ك   | %       | ك   | %    |            |         |                 |
| تساعد القنوات الفضائية بتكوين السلوك الاجرامي عند النساء                                      | ٧٨  | ١٢,٠    | ١٥٦ | ٢٤,٠ | ٩٦٢        | ٩       | ٢٨٩,١٢٠<br>دالة |
| يمكن ان تقلد النساء الافعال والسلوكيات التي تشاهدنها في الفضائيات                             | ٦٥  | ١٠,٠    | ٩١  | ١٤,٠ | ٨٧١        | ١٠      | ٥٣٤,٠٤٠<br>دالة |
| تعتبر الافلام والمسلسلات الأكثر مشاهدة من قبل النساء مصدرا لدوافع الانتقام                    | ٢٩٩ | ٤٦,٠    | ١٩٥ | ٣٠,٠ | ١٤٤٣       | ٢       | ٥٠,٤٤٠<br>دالة  |
| شخصية نسائية عنيفة نالت أعجابك بشكل كبير قوية وشرسة في المطالبة بحقها                         | ١٥٦ | ٢٤,٠    | ٢٣٤ | ٣٦,٠ | ١١٩٦       | ٦       | ٢٧,٠٤٠<br>دالة  |
| أركز في الشخصيات التي تقدم مشاهد عنف                                                          | ١٩٥ | ٣٠,٠    | ١٨٢ | ٢٨,٠ | ١٢٢٢       | ٥       | ٢٢,٣٦٠<br>دالة  |
| قلة خروج النساء من البيت هو سبب مهم لمشاهدة القنوات الفضائية لتعليم واكتساب المهارات المقصودة | ٢٢١ | ٣٤,٠    | ١٩٥ | ٣٠,٠ | ١٢٨٧       | ٤       | ٢٤,٥٨٢<br>دالة  |
| اسعى لمعرفة اي وقت يقدم فيه محتوى عنف                                                         | ١٥٦ | ٢٤,٠    | ١٩٥ | ٣٠,٠ | ١١٥٧       | ٧       | ٥٠,٤٤٠<br>دالة  |

|                                                                                                                      |     |      |     |      |     |      |      |   |                 |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|------|-----|------|-----|------|------|---|-----------------|
| انتبه جيدا لردود افعال الآخرين<br>حولي اثناء مشاهدة العنف                                                            | ٢٤٧ | ٣٨,٠ | ٢٣٤ | ٣٦,٠ | ١٦٩ | ٢٦,٠ | ١٣٧٨ | ٣ | ١٦,١٢٠<br>دالة  |
| تعرفين سجين في الاصلاحية<br>أثرت عليها القنوات الفضائية<br>ودفعتها الى قيام بالجريمة                                 | ٢٩٩ | ٤٦,٠ | ٢٠٨ | ٣٢,٠ | ١٤٣ | ٢٢,٠ | ١٤٥٦ | ١ | ٥٦,٦٨٠<br>دالة  |
| البرامج و الافلام و المسلسلات<br>الاجنبية من مسببات وعوامل<br>ارتكاب الجرائم واسعى لمشاهدة<br>احداث العنف في الاعادة | ١٠٤ | ١٦,٠ | ٢٣٤ | ٣٦,٠ | ٣١٢ | ٤٨,٠ | ١٠٩٢ | ٨ | ١٠١,٩٢٠<br>دالة |

تشير بيانات الجدول (٤١) إلى أن عبارة " تعرفين سجين في الاصلاحية أثرت عليها القنوات الفضائية و دفعتها الى قيام بالجريمة " احتلت المركز الأول كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء، واحتل المركز الثاني عبارة " تعتبر الافلام و المسلسلات الأكثر مشاهدة من قبل النساء مصدرا لدوافع الانتقام " ، واحتل المركز الثالث عبارة " انتبه جيدا لردود افعال الآخرين حولي اثناء مشاهدة العنف " ، واحتل المركز الرابع عبارة " قلة خروج النساء من البيت هو سبب مهم لمشاهدة القنوات الفضائية لتعليم و اكتساب المهارات المقصودة "، واحتل المركز الخامس عبارة " أركز في الشخصيات التي تقدم مشاهد عنف"، واحتل المركز السادس عبارة " شخصية نسائية عنيفة نالت إعجابك بشكل كبير قوية و شرسة في المطالبة بحقها"، واحتل المركز السابع عبارة " اسعى لمعرفة اي وقت يقدم فيه محتوى عنف"، واحتل المركز الثامن عبارة " البرامج و الافلام و المسلسلات الاجنبية من مسببات وعوامل ارتكاب الجرائم واسعى لمشاهدة احداث العنف في الاعادة" ، واحتل المركز التاسع عبارة " تساعد القنوات الفضائية بتكوين السلوك الاجرامي عند النساء"، واحتل المركز الأخير عبارة " يمكن ان تقلد النساء الافعال و السلوكيات التي تشاهدنها في الفضائيات".

نستنتج من الجدول اعلاه وما يخص الفقرة " تساعد القنوات الفضائية بتكوين السلوك الاجرامي عند النساء "قالعنف الاعلامي المنقول عبر القنوات الفضائية او التلفزيونية او عبر مواقع التواصل الاجتماعي بكل انواعه ينقل الاتجاهات والقيم الخاصة بالعنف والسلوك المضاد للمجتمع، فان الفرد ينظر الى الأدوار المقدمة من خلال البرامج والافلام التي يكون محتواها عنيف واجرامي والعلاقات بين الشخصيات كأنها أمور واقعية، بالإضافة الى إعجابهم بالشخصية

التي تمثل الدور العنيف فيتأثر بها وخاصة الشباب من المراهقين والمراهقات والنساء كونهن يتأثرن بالمواقف التي تراها خاصة اذا كانت تعاني من وضع قاسي لا يرحم بها وتتعرض الى حالات عنف واستغلال جسدي واقتصادي وجنسي من ما يجعلها تتأثر بهذه القنوات وما تنقله من سلوكيات اجرامية .

كما تشير بيانات الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثات في عبارة "يمكن ان تقلد النساء الافعال و السلوكيات التي تشاهدنها في الفضائيات" كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء حيث أن قيمة كا = ٢٠,٤٠ = ٥٣٤,٠٤٠ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

نستنتج من الجدول اعلاه والخاص بالفقرة "يمكن ان تقلد النساء الافعال والسلوكيات التي تشاهدها في الفضائيات" فكما قلنا في الفقرة السابقة ان العنف الاعلامي المنقول بالقنوات الفضائية ينقل اتجاهات وميول وقيم خاصة بالعنف، فقد اكدت الكثير من الدراسات الجنائية والاجتماعية بأن الانسان مهما كان عمره يتأثر بما يشاهده ويراه خاصة اذا كان ما يراه ويشاهده يحاكي معاناته وآلامه وما يمر به من صعوبات وازمات نفسية واجتماعية، وقد اكد عالم النفس الامريكي (ألبرت باندورا) من خلال نظرية التعلم الاجتماعي لفكرته القائلة بأن الانسان يتعلم من خلال المشاهدة والملاحظة اكثر من ما يتعلم بأسلوب المحاولة والخطأ وان تقليد الفرد سواء كان ذكراً او انثى يعتمد على عدة عوامل متعلقة بالأسرة والبيئة التي يعيش فيها الفرد فاذا كان التأثير ايجابى للأسرة والاقربان والاصدقاء فان هذا يقاوم ويمنع من ان يقع الفرد ضحية هذه القنوات وما تبثه من واقع اليم وعنيف وسلوك اجرامي، اما اذا كان التأثير سلبى للأسرة والاقربان والاصدقاء وبما ان غالبية عينة الدراسة جائن من اسر مفككة وغير مستقرة فان الفرد سيكون ضحية القنوات التي تبث افلام وبرامج العنف والرعب والجريمة ويولد لديها استعداد اكثر لقبول العنف كوسيلة استجابة لمواقف الصراع والمشاحنات العنيفة وتقليد ما تراه وتشاهده من افلام وبرامج تكون كردة فعل عنيفة على ما تتعرض له المرأة من عنف جسدي واستغلال جنسي واقتصادي .

كما تشير بيانات الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثات في عبارة "تعتبر الافلام و المسلسلات الأكثر مشاهدة من قبل النساء مصدرا لدوافع الانتقام" كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء حيث أن قيمة كا = ٢٠,٤٠ = ٥٠,٤٤٠ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

نستنتج من ذلك بان الافلام والمسلسلات الاكثر مشاهدة من قبل النساء تكون مصدراً وسبباً في تكوين دوافع الانتقام من الواقع الاليم والمفكك الذي تعيشه غالبية المبحوثات وكما بينت

الدراسة ان هناك علاقة وثيقة بين هذه الافلام والمسلسلات وبين حالات العنف والجريمة لدى عينة البحث كون هذه الافلام والمسلسلات تمثل واقع المرأة في المجتمع العربي والعراقي بشكل خاص حيث ينظر لها نظرة دونية وهي دائما في ادوار الخضوع والطاعة العمياء للرجل وانها تدل وتهان حتى تبقى دائما تشعر بانها لا تستطيع العيش دون الرجل فهي تحاول التخلص من قيود الاسرة والمجتمع المفروضة عليها عن طريق التنشئة الاجتماعية الخاطئة والموروث الاجتماعي والتفسير الخاطئ للدين التي تتربي في ظلها لكنها لا تستطيع من ما يولد في داخلها فقد وكراهية لأسرتها والمجتمع وهذا يدفعها الى الانتقام على شكل انحرافات سلوكية واجرامية عنيفة تقلد فيها ما تراه من واقع عنيف في المسلسلات والافلام العنيفة يكون مشابه للواقع الذي تعاني منه.

كما تشير بيانات الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثات في عبارة "شخصية نسائية عنيفة نالت أعجابك بشكل كبير قوية وشرسة في المطالبة بحقوقها" كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء حيث أن قيمة كا = ٢٧,٠٤٠ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

مرة اخرى تؤكد الدراسة على انه توجد علاقة بين الاعلام وارتكاب الجريمة من وجهة نظر المبحوثات من خلال تقليد الضحية لشخصية نسائية عنيفة في الافلام والمسلسلات وبرامج العنف والجريمة كونها تتميز بشخصية قوية وشرسة وعنيفة تواجه بها المجتمع وتثبت وجودها وطغيانها على الرجل حتى تصل في بعض الحالات الى قتل الزوج او الاب او الاخ لكي تثبت قوتها وشراستها كما في الشخصية التي تراها في الافلام والبرامج، وما يهمنا ما بعد احداث ٢٠٠٣ (عام الاحتلال الامريكي) وما سببه الاحتلال من حروب دولية واقليمية واهلية دامية ورؤية الجثث والدماء في شوارع الاحياء السكنية في كل محافظات العراق سببت الكثير من الفواجع في كل الاسر العراقية وما تركت هذه الفواجع والحروب من اثار سلبية في كل مؤسسات المجتمع ومنها المؤسسة الاعلامية حيث اخذت اخذ تعرض افلام ومسلسلات التي تمثل الواقع الاليم الذي عاشه الشعب العراقي وعرضت الافلام التي كانت تمثل واقع حقيقي لدور المرأة الشرسة في عمليات الارهاب وارتكاب جرائم دموية وعنيفة وتجارة في المخدرات والخمور وغيرها من الجرائم الي زاد انتشارها بشكل واضح بعد الاحتلال.

كما تشير بيانات الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثات في عبارة " أركز في الشخصيات التي تقدم مشاهد عنف " كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة

بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء حيث أن قيمة كا = ٢٢,٣٦٠ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

الاسئلة في هذا المحور هي الواحدة مكملية للأخرى فكما وضحنا في الفقرة السابقة هو الاعجاب بشخصية عنيفة وشرسة هنا في هذه الفقرة ليس فقط الاعجاب والتقليد وانما التركيز ومتابعة الشخصيات البارزة في العنف ومتابعة اخبارها وتطوراتها في ارتكاب الجريمة والعنف عن طريق ما تبثه وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي عنهم والمبالغة في تمجيد الشخصيات العنيفة والمجربة وجعل المجرم بطلاً وتصوير المزايا التي يتحلى بها من العنف وتمجيدها امام الجمهور او المشاهد بدل من تصوير هذا المجرم وهو يعاقب عما اقترفه من سلوك عنيف واجرامي هذه المبالغة في بعض الاحيان لا تعطي صورة حقيقية للواقع الاجتماعي ونما تكون صورة مزيفة للواقع الذي يعيشه الفرد وهنا نقصد به (المبحوثات) من يخلق لديهن نوع من انعدام التوازن النفسي والاجتماعي وما يترتب عليه من مخاطر كثيرة وخطيرة على الفرد واسرته ومجتمع.

كما تشير بيانات الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثات في عبارة "قلة خروج النساء من البيت هو سبب مهم لمشاهدة القنوات الفضائية لتعليم و اكتساب المهارات المقصودة" كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء حيث أن قيمة كا = ٢٤,٥٨٢ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

في الواقع ترى الباحثة اننا نواجه اليوم حملة اعلامية شرسة وخطيرة حيث تتضمن ما تعرضه بعض وسائل الاعلام ومنها التلفاز بشكل خاص ومواقع التواصل الاجتماعي من برامج وافلام ومسلسلات تحوي في طياتها وجبات دسمة من العنف والرعب ومشاهد السادية والعدوان وانواع الجرائم العنيفة الاخرى ،فالمشاهدة المستمرة لمشاهد العنف والرعب تؤدي على المدى الطويل الى تبدل احساس الفرد بمخاطر العنف واثاره السلبية والى قبول العنف كوسيلة استجابة لما يمر به من منازعات وصراعات ومواقف تتطلب العنف هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان هذه المشاهدة والملاحظة المستمرة تعمل على تكوين اراء واتجاهات وقيم جديدة لدى الفرد يتعلم ويكتسب من خلالها خبرات ومهارات جديدة في الجريمة والعنف ،وكما تعمل هذه الآراء والاتجاهات والقيم الجديدة (الوافدة) على خلق صراع مع اراء واتجاهات وقيم العائلة او قيم الاباء وقيم المجتمع وهنا يكون التعارض والتناقض بين الآراء والافكار والاتجاهات وما يتركه هذا الصراع الثقافي بين الاباء والابناء من اثار سلبية على الفرد وعلى أسرته، وهنا تصبح وسائل الاعلام والقنوات الفضائية من خلال ما تعرضه من اعمال العنف والجريمة مدرسة يتعلم من

خلالها المجرمين او من لديهم استعداد وراثي للأجرام الاحتراف في تخطيط الجريمة من حيث استخدام الطرق التنفيذية والوسائل والاساليب التي تخفي معالم الجريمة وكيفية الافلات من القانون والمسألة القانونية كل هذا يجعل المشاهد الذي لديه استعداد اجرامي يقلد المجرمين الخطيرين او تقليد انماطهم الاجرامية وبهذا تعمل وسائل الاعلام على نشر ثقافة العنف بين الناس

كما تشير بيانات الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثات في عبارة " اسعى لمعرفة اي وقت يقدم فيه محتوى عنف " كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء حيث أن قيمة كا  $\chi^2 = 50,440$  وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

نستنتج من ذلك ان للأعلام دوراً كبيراً ومؤثراً وقوي في وصف العنف وبدقة وبكل اشكاله الدموية او الترفيهية او من خلال النشرات الاخبارية التي تعرض على القنوات الفضائية او التلفزيونية او عبر مواقع التواصل الاجتماعي أي ان هناك ثقافة معينة يشكلها الاعلام حول العنف من خلال التأثير على القيم والمعايير والاعراف والتأثير على انماط السلوك والتصرفات وافعال الناس لهذا نلاحظ ان الفرد سوء كان رجل او امرأة يسعى الى معرفة الاوقات التي يبيت فيها محتوى فيه عنف او جريمة من ما يولد لديه وبمرور الزمن استعداداً لقبول العنف والجريمة كوسيلة لصراعاته ومنازعاته سوء مع اسرته او مجتمعه ، فمثلاً ما تبثه وتروج عنه وسائل الاعلام من افلام العنف والجنس كالاخانات الزوجية وزنا المحارم والكسب غير المشروع عن طريق بيع المخدرات والخمور أو السرقة من المحلات والبيوت والنصب والاحتيال يؤثر تأثيراً سلبياً على المرأة ويثر لديها بعض الدوافع الكامنة كالدافع الجنسي وتحريك الدافع المادي للحصول على المال بأي طريقة من ما يؤدي بغالبية النساء الفقيرات الى ارتكاب السلوك المنحرف والرديلة وبيع عرضها وشرفها من اجل الحصول على المال لسد احتياجاتها الاساسية وحتى لا تكون اقل شأن و ثراء من زميلاتهن او من النساء اللاتي تعرفهن .

كما تشير بيانات الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثات في عبارة " انتبه جيداً لردود افعال الآخرين حولي اثناء مشاهدة العنف " كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء حيث أن قيمة كا  $\chi^2 = 16,120$  وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

الوسائل الاعلام تأثير كبير على الافراد فهي سلاح ذو حدين على الفرد والمجتمع فاذا فعلت بشكل صحيح وهادف التطوير المجتمع وتقدمه وتوعية ابناءه بكافة الامور والافعال وعواقبها

فأنها اداة ناجحة لنمو المجتمع وازدهاره اما اذ كان العكس فهي اداة مخربة وتسبب الفتن والقتل بين الافراد وتؤدي الى تفكك المجتمع وخرابه وانتكاسته بين المجتمعات ويكون سهل المنال من قبل الدول الاخرى، وهنا تكون ردود افعال الاخرين تعتمد على عدة عوامل منها الاسرة والبيئة المحيطة بالفرد فان صلحت الاسرة والاصدقاء صلح حال الفرد ومنعته من الوقوع في حالات العنف والجريمة اما اذا كان تأثير الاسرة والاصدقاء سلبي فان الفرد يقع في هاوية الجريمة والعنف ويكون عبء على اسرته والمجتمع .

كما تشير بيانات الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثات في عبارة " تعرفين سجين في الاصلاحية أثرت عليها القنوات الفضائية ودفعتها الى قيام بالجريمة " كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء حيث أن قيمة كا = ٥٦,٦٨٠ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

نستنتج من هذه الفقرة وحسب اراء المبحوثات انه توجد علاقة وثيقة بين الاعلام والجريمة من خلال تعرف المبحوثات على سجينات اثرت عليهن القنوات الفضائية من خلال ما تعرضه من افلام عنف وجريمة وافلام اباحية وافلام الخيانات الزوجية وزنا المحارم وسرقة ونصب واحتيال حيث ان هذه الافلام والبرامج الخاصة بهذه الموضوعات جعلت منهن نساء لا يهتمن ولا يباليون للمخاطر التي تترتب على هذه السلوكيات المنحرفة ويسلكن طريق الانحراف والرديلة والبغاء علماً ان غالبيةهن ذات مستوى تعليمي متدني يجهلن الكثير من عواقب الافعال وانهجن من عوائل مفككة ومنحلة وليس لديها مخافة الله ومعرفة الحلال والحرام وهنا تشاهد وتقلد ما تراه بالقنوات الفضائية .

كما تشير بيانات الجدول (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثات في عبارة " البرامج و الافلام و المسلسلات الاجنبية من مسببات وعوامل ارتكاب الجرائم واسعى لمشاهدة احداث العنف في الاعداد " كأحد مواقف المبحوثات عن العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء حيث أن قيمة كا = ١٠١,٩٢٠ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

من هذه الفقرة نستنتج انه دائماً تحتوي الافلام والمسلسلات الاجنبية اثاره العنف والجنس والجريمة هي افلام وبرامج تحتوي على ثقافة تختلف عن ثقافتنا العربية والمشاهدة المستمرة لها وعلى المدى الطويل سوف تؤثر تأثيراً سلبياً على قيم ومبادئ الفرد العربي وتجعل المشاهد يتقبل العنف كوسيلة استجابة لما يمر به من مواقف صراعية وتثير فيه الكثير من الدوافع الكامنة، كما اشرنا في الفصول السابقة وبعد الاحتلال ومازال لحد الان الكثير من الشباب وخاصة النساء

يعانون من البطالة والفراغ وقد تلجأ المرأة الى ملء وقت فراغها بمشاهدة التلفاز او القنوات الفضائية ومتابعة هذه البرامج الاجنبية كونها اقوى وسيلة اعلامية تقدم للمشاهدين الخبرات والمعارف والافكار بصورة متكاملة الصورة والصوت ولما لهذه الصورة من تأثير على مشاعر واحاسيس الفرد وخاصة المرأة ،وعند اثارَت الدوافع الكامنة لدى المرأة سوف يكون تناقض بين ما تريده المرأة وبين ما يريده الواقع الاجتماعي الذي تعيشه، هذا التناقض والتعارض يخلق نوعاً من الصراع بينها وبين اسرتها اب او اخ او زوج وبالتالي تنعكس هذه الصراعات على شكل سلوكيات منحرفة تصدر من المرأة كردة فعل لما يناقض افكارها وقيمها الجديدة التي تشاهدها عبر التلفاز القنوات الفضائية فهي تريد الحرية والخروج من المنزل وتكوين علاقات غير شرعية والحصول على المال و غيرها من التناقضات التي تعكس الواقع الغربي، لهذا تكون هذه الافلام والبرامج وكما ترى عينة الدراسة احد العوامل والاسباب التي تؤدي الى السلوك الاجرامي والعنيف.

المحور الخامس: الكشف عن أهم لآثار المترتبة عن ظاهرة العنف والجريمة للنساء على المجتمع:

#### جدول (٤٢)

يوضح تأثير العنف والجريمة على الناحية الجسمية والصحية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات

| المتغير                 | التكرار | النسبة المئوية % | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٦</sup> |
|-------------------------|---------|------------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| إعاقة دائمة أو مؤقتة    | ٩١      | ١٤,٠             | ٤       | ٣٥٤,٦٤٠         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| تشوهات                  | ١٦٩     | ٢٦,٠             | ٢       |                 |                                 |
| عاهات                   | ١٣٠     | ٢٠,٠             | ٣       |                 |                                 |
| مرض                     | ٢٦      | ٤,٠              | ٥       |                 |                                 |
| تعصب                    | ٢٦      | ٤,٠              | ٥       |                 |                                 |
| التكوين الوجداني للمرأة | ١٣      | ٢,٠              | ٦       |                 |                                 |
| حسب الظروف              | ١٩٥     | ٣٠,٠             | ١       |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٤٢) إلى أن احتلت المركز الاول ٣٠% من أفراد العينة يرون (حسب الظروف) تأثير العنف والجريمة على الناحية الجسمية والصحية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، بينما احتلت المركز الثاني وبنسبة ٢٦% يرون (تشوهات) تأثير العنف والجريمة على الناحية الجسمية والصحية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، في حين احتلت المركز الثالث ٢٠% يرون (عاهات) تأثير العنف والجريمة على الناحية الجسمية والصحية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، في حين أن احتلت المركز الرابع ١٤% يرون (إعاقة دائمة أو مؤقتة) تأثير العنف والجريمة على الناحية الجسمية والصحية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، في حين احتلت المركز الخامس ٤% يرون (مرض) (تعصب) تأثير العنف والجريمة على الناحية الجسمية والصحية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، وأخيراً ٢% يرون (التكوين الوجداني للمرأة) تأثير العنف والجريمة على الناحية الجسمية والصحية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات.

من الجدول اعلاه وكما ترى الباحثة ان العنف الجسدي وكما ذكرنا بأنه استخدام القوة الجسدية ضد المرأة وهو اكثر الانواع انتشاراً في العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، وتعرض المرأة لهذا النوع من العنف يؤدي بها الى الكثير من الاضرار الجسدية والصحية والنفسية، وكما ذكرنا ان الفرد العراقي سريع الغضب والانفعال فهو يستخدم الايدي او الارجل او يستخدم اي اداة تكون بالقرب منه تحدث اضرار وجروح جسدية على الضحية كالسكين او العصا، ومن هذه الاثار هو التشويهاات والاعاقة (الدائمة او المؤقتة) نتيجة لتكسير العظام او التواء المفاصل او ارتجاج بالمخ او اصابة العين والاذن وغيرها من الاصابات الجسدية القوية وقد تصل هذه الاضرار الى حالة وفاة الضحية لشدة العنف الموجه ضدها ، وفي بعض الحالات تكون المرأة التي يساء لها حامل فيكون الضرر ليس عليها فقط وانما يشمل الجنين الذي في بطنها من ما يعرضها الى اثار خطيرة على صحتها وصحة الجنين معاً حيث تصل الى وفاة الجنين في بطنها او اسقاطه من رحم الام قبل ان يكتمل نموه ، وتعاني المرأة الكثير من الامراض وحالات التعصب نتيجة العنف الجسدي الموجه ضدها مثل امراض الصداع المزمن نتيجة الانهيار العصبي وامراض القلب والاعوية الدموية (امراض السكري وضغط الدم) والام الحيض الشديد وغيرها من الامراض، ويؤثر العنف والجريمة على السلوك الصحي للمرأة فالكثير من الحالات التي قامت بدراستها الباحثة اكدت ان المبحوثات اتخذن سلوكاً صحياً خاطئاً وغير مقبول اجتماعياً وهو الادمان على الادوية والعقاقير التي تحوي على نسبة من مخدرات او المسكرات او تعاطي المخدرات، ونظراً الظروف التي مره بها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من احتلال وحروب مستمرة اثرت على النظام السياسي للدولة وقراراته وضعف اليات تنفيذ القانون وعدم وضع قوانين رادعة على المتعاطين او تجار المخدرات والتساهل معهم من قبل الشرطة والامن مقابل اغراءات مادية، ودخول الكثير من الاجانب عبر الحدود للعمل وتأثير هذه العمالة على افراد المجتمع وخاصة الشباب (ذكوراً واناثاً) انتشرت هذه المواد السامة في جميع محافظات العراق واصبحت تباع وتشتري من قبل كافة شرائح المجتمع واصبحت تداول حتى في المدارس المتوسطة والاعدادية ولا تقتصر على مدارس الذكور وانما تعدت مدارس البنات المراهقات والجامعة وهذا بحد ذاته خطراً كبيراً على الاسر وعلى المجتمع.

### جدول (٤٣)

يوضح تأثير العنف والجريمة على الحياة الاجتماعية للنساء من وجهة نظر المبحوثات (متعدد الاستجابات)

| المواد                                  | التكرار | النسبة المئوية % | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٧</sup> |
|-----------------------------------------|---------|------------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| التعرض للطلاق                           | ٤٦      | ٧,١              | ٧       | ٣٨٦,١١٩         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| تفكك الأسرة                             | ٧٢      | ١١,١             | ٥       |                 |                                 |
| تزعزع القيم داخل الأسرة                 | ١١٧     | ١٨,٠             | ٣       |                 |                                 |
| انعدام الثقة بالآخرين                   | ٢٤٧     | ٣٨,٠             | ١       |                 |                                 |
| سوء العلاقة بين الزوجين                 | ٩٨      | ١٥,٠             | ٤       |                 |                                 |
| الحوادث والمشكلات الاجتماعية            | ٥٥      | ٨,٤              | ٦       |                 |                                 |
| تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة | ٢٠      | ٣,١              | ٨       |                 |                                 |
| شيوع وإمكانية حدوث بعض الجرائم          | ١٧٦     | ٢٧,١             | ٢       |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٤٣) إلى أن (انعدام الثقة بالآخرين) احتلت المركز الأول بنسبة ٣٨% كأحد اثار العنف والجريمة على الحياة الاجتماعية للنساء من وجهة نظر المبحوثات، واحتل المركز الثاني (شيوع وإمكانية حدوث بعض الجرائم) بنسبة ٢٧,١% ، واحتل المركز الثالث (تزعزع القيم داخل الاسرة) بنسبة ١٨,٠% ، واحتل المركز الرابع (سوء العلاقة بين الزوجين) بنسبة ١٥,٠% ، واحتل المركز الخامس (تفكك الأسرة) بنسبة ١١,١% ، واحتل المركز السادس (الحوادث والمشكلات الاجتماعية) بنسبة ٨,٤% ، واحتل المركز السابع (التعرض للطلاق) بنسبة ٧% ، واحتل المركز الأخير (تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة) بنسبة ٣,١%، من الجدول اعلاه يتضح ان العنف والجريمة يسهم في اعاقه حركة الاسرة والحياة الاجتماعية داخلها بشكل عام فكيف اذا كان هذا العنف والجريمة واقع على المرأة بشكل خاص فأن هذا يؤدي الى تشطي الاسرة ويفككها ويجعل عطاء المرأة(المادي والمعنوي) قليل ،وتتعدم ثقتها بنفسها وبالأخرين خاصة اذا كان هذا العنف موجها من الاب او الزوج من ما يجعلها تقوم

بسلوكيات منحرفة تكون ردة فعل انتقامية منها على تعنيف الاب او الزوج لها، وهذه السلوكيات المنحرفة تهدد كيان الاسرة وتزعزع القيم والمعايير الاسرية وتحطم العلاقات الزوجية وتضعف الروابط الاسرية وتزيد من الخيانات الزوجية من ما يزيد المشاكل والخلافات الاسرية ويؤدي بها الى الطلاق وينظر لها النظرة الدونية التي تكون هي احد الاسباب التي تؤدي بها الى الانحراف والجريمة وايضاً يسهم العنف والجريمة ضد المرأة الى تردي الوضع الاقتصادي كونها في اقلية الاسر تكون مساهمة في دخل الاسرة فهي تنفق من مالها الخاص الذي تحصل عليه من عمل ما تقوم به وفي حال تعرضها للعنف او الجريمة فأن هذه المرأة قد تحرم من العمل او الوظيفة وتسلب حقوقها سوء من مسؤولين العمل او الاهل، وهذا كله يجعل الحياة الاجتماعية للمرأة غير مستقرة ومهددة بضياح ويستحال معها استمرار الحياة الاسرية، ذلك ان المرأة هي العنصر المحوري والاساسي والفعال وذات التأثير المباشر على جميع افراد الاسرة .

#### جدول (٤٤)

يوضح اهم مؤثرات العنف والجريمة على الجانب النفسي للمرأة (متعدد الاستجابات)

| المتغير                               | التكرار | النسبة المئوية % | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٧</sup> |
|---------------------------------------|---------|------------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| الاصابة بالاكئاب                      | ٤٦٨     | ٧٢,٠             | ١       | ١١٧٤,٩٩٤        | ٠,٠٠١ دالة                      |
| الخوف                                 | ٥٢      | ٨,٠              | ٦       |                 |                                 |
| احتقار الذات                          | ٢٠      | ٣,١              | ٨       |                 |                                 |
| شعور بالظلم والرغبة في الانتقام       | ٧٢      | ١١,١             | ٥       |                 |                                 |
| الجريمة                               | ١٠٤     | ١٦,٠             | ٣       |                 |                                 |
| استخدام القوة والعدوان لتحقيق المصالح | ١٤٣     | ٢٢,٠             | ٢       |                 |                                 |
| الإيذاء النفسي                        | ٨٥      | ١٣,١             | ٤       |                 |                                 |
| تشير الاصطدام بالآخر                  | ٤٦      | ٧,١              | ٧       |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٤٤) إلى أن (الاصابة بالاكنتاب) احتل المركز الأول بنسبة ٧٢% كأحد اهم مؤثرات العنف والجريمة على الجانب النفسي للمرأة، واحتل المركز الثاني (استخدام القوة والعدوان لتحقيق المصالح) بنسبة ٢٢% ، واحتل المركز الثالث (الجريمة) بنسبة ١٦%. وتلك من ابرز الآثار السلبية المترتبة على مشاهدة العنف في القنوات التلفزيونية فتصبح تلك القنوات مسؤولة عن تفشي الجريمة وتغير قيم المجتمع نظراً لأن بعض الأعمال تسند دور المجرم لبطل محبوب لدى الجماهير وتجعله ضمن اطار الحبكة الدرامية يفلت من العقاب، واحتل المركز الرابع (الايداء النفسي) بنسبة ١٣,١% وذلك بسبب انعدام الرقابة والتوجيه وضعفهما على ما يبث في القنوات الفضائية من برامج سواء من جانب الأيوين أو أجهزة الرقابة، واحتل المركز الخامس (شعور بالظلم والرغبة في الانتقام) بنسبة ١١,١% ، واحتل المركز السادس (الخوف) بنسبة ٨,٠% ، ، واحتل المركز الأخير (احتقار الذات) بنسبة ٣,١%.

من الجدول اعلاه وكما ذكرنا في الفصول السابقة ان العنف النفسي هو اشد انواع العنف اثراً على المرأة رغم انه لا يترك اثار جسدية واضحة على الضحية وهو لا يقتصر العنف اللفظي على الاساءة اللفظية وانما يشمل الحركات والاشارات وتعابير الوجه التي توحى بالترهيب وتخويف الضحية، وانما اخذ اشكالا جديدة بعد عام ٢٠٠٣ في المجتمع العراقي وهي التهديدات عبر الانترنت ضد المرأة ولما لهذه التهديدات من اثار نفسية خطيرة على المرأة لغرض استغلالها (جنسياً او مادياً) والهيمنة والتحكم في سلوكها، من ما يجعل المرأة في حالة قلق وتوتر وخوف واحتقار الذات وشعورها بالظلم والانتقام واكتئاب قد يصل بها الحال الى الانتحار كون العنف او التهديد الموجه لها يمس شرفها وسمعة اسرتها ، وايضاً يجعلها امرأة غير متزنة في تصرفاتها وسلوكيات من ما يجعلها كثيرة المشاكل والتصادم مع الآخرين وخاصة ابنائها او مع من تعمل معهم خارج المنزل، والعنف النفسي يزيد الكراهية والحقد والانتقام من الآخرين وهذا الانتقام اما موجه نحو الذات حيث تقوم بإيذاء نفسها او نحو الآخرين ، ولأسف الشديد وفي الآونة الاخيرة لاحظنا وسمعنا اخبار موثوقة من قنوات عراقية وعربية تبث عن وجود شبكات وعصابات في داخل العراق تقاد من قبل رجال داخل قوى الامن والداخلية من ضباط ومساعدتهم تقوم هذه الشبكات بكافة انواع السلوكيات المنحرفة لغرض الحصول على المال من هذه السلوكيات المنحرفة هي الدعارة وبيع الخمر والمخدرات والمتاجرة بالبشر وخاصة النساء وبيعها خارج حدود الدولة والتهديد والابتزاز للكثير من العوائل وخاصة عوائل المسؤولين والبرلمانيين لغرض تشوية سمعة هذه العوائل.

جدول (٤٥)

يوضح اهم اثار العنف والجريمة على الحياة الاسرية للمرأة (متعدد الاستجابات)

| المتغير                                  | التكرار | النسبة المئوية % | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٧</sup> |
|------------------------------------------|---------|------------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| فقدان مصدر الدخل                         | ٣٥٨     | ٥٥,١             | ١       | ٩٧٠,٤٣١         | ٠,٠٠١ دالة                      |
| عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية | ٣٣      | ٥,١              | ٦       |                 |                                 |
| عدم القدرة على الحصول على عمل            | ١٣٠     | ٢٠,٠             | ٢       |                 |                                 |
| البطالة وانخفاض الموازنة الاسرة          | ٧٨      | ١٢,٠             | ٣       |                 |                                 |
| عدم القيام بمهام التربية السليمة للأطفال | ٦٥      | ١٠,٠             | ٤       |                 |                                 |
| المشكلات الاسرية مستمرة                  | ٣٩      | ٦,٠              | ٥       |                 |                                 |
| الخيانة الزوجية                          | ١٣      | ٢,٠              | ٨       |                 |                                 |
| حرمان الأبناء من مصروفهم                 | ٢٦      | ٤,٠              | ٧       |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٤٥) إلي أن (فقدان مصدر الدخل) احتل المركز الأول بنسبة ٥٥,١% كأحد اهم اثار العنف والجريمة على الحياة الاسرية للمرأة، واحتل المركز الثاني (عدم القدرة على الحصول على عمل) بنسبة ٢٠,٠% ، واحتل المركز الثالث (البطالة وانخفاض الموازنة الاسرية) بنسبة ١٢,٠% ، واحتل المركز الرابع (عدم القيام بمهام التربية السليمة للأطفال) بنسبة ١٠,٠% ، واحتل المركز الخامس (المشكلات الاسرية مستمرة) بنسبة ٦,٠% ، واحتل المركز السادس (عدم القدرة على توفير الاحتياجات الاساسية) بنسبة ٥,٠% ، واحتل المركز السابع (حرمان الابناء من مصروفهم) بنسبة ٤,٠% ، واحتل المركز الأخير (الخيانة الزوجية) بنسبة ٢,٠%.

يؤثر العنف والجريمة على الحياة الاسرية للمرأة بشكل خاص كونها محوراً أساسياً ومهماً في تنمية الاسرة وتطورها وتقدم ابناءها وافرادها وتنمية وتطور المجتمع بشكل عام فهي تمثل نصف المجتمع فأن صلح هذا النصف صلحت الاسرة والمجتمع معاً وكونها الحجر الاساس الذي يتربى ويتعلم فيه جيل المستقبل الجيل الذي تقوم به التنمية الاجتماعية الشاملة للمجتمع الجيل الذي

ينهض به المجتمع ويزدهر ويتقدم، فأن وقع العنف والجريمة على المرأة يترك أثراً سلبية كثيرة على الحياة الاسرية بكاملها ،ونتيجة صعوبة الحياة المعيشية وارتفاع الاسعار على الكثير من الاسر الفقيرة اضطرت الكثير من النساء العراقيات للخروج الى ممارسة اعمال او وظيفة تحصل من خلالها على المال لتساعد الرجل في الدخل والمصروفات لغرض سد الاحتياجات الاساسية والضرورية لأسرتها ،ونتيجة لتعرضها للعنف او الجريمة فأنها تفقد مصدر دخلها أولاً وبالتالي فقدان عملها وصعوبة الحصول على عملاً اخر من ما يترتب عليه زيادة نسبة البطالة والفقر وانخفاض ميزانية الاسرة وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة وعدم قدرة الوالدين على توفير الاحتياجات الاساسية لأبنائهم وحرمانهم من مصروفاتهم اليومية الضرورية لما لهذا العامل من اثار نفسية واجتماعية على الابناء حيث يجعلهم في حالة من الحقد والكراهية وعدم الرضاء على الوالدين والمجتمع ويجعل الابناء غير قادرين على اتمام تعليمهم ، وعدم قدرة الوالدين القيام بمهام التربية الصحيحة فيتعرض الابناء للإهمال والقسوة ومواجهة صعوبات الحياة وخروجهم للقيام بأعمال ليست مناسبة لأعمارهم وبالتالي انجرافهم في هاوية الانحراف والجريمة، كل هذا يؤدي الى كثرة المشاكل والخلافات الاسرية والخيانات الزوجية وتفكك الروابط والعلاقات الاسرية وانعدام الثقة والاحترام بين افراد الاسرة انعدام الاحساس بالأمن والاستقرار حيث تصبح الحياة الاسرية جحيم على كل افرادها.

#### جدول (٤٦)

يوضح اهم مؤثرات العنف على سلوكيات الأبناء من الناحية الأخلاقية

| المتغير                   | التكرار | النسبة المئوية % | الترتيب | كا <sup>٢</sup> | مستوى المعنوية د ح <sup>٢</sup> |
|---------------------------|---------|------------------|---------|-----------------|---------------------------------|
| عدم احترام الأبناء للأب   | ١٧٥     | ٢٦,٩             | ٣       | ١٢,٨٥٢          | ٠,٠٠٢ دالة                      |
| عدوانية الأطفال           | ٢٢٨     | ٣٥,١             | ٢       |                 |                                 |
| تلفظ الأطفال بألفاظ نابية | ٢٤٧     | ٣٨,٠             | ١       |                 |                                 |
| المجموع                   | ٦٥٠     | ١٠٠              |         |                 |                                 |

تشير بيانات الجدول (٤٦) إلى أن ٣٨% من أفراد العينة احتلت اجابتهن (تلفظ الأطفال بألفاظ نابية) كأحد اهم مؤثرات العنف على سلوكيات الأبناء من الناحية الأخلاقية، بينما ٣٥,١% (عدوانية الأطفال)، في حين أن ٢٦,٩% (عدم احترام الأبناء للأب)

اوضحت الدراسة وكما موضح في الجدول اعلاه بانه توجد علاقة وثيقة بين وقوع العنف والجريمة على المرأة وتأثيرها السلبي على سلوكيات الابناء الاخلاقية والاجتماعية كون المرأة هي الحجر الاساس الذي ينشأ فيه الطفل فأن صلحت المرأة صلح الابناء والعكس ان انحرفت فانه من المؤكد سوف ينحرف الابناء والاسرة بكاملها وتؤثر على المجتمع ايضاً، فالمرأة التي يقع عليها التعنيف او الجريمة فأن اول تأثير مباشر يقع على ابنائها وزوجها وينظر الى هذه المسألة من ناحيتين أولاً ان الاطفال في الاسرة مقلدين لسلوك ابويهما وخاصة الام فهو يكتسب عاداتها وتقاليدها وسلوكياتها وتصرفاتها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ويكتسب الابناء الخبرات والمهارات العلمية والعملية والعقلية والفنية وكل خبرات الانشطة الحياتية من الابوين فاذا كانت هذه الام تتعرض الى العنف والى ارتكاب الجريمة سوف يؤثر على سلوكها في البيت وعلى علاقته بزوجها واولادها فسوف يتعلمون الابناء على السلوك المنحرف ويتعلمون عدم الاحترام للام والاب ويتعلمون الالفاظ النابية ويتعلمون السلوكيات المرفوضة صحياً واجتماعياً كالتدخين والادمان على المسكرات او المخدرات وغيره من السلوكيات المنحرفة التي يتعلمونها في اسرهم المفككة او عند خروجهم من البيت واحتضانهم من قبل رفقة وجماعة السوء، ومن الناحية الثانية فان السلوكيات المنحرف للأبوين وخاصة الام تترك اثار سلبية على نفسية الابناء فتجعله يعيش حالة من الاضطرابات النفسية والسلوكية لأنه يفقد الشعور بالدفء والعطف الابوي ويعيش في عزلة وانطواء عن الآخرين لما يشعر به من وضع غير سليم وغير مقبول اجتماعياً فهو غير قادر على مواجهة المجتمع لما يسمعه عن والدته او اخته من كلام غير مقبول ، هذه العوامل وفي كلتا الحالتين تولد داخل الطفل حقد وكراهية وانتقام من اسرهم ومن المجتمع الذي يعيشون فيه، فيفرغ الطفل هذا الحقد والكراهية والانتقام على شكل سلوكيات عدوانية عنيفة اتجاه اهله ومجتمعه، فالطفل الذي ينشأ في بيئة مفككة وغير مستقرة تكون بيئة خصبة لزرع انسان منحرف وفاشل في كل جوانب الحياة



# **الفصل العاشر**

**المبحث الاول: مناقشة فرضيات الدراسة**

**المبحث الثاني: الاستنتاجات والتوصيات**

**المراجع والمصادر والملاحق**

## تمهيد

يعد العنف الاجتماعي بكل انواعه من اخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات بغض النظر عن درجة تقدمها سوء كانت هذه المجتمعات متقدمة او نامية لما يتركه العنف الاجتماعي من اثار سلبية على الفرد واسرته ومجتمعة.

في هذا الفصل تم تحديد مجموعة من الفرضيات العلمية التي تم تحديدها في الفصل السادس من الجانب الميداني للدراسة ، وهذه الفرضيات استقتها الباحثة من مراجعتها لأدبيات علم الاجتماع المتعلقة بموضوع العنف الاجتماعي وعلم الاجرام وعلم الاجتماع الجنائي المتعلق بأجرام النساء والتي تم ذكرها في الفصول السابقة الذكر الفصل الثاني والثالث والرابع والخامس (الدراسات السابقة العراقية والعربية والاجنبية المشابه او القريبة من موضوع الدراسة وكذلك اسباب وعوامل العنف وانواعه واثاره وكذلك مايتعلق بأجرام النساء العوامل والاسباب والاثار) المتعلقة بعنوان الدراسة.

وبعد ان تم اختبار الفرضيات في مجتمع الدراسة سعت الباحثة الى التأكد من صحة تلك الفرضيات او عدم صحتها ،وقد استخدمت الباحثة مقياس القبول او الرفض هم افراد عينة الدراسة والبيانات التي جمعت من عينة الدراسة عن طريق توجيه اسئلة الاستبانة لهم وقد تم تحديد خمس فرضيات حاولت الباحثة فيها تغطية لاهم العوامل والاسباب ومعرفة العلاقة بين متغيرات الفرضيات عن طريق استخدام قانون مربع كأي .

## المبحث الاول: مناقشة فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ارتكاب الجرائم لدى النساء .

جدول (٤٧) يوضح الفرضية الأولى

| العوامل المؤثرة   |  | نعم    |      | لا     |      | المجموع |      |
|-------------------|--|--------|------|--------|------|---------|------|
| الحالة الاجتماعية |  | التردد | %    | التردد | %    | المجموع | %    |
| عزباء             |  | ٧٦     | ١١,٧ | ٩      | ١,٤  | ٨٥      | ١٣,١ |
| متزوجة            |  | ٢٠٦    | ٣١,٧ | ١٢٠    | ١٨,٤ | ٣٢٦     | ٥٠,١ |
| أرملة             |  | ٧٨     | ١٢   | ١١     | ١,٧  | ٨٩      | ١٣,٧ |
| مطلقة             |  | ١١٨    | ١٨,١ | ٣٢     | ٥    | ١٥٠     | ٢٣,١ |
| المجموع           |  | ٤٧٨    | ٧٣,٥ | ١٧٢    | ٢٦,٥ | ٦٥٠     | ١٠٠  |

تبين بيانات الجدول اعلاه الذي تم تركيبه لاختبار فرضية البحث القائمة على أساس العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات وبين تاثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية في دفع افراد العينة الى ارتكاب الجريمة عبر التعرف على معنوية هذه العلاقة بين المتغيرين الاساسيين في الدراسة فوجدت الباحثة ان اكثر ٧٣% قد وافقن على تاثير هذه العوامل المباشر في ارتكاب الجرائم عند النساء وبالذات العامل الاقتصادي منها لما له من تاثير مباشر في تشكيل نوعية الحياة الاجتماعية التي تعيشها المرأة خصوصا المتزوجة اذ يشكل هذا العامل الاساس الذي تقوم عليه غالبية الضغوط الاجتماعية المتزايدة باستمرار نتيجة محدودية الامكانيات الاقتصادية وتزايد الحاجات في الاسرة كما أن العوامل المؤثرة في تفعيل دور هذا العامل تمتلك بعداً اجتماعياً ونفسياً يشكل نوعاً اضافياً من الضغوط النفسية بالدرجة الاولى والاجتماعية بالدرجة الثانية فاذا اخذنا بنظر الاعتبار عدم اهتمام الزوج بتنمية هذه الموارد باعتبارها مسؤوليته الاساسية أو مشاركة في الضغط على المصادر الاقتصادية للحياة الاسرية من خلال طريقة الانفاق او من خلال المصروفات الشخصية له بما فيها ادمان المخدرات والمسكرات او العلاقات خارج الاطار

الاسري مع الاصدقاء او مع الجنس الاخر كل ذلك يشكل نوعا من الضغط على الأم بوصفها مركز ادارة الحياة الاسرية في المجتمعات التقليدية بشكل عام وبوصفها أكثر المتضررين من مثل هذه الاوضاع المادية ينطبق هذا الحال على المرأة الفاقدة للمعيل والمطلقة منهن بشكل خاص اللواتي ارتفعت نسبة موافقتهن على تاثير فقدان الإعالة الزوجية إلى أكثر من ١٨% فيما تتدرج حالات الموافقة على تاثير العامل الاقتصادي لإعالة افراد الاسرة نحو المرأة الارملة التي فرضت عليها الظروف وليس المشكلات الاجتماعية التي اعتبرت المبحوثات في اعلاه سبب ارتكاب الجريمة لتتحول نحو فقدان المرأة القدرة على الحصول على عمل مجزي يكفي لاعالة ما تبقى من الاسرة او حتى لاعالة نفسها فقط حيث حازت هذه الفكرة على موافقة ١٢% من المبحوثات لنتتهي هذه المشكلة في معاناة مجموعة من النساء من ظروف اسرية قاسية منبعاها العامل الاقتصادي لاسرة الاهل حتى قبل الزواج الذي قد يعد في هذه الحالة نوعا من الفرار الاجتماعية من تاثير مثل هذه الضغوط او نوعا من تخفيف لوطأتها الى موافقة ١١% من المبحوثات الا ان مايشير الانتباه في الجدول اعلاه هو السمة العكسية لتدني حالة الرفض لمثل هذه الافكار إلى ادنى مستوياتها مع بذات التسلسل الذي عرضت به نسب الموافقة اعلاه بين المبحوثات وهذا ما يشير إلى نوع من التبرير الاجتماعي الذي تسلكه المبحوثات لتبرير ارتكابهن للجريمة وعند اللجوء الى مقياس مربع كاي للتعرف على معنوية العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات وتأثير العوامل الاجتماعية بشكل عام والعوامل الاقتصادية منها بشكل خاص في دفعهن إلى سلوك سبيل الجريمة وجدت الباحث ان كاي<sup>٢</sup> المحسوبة كانت ٤٠,٠٦ وهي اعلى من كاي<sup>٢</sup> الجدولية والبالغة ٧,٨١ عند درجة حرية ٣ ومستوى معنوية ٠,٠٥ الامر الذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيري الجدول اعلاه مما يدفعنا إلى قبول فرضية البحث القائلة بتاثير العوامل الاجتماعية الذي لا يمكن تجاهله وبالذات العوامل الاقتصادية منها في ارتكاب الجريمة عند النساء في المجتمعات التقليدية المحافظة ومنها المجتمع العراقي وعلى هذا الاساس سعت الباحثة إلى التعرف على الدلالة الاحصائية للعلاقة بين تعرض المرأة في الظروف الاقتصادية الحرجة أو الضعيفة إلى العنف ودرهما في ارتكاب الجريمة عند النساء كما هو موضح في الجدول ادناه

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل الشهري لأسرة المبحوثات وبين تعرض المبحوثات للعنف.

جدول (٤٨) يوضح الفرضية الثانية

| التعرض للعنف<br>مستوى الدخل |     | نعم     |     | أحياناً |    | لا      |     | المجموع |   |
|-----------------------------|-----|---------|-----|---------|----|---------|-----|---------|---|
|                             |     | التركرر | %   | التركرر | %  | التركرر | %   | المجموع | % |
| يكفي فأكثر                  | ٦١  | ٩,٤     | ١١١ | ١٧,١    | ٩  | ١,٣     | ١٨١ | ٢٧,٨    |   |
| لا يكفي                     | ٧٧  | ١١,٨    | ١٧٠ | ٢٦,٢    | ٧  | ١,١     | ٢٥٤ | ٣٩,١    |   |
| يكفي                        | ٨٣  | ١٢,٧    | ١٢٢ | ١٨,٧    | ١٠ | ١,٦     | ٢١٥ | ٣٣,١    |   |
| المجموع                     | ٢٢١ | ٣٤      | ٤٠٣ | ٦٢      | ٢٦ | ٤       | ٦٥٠ | ١٠٠     |   |

عند ملاحظة بيانات الجدول اعلاه نجد أن التعرض للعنف الاسري يمثل احد اهم العوامل الاجتماعية الدافعة إلى ارتكاب الجريمة عند النساء بما يفوق تاثير العامل الاقتصادي فالمرأة حتى وان عاشت في ظروف اقتصادية تكون فيها ميسورة الحال أو في ظروف اقتصادية غير ميسورة من العيش فذلك لا يكفي لردعها عن ارتكاب الجريمة التي تأتي في مثل هذه الحالة كنوع من الرد الاجتماعي كنوع من العنف المضاد الموجه وغير الموجه كما هو الحال في جرائم الصدفة غير المقصودة والتي تكون فيه حسابات نتائج العنف من قبل المرأة غير دقيقة وعلى هذا الاساس فان بيانات الجدول اعلاه تبين أن أكثر من ١٢% من المبحوثات ممن يتعرضن بشكل مستمر الى العنف الاجتماعي بشكل عام والعنف الاسري منه بشكل خاص وافقن على تاثير ذلك في ارتكاب الجريمة لدى النساء فيما اجابت أن التعرض للعنف بالاجابة احيانا بلغت نسبته أكثر من ١٨% لتتخفص نسبة الرد إلى ادنى مستوياتها قياسا بفئة الاجابة وهذا يعني من وجهة نظر الباحثة أن العنف مهما كان نوعه وتأثيره يعد من قبل نساء العينة نوعا من الانتهاك الاجتماعي للكرامة الانسانية لهن بما يستوجب الرد المباشر أو غير المباشر بعد ان تفقد المرأة القدرة على تحمل المزيد منه لسبب أو لآخر الا أن النظر إلى نساء العينة من ذوات الدخل الاقتصادي العالي نجد ان الرد على العنف الاجتماعي الذي قد يمارس ضدهن يتم الرد عليه

بوسائل أخرى تسمح بها الامكانيات المادية للأسرة مثل الاسراف في التعويض المظهري الذي تعده الباحثة نوعاً من التعبير العنيف للمرأة على الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها فضلاً عن غياب التأثير الاجتماعي للتعرض للعنف لأن المرأة في هذه الحالة غالباً ما تكون مستقلة في السكن مما يكون عاملاً مهماً في الصبر وتحمل العنف أطول فترة ممكنة والتعويض عنه بالانفاق المظهري الذي قد يسد حاجة اجتماعية نوعاً ما من حاجة المرأة المعنفة إلى تقدير الذات المهدورة في نظر الآخرين فيما تؤيد نسبة أكثر من ١١% من المبحوثات حسب تحليل الباحثة للفرضية الأولى باعتبار اتحاد تأثير كلا من العامل الاقتصادي وتأثير العنف الاسري بوصفه أحد العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب الجريمة من وجهة نظر المبحوثات الأمر الذي حاولت الباحثة التأكد من الدلالة الاحصائية والمعنوية لمثل هذه العلاقة عبر اختبار مربع كاي فوجدت أن قيمة كا المحسوبة كانت ٩,٤٩ فيما كانت قيمة الجدولية كانت ٥,٩٦ عند درجة حرية ٤ ومستوى معنوية ٠,٠٥ بما يشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين متغيري الجدول اعلاه نظر لان كا المحسوبة اكبر من كا الجدولية مما يدفعنا إلى قبول فرضية البحث

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تعرض المبحوثات للعنف وبين نوع الجريمة التي دخلت بسببها السجن

جدول (٤٩) يوضح الفرضية الثالثة

| التعرض للعنف<br>الجريمة الحالية |        | نعم |        | أحياناً |        | لا  |        | المجموع |         |
|---------------------------------|--------|-----|--------|---------|--------|-----|--------|---------|---------|
|                                 | التردد | %   | التردد | %       | التردد | %   | التردد | %       | المجموع |
| البغاء                          | ٤٩     | ٧,٥ | ١١٨    | ١٨,٢    | ٧      | ١,١ | ١٧٤    | ٢٦,٨    |         |
| السرقه                          | ٣٦     | ٥,٥ | ٣٣     | ٥,١     | ٣      | ٠,٤ | ٧٢     | ١١      |         |
| خيانة الزوجية                   | ٣١     | ٤,٧ | ٦٨     | ١٠,٥    | ٥      | ٠,٨ | ١٠٤    | ١٦      |         |
| تعاطي المخدرات                  | ٤٤     | ٦,٨ | ٧١     | ١١      | ٣      | ٠,٤ | ١١٨    | ١٨,٢    |         |
| الإرهاب                         | ٣٨     | ٥,٨ | ٦٢     | ٩,٥     | ٦      | ١   | ١٠٦    | ١٦,٣    |         |
| القتل                           | ٢٣     | ٣,٥ | ٥١     | ٧,٩     | ٢      | ٠,٣ | ٧٦     | ١١,٧    |         |
| المجموع                         | ٢٢١    | ٣٤  | ٤٠٣    | ٦٢      | ٢٦     | ٤   | ٦٥٠    | ١٠٠     |         |

تفترض الباحثة في العلاقة الموجودة في الجدول اعلاه أن غالبية جرائم النساء تأتي كرد فعل اجتماعي لهن على ما يتعرضن له من تأثير العوامل الاجتماعية من وجهة نظر النساء في العينة على الأقل وهذا ما استطاعت الباحثة اثباته في العلاقتين السابقتين اللتين اشترتا الفرضية الاولى والثانية الا ان الباحثة سعت إلى التعرف على امكانية وجود نوع من العلاقة بين التعرض للعنف الاجتماعي والاسري منه بشكل خاص بالنسبة للمبحوثات ونوع الجريمة التي ارتكبتها كرد فعل يستند الى الامكانات العقلية والمعرفية للمبحوثات بتعبير اخر كنوع من الثار والانتقام للكرامة المهذورة من جانب ومن جانب اخر كان هذا النمط من العنف هو الدافع الاساسي لارتكاب الجرائم غير الطوعية التي تكون فيه المرأة الضحية قبل ان تكون الجاني كما هو الحال في اجبار المرأة على ممارسة البغاء في حين تشير فكرة الخيانة الزوجية إلى الحالة الاولى في اعلاه يضاف لها تعاطي المخدرات أو السرقة أحياناً أو القتل في بعض الاحيان على الرغم من ندرتها لذا نجد أن موافقة البحوثات على تحليل الباحثة اعلاه يتسلسل من الاجبار على

ممارسة البغاء باستخدام العنف بنسبة فاقت ٧% إلى تعاطي المخدرات بنسبة اكثر من ٦% إلى ممارسة السرقة بنسبة فاقت ٥% فيما احتلت الخيانة الزوجية نسبة اكثر ٤% والقتل نسبة اكثر من ٣% لتتدرج نسبة الرفض أو التردد بنفس نسب الموافقة وفق اعداد المبحوثات بكل فئة الامر الذي دفع الباحثة اللجوء إلى حساب مربع كاي للتأكد من معنوية العلاقة ودلالاتها الاحصائية فوجدت ان كاي المحسوبة كانت ٢٣,٩٩ فيما كانت كا الجدولية ١٨,٣١ عند درجة حرية ١٠ ومستوى معنوية ٠,٠٥ الامر الذي يشير الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لان كاي المحسوبة اكبر من كاي الجدولية وهذا يعني قبول فرضية البحث القائلة بأن التأثير الاجتماعي للعنف أكبر بكثير من تاثير بقية العوامل الاجتماعية ومنها العامل الاقتصادي في دفع المرأة لارتكاب الجريمة أو في إلزامها لارتكاب الجريمة لصالح الآخرين عندما يتخطى هذا النمط من العنف قدرة المرأة على التخلص من وطأته الاجتماعية او الجسدية نتيجة فقدان الحماية القانونية والاجتماعية لها منه.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التفكك الاسري لعوائل المبحوثات ودور الأسرة في سلوك مرتكبي جرائم العنف من النساء

جدول (٥٠) يوضح الفرضية الرابعة

| التفكك الاسري<br>دور الاسرة | نعم      |      | الى حد ما |     | لا       |     | المجموع |      |
|-----------------------------|----------|------|-----------|-----|----------|-----|---------|------|
|                             | التركرار | %    | التركرار  | %   | التركرار | %   | المجموع | %    |
| نعم                         | ٢٠٣      | ٣١,٢ | ٣٣        | ٥,١ | ١١       | ١,٧ | ٢٤٧     | ٣٨   |
| أحياناً                     | ١٨٩      | ٢٩,١ | ٣١        | ٤,٨ | ٨        | ١,٢ | ٢٢٨     | ٣٥,١ |
| لا                          | ١١٥      | ١٧,٧ | ٥٣        | ٨,١ | ٧        | ١,١ | ١٧٥     | ٢٦,٩ |
| المجموع                     | ٥٠٧      | ٧٨   | ١١٧       | ١٨  | ٢٦       | ٤   | ٦٥٠     | ١٠٠  |

تعاني غالبية النساء المرتكبات للجريمة (مجبرة او مختارة) ايا كان نوعها أو علاقتها بالضحية ودوافع هذه الجريمة الى نمط من التفكك الاسري الذي افقدهن الشعور بالامان والاطمئنان الاجتماعي في المقابل كان لهذه الاسر دوراً مهماً في تحديد نوع الجريمة أو شدة خطورتها على حياة الافراد بشكل خاص أو الحياة الاجتماعية بشكل عام سواء كان ذلك بالنسبة إلى الضحية أو المرأة مرتكبة الجريمة الجاني وقد حاولت الباحثة من خلال بناء هذه العلاقة التعرف على تأثير وجود الاسرة او غيابها على نوع السلوك الاجرامي والخطورة الاجرامية الناتجة من هذا السلوك عند المبحوثات فكان ان حازت هذه الفكرة على اعلى نسب الموافقة لديهن (نعم, نعم) واقل نسب الرفض والتردد بالاجابة احيانا في الان ذاته اذ بلغت هذه النسبة كما موضح في الجدول اعلاه أكثر من ٣١% مقارنة بنسبة التردد في قبول هذه العلاقة أو رفضها من قبلهن (احيانا, احيانا) التي بلغت ٤,٨ فقط لتتخفّف بشكل اكبر إلى نسبة الرفض (لا, لا) الى ١,١ فقط وهذا ما يجعل التفكك الاسري لاسرة المرأة مرتكبة الجريمة الدور الأهم في نوع الجريمة وشدة خطورتها الاجرامية على الافراد وعلى المجتمع بشكل عام فالتفكك الاسري يفرز الكثير من المشكلات والعوامل الاجتماعية الضاغطة باتجاه ارتكاب المرأة للجريمة فالمرأة الفاقدة للتماسك الاسري يمكن أن تدفع قسراً لارتكاب جريمة مثل البغاء أو السرقة مثلاً كما أن هذا التفكك قد يدفعها طوعاً إلى ارتكاب جرائم الخيانة الزوجية طوعاً كوسيلة للانتقام أو كرد فعل نحو معاناتها

من نمط محدد من التفكك الاسري الذي قد يكون نوعا من الطلاق العاطفي أو الانفصال أو الاغتراب داخل اسرة المولد بالنسبة للنساء اللواتي لم تتح لهن فرص الزواج مسبقا أو أولئك اللواتي اجبرتهن الظروف الاجتماعية كالترمل أو الطلاق إلى العودة إلى مثل هذه الاسر التي تكون في الغالب فقدت فاعليتها الاجتماعية بسبب تغير مراكز القوة في ادارة هذه الاسر من الالباء إلى الابناء الاشقاء مثلا فتوضع المرأة في هذه الحالة في اضعف ما تكون فيه من المواقع الاجتماعية التي تضطرها في الكثير من الاحيان الى الرضوخ الطوعي او القسري لارتكاب الجريمة أو تخطي عتبة ارتكابها فليس من السهل على المرأة تحمل مثل هذه المجهودات والضعف النفسى ان لم تكون الدوافع اكثر وطأة منها بكثير نتيجة فقدان البدائل الاجتماعية المتاحة في مجتمع يعاني من وطأة التحولات الاقتصادية والاجتماعية فيه فضلا عن شحة فرص العمل التي تؤهل للمرأة للاستقلال والرفض الاجتماعي العام في المجتمعات التقليدية لهذه الفكرة بالاساس لذا حاولت الباحثة إلى التعرف على الدلالة الاحصائية لمثل هذه العلاقة التي تعمل على دفع المرأة نحو ارتكاب الجريمة التي لا مفر من ارتكابها في مثل هذه الحالة فلجأت إلى قياس مربع كاي فوجدت أن كا المحسوبة ٢٤,٧٢ فيما كانت كا الجدولية ٩,٤٩ عند درجة حرية ٤ ومستوى معنوية ٠,٠٥ فكان ان اشار هذا المقياس إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين متغيري الجدول اعلاه في تأثيرهما معا في دفع المرأة لارتكاب الجريمة بصورة أكثر فاعلية من تأثير احدهما في ذلك اذ أن هذه الاخيرة قد تترك للمرأة مفر من ارتكاب الجريمة بالاعتصام باهمية الاسرة ودعمها مما يدفع الباحثة إلى قبول الفرضية

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تدني المستوى التعليمي للمبحوثات ونوع الجريمة التي دخلت بسببها السجن.

#### جدول (٥١) يوضح الفرضية الخامسة

هدفت الباحثة في الجدول اعلاه التحقق من فرضية تأثير أهمية أحد العوامل الاجتماعية في

| تدني المستوى التعليمي<br>نوع الجريمة |     | نعم     |      | الى حد ما |    | لا      |     | المجموع |   |
|--------------------------------------|-----|---------|------|-----------|----|---------|-----|---------|---|
|                                      |     | التكرار | %    | التكرار   | %  | التكرار | %   | المجموع | % |
| البغاء                               | ٤٢  | ٦,٥     | ١٠,٢ | ١٥,٧      | ٣٠ | ٤,٦     | ١٧٤ | ٢٦,٨    |   |
| السرقه                               | ١٦  | ٢,٤     | ٤٧   | ٧,٢       | ٩  | ١,٤     | ٧٢  | ١١      |   |
| خيانه الزوجية                        | ٦٨  | ١٠,٥    | ٢٤   | ٣,٧       | ١٢ | ١,٨     | ١٠٤ | ١٦      |   |
| تعاطي المخدرات                       | ٧٠  | ١٠,٢    | ٣٩   | ٦         | ٩  | ١,٤     | ١١٨ | ١٨,٢    |   |
| الإرهاب                              | ٦٨  | ١٠,٤    | ٢٠   | ٣,١       | ١٨ | ٢,٨     | ١٠٦ | ١٦,٣    |   |
| القتل                                | ٣٥  | ٥,٤     | ٢٨   | ٤,٣       | ١٣ | ٢       | ٧٦  | ١١,٧    |   |
| المجموع                              | ٢٣١ | ٣٥      | ٢٦٠  | ٤٠        | ٩١ | ١٤      | ٦٥٠ | ١٠٠     |   |

نوعية السلوك الاجرامي للمرأة عند نساء العينة من خلال تقديرهن لطبيعة المسؤولية الاجتماعية والجنائية لفاعلهن المنافية للقانون وامكانية وقوعهن تحت طائلته عاجلاً ام اجلاً بغض النظر عن كل المبررات التي يقدمنها للاقدام على مثل هذه الافعال الانحرافية واللا اجتماعية الذي يضاهي بدوره تأثير قوة الاختيار أو الاجبار التي دفعت بهن لارتكاب الجريمة فوجدت الباحثة أن سمة التردد في الاجابة بالموافقة أو الرفض قد ارتفعت إلى نسبة غير مسبوقة في جميع جداول الاسئلة الاستبائية السابقة واللاحقة فقد بلغت ٤٠% وهي تقترب كثيرا لنسب الموافقة التي بلغت بدورها ٤٦% وهذا ما يؤشر من وجهة نظر الباحثة إلى أن الكثير من المبحوثات لم ينتبهن إلى فكرة المسؤولية الاجتماعية أو الجنائية نتيجة انخفاض المستوى التعليمي لديهن الامر الذي ادى إلى انخفاض الثقافة بمفهومها الاستمولوجي عندهن وبالتالي فان الاحساس بوطأة تأثير عامل انخفاض المستوى التعليمي هو الذي جعلهن في حالة الاجبار على ارتكاب الجريمة

موضوعا للاستغلال من قبل الآخرين في تحقيق مأربهم مهما كانت او سوء تقديرهن للمسؤولية الجنائية قبل الاجتماعية منها في حالة الاختيار لتكون نساء العينة في هذه الحالة ضحية تدني المستوى الثقافي والمعرفي لديهن بسبب انخفاض المستوى التعليمي هذا من جانب اما من جانب اخر فان فقدانهن للكثير من الفرص الاجتماعية التي يمكن أن يتيحها مستوى تعليمي وثقافي جيد يغنيهن في الكثير من الحالات عن ارتكاب الجريمة وهذا ما اشترته نسب الاجابة بالموافقة على الخيانة الزوجية والارهاب ليرتفع في نسب الموافقة على تعاطي المخدرات حيث كانت غالبية المبحوثات على جانب كبير من التاكيد في مثل هذه الحالات في حين ارتفعت نسبة التردد دون الموافقة في حالة جرائم البغاء اذ ترى الباحثة امكانية اعتقاد المبحوثات بان الاتجار بجسد المرأة جزء من حريتها بوصفها راس مال اضطراري يمكن أن تلجأ له المرأة كأسوء الاختيارات الاجتماعية المتاحة وكذلك هو الحال مع جريمة السرقة اذ بلغ الأول اكثر من ١٥% فيما بلغ الثاني اكثر من ٧% وكلاهما كثر من ضعف نسبة الموافقة التي اقتربت في الحالتين كثيرا من نسب الرفض الى حد كبير فيما تقاربت نسبتي الرفض والقبول في حالة جرائم القتل والتي ترتكب في اغلبية الاحيان بنوع من حالة الهستريا اذا ما علمنا بأن غالبية النساء الموجودات في السجن لم يسجل ضدهن العود الى نفس النمط من السلوك الاجرامي رغم تاثير الكثير منهن من العائدين إلى الجريمة الا أن المرأة في هذه الحالة تنتقل بين سلوك اجرامي واخر وهذا أحد أهم المؤشرات الخطيرة على فقدانهن الرعاية الاجتماعية اللاحقة أو فقدان تأثير البرامج اصلاحية في تغيير سلوكياتهن الاجتماعية التي اضطرتهن إلى ارتكاب الجريمة لأول مرة ولأجل التحقق من وجود العلاقة ودقة تحليل الباحثة لها لجأت الباحثة الى استعمال مربع كاي للتعرف على معنوية الدلالة الاجصائية لها فوجدت ان قيمة كا المحسوبة ٣٤,٠٢ فيما كانت قيمة كا الجدولية ١٨,٣١ عند درجة الحرية ١٠ ومستوى المعنوية : ٠,٠٥ لذا نقبل فرضية البحث القائمة على اساس تاثير المستوى التعليمي للمبحوثات في تحديد نوعية السلوك الاجرامي عندهن .

وهنا تجد الباحثة بدأ من الاشارة الى ان علاقة الفرضيات بموضوع الدراسة العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد ٢٠٠٣ يقوم على مجموعة من الاسس الاجتماعية التي باتت من المستجدات الاجتماعية في حياة المرأة العراقية بعد ٢٠٠٣ بدءا من

تأثير الحالة الاجتماعية للمرأة التي فقدت السند الاجتماعي لأسرة المنشأ مما جعلها تحت رحمة الظروف الاجتماعية القاسية التي يمر بها مجتمع قلق في طور التحولات الاجتماعية غير الموجهة التي حصرت فرص العيش الكريم للمرأة المنفردة في أدنى حدودها الاجتماعية وصولاً إلى تأثير فقدانها لفرص العمل التي يمكن أن تعزز مدخولاتها الاقتصادية وترفع من مستوى الدخل الحقيقي لاسرتها سواء كان ذلك قبل الزواج أو بعده أو حتى بعد تعرض هذه الأسر إلى هزات اجتماعية عملت على تفككها بالطلاق أو الترميل في حالة الفرضية الثالثة وتأثير التفكك الأسري وانخفاض المستوى التعليمي الذي يجعل من فرص العيش الكريم للمرأة في أدنى مستوياته كل هذه العوامل تعتبرها الباحثة نوعاً من العنف الاجتماعي الذي يمارس ضد المرأة لدفعها لارتكاب الجريمة والعودة إليها وتنتقلها بين الأنماط الإجرامية يضاف إلى ذلك أيضاً نمط جديد من العنف الاجتماعي ضد المبحوثات ألا وهو فشل امكانيات الإصلاح الاجتماعي لهن بسبب فقدان الرعاية اللاحقة أو مساعدتهن على انتقال إلى بيئات جديدة تقيهن الانزلاق في مهاوي الجريمة مرة أخرى .

## المبحث الثاني: الاستنتاجات والتوصيات:

### ❖ الاستنتاجات

الجذور التاريخية لترسيخ العنف في الشخصية العراقية: فقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات الخاصة بجذور ثقافة العنف لدى الفرد العراقي تكمن فيما يأتي

١- ان تاريخ العنف في مجتمعنا العراقي منذ تأسيس الحضارات القديمة إلى يومنا هذا هو تاريخ الظروف الصعبة التي مرت بها الانسانية من العنف والدم والمعارك والحروب والاستبداد والتعسف والظلم، فما تأسست هذه الحضارات الا باعتبار العنف وسيلة بنيت من خلالها هذه الحضارات على حساب المستضعفين من ابناءه.

٢- البيئة الاجتماعية هي التي تصنع العنف وتبث جذوره في داخل الفرد منذ الطفولة عبر عملية التنشئة الاجتماعية كما في بناء الشخصية والهوية الاجتماعية والوطنية للفرد كلها انماط ثقافية يتعلمها الفرد من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، فالعنف يكون نمطاً ثقافياً شأنه شأن الانماط الثقافية الاخرى الموجودة في مجتمعنا تعززه طرق التدريب والتعليم والتأهيل عبر عملية التنشئة الاجتماعية، وبما ان ثقافة العنف موجودة في البيئة الاجتماعية للفرد فانه يتعلمها ويكتسب محتوى هذه الثقافة ويلتزم به مثلما يلتزم لغيرها من القيم والمعايير والتوجيهات والتعاليم الاخلاقية والدينية التي تتضمنها البيئة التي يعيش فيها، بمعنى اخر أن الفرد هو نتاج من نتاجات المجتمع تصقله وتعدده ثقافة المجتمع العام.

٣- الصراع السياسي المستمر والدامي على السلطة من قبل الحكام فمذ العهود القديمة إلى يوماً هذا يتعرض الفرد العراقي بسببه إلى اشنع انواع العنف والاضطهاد والظلم والتعسف واستلاب في الحقوق والاستغلال فشهد العراق الكثير من الثورات والتظاهرات والحروب الدولية والاقليمية والاهلية الدامية خاصة بعد الاحتلال فكانت الحياة مشاهد متواصلة من العنف والاستغلال والظلم والعنف المضاد كل هذا ساعد في ترسيخ العنف شخصية الفرد العراقي .

٤- المجتمع العراقي من المجتمعات التي بقيت الرواسب القديمة ذات الامتدادات البدوية تحكم سلوك ابناءه في المدينة فالانتقال من البداوة إلى الريف إلى المدينة ورغم التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية لم تغير القيم الخاصة بالثأر والانتقام والعزلة والانغلاق على القيم والمعايير القديمة من ما سببت الكثير من المشاكل والتناقض بين

الآراء والافكار والقيم والمعايير التي ادت إلى الكثير من الصراعات العنيفة والدامية وزرع الحقد والكراهية في نفوس ابناءه وترسيخ العنف في الشخصية العراقية. الاستنتاجات الخاصة بالعوامل والاسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء العنف الاجتماعي ضد المرأة كما حددتها نتائج الدراسة

١- إن تعرض النساء إلى العنف من قبل الاب أو الزوج أو الاخ أو المجتمع عند خروجها من البيت وبكل انواعه الجسدي واللفظي والمعنوي والجنسي والاقتصادي كان من ابرز العوامل التي تؤدي بالمرأة بأن تكون عنيفة ومنقمة من اسرتها والمجتمع الذي تعيش فيه بسلوكيات انحرافيه واجرامية كردة فعل انتقامية على العنف الذي تتعرض له .

٢- تدني المستوى التعليمي لعينة الدراسة كان من أهم العوامل التي تؤدي بأن تكون المرأة واقعة تحت العنف من قبل اسرتها ومجتمعها كونها تجهل قيمة نفسها واهمية وجودها وما لها من تأثير على الاسرة والمجتمع فتكون ضحية المجتمع والرجل بأن تكون خاضعة له وتطيع اوامره طاعة عمياء، ومن ناحية اخرى فإن تدني المستوى التعليمي يلعب دور كبير في نفس الوقت في وقوع المرأة في هاوية الجريمة والسلوك المنحرف من حيث لا تعلم كونها تجهل الكثير من عواقب الامور والافعال التي تقوم بها، فالعلم ينير اذهان الفرد ويجعله يدرك عواقب الافعال التي يقوم بها.

٣- اغلبية عينة الدراسة كنَّ يفقدن احد الوالدين او كلاهما اما بالوفاة أو الطلاق أو الهجر ولما لوجود الوالدين من اهمية في حياة الاولاد وخاصة البنات فهنَّ يعشنَّ مع من يتولى امرهن في حالة من الاستغلال والتعرض للعنف الجنسي والجسدي والمعنوي واللفظي ولما لهذا التعرض من العنف من اثار سلبية يجعلها حاقدة وتحاول الانتقام من المجتمع الذي تعيش فيه فتكون ردة فعل الانتقام على شكل انحرافات سلوكية واخلاقية.

٤- غالبية عينة الدراسة جئن من عوائل مفككة ومنحلة وتنعدم فيها العلاقات الاجتماعية السليمة والروابط الاسرية الحميمة وتكثر فيها المشاحنات والمنازعات والخلافات الزوجية ويتعرض الابناء فيها الى الاهمال والقسوة والتعنيف وهذا ينعكس على الابناء من الناحية النفسية والاجتماعية ويجعلهم يتركون البيت ويلجئون الى اماكن اخرى يجدون فيها الراحة ويستطيعون ممارسة كافة الافعال التي لا يستطيعون القيام بها في بيوتهم ،فالتفكك الاسري يعد من اهم العوامل التي تؤدي الى انحراف الابناء وخاصة البنات .

٥- التنشئة الاجتماعية الخاطئة المتمثلة باستخدام القسوة والعنف والاهمال والاكره والتسلط الابوي الذي يعطي الحق للرجل في استخدام القوة والاجبار وسوء المعاملة مع الزوجة والاولاد وخاصة البنات والنظرة الدونية لهن والتقليل من شأنهن وعدم اعطائهن حقوقهن في اختيار الشريك أو الحقوق الاخرى المتعلقة بالميراث أو الاملاك كل هذا يعد من العوامل التي تزيد العنف والاجرام لدى النساء.

٦- جماعة الرفقة والاصدقاء ودورها الفعال في تكوين العنف والسلوك الاجرامي لدى المبحوثات ،كون لهذه الجماعة مميزات تجعل الفرد سواء كان رجل أو امرأة يشعر بالأمان والارتياح من هذه الجماعة ويقوم بممارسة كافة الانشطة التي لا يستطيع القيام بها في الاسرة ويشعر بالمساواة والعدالة التي لا يشعر بها في اسرته.

٧- المدرسة تعد من اهم العوامل التي تعمل كعامل ضبط للفرد فأن اسست المدرسة في المكان المناسب أي البيئة الصالحة وذات كوادر علمية تتمتع بأخلاق عالية وعلمية جيدة وتوجد فيها الكوادر المتخصصة في حل المشاكل التي تواجه التلاميذ(الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيون) فتعد مؤسسة تنشئة اجتماعية ناجحة، بالنسبة لعينة الدراسة فكانت غالبية المبحوثات لا يعتبرن المدرسة كعامل ضبط فكأن ذات مستوى تعليمي منخفض لهذاكأن واقعات تحت عنف اسري وهذا العنف الاسري ولد فيهن ضغوطات نفسية ادت بهن للوقوع في السلوكيات المنحرفة.

٨- الدين يعد من العوامل المهمة التي تعمل كعامل ضبط للفرد وفي الوقت نفسه رادعاً ذاتياً يمنع الفرد من الوقوع في الخطأ أو ارتكاب السلوك المنحرف أو الشاذ، فالفهم الخاطئ للدين أو التفسير الخاطئ للآيات القرآنية غالباً ما يبرر العنف بكل صوره باسم الدين من خلال الاجتهاد في تفسير آيات والنصوص القرآنية بما يخدم العنف لصالح الرجال وخاصة في مواضيع القوامة وضرب المرأة سوء كانت زوجة أو اخت أو بنت في بيت ابيها فأغلبية عينة الدراسة كانت ذات وازع ديني ضعيف وانحدرن من اسر ليس لها دين ولا عقيدة لا تعرف الحلال والحرام ومنغمسة بالرديلة والحرام وشرب الخمر او المخدرات لا تعرف معنى الدين، فضعف الوازع الديني والفهم الخاطئ في تفسير آياته اوقع الكثير من الرجال في استخدام العنف ضد المرأة وهذا انعكس على سلوكيات المرأة ووقعها في الكثير من السلوكيات المنحرفة والاجرامية.

٩- القانون يعد من اهم العوامل التي تعمل كعامل ضبط رئيس للأفراد ،فانتشار اجرام النساء والعنف ما بعد عام ٢٠٠٣ كان القانون قد لعب دور كبير في زيادة اجرام النساء ،فالعقوبة التي يفرضها القانون لها هدفان الاول هو الرد الخاص وهو العقوبة التي تردع المجرم نفسه وتمنعه من تكرار الفعل الاجرامي مرة اخرى والهدف الثاني

هو الردع العام وهو ان عقوبة المجرم تردع عامة الناس وتمنعهم من الوقوع في الفعل الاجرامي، فضعف اليات تنفيذ القانون في حل المشكلات التي تواجه الافراد وخاصة مواضيع العنف والجريمة التي توجه الى النساء فأغلبية المبحوثات تعرضن الى العنف بكل انواعه وانها لا تستطيع البوح به لضعف القانون وعدم مساندة القانون للمرأة وعدم وجود عقوبات رادعة تمنع من وقوع العنف والجريمة بحق النساء، فكانت بعض القضايا لا تسجل ويوجد تهاون فيها من قبل رجال الشرطة والقضاة مقابل اموال يدفعها اهل الضحية وهي لا تسجل لأنها تمس سمعة الاسرة وشرفها، فتعرض المرأة للعنف تقابله بردت فعل انتقامية عنيفة واجرامية اوصلتهن الى دخول السجن، لهذا ضعف القانون لعب دور كبير في زيادة العنف على المرأة وبنفس الوقت زادت نسبة اجرام النساء.

١٠- تدني **المستوى الاقتصادي** لعوائل المبحوثات وعدم ثبات مصدر الدخل نتيجة الازدحام التي كان يمر بها المجتمع العراقي خاصة بعد عام ٢٠٠٣ والحد الان تتأثر العوائل الفقيرة بها لعدم ثبات مصدر الرزق لديهم واغلبهم عاطلين عن العمل وليس لديهم مؤهل علمي يمكنهم من الحصول على وظيفة او عمل ثابت .

١١- البطالة والفقر وارتفاع الاسعار هُنَّ من اهم الاسباب التي تؤدي إلى تعرض المرأة إلى العنف الاقتصادي واستغلالها جنسياً وجسدياً من اجل الحصول على المال، وخروج المرأة للعمل من اجل الحصول على المال ومساعدة الزوج في سد حاجات الاسرة الاساسية والضرورية وفي بعض الحالات يجبر الزوج زوجته للخروج إلى العمل والحصول على المال بأي وسيلة وبأي طريقة شرعية كانت أو غير شرعية، اخلاقية أو غير اخلاقية وخروج غالبية المبحوثات إلى اعمال وهن تجهلن عواقبها بعض الاعمال التي يقومن بها فتعرضن الى الكثير من العنف والاستغلال الجنسي والجسدي والاقتصادي .

١٢- الحروب والازمات التي مرت بها الاسرة العراقية بدءً من حرب ايران عام ١٩٨٠ وما اتبعها من حرب الخليج والاحتلال في عام ٢٠٠٣ وحصار اقتصادي دائم الثلاثة عشر سنة والحروب الطائفية والاهلية وما تركته من اثار على الاسرة العراقية حيث قدم العراقيون الكثير من الشهداء والاسرى والمفقودين وخلفت هذه الحروب الكثير من الارامل والاطفال الذين فتحوا عيونهم ولم يجدوا أب وما يترتب على هذا من معانات واثار نفسية على الابناء والزوجة، وفي نفس الوقت ادت هذه الحروب إلى سلب حقوق الكثير من المواطنين العراقيين وما يترتب على هذا شعور الفرد بالاغتراب في وطنه ويولد لديه ضغوط نفسية ويضطر فيها المواطن للخروج

على شكل مظاهرات والمطالبة بحقوقه التي ينص عليها الدستور كل هذه الاحداث ترتب عليها ضغوطات نفسية كان لها الاثر في ترسيخ العنف في شخصية الفرد العراقي وانتشاره في المجتمع على الصعيد الاسري والمجتمعي وبكل انواعه.

١٣- شعور الفرد العراقي وغالبية (المبحوثات) بالفشل والاحباط المتكرر نتيجة عدم شعوره بالاستقرار والامان وفقدان الامل بالمستقبل وعدم قدرة غالبية المبحوثات على اشباع الحاجات الضرورية والاساسية للعائلة وعدم توفير الخدمات الاخرى والترفيه .

١٤- ما يعرضه التلفاز والقنوات الفضائية وكل وسائل الاعلام السمعية والمرئية من برامج وافلام ومسلسلات ذات محتوى عنيف واجرامي وفيه تمجيد لشخصية المجرم وبطولاته الاجرامية تعد من العوامل التي تعمل على تعلم العنف وتقليده من قبل المشاهد والمشاهدة وزيادة الاجرام لدى المجرمين وتعليمهم طرق جديدة في التخطيط والتنفيذ وكيفية الخلاص من الجريمة دون ترك اثار لها، واثارة العنف لدى المشاهدين الذين لديهم استعداد اجرامي و خاصة اذا كان هذا العرض الاجرامي يحاكي ما يعاينه المشاهد من صراعات وضغوطات نفسية واجتماعية .

١٥- شبكة الانترنت ومواقعها للتواصل الاجتماعي ودخولها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وما احدثته من تغيرات فكرية وثقافية في اتجاهات وميول وافكار وقيم الناس واثارها السلبية نتيجة ادمان الكثير من الناس عليها وقضاء افراد الاسرة وقتهم في متابعة ما يبث وينشر في مواقعها من ما يعيق قيامهم بواجباتهم ومسؤولياتهم الاسرية والمجتمعية سبب الكثير من الخلافات والمشاكل الاسرية والعنف الاسري هذا من جهة، ومن جهة اخرى ما تنتشره من مواضيع عن العنف وتضخيم الازمات واحداث العنف والصراعات التي تحدث في ارجاء العالم كانت من العوامل التي ساعدت في بث وترويج ثقافة العنف بين الناس .

١٦- المخدرات وانتشارها بشكل واسع بعد عام ٢٠٠٣ في مجتمعنا العراقي واثارها السلبية على الفرد واسرته فكانت سبب في الكثير من المشاكل والخلافات الاسرية وانتشار العنف الاسري واعتداءات وهتك الاعراض وزنا محارم كون هذا السموم تقود الفرد التركيز والسيطرة على تمالك غرائزه ويرتكب الفرد تحت وطأتها الكثير من الجرائم والسلوك المنحرف فكانت احد العوامل الرئيسية في انتشار العنف ضد المرأة وهذا بدوره يزيد من اجرام المرأة وانحرافها سلوكياً و اخلاقياً.

## الاستنتاجات الخاصة بالاثار التي يتركها العنف والجريمة على المرأة واسرتها ومجتمعها

١- يؤدي العنف الموجه ضد المرأة إلى احداث اضرار جسدية وصحية ونفسية تسبب لها عاهات وتشوهات واعاقات جسدية وفي بعض الحالات تؤدي الى حالة وفاة الضحية لشدة الضرب الموجه عليها ،ويسبب العنف الى اصابة الضحية بالأمراض المزمنة مثل السكري وضغط الدم وغيرها من امراض الدم والقلب، اما من الناحية النفسية فيؤدي بها إلى ان تعيش حالة من الخوف والقلق والتوتر يصل بها إلى الاكتئاب وفي بعض الحالات يصل بها الاكتئاب إلى الانتحار ومن ثم يؤدي العنف على المرأة إلى زيادة نسبة الانتحار في مجتمعنا.

٢- زيادة العنف على المرأة يؤدي زيادة اجرام النساء وهذا يؤثر على الحياة الاسرية ويسود التفكك الاسري بشقيه المعنوي والمادي وفي كلا النوعين يؤدي إلى أن تفقد الأسرة الثقة بين افرادها وعدم الاحترام وكثرة الخلافات الزوجية والمشاكل والخianات الزوجية واستحالة العلاقة الزوجية واستمرارها ومن ثم الطلاق وبهذا يؤدي العنف الى زيادة نسبة الطلاق في مجتمعنا.

٣- زيادة العنف على المرأة يؤدي إلى زيادة اجرام النساء وهذا يؤثر على كيان الاسرة وترزع النسق القيمي وتضعفه لاسيما فيما يتعلق بقيم الامانة والشرف والصدق وغيرها من القيم التي لها اهمية في تقوية العلاقات الاجتماعية الاسرية وتماسك وحدة افرادها وتوثيق الروابط الاسرية .

٤- تفقد الاسرة مكانتها الاجتماعية في المجتمع ومن اهم مظاهر فقدان الاسرة لمكانتها الاجتماعية هو فقدان الاحترام والتقدير من قبل الاخرين(الوصم الاجتماعي) .

٥- العنف على المرأة يؤدي إلى زيادة اجرام النساء وهذا يؤثر على ابنائها من الناحية النفسية والاخلاقية والاجتماعية فيعيش الابناء في حالة اضطرابات نفسية وسلوكية من ما يجعلهم يعيشون حالة الخوف والقلق والتوتر من الوضع الذي هم فيه ومن المستقبل المجهول مع اسره مفككة ويعيشون عزلة اجتماعية لما يسمعون عن والدتهم او اختهم من ما يجعلهم يفقدون الثقة بالوالدين ولا يحترمواهم وبالتالي يلجأ الابناء للانضمام إلى جماعات اخرى يجد فيها الثقة والامان هذه الجماعات قد تجرفهم الى هاوية الانحراف والجريمة ،وبالتالي فأن العنف يؤدي الى انحراف الابناء وزيادة نسبة جنوح الاحداث

والفتيات وبذلك يسهم العنف واجرام النساء الى تعطيل الطاقات البشرية المستقبلية للمجتمع باعتبار ان هؤلاء الاحداث هم جيل المستقبل و وبهم وعليهم يبني ويتقدم المجتمع.

٦- زيادة العنف على المرأة يؤدي إلى زيادة اجرام النساء وهذا يؤثر على المجتمع ككل ويجعل افراده يشعرون بالقلق وعدم الامان من هذه الظاهرة غير السليمة التي بدأت تنتشر في بيوتنا بشكل غير طبيعي خاصة بعد عام ٢٠٠٣، كما تؤثر على المجتمع من حيث ان المرأة تشكل نصف المجتمع وبهذا فإن العنف ضد المرأة وزيادة اجرام المرأة يؤدي الى تعطيل الطاقة الكامنة لهذا النصف وعدم تفعيل دورها الصحيح في عملية التنمية الشاملة للمجتمع.

## التوصيات

١- منح المرأة العراقية حق المشاركة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإزالة كافة العقبات والمعوقات التي تعترض عملية التنمية الاجتماعية الشاملة، كون المرأة تمثل نصف المجتمع فأن تعطل هذا النصف تعطلت عملية التنمية الاجتماعية في البلد، توجه هذه التوصية الى مستشار رئيس الوزراء لشؤون المرأة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٢- غرس القيم الانسانية الاسلامية الاصيلية التي جاء بها ديننا الاسلامي وهذه مسؤولية جماعية تقوم بها المؤسسة الاسرية والمؤسسة التعليمية من خلال المناهج التعليمية والتربوية ابتداءً من رياض الاطفال وحتى الجامعة والمؤسسة الدينية والثقافية والاعلامية بكافة وسائلها المرئية والسمعية .

٣- توصي الدراسة وزارة العدل وادارات السجون والاصلاحيات بتسهيل مهمة الباحثين في مجال دراسة السلوك المنحرف وارتكاب الجريمة وخاصة سجون النساء لما لهذه الدراسات من اهمية بالغة في دراسة المشاكل الخطيرة التي تؤثر على اسرنا ومجتمعنا وتؤخر من تقدم بلدنا .

٤- توصي الدراسة وزارة التعليم العالي ووزارة العدل بمطالبة الباحثين في المجال الاجتماعي والقانوني بالعمل المكثف وزيادة هذه الابحاث والدراسات الخاصة باجرام النساء في كافة محافظات العراق في محاولة لاجراء مقارنات ومعرفة المتغيرات النفسية والاجتماعية والفيزيائية المختلفة للوقوف على اهم العوامل والاسباب التي توديء بالمرأة ان تكون ضحية الاسرة والمجتمع في ارتكاب الجريمة والسلوك المنحرف اخلاقياً وقانونياً .

٥- تجنب التفسيرات الخاطئة للدين والتي تخدم العنف وتزيد من انتشاره ويتولى تنفيذ هذه التوصية رجال الدين ووسائل الاعلام بكافة انواعها المرئية والسمعية وذلك من خلال استضافة رجال دين من لهم خبرة ودراية ودراسة كافية عن الدين والفقه وتفعيل دور الخطيب في الجوامع والمعابد في ان يكون خطابه مبني على لغة السلام والوئام والابتعاد عن لغة العنف والعدوان والتمييز بين الجنسين.

٦- توصي الدراسة وزارة العدل بتفعيل اليات تنفيذ القانون بحيث تطبق العقوبة على الافراد المخافين للقانون وتحقيق اهداف العقوبة في الردع الخاص والردع العام من ما يجعل الافراد يشعرون بالاستقرار والامان لعدم تكرار الفعل المخالف للقانون ويجعلهم يرجعون الى القانون في حل مشاكلهم الاجتماعية والقانونية والابتعاد عن الحلول العشوائية.

٧- توصي الدراسة مجلس النواب العراقي ومجلس الاتحاد العراقي بسن وتشريع القوانين الرادعة والقوية التي تحد او تمنع من وقوع العنف ضد المرأة والطفل كونهم فئات ضعيفة وكذلك سن القوانين التي تحمي حقوق المرأة بكاملها الاجتماعية والاقتصادية.

٨- توصي الدراسة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ببناء وفتح مؤسسات راعية ومحافظة على حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية تدار من قبل كوادر متخصصة ومؤهلة لهذا العمل (اخصائين في المجال الاجتماعي والنفسي والقانوني) حتى يحد ويمنع من وقوع العنف وانتهاك حقوق المرأة وبالتالي يقلل من وقوع المرأة في ارتكاب الجريمة.

٩- توصي الدراسة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والقطاعات الخاصة في الدولة من فتح مشاريع متوسطة وصغيرة او تزويد الشباب بالقروض التي تساعدهم على فتح مشاريعهم لتقليل والحد من ظاهرة الفقر والبطالة التي ارتفعت نسبتها بشكل عالي جداً بعد عام ٢٠٠٣ ولحد الان يعاني الكثير من الشباب من هذه الظاهرتين التي تؤدي بالكثير من الشباب سوء اناثاً او ذكوراً الى ارتكاب الجريمة والسلوك المنحرف للحصول على المال.

١٠- توصي الدراسة وزارة الثقافة والسياحة والاثار بفتح الاماكن الترفيهية والمنترهات والمنتجعات السياحية وتوصي وزارة الرياضة والشباب بفتح النوادي الرياضية والاماكن الترفيهية الرياضية لسد اوقات الفراغ الكافة شرائح المجتمع وخاصة الشباب لمنع تضيع اوقات الشباب بالافعال الاجرامية والسلوك المنحرف .

١١- توصي الدراسة وزارة الاعلام بكافة وسائلها المرئية والسمعية ومنظمات المجتمع المدني وكافة الوزارات التي لها العلاقة بشؤون الاسرة بتوجيه الاباء والامهات وتوعيتهم بأسس واساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة والسليمة عن طريق الندوات والمؤتمرات والورشات التعليمية والارشادية والتوعوية بدور الام والاب الرئيسي وكيفية تعليمهم الاساليب والاسس الصحيحة التنشئة الابناء وتفعيل دورهم الصحيح في المجتمع.

١٢- توعية الاسر (الاباء والامهات) بالاثار السلبية لشبكة الانترنت وابعاد انفسهم وابنائهم عن مشاهدة الافلام والبرامج التي تحوي العنف والافلام والبرامج التي تحوي طياتها القيم والمبادئ والقيمول لثقافات وافدة علينا لتبعدنا عن قيمنا ومعاييرنا واخلاقنا العربية الاصلية ،وهذه التوصية تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك وزارة التربية ومنظمات المجتمع المدني وايضاً وزارة الصحة والاعلام .

# مراجع الدراسة

## أولاً: المراجع العربية

### القران الكريم

### أ-المعاجم والقواميس

- ١- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٣
- ٢- أبو الحسن أحمد بن زكريا ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة عنف، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٩٧١
- ٣- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الفروق اللغوية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠
- ٤- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٦
- ٥- معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠
- ٦- علي محمود إسلام الفار، معجم علم الاجتماع، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١
- ٧- فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديمية انترناشيونال، بيروت، ١٩٩٣

### ب-الكتب

- ٨- إبراهيم الحسيني عبد المنعم هلال، عصام توفيق قمر، تطوير الأداء المهني لمشرفي الأنشطة المدرسية في ضوء معايير الجودة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٣.
- ٩- إبراهيم الحسيني عبد المنعم هلال، عصام توفيق قمر، تطوير الأداء المهني لمشرفي الأنشطة المدرسية في ضوء معايير الجودة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٣.
- ١٠- إبراهيم حامد طنطاوي، المسؤولية الجنائية عن جنايات السرقة والجرائم الملحقة بالسرقة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- ١١- إحسان محمد الحسن، علم الإجرام، مطبعة الحضارة، بغداد، ٢٠٠١.
- ١٢- أحمد زايد، العنف، المفهوم والأنماط والعوامل ضمن سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ٢، ٢٠٠٥.
- ١٣- أحمد على المجذوب، المرأة والجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.
- ١٤- أحمد عوض بلال، علم الإجرام - النظرية العامة والتطبيقات، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٤.
- ١٥- أزهار صبيح غنتاب، العنف في الصحافة العربية الدولية، دار أسامة، الأردن - عمان، ٢٠١٢.
- ١٦- أعمال المؤتمر الدولي السابع، المرأة والسلم الأهلي، طرابلس- بيروت، ٢٠١٥.
- ١٧- إقبال الأمير السالموطي، دراسة تحليلية للزواج المبكر بالتطبيق على بعض قرى محافظة الجيزة، القاهرة، وزارة الشؤون الاجتماعية، دت.
- ١٨- أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.

- ١٩- بسمه المنلا، العنف الأسري على الطفل أنواعه والاضطرابات النفسية الناتجة عنه، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ٢٠١٢.
- ٢٠- بشرى حسين الحمداني، تجليات العنف الاخباري في الاعلام العربي، دار دجلة للنشر، بغداد، ٢٠١٦.
- ٢١- توماس بلات، مفهوم العنف- وصفه وتفنيد، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، المجلد ٢٣، العدد ٣.
- ٢٢- جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، دراسة علم العقاب، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦.
- ٢٣- جلال عبد الخالق، الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية (الجريمة والانحراف)، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- ٢٤- جمال مختار حمزة، مفاهيم خلقية واجتماعية، كلية رياض الأطفال، جامعه القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٢٥- حسن الساعاتي، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١.
- ٢٦- حسن على الشاذلي، الجريمة حقيقتها - وأسسها العامة (دارسة مقارنة في الفقه الإسلامي ومقابلة بالنظم الوضعية)، كلية الحقوق، جامعه القاهرة، ٢٠١١.
- ٢٧- حسنين المحمدي، الخطر الجنائي ومواجهته، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ٢٠٠٣.
- ٢٨- حسنين عبيد، الوجيز في شرح قانون العقوبات - القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
- ٢٩- حسنين عبيد، الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، ط٢، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
- ٣٠- حمدي عبد الحارس البخشوش، خيرى خليل إبراهيم الجميلي، ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الإنحراف والجريمة، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦.
- ٣١- حمدين خليل، أثر تدني المستوى المعيشي والثقافي على الحالة الأمنية في المجتمع، اللقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية ، المملكة العربية السعودية.
- ٣٢- حيدر حسن البصري، العنف الأسري: الدوافع والحلول، دمشق، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
- ٣٣- خالد الدوس، العنف البشري وأثاره، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٤.
- ٣٤- خالد مصطفى إدريس، التشريعات الصحفية وجرائم النشر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٣٥- خالد منتصر، الختان والعنف ضد المرأة، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.
- ٣٦- رامي متولى القاضي، المواجهة التشريعية لظاهرة البلطجة في القانون المصرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١١.
- ٣٧- خالد منتصر، مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية في التشريع المصري والمقارن، دراسة النهضة العربية، ٢٠١١.
- ٣٨- رجاء مكي و سامي عجم ، اشكالية العنف المشروع والعنف المدان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان-بيروت، ٢٠٠٨.
- ٣٩- رؤوف عبيد، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
- ٤٠- رؤوف عبيد، مبادئ علم الإجرام، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٨١.
- ٤١- ريلز وفرانك ويليامز، السلوك الإجرامي للنظريات، ترجمة: عدلي السمري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

- ٤٢- زكريا إبراهيم، الجريمة والمجتمع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٤٣- زينب رضوان، المرأة في المنظور الإسلامي بعض القضايا، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩.
- ٤٤- سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، ط٢، بيروت، دار النهضة، ١٩٨٣.
- ٤٥- سامية حسن الساعاتي، جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٦.
- ٤٦- سامية محمد جابر، منهجيات البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.
- ٤٧- سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٤٨- سلوى غريب جادو، الوعي بالذات في مواجهة العنف ضد المرأة: رؤية تربوية عربية، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠١.
- ٤٩- سميحة نصر وأحمد زايد، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٣.
- ٥٠- سناء خليل وآخرون، منع الجريمة ومعاملة المجرمين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٥١- السيد شتاء، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧.
- ٥٢- السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الكتاب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٥.
- ٥٣- السيد عوض، الجريمة في مجتمع متغير، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٤.
- ٥٤- شريف سيد كامل، مبادئ علم الاجرام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٥٥- صالح حسين، العنف الاجتماعي والسياسي والإعلامي من منظور علم النفس الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٤.
- ٥٦- صبيح عبد المنعم، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩.
- ٥٧- عالية أحمد ضيف الله، العنف ضد المرأة "بين الفقه والمواثيق الدولية"، دراسة مقارنة، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٠٩.
- ٥٨- عبد الجبار الجنيص، الجرائم الواقعة على الاشخاص والأموال في النظام الجنائي السعودي، الرياض، مكتبة الشقيري، ٢٠٠٦.
- ٥٩- عبد الجبار عريم، نظريات علم الإجرام، مطبعة المعارف، ط٧، بغداد، ١٩٧٣.
- ٦٠- عبد الرحمن عسيري، خصائص وابعاد الجريمة النسوية في المجتمع السعودي، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، ٢٠٠١.
- ٦١- عبد الرحمن محمد أبو توتة، أصول علم الإجرام، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ٢٠٠١.
- ٦٢- عبد الرحمن محمد العيسري، سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة، موسوعة كتب علم النفس الحديث، دار الراتب الجامعية، سوفتير، بيروت، ٢٠٠١.
- ٦٣- عبد العزيز خواجه، مبادئ في التنشئة الاجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

- ٦٤- عبد العاطي السيد، وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ٢٠٠٠.
- ٦٥- عبد العظيم مرسي وزير، شرح قانون العقوبات- القسم العام، الجزء الأول، النظرية العامة للجريمة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
- ٦٦- عبد الفتاح عثمان، المدارس المعاصرة في خدمة الفرد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٦٧- عبد القادر إسماعيل، العنف ضد الأطفال، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٦٨- عبد الله السيد عسكر، الإساءة إلى المرأة، القاهرة، شارع محمد فريد، ١٩٧٤.
- ٦٩- عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٤.
- ٧٠- عبد الله عبد الغني غانم، المرأة وتجارة المخدرات : دراسة أنثروبولوجية الجريمة ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ١٩٩١م.
- ٧١- عبد المنعم محمد بدر، مشكلاتنا الاجتماعية، أسس نظرية ونماذج خليجية، الكتاب الأول، ١٩٨٥ .
- ٧٢- عبدالله محمد عبد الرحمن، محمد على البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٢ .
- ٧٣- عدلي السمرلي، العنف في الأسرة: تأديب مشروع أم انتهاك محظور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- ٧٤- عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، أصول علم الإجرام، الكتاب الأول، مطبعة السلام ، القاهرة ، ١٩٧٦.
- ٧٥- عزة حامد زيان غانم، ظاهرة العنف ضد الزوجات في المجتمع المصري "دراسة مقارنة بين شرائح اجتماعية ريفية وحضرية"، ٢٠٠٣.
- ٧٦- على الحوت، الجرائم الجنسية، الرياض، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٧٧- على محمد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، عوامل الجريمة السياسية العقابية في التشريع الليبي والمقارن ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣.
- ٧٨- علي أحمد خضر وآخرون، دراسات في علم الإجرام، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
- ٧٩- علي عبد الرازق حليبي ، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦.
- ٨٠- عماد هلال، البغايا في مصر، دار العربي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠ .
- ٨١- غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩.
- ٨٢- غريب محمد سيد أحمد، علي عبد الرازق حليبي، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦ .
- ٨٣- فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠١.
- ٨٤- فرج عبد القادر طه، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣.
- ٨٥- فهيمة كريم رزيق المشهداني، التصنيع والجريمة، علم الاجتماع الجنائي، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، ط١، بغداد، ٢٠٠٩.
- ٨٦- فوزي أحمد بن دريدي، العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٧.

- ٨٧- فوزية عبدالستار، شرح قانون العقوبات- القسم العام، دار النهضة العربية، ١٩٨٧.
- ٨٨- قاسم حسين محمد صالح، الشخصية العراقية المظهر والجوهر، ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢.
- ٨٩- مأمون محمد سلامة، شرح قانون العقوبات- القسم العام، دار الفكر العربي، ١٩٩٠.
- ٩٠- مجد الهاشمي، موسوعة جرائم النساء العالمية والعربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥.
- ٩١- محمد الجوهري، المدخل لعلم اجتماع، كلية الآداب، جامعه القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٩٢- محمد الجوهري وآخرون، الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٩٣- محمد الجوهري، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- ٩٤- محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط٢، ١٩٨٧.
- ٩٥- محمد توفيق سلام، ثقافة العنف لدي طلبة المدارس الثانوية -الازمة والمواجهة، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٢.
- ٩٦- محمد ذكي أبو النصر، عاطف مصطفى مكاي، التصميم المنهجي لبحوث الخدمة الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠٦.
- ٩٧- محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- ٩٨- محمد سعيد ابراهيم الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات التفاعل، دار مكتبة الاسراء للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٩٩- محمد سهيل الفقي، جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٨.
- ١٠٠- محمد سيد فهمي، العنف الأسري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢.
- ١٠١- محمد سيف الدين السباعي، الإجهاض بين الفقه والطب والقانون، دار الكتب العربية، دمشق، ١٩٧٧.
- ١٠٢- محمد شفيق، الإنسان والمجتمع، مقدمة في السلوك الإنساني ومهارات القيادة والتعامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧.
- ١٠٣- محمد شفيق، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ١٠٤- محمد عارف عثمان، الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠.
- ١٠٥- محمد عاطف غيث واسماعيل علي سعد، المشكلات الاجتماعية (بحوث نظرية وميدانية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢.
- ١٠٦- محمد عبد المنعم محمد بدر، مشكلاتنا الاجتماعية أسس نظرية ونماذج خليجية، الأسس والنظرية، ١٩٨٥ م.
- ١٠٧- محمد عثمان منيب، عزة محمد سليمان، العنف لدى الشباب الجامعي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٧.
- ١٠٨- محمد علي محمد، البحث الاجتماعي دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

- ١٠٩- محمد فهيم درويش، الجريمة وعصر العولمة وملف لأشهر المحاكمات في مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٠.
- ١١٠- محمد محروس الشناوي، جريمة القتل داخل العائلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.
- ١١١- محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧.
- ١١٢- محمود أحمد طه، الظاهرة الاجرامية علم الإجرام، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦.
- ١١٣- محمود الرشيد، العنف في جرائم الانترنت اهم القضايا - الحماية والتأمين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١.
- ١١٤- محمود سلام زناتي، المساواة بين الجنسين في مصر الفرعية ومن أشكال التمييز ضد النساء عند العرب، القاهرة، النسر الذهبي للطباعة، ٢٠٠٠.
- ١١٥- محمود سهيلة، العنف ضد المرأة: أسبابه وآثاره وعلاجه، دار دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
- ١١٦- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت.
- ١١٧- محمود نجيب حسن، شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٨٩.
- ١١٨- محيى الدين أحمد حسن، مشكلات التفاعل الاجتماعي بين التحديد والمعالجة، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢.
- ١١٩- مدحت مطر، تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها، دار اليازوري العلمية، عمان- الاردن، ٢٠١٤.
- ١٢٠- نجيب علي سيف الجميل، المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي ، دراسة قانونية - اجتماعية - ميدانية ، ملتقى الدراسات والتدريب ، ٢٠٠٥ .
- ١٢١- مروان عبد المجيد إبراهيم ، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ، مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٢.
- ١٢٢- مزوز يركو، العنف عند الاطفال واشكال العقاب الممارس على الطفل العنيف ، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠١٠.
- ١٢٣- مسعد سيد عويس، دور المؤسسات الرياضية والشبابية في مواجهة الإدمان، مطابع الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ١٢٤- مصطفى العوجي، استراتيجيات أمنية لمواجهة جرائم العنف، سلسلة المحاضرات العلمية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٣.
- ١٢٥- مصطفى عمر التير، مقدمة في أسس ومبادئ البحث الاجتماعي ، الجديد للطباعة والنشر ، طرابلس ، ط٣، ١٩٩٩.
- ١٢٦- مضر خليل عمر ، جرائم النساء في محافظتي ديالى وصلاح الدين ، بحث مقدم الى ندوة تحليل الجريمة وسبل الحد منها جامعة تكريت ، ١٩٩٥.
- ١٢٧- معتز سيد عبد الله، العنف في الحياه الجامعية أسبابه ومظاهره والحلول المقترحة لمعالجته، دار الغريب، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ١٢٨- مهدي محمد القصاص، تصميم البحث الاجتماعي ، مكتبة مشالي ، المنصورة ، ٢٠١٠.
- ١٢٩- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، ط٢، دار القصة، الجزائر، ٢٠٠٦.

- ١٣٠- موزة غباش، الانحراف النسائي في دولة الإمارات بين خصوصيات الواقع الاجتماعي وتأثيرات التنشئة ووسائل الإعلام، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨.
- ١٣١- نازك عبد الباقي عثمان، التمييز والعنف ضد المرأة السودانية، المرأة والإبداع في السودان، القاهرة، مركز الدراسات السودانية الدولية، فبراير، ٢٠٠١.
- ١٣٢- ناهد رمزي، العنف ضد الطفلة في الزواج، القاهرة، رابطة المرأة العربية، ٢٠٠٠.
- ١٣٣- نجية إسحق عبد الله وفرج عبد القادر طه، سيكولوجية المجرم والفروق بين الجنسين دراسة نظرية وميدانية، مجموعة علم النفس الإنساني، اشراف: فرج عبد القادر طه، القاهرة، د.ب.
- ١٣٤- يسرى أنور وآمال عثمان، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣.
- ١٣٥- يوسف حسن يوسف، حقوق المرأة في القانون الدولي والشرعية المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٣.

### ت: الرسائل والاطاريح

- ١٣٦- حسين أحمد حسن أبوزيد، التحولات الاجتماعية والاقتصادية واتجاهات الجريمة في المجتمع المصري (١٩٧٠ - ١٩٨٥ م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، ١٩٩٠ م.
- ١٣٧- حنان بشير الصويغي، الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية، اطروحة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ م.
- ١٣٨- زهراء علاء ساجت، المخاطر الاجتماعية لجرائم النساء واثرها على الاستقرار الاسري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٢١.
- ١٣٩- عزة إبراهيم شحاتة، جرائم المرأة في المجتمع المصري دراسة سوسيولوجية على عينة من جرائم قتل الأزواج سجن القناطر، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٩٢ م.
- ١٤٠- هشام عطيه السيد دهيم، نظرية الدور الاجتماعي وتطبيقاتها في المدرسة الثانوية العامة في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٠.
- ١٤١- ويس نصر الله، جرائم النساء انواعها اسبابها، قسم علم الاجتماع، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
- ١٤٢- إيمان محمد محمود، سيكولوجية فعل القتل، دراسة نفسية اجتماعية مقارنة بقتل الأزواج الزوجات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩.
- ١٤٣- مفتاح ميلاد مسعود، العنف لدي شباب منطقة الخمس بالمجتمع الليبي دراسة ميدانية، رساله دكتوراه غير منشورة، قسم الأنثروبولوجيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعه القاهرة، ٢٠١٠.
- ١٤٤- منال محمد أحمد شعبان، الدور الاجتماعي لمحكمة الأسرة (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

- ١٤٥- مصطفى فهمي محمد، البؤر الإجرامية ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ١٤٦- مزوز بركو، جرائم القتل عند المرأة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة باجي، الجزائر ، ٢٠٠٥ م .

#### ت-الدوريات والمجلات

- ١٤٧- أحمد أبو زيد، في القيم النسائية الإيجابية وفي المورثات الثقافية، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، المجلد الثالث، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، الفترة من ١٨-٢٠، نوفمبر ٢٠٠٠.
- ١٤٨- جاسم محمد حمزة، اجرام النساء في العراق بعد حرب ٢٠٠٣، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، كلية الاداب -جامعة القادسية ، المجلد ١١ العدد ٣، ٢٠٠٨.
- ١٤٩- عادل محمد الفقي، حماية حقوق الإنسان بين القانون الوضعي والنشر الجنائي، مجلة الأمن العام، العدد ١١٣،
- ١٥٠- محمد عبد الفتاح خليل، تصاعد العنف في المجتمع المصري المظاهر.. الأبعاد. وسبل العلاج، ورقة عمل مقدمة لندوة المواجهة الشاملة للعنف، التي عقدت بمركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، يوم ١٠/١٠/٢٠١٠م.
- ١٥١- محمد غنيم، الضبط الاجتماعي، عرض مقال جيس نيس، دورية كلية الآداب- جامعة المنصورة ، العدد الثاني عشر، مايو ١٩٩٢م ، ص ٢٠.
- ١٥٢- مليكة الحاج يوسف ،النظريات المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة، بحث منشورة، مجلة تطور العلوم الاجتماعية، المجلد العاشر، العدد الاول، ٢٠١٧. ص ١٥.
- ١٥٣- نادية جمال وآخرون ،المجلة الجنائية القومية ،مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٤٥، العدد الأول، ٢٠٠٢.

#### ج- المواقع الالكترونية

- ١٥٤- موقع الكتروني عل قناة الحرة [www.alhurra.com](http://www.alhurra.com)
- ١٥٥- موقع الكتروني على قنوات سكاي نيوز عربية [www.skynewsarabia.com](http://www.skynewsarabia.com)
- ١٥٦- ميثم عبد الكاظم هاشم ،محاضرة بعنوان السواء واللاسواء، الجامعة المستنصرية ،قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي، على الموقع الالكتروني <https://uomustansiriyah.edu.iq>

#### ث: المصادر الأجنبية

- ١٥٧- Allan Dadds, Rehabilitating Blind and Visually Impaired People A psychological Approach, Chapman and Hall, London Glasgow. New York. Tokyo Melbourne. Madras, ١٩٩٣

- 158- Christopher J. Ferguson, Does Media Violence Predict Societal Violence? It Depends on What You Look at and When, Journal of Communication, 60, 1 (2010): E1-E22.
- 159- Ciaran McCullagh: Rural Crime in the Republic of Ireland, University of Wales, Press Cardiff, 1999.
- 160- Corthers (L.M.) & Levinson (E.M.): Assessment of Bullying. A review of methods and instruments, Journal of Counseling & Development, (2004, Fall), 82 (4), 496-503; Ross (P.N.): Arresting violence, A resource guide for schools and their communities, 1998, Toronto, Ontario Public School Teachers' Federation.
- 161- Daniel Gilling & Harriet Pierpoint: Crime Prevention in Rural Areas, University of Wales, Press Cardiff, 1999.
- 162- David L., Sils: International Encyclopedia of the Social the Free Press, New York, Vol., 3, 1972
- 163- Deepa Narayanaud Patti Peteschi voices of the poor from many lands; Washington; the world bank, 2002
- 164- Dykmin.ciet, (1996) Psychological predictors of school counselots, school. Couslor
- 165- Frank Milton, More than a Crime, Studies in Murder by Legal Process, Pall Moll Press, London and Dunmou, 1962
- 166- Frank Schmallegger, Criminology Today An Integrative Introduction Prentice, Fall, Upper Saddle River New Jersey, Second Edition, 1999
- 167- James B. Mckee, Introduction to Sociology, op.cit
- 168- James B. Mckee, Introduction to Sociology, Second Edition, printed in the United States of America by Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1974
- 169- Jaseph S. Roucek, Sociology of Crime, Philosophical, Library New York, 1961
- 170- John Scott & Garden Marshal, Dictionary of Sociology, Oxford University Press, 3<sup>rd</sup> Edition, 2000
- 171- John T.O. Brien, Marvin Marcus, Crime and Justice in America Critical Issues for The Future, Pergamon Press, New York, Oxford Toronto, Syelney, Frankfurt, Paris, 1979,
- 172- John Wiley, Contemporary social Problems, op.cit.,

- 173- Joong – Hwan, Oh, correlates of Central-City Crime Rates in the United States: An Ecological Analysis, University of south Carolina, U.S. Jan, 2000.
- 174- Joseph Appiahene Gyamfi, Simon Fraser: An Exploration of the Spatial and Temporal Patterning and Distribution of Crime in Ghana With Emphasis on Accra, University, Canada, Jan, 2001.
- 175- Lamin Sesay: “Crime and Development in Africa”, In the Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol., 432, 1997.
- 176- Mark Duggan: More Guns, More Crime, The Journal of Political Economy, Vol., 109, No.5, the University of Chicago, Press, Oct., 2001.
- 177- Michael McKenzie, Domestic Violence in American Brunswick Publishing Corporation, Virginia, 1999
- 178- Nahed Eid; Relationship between early marriage and the delivery of premature infants in selected major Hospitals in Gaza Strip; In special studies program of the pilot health project west Bank and Gaza; December, 2001
- 179- Paul Horton & Chester L. Hunt, Sociology, McGraw – Hill Book Company, Fifth Edition, Von Hoffman press, 1980.
- 180- Ricardo C., Gazel, et al.,: Casino Gambling and Crime: a Panel Study of Wisconsin Counties, Managerial and Decision Economics, Vol., 22, No. 1/3, Management and Information Issues of Industries With Externalities: the Case Casino Gambling, Jan – May, 2001.
- 181- Sanyu Kat Mathur, Margaret, Greene and other`s; tooyoung to wed: the lives, Rights, and Health of young Married girls; international center for research on women (ICRW); 2003
- 182- Simon Anderson: Crime and Social Change in Rural Scotland, University of Wales, Cardiff, 1999.
- 183- Slone, Neal David: Crime and Social Order in Modernizing Society , Modernization, Ph.D., University of Washington, 1991.
- 184- Spenciner, R. and Wilson, W. Impact of exposure to community violence and psychological symptoms on college performance among students of color. Adolescence, 2003
- 185- tammy jo – “violence and aggression perceptions beliefs , and attitudes among adolescents : an interactive qualitative analysis

“ unpublished doctoral dissertation of philosophy ,( Austin : the university of Texas , ٢٠٠٧)

١٨٦- William Bonger, Criminality and Economic Conditions, Indiana University, Press, ١٩٦٩

# ملاحق الدراسة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا - دكتوراه

م/ استمارة استبيان الخبراء

أساتذتي الكرام .... تحية طيبة

تروم الباحثة اجراء دراسة ميدانية عن (العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ دراسة ميدانية في سجن بابل وبغداد) ونظرا لما تتمتعون به من خبرة ودراسة علمية، أرفق بين ايديكم فقرات استمارة الاستبيان أرجوا من حضراتكم التفضل بالاطلاع عليها وابداء آرائكم ومقترحاتكم القيمة....

مع وافر التقدير والاحترام

المشرف

صلاح كاظم جابر

الباحثة

بشرى جلاوي محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة القادسية كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا الدكتوراه



### م/ استبانة

تقوم الباحثة باستبيان بشأن الدراسة الموسومة " العنف الاجتماعي وانعكاساته على واقع الجريمة لدى النساء بعد عام ٢٠٠٣ دراسة ميدانية في سجن بابل وبغداد"، وقد صممت الباحثة هذه الاستبانة لمعرفة العديد من القضايا التي لها صلة بموضوع الدراسة. إن الاستبانة التي بين يديك للأغراض العلمية فقط، ولن يطلع على نتائجها أي شخص سوى الباحثة، فلا داعي لذكر اسمك أو عنوانك، فالغاية من مشاركتك معرفة رأيك في موضوع الدراسة والإجابة عن الأسئلة بكل مصداقية لها دور أساس في إنجاح الدراسة، التي ستعود بالفائدة أن شاء الله على المجتمع بشكل عام.

مع الشكر والامتنان

ملاحظة:

- بيانات هذه الاستبانة سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي
- أجب عن الأسئلة بوضعك علامة (✓) داخل الأقواس أمام الاختيار الذي يعبر عن رأيك

المشرف

أ.د. صلاح كاظم جابر

الباحثة

بشرى جلاوي محمد

## المحور الأول: البيانات الأساسية لعينة الدراسة

- ١- العمر : ..... سنة
- ٢- الحالة الاجتماعية: عزباء ( ) متزوجة ( ) أرملة ( ) مطلقة ( )
- ٣- الحالة الحياتية للأبوين: كلاهما على قيد الحياة ( ) الاب متوفي ( ) الام متوفية ( ) كلاهما متوفيان ( )
- ٤- الحالة الزوجية للأبوين: منفصلين ( ) غير منفصلين ( ) الأب متزوج من أكثر من امرأة ( )
- ٥- مستوى دخل أسرتك الشهري: لا يكفي ( ) يكفي ( ) يكفي ويزيد ( )
- ٦- اهم مصادر دخل الاسرة :  
من دخل الاب ( ) من دخل الام ( ) من دخل الأخ والأخت ( ) من دخل الزوج ( )  
من دخلي أنا ( ) لا يوجد دخل ثابت ( )
- ٧- محل الإقامة: ريف ( ) حضر ( )
- ٨- نوعية السكن: مستقلة ( ) مع الآخرين ( )
- ٩- ملكية السكن: ملك ( ) ايجار ( ) عشوائيات ( )
- ١٠- التحصيل الدراسي: أمية ( ) تقرأ وكتب ( ) ابتدائية ( ) متوسطة ( ) اعدادية ( ) بكالوريوس ( ) شهادة عليا ( )

١١- مهنة المبحوثة: ربة البيت ( ) طالبة ( ) موظفة ( ) أخرى تذكر ( )

## المحور الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ارتكاب الجرائم لدى النساء

- ١٣- برأيك هل هناك خصائص اجتماعية واقتصادية محددة لمرتكبي بعض الجرائم؟  
نعم ( ) لا ( )
- ١٤- هل تعرضت للعنف: نعم ( ) أحياناً ( ) لا ( )
- ١٥- ما شكل العنف الذي تعرضت له: (يمكن اختيار أكثر من اجابة)  
جسدي ( ) نفسي ومعنوي ( ) لفظي ( ) اقتصادي ( ) جنسي ( )
- ١٦- في حال تعرضت لعنف جسدي، ما هي الأمور التي تعرضت لها:

الضرب باليد ( ) الرمي أو الضرب بالأشياء الصلبة ( ) الدفع والركل ( )  
الحرمان من الأكل ( ) أخرى تذكر ( )

١٧- في حال تعرضت لعنف نفسي ومعنوي ، ما هي الأمور التي تعرضت لها:

الإهانة ( ) التحقير ( ) النقد المستمر ( ) التقليل من شأن المرأة ( ) الخيانة ( )  
التهديد بالطلاق ( ) أخرى تذكر: .....

١٨- في حال تعرضت لعنف لفظي ، ما هي الأمور التي تعرضت لها:

الشتيم والسب ( ) الطعن بالشرف ( ) التهكم والسخرية ( ) المناداة باللقب ( )  
أخرى تذكر : .....

١٩- في حال تعرضت لعنف اقتصادي، ما هي الأمور التي تعرضت لها:

الحرمان من الراتب ( ) المنع من مزاوله العمل أو التعليم ( ) سلب وسرقة الأموال  
والممتلكات ( ) النصب ( ) أخرى تذكر: .....

٢٠- في حال تعرضت لعنف جنسي ، ما هي الأمور التي تعرضت لها:

الاغتصاب ( ) الإكراه الجنسي ( ) الإصرار على أساليب في المعاشرة غير مقبولة شرعاً  
وقانوناً ( ) الإيذاء الجسدي أثناء العلاقة الجنسية ( ) أخرى تذكر :  
.....

٢١- هل تعانيين من ضعف الحالة الاقتصادية وعدم توفر السيولة في المصاريف الأساسية.

نعم ( ) أحياناً ( ) لا ( )

٢٢- هل يمكن ان يشكل إنشغال الزوجة بالأبناء وسد احتياجاتهم دافعا للعنف وارتكاب الجريمة:

نعم ( ) أحياناً ( ) لا ( )

٢٣- برأيك هل يؤدي انشغال المرأة بعملها الى زيادة عنف الزوج معها:

نعم ( ) أحياناً ( ) لا ( )

٢٤- برأيك يعتبر تعاطي الزوج او احد افراد الأسرة للمواد المسكرة او المخدرة دافعا لارتكاب

المرأة للعنف او الجريمة: نعم ( ) لحد ما ( ) لا ( )

٢٥- برأيك هل يكون تميز المرأة في عملها قد يكون سببا في ممارسة العنف ضدها:

نعم ( ) لحد ما ( ) لا ( )

٢٦- برأيك للمورث الاجتماعي او العادات والتقاليد دور في اتجاه الرجل نحو العنف ضد المرأة:

نعم ( ) لحد ما ( ) لا ( )

٢٧- برأيك هل يعد الفهم الخاطئ للدين سبباً من أسباب العنف وارتكاب الجريمة عند المرأة:

نعم ( ) أحياناً ( ) لا ( )

### المحور الثالث: نوع الجريمة واهم العوامل المؤدية لارتكابها:

- ٢٨- ما نوع الجريمة الحالية التي دخلت بسببها السجن ؟  
القتل ( ) السرقة ( ) البغاء ( ) تعاطي المخدرات ( ) الارهاب ( ) خيانة الزوجية ( )  
اخرى تذكر ( )
- ٢٩- هل سبق أن دخلتي السجن قبل هذه المرة ؟ نعم ( ) لا ( )
- ٣٠- هل سبق لاحد من أفراد الاسرة ان حصلت له قضية ادخل بسببها السجن؟  
نعم ( ) لا ( )
- ٣١- هل ترين انك اكتسبت السلوك العنيف من احد افراد الاسرة؟ نعم ( ) لا ( )  
إذا كان الجواب (بنعم) ، فممن اكتسبت ذلك السلوك المنحرف  
من والداي ( ) من اخواني ( ) من اخواتي ( ) من زوجي ( )
- ٣٢- كيف كان رد فعل أفراد الاسرة معك عندما ارتكبت اول سلوك عنيف؟  
لم يهتموا ولم يبالوا بالأمر ( )  
قاموا بتوجيهي و ارشادي الى الطريق الصحيح ( )  
قاموا بضربي و توبيخي ( )  
قاموا بطردي من البيت ( )  
اخذوا صورة سيئة عني فلا يتقون بي ابدا ( )  
قاموا بتصرف اخر .....
- ٣٣- عندما تتعرضين لمشكلة او ضائقة الى من كنت تلجئين لحلها قبل دخول السجن ؟  
الأب ( ) الأم ( ) الزوج ( ) احد اخوتي ( )  
احدى الاخوات ( ) احدى الصديقات ( ) احد الاقارب ( )  
لا الجا الى احد ( ) لم اجد احد ( )
- ٣٤- برايك هل للأسرة دور مهم في سلوك مرتكبي جرائم العنف من النساء؟  
نعم ( ) لا ( ) احياناً ( )
- ٣٥- برايك هل يسهم التفكك في العلاقات الأسرية دور في ارتكاب الجريمة: نعم ( ) لا ( )
- ٣٦- لرايك هل تسهم المدرسة كعامل ضبط من اجل الحد من جرائم العنف؟ نعم ( ) لا ( )
- ٣٧- برايك هل يسهم تدني المستوى التعليمي للفرد في ارتكابه للجريمة؟ نعم ( ) لا ( )
- ٣٨- برايك هل تؤثر جماعة الأصدقاء في اتخاذ الجريمة كأسلوب حياة؟ نعم ( ) لا ( )

٣٩-برايك هل يسهم الحي السكني بتدعيم الاستمرار في الجريمة؟ نعم ( ) لا ( )

#### المحور الرابع: العلاقة بين الاعلام وجرائم العنف عند النساء

٤٠- برايك هل تساعد القنوات الفضائية بتكوين السلوك الاجرامي عند النساء

نعم ( ) لا ( ) احياناً ( )

٤١- برايك هل يمكن ان تقلد النساء الافعال و السلوكيات التي تشاهدنها في الفضائيات:

نعم ( ) لا ( ) احياناً ( )

٤٢- برايك تعتبر الافلام و المسلسلات الأكثر مشاهدة من قبل النساء مصدرا لدوافع الانتقام:

نعم ( ) لا ( ) احياناً ( )

٤٣- برايك هل توجد اي شخصية نسائية عنيفة نالت أعجابك بشكل كبير؟

نعم ( ) لا ( )

اذا كانت الاجابة (بنعم) ما السبب ؟

جمال شكلها او مظهرها ( )

قوية و شرسة في المطالبة بحقها ( )

داهية تستطيع الافلات من القانون ( )

اخرى ( )

٤٤- برايك هل قلة خروج النساء من البيت هو سبب مهم لمشاهدة القنوات الفضائية لتعليم و

اكتساب المهارات المقصودة:

نعم ( ) لا ( ) احياناً ( )

٤٥- هل تعرفين سجينة في الاصلاحية أثرت عليها القنوات الفضائية و دفعتها الى قيام بالجريمة؟

نعم ( ) لا ( )

اذا كان الجواب ب( نعم ) فما هي نوعية الجريمة:

القتل ( ) السرقة ( ) البغاء ( ) تعاطي المخدرات ( ) الارهاب ( )

خيانة الزوجية ( ) أخرى ( )

٤٦- البرامج و الافلام و المسلسلات الاجنبية من مسببات وعوامل ارتكاب الجرائم:

نعم ( ) لا ( ) احياناً ( )

**المحور الخامس: الكشف عن أهم لآثار المترتبة عن ظاهرة العنف والجريمة للنساء على المجتمع:**

- ٤٧- برايك هل يؤثر العنف والجريمة على الناحية الجسمية والصحية للمرأة:  
إعاقة دائمة أو مؤقتة ( ) ب- تشوهات ( ) ج- عاهات ( ) د- مرض ( )  
أخرى تذكر : .....
- ٤٨- برايك هل يؤثر العنف والجريمة على الحياة الاجتماعية للنساء :  
التعرض للطلاق ( ) تفكك الأسرة ( ) تزعزع القيم داخل الأسرة ( ) انعدام الثقة بالآخرين ( )  
سوء العلاقة بين الزوجين ( ) أخرى تذكر : .....
- ٤٩- برايك ما هي اهم مؤثرات العنف والجريمة على الجانب النفسي للمرأة :  
الاصابة بالاكتئاب ( ) الخوف ( ) شعور بالظلم والرغبة في الانتقام ( )  
احتقار الذات ( ) الشعور بالفراغ العاطفي والوجداني ( )  
أخرى تذكر : .....
- ٥٠- برايك ما هي اهم اثار العنف والجريمة على الحياة الاسرية للمرأة :  
فقدان مصدر الدخل ( ) عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية ( ) عدم القدرة على  
الحصول على عمل ( ) حرمان الأبناء من مصروفهم ( ) الخيانة الزوجية ( )  
عدم القيام بمهام التربية السليمة للأطفال ( )  
أخرى تذكر : .....
- ٥١- برايك ما هي اهم مؤثرات العنف على سلوكيات الأبناء من الناحية الأخلاقية:  
عدم إحترام الأبناء للأب ( ) عدوانية الأطفال ( ) تلفظ الأطفال بالفظ نابية ( )  
أخرى تذكر : .....

## Study summary

The study focused on the issue of social violence in contemporary Iraqi society and its repercussions on the reality of crime among women after ٢٠٠٣. A field study in Babylon and Baghdad prisons. The importance of the study lies in the seriousness and growth of this phenomenon (social violence) in Iraqi society as a dangerous indicator indicating the presence of a group of tensions and obstacles that affect... On the harmony of Iraqi society, the study derives its importance from the fact that violence has increased its spread in a widespread and very noticeable manner, and its forms and effects have multiplied on the individual, his family, and the society in which he lives, in addition to the multiplicity of institutions that produce and practice it, and with it the rate of women's crime has increased. The importance of the topic lies in meeting the spotlight and drawing attention.

To this dangerous phenomenon (social violence and its repercussions on the reality of crime among women after ٢٠٠٣) that threatens the future of our children, and as we acknowledge the fact that the danger of deviance is similar to the danger of epidemic diseases, this prompts those interested and researchers in the study of deviance and crime to intensify efforts to limit the spread of this phenomenon. The importance of the current study also comes from the fact that the results that have been reached will contribute to raising families' awareness of the danger of practicing social violence as a method of punishment through the process of socialization, as it leads to behavioral disorders that lead to retaliatory deviations as a reaction to the violence they face in their daily lives. The study aimed to identify the extent of the phenomenon of social violence and its repercussions on the reality of crime among women in Iraqi society in light of the developments and circumstances experienced by contemporary Iraqi society, to identify the most important forms of social violence, and to know the reasons leading to social violence directed against women and the effects it causes on women and their families. her children and her community, And knowing the role of social institutions to confront and reduce the phenomenon of violence. The current study is a descriptive analytical study that relies on identifying reality, collecting facts and information, and analyzing them.

The subject of our study requires a description and analysis of the nature of the problem of social violence, and a description and analysis of

its repercussions on the reality of crime among women. The researcher also used the descriptive method and the method. The historical tools are the observation and interview tools and the questionnaire form that was used to collect the information and data necessary for the apparent study. The study population was inmates in the Babylon and Baghdad women's prisons, and the research sample consisted of ٦٥٠ inmates. The researcher reached a set of conclusions, the most important of which were:

- ١- The exposure of women to violence by the father, husband, or brother in society when they leave the home, in all its forms, is one of the most prominent factors that lead a woman to be violent and vengeful against her family and the society in which she lives, with deviant and criminal behaviors as a retaliatory reaction to the violence to which she is exposed.
- ٢- The low educational level of the study sample was one of the most important factors that lead to a woman being subjected to violence and victimization by her family and society. On the other hand, the low educational level plays a major role at the same time in women falling into the abyss of crime and deviant behavior without knowing it. Because she is ignorant of many of the consequences of the things and actions she takes, science enlightens the individual's mind and makes him realize the consequences of the actions he takes.
- ٣- Wrong socialization represented by the use of cruelty, violence, neglect, coercion, and paternal tyranny, which gives the man the right to use force, coercion, and mistreatment of his wife and children, especially girls, and looking at them as inferior, belittling them, and not giving them their rights to choose a partner or other rights related to inheritance or property. All of this is considere. One of the factors that increase violence and crime among women.
- ٤- The law and the weakness of its implementation mechanisms played a major role in increasing violence against women, and at the same time, the weakness of the law's implementation mechanisms led to an increase in the crime rate of women in society.

**Republic of Iraq**  
**Ministry of Higher Education**  
**and Scientific Research**  
**University of Al- Qadisiya**  
**College of Arts**  
**(Department of Sociology / Higher Studies)**



# **Social violence and its repercussions on the reality of crime among women after ٢٠٠٣, a field study in Babel and Baghdad prisons**

**A thesis submitted by**  
**Bushra jalawi mohammed**

**To the Council of the College of Arts, University of**  
**Al- Qadisiya, in partial Fulfillment of the**  
**Requirement for the Degree h.D. of Arts in Sociology**

**Supervision**  
**Dr.Salah Kazem Jaber**

**١٤٤٥ A.H**

**٢٠٢٤ A.D**